مفهوم الإئتمان التعاوني

نشأته وتطوره

دكتور/ كمال حمدي أبو الخير
أستاذ إدارة الأعمال
كلية التجارة - جامعة عين شمس
وعميد المعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية

١٩٩٩

مكتبة عين شمس
٤٤ شارع القصر العيني - القاهرة

بعض أوجه نشاط
الدكتور/ كمال حمدي أبو الخير

- تدرج في مناصب هيئة التدريس منذ عام ١٩٤٨ في كلية التجارة جامعة عين شمس حتى الأستاذية ، ومازال إستاذا بها حتى الآن..
- كاتب بصحف دار التعاون للطبع والنشر وله مقال أسبوعي منذ عام ١٩٥٩ حتى الآن.
- تولى أمانة ثم عمادة المعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية منذ إنشائه عام ١٩٦٠ حتى الآن.
- رئيس مجلس إدارة الجمعية المصرية للدراسات التعاونية التي تملك المعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية ، والمجلة المصرية للدراسات التعاونية ومركز البحوث التعاونية ، ومركز تنمية العلاقات التعاونية الدولية ، ومركز التدريب التعاوني ، المركز التعاوني للثقافة وتنمية المجتمع ، قصر التعاون للمؤتمرات ، الملتقى العلمي التعاوني للتنمية البشرية بجنوب سيناء ، المركز التعاوني للحاسب الآلي ونظم المعلومات ، مدرسة الجمعية المصرية للدراسات التعاونية ، تحت الإنشاء " متحف التعليم التعاوني " .
- رئيس تحرير المجلة المصرية للدراسات التعاونية منذ صدورها عام ١٩٦٨ وصدر قرار من مصلحة الإستعلامات بذلك.
- عضو نقابة الصحفيين.
- نائب رئيس اللجنة الزراعية للحلف التعاوني الدولي منذ عام ١٩٧٦ وأعيد إنتخابه في أكتوبر عام ١٩٨٠ لمدة تالية حتى عام ١٩٨٤ وإنتخبته اللجنة الإقتصادية في نفس العام نائباً لرئيسها.
- عضو اللجنة المركزية للحلف التعاوني ، ولجنة الصحافة التعاونية ، وعديد من لجان الحلف النوعية.
- عين مستشارا لجامعة الدول العربية في الشئون الإجتماعية والتعاونية والإدارية.
- شغل عضوية مجالس إدارة الإتحادات التعاونية المركزية للتعاون الإستهلاكي والإنتاجي والإسكاني والزراعي.
- تحت رعاية رئاسة الجمهورية تولى الأمانة العامة للمؤتمر التعاوني الإستهلاكي الأول عام ١٩٨٠.
- عضو في المجالس القومية المتخصصة (المجلس القومي للتنمية الإجتماعية والخدمات وعضو شعبتي الحكم المحلي والتنمية الإدارية).
- عضو المجلس الأعلى لقطاع التموين ، وعضو الجمعية العمومية للعديد من شركات وزارة التموين.
- عضو مجلس إدارة أكاديمية السادات للعلوم الإدارية.
- عضو الشعبة المصرية للمعهد الدولي للعلوم الإدارية.
- رئيس المؤتمر الدولي الثالث للتجارة التعاونية الدولية بالقاهرة الذي نظمه الحلف التعاوني الدولي سنة ١٩٨٢.

- رأس مؤتمر الإصلاح الزراعي بصوفيا الذي نظمه الحلف التعاوني الدولي بالتنسيق مع الإتحاد التعاوني في بلغاريا سنة ١٩٨٣.
- إختير خبيراً بالهيئة الإستشارية التعاونية الكندية التي تضم أبرز علماء وخبراء الحركة التعاونية في عام ١٩٨٤.
- رأس الندوة الدولية لإدارة التنظيمات التعاونية في الدول العربية التي نظمها المعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية سنة ١٩٨٥ بالتنسيق مع إتحاد رايفيزن العالمي.
- عضو مجلس إدارة صندوق تمويل المساكن – وزارة التعمير والمجتمعات الجديدة وإستصلاح الأراضي سنة ١٩٨٥.
- عمل رئيساً للجنة الإستشارية الدائمة للأمانة العامة للإتحاد التعاوني العربي سنة ١٩٨٥.
- أسهم في العمل السياسي ، حيث أختير عضواً في المؤتمر القومي للقوى الشعبية.
- وأميناً للمكتب التنفيذي بكلية التجارة جامعة عين شمس.
- وأميناً لصندوق هيئة رعاية طلاب الجامعات التي تشكل مجلس إدارتها من عمداء الكليات الجامعية ١٩٦٤.
- وعضواً منتخباً بلجنة المائة التي أنتخبت على مستوى الجمهورية لوضع أسس الإصلاح الإجتماعي والإقتصادي سنة ١٩٦٨.
- وعضواً منتخباً باللجنة المركزية للإتحاد الإشتراكي العربي.
- منحته نقابة التجاريين في عام ١٩٨٠ شهادة تقدير ، وذلك عرفاناً بالمركز القيادي الذي يشغله ، وتتويجاً للدور الإيجابي الذي يقوم به في خدمة المجتمع.
- تحت رعاية السيد رئيس الجمهورية سلمه السيد رئيس الوزراء تمثال الإمتياز الإداري كأحد رواد الإدارة في مصر في عيد الإدارة الثالث الذي نظمته أكاديمية إدارة الأعمال وإتحاد الجمعيات العلمية العاملة في مجال الإدارة ١٩٨١.
- تحت رعاية السيد رئيس الجمهورية سلمه رئيس الوزراء درع العيد الخمسيني للبنك الرئيسي للتنمية والإئتمان الزراعي (١٩٣١-١٩٨١) للدور ذاته البارز الذي قام به في إعداد التعاونيين وخدمة الإقتصاد القومي.
- منحه السيد رئيس الجمهورية وسام الجمهورية من الطبقة الثانية تقديراً لحميد صفاته وجليل خدماته .. عام ١٩٨٣.
- تحت رعاية السيد رئيس الجمهورية سلمه السيد رئيس الوزراء ميدالية وشهادة تقدير في العيد الماسي للحركة التعاونية المصرية (١٩٠٨ - ١٩٨٣).
- عضو مجلس إدارة بنك العمال المصري عام ١٩٨٦.
- منحه السيد رئيس الجمهورية في عام ١٩٨٨ نوط الإمتياز من الطبقة الأولى تقديراً لحميد صفاته وجليل خدماته للحركة التعاونية.

- عضو المجلس الأعلى للمعاهد الفنية والخاصة التابعة لوزارة التعليم.
- مقرر لجنة العلوم الإدارية بالمجلس الأعلى للثقافة.
- إختارته منظمة العمل الدولية في عام ١٩٩٢ للمشاركة في وضع التوصيات التي ترتبط بدور التعاونيات في ظل النظام الإجتماعي والإقتصادي الجديد.
- إختارته هيئة الأمم المتحدة للمشاركة في وضع ورقة العمل التي تختص بمؤتمر القمة والتنمية الإجتماعية الذي سينعقد في مارس ١٩٩٥ بكوبنهاجن بالدانمارك ويحضره ملوك ورؤساء العالم.
- عرضت عليه في عام ١٩٩٤ جامعة المشروعات في الصين أن يتولى الرئاسة الفخرية لهذه الجامعة وأرسلت بذلك وثائق رسمية غير أنه رأى أن الأولى بهذا المنصب شخصية عامة لها قدرة على إتخاذ القرارات التي ترتفع إلى مستوى العلاقات الدولية.
- منحه السيد نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة درع الإمتياز في مهرجان الإنتاج الزراعي لدوره البارز في إثراء الفكر التعاوني في يناير عام ١٩٩٥.
- منحته السيدة سوزان مبارك حرم السيد رئيس الجمهورية ورئيس مجلس إدارة الجمعية المصرية لتنمية الطفولة شهادة تقدير في عام ١٩٩٥ تعبيراً عن الوطنية الصادقة والإلتزام العميق بقضايا الوطن.

أبرز إسهامات

الدكتور/ كمال حمدي أبو الخير

- إنشاء دبلوم الإدارة العليا التعاونية بمرحلة الدراسات العليا التطبيقية بكلية التجارة جامعة عين شمس.
- إنشاء الدراسات العليا التعاونية على مستوى الدراسات التمهيدية لمرحلة الماجستير والدكتوراه.
- إنشاء المعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية على مستوى مرحلة البكالوريوس ، والحصول على إعتراف وزارة التعليم العالي بشهادته على المستوى المالي والعلمي .. وكذلك إعتراف اليونسكو ... والجامعات الدولية في الشرق والغرب .. ومعادلة المجلس الأعلى للجامعات المصرية لشهادة بكالوريوس المعهد ، وفقاً لقرار المجلس الأعلى للجامعات رقم ٣ بتاريخ ١٩٨٦/٢/٢ بأن بكالوريوس المعهد يعادل البكالوريوس الذي تمنحه كليات التجارة في الجامعات المصرية شعبة إدارة الأعمال.
- إعتراف نقابة التجاريين بخريجي المعهد وقيدهم في الشعب المختلفة وفقا لتخصصاتهم الوظيفية.
- الحفاظ على إسم الحركة التعاونية الشعبية عن طريق تمثيلها في فترة غيابها في المنظمات الدولية بصفة عامة والحلف التعاوني الدولي بصفة خاصة.
- عضوية المعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية في لجنة الحلف التعاوني الدولي المركزية .. وعضويته في إتحاد رايفايزن العالمي بالإضافة إلى مشاركة المعهد في كافة اللجان النوعية الدولية المنبثقة عن الحلف وإتحاد رايفايزن كاللجنة الدولية للزراعة ، واللجنة الدولية الإستهلاكية واللجنة الدولية للعمال واللجنة الدولية للإسكان ، واللجنة الدولية للثروة السمكية ، والمؤتمرات العلمية التعاونية التي تعقدها كليات التعاون الألمانية وغيرها.
- إصدار المجلة المصرية للدراسات التعاونية كأول مجلة تعاونية علمية دورية تسجل وتحلل أحدث التطورات من حيث النظرية والتطبيق لعلوم التعاون في مجتمعنا الدولي المعاصر
- إنشاء مكتبة علمية تعاونية على مستوى الدراسات الأكاديمية إبتداء من مرحلة البكالوريوس حتى مرحلة الدكتوراه تسهم في إعداد جيل تعاوني علمي جديد يقود حركة التغيير نحو مواكبة ثورة الإدارة العلمية التعاونية المعاصرة.
- كلفته المجالس القومية المتخصصة بوضع استراتيجية لتطوير نظام التعاون في مصر ، وناقشها المجلس القومي للخدمات والتنمية الإجتماعية ورفعت إلى السيد رئيس الجمهورية ضمن تقرير المجلس القومي للخدمات والتنمية الإجتماعية الكتاب رقم ١٦٧ من مطبوعات المجلس ، الدورة الرابعة ، سبتمبر ١٩٨٣ - يونية ١٩٨٤.
- كلفه السيد وزير التموين والتجارة الداخلية بموجب القرار الوزاري رقم ٤٨٨ لسنة ١٩٨٥ برئاسة لجنة لإجراء الدراسات وتقديم ورقة عمل ووضع استراتيجية تطوير الحركة التعاونية الإستهلاكية وتنشيطها في

ظل ما هو قائم حالياً وما يلائم الظروف المستقبلية حتى تتمكن من أخذ وضعها الطبيعي في تنمية الناحية الإقتصادية والإجتماعية للمجتمع المصري في جمهورية مصر العربية.

- وقد قام الدكتور/ كمال حمدي أبو الخير بصياغة ورقة الإستراتيجية وتلقى شكراً رسمياً من الأستاذ الدكتور رئيس الوزراء.
- كلفه مدير مركز الأمم المتحدة للتنمية الإجتماعية والدراسات الإنسانية بوضع ورقة عمل خاصة بدور حكومات العالم في التنمية الإجتماعية وذلك في الندوة الدولية التي عقدت بموسكو فيما بين ١٨-٣١ مايو ١٩٨٧.
- وقدم الدكتور/ كمال حمدي أبو الخير كخبير تعاوني للأمم المتحدة ورقة عمل تتعلق بدور حكومات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في التنمية التعاونية.
- كلفته الأمانة العامة لمجلس وزراء العمل والشئون الإجتماعية بالدول العربية الخليجية بالمشاركة في أعمال ندوة (دور الحركة التعاونية في خدمة المجتمع العربي الخليجي) والتي عقدت في الدوحة فيما بين ١٥ ، ١٧ سبتمبر ١٩٨٧ بإعداد الدراسة حول واقع وآفاق الحركة التعاونية في الدول العربية الخليجية.
- كلفته منظمة العمل الدولية بالإشتراك مع أربعة عشر خبيراً عالمياً بمراجعة كافة التوصيات التي تتعلق بالتعاونيات في ضوء المتغيرات العالمية ، على أن تتم صياغة كافة التوصيات في مؤتمر عام يعقد في جنيف بسويسرا ، وكان الدكتور كمال حمدي أبو الخير العالم الوحيد بالنسبة للمنطقة العربية.
- أشرف على العديد من رسائل الماجستير والدكتوراه في جامعة عين شمس وجامعة القاهرة وجامعة الأزهر.
- كلفته اللجنة الدولية للإتصالات والإعلام بإصدار بحث خاص بمناسبة الإحتفال بمائة وخمسين عاماً على إنشاء الحركة التعاونية البريطانية ومائة عام على إنشاء الحلف التعاوني الدولي ودور الجمعية المصرية للدراسات التعاونية في قيادة الفكر التعاوني والدروس المستفادة من تجارب الآخرين وذلك بصفته نائباً لرئيس اللجنة وعضو مشارك في إصدار الأعداد الخاصة التي يصدرها الحلف لنشاط المؤتمر.

مؤلفات الدكتور/ كمال حمدي أبو الخير

- تنظيم وإدارة الجمعيات التعاونية للإستهلاك – مكتبة عين شمس ١٩٥٩.
- تطور التعاون وفلسفته في ضوء الإشتراكية العربية – الدار القومية للطباعة والنشر ١٩٦٢.
- دور المؤسسات العامة التعاونية في الإقتصاد القومي – مكتب السيد رئيس الجمهورية للبحوث الإقتصادية ١٩٦٣.
- التعاون في المملكة المتحدة – مكتب السيد رئيس الجمهورية للبحوث الإقتصادية ١٩٦٣.
- التعاون الإستهلاكي (تاريخه ونظمه ومشكلاته) – مكتبة عين شمس ١٩٦٤.
- نحو حركة تعاونية نظيفة – الأهرام الإقتصادي ١٩٦٥.
- نحو بنيان تعاوني سليم – الأهرام الإقتصادي ١٩٦٦.
- تطور مفهوم ديموقراطية الإدارة في التنظيمات التعاونية جامعة الدول العربية – مكتبة عين شمس ١٩٦٧.
- أصول التنظيمات والإدارة في المؤسسات والتعاونيات – مكتبة عين شمس ١٩٦٨.
- التنظيم التعاوني – مكتبة عين شمس ١٩٧٠.
- نشأة الفكر التعاوني وتطوره – مكتبة عين شمس ١٩٧٠.
- التطبيق التعاوني في بريطانيا – مكتبة عين شمس ١٩٧٠.
- التطبيق التعاوني في بعض الدول الإشتراكية والأسكندنافية – مكتبة عين شمس ١٩٧٠.
- نحو بنيان تعاوني جديد – مكتبة عين شمس ١٩٧٠.
- التعليم التعاوني – المجلة العلمية لكلية التجارة وجامعة الدول العربية ١٩٧٠.
- التطبيق التعاوني الإشتراكي – مكتبة عين شمس ١٩٧٢.
- التطور التعاوني الإشتراكي في مصر وتشيكوسلوفاكيا – مكتبة عين شمس ١٩٧٣.
- أصول الإدارة العلمية – مكتبة عين شمس ١٩٧٤.
- دراسات في التسويق – مكتبة عين شمس ١٩٧٤.
- الثورة الإدارية ومشكلات التعاون – مكتبة عين شمس ١٩٧٥.
- الإدارة بين النظرية والتطبيق – مكتبة عين شمس ١٩٧٦.
- التعاون – تاريخه – فلسفته – أهدافه – مكتبة عين شمس ١٩٧٦.
- التسويق التعاوني – مبادئه ومشكلاته – مكتبة عين شمس ١٩٧٧.
- تطور التنظيم التعاوني – مكتبة عين شمس ١٩٧٩.
- التطبيق التعاوني المصري – مكتبة عين شمس ١٩٧٩.
- التخطيط التعاوني والنشاط التسويقي – مكتبة عين شمس ١٩٨٠.
- التعاون بين التشريع والتطبيق – مكتبة عين شمس ١٩٨٢.
- بحوث ودراسات في التعاون – مكتبة عين شمس ١٩٨٢.
- الأساليب العلمية والعملية لتحقيق التكامل التعاوني العربي – مكتبة عين شمس ١٩٨٤.

- تنظيم الملكية الزراعية وإستغلالها - مكتبة عين شمس ١٩٨٤.
- روبرت أوين - مكتبة عين شمس ١٩٨٥.
- دكتور وليم كنج - مكتبة عين شمس ١٩٨٥.
- فردريش فلهلم ريفيزن - مكتبة عين شمس ١٩٨٥.
- تاريخ رواد روتشديل - مكتبة عين شمس ١٩٨٥.
- فلسفة رواد التعاون ومبادئ التعاون الدولية - مكتبة عين شمس ١٩٨٥.
- التنمية التعاونية والتطبيق المصري - مكتبة عين شمس ١٩٨٦.
- مشكلات التعاون بين النظرية والتطبيق - مكتبة عين شمس ١٩٨٦.
- تنضيم وإدارة النشاط التعاوني في عالم متغير - مكتبة عين شمس ١٩٨٦.
- إقتصاديات التعاون ومفهوم النفع العام - مكتبة عين شمس ١٩٨٦.
- العملية الإدارية والتطبيق الإداري - مكتبة عين شمس ١٩٨٧.
- تنضيم وإدارة الجمعيات التعاونية - مكتبة عين شمس ١٩٩٠.
- المفهوم العلمي المعاصر للتعليم التعاوني ١٩٩١ - المجلة المصرية للدراسات التعاونية.
- العلاقة الإيجارية للأراضي الزراعية - مكتبة عين شمس ١٩٩٣.
- إدارة المكاتب بين ثورة المعلومات وخدمات المشروع - مكتبة عين شمس ١٩٩٣.
- التنظيم ونظام إدارة الجودة الشاملة - مكتبة عين شمس ١٩٩٤.
- إدارة المكاتب ونظم المعلومات ودورها في تحديث إدارة قطاع الأعمال - مكتبة عين شمس ١٩٩٥.
- ما بين جمعية رواد روتشديل والجمعية المصرية للدراسات التعاونية ، الدروس المستفادة ١٩٩٥ - المجلة المصرية للدراسات التعاونية.
- العملية التنظيمية والبناء التنظيمي - ١٩٩٥ (مكتبة عين شمس).
- مبادئ الإدارة الدولية " النظرية والتطبيق " مكتبة عين شمس ١٩٩٦.
- إستراتيجية الملكية الزراعية - ١٩٩٧ (مكتبة عين شمس).
- تنضيم وإدارة التعاونيات والشخصية التعاونية - ١٩٩٧ (مكتبة عين شمس).
- مشكلات البنيان التعاوني بين النظرية والتطبيق - ١٩٩٧ (مكتبة عين شمس).
- قراءات في إدارة التسويق - ١٩٩٨ (مكتبة عين شمس).
- تاريخ ومبادئ التعاون - ١٩٩٨ (مكتبة عين شمس).
- إدارة المكاتب بين ثورة الإتصالات ونظم المعلومات - ١٩٩٨ (مكتبة عين شمس).
- النظم التعاونية المقارنة - ١٩٩٨ (مكتبة عين شمس).
- مفهوم الإئتمان التعاوني (نشأته وتطوره) - ١٩٩٩ (مكتبة عين شمس).

أبحاث أخرى منشورة :

*) بحوث ودراسات أخرى في المجلة المصرية للدراسات التعاونية التي تصدر بصفة دورية عن الجمعية المصرية للدراسات التعاونية منذ الستينات حتى الآن ، بالإضافة إلى الأبحاث المقدمة إلى المؤتمرات الدولية.

*) Statement on Cooperative Structure In The Arab Republic of Egypt.
Published by : Egyptian Society of Cooperative Studies (E.S.C.S) 1976.

*) The Higher Institute of Cooperative and Managerial Studies. Its objects and Affiliated Units.
Published by : (E.S.C.S) 1978.

*) Prospects on the Cooperatives and the Energy problem.
Published by : Third International Cooperative Trade conference Cairo, 1982.

*) Egyptian Cooperative Structure :
Published by : (E.S.C.S) 1983.

*) Working paper on Cooperative and the Development Strategy within the frame work of the general state plan.
Published by : (E.S.C.S) Cairo 1984.

*) The role of the government in promoting the cooperative movement in the Middle East and North Africa.
Published by : United Nations Vienna.

*) The Relation Between The Principal Bank for Development (P.B.D.A.C) And The Cooperative Sector. IRU-Courier , RAIFFEISEN : vOL. 2 , 1997.

المحتويـــات

مدخل في

أثر الإئتمان التعاوني في التنمية

تعبئة المدخرات والعمل :

من الحقائق التي أثبتتها تجارب الأمم والخبرات الحديثة أن جمعيات الإئتمان تلعب دوراً على جانب كبير من الأهمية في تعبئة الموارد مثل المدخرات وتعبئتها ، وتستطيع أن تعاون في تأمين وصول منافع المشروعات إلى الفقراء ، والوفاء بإحتياجات محلية معينة ، وأن تبقى المشروعات نابضة بالحيوية وقادرة على البقاء مالياً وفنياً وإدارياً.

ويوجد في معظم البلدان النامية وغيرها أعداداً متزايدة من الفقراء في مناطق إمكاناتها الزراعية المناخية ضعيفة وهشّة من الناحية البيئية ، غير أنه أمكن من خلال الأساليب الإئتمانية المتاحة مكافحة تآكل التربة ، مع تحسين أساليب زراعة المحاصيل وتربية الماشية، والصناعات التقليدية التي تعتمد على خامات البيئة ، بالإضافة إلى تقديم المشورة العلمية ، التي يمكن من خلالها موازنة نشاط الأسر سواء أكانت فقيرة أو محدودة الدخل ... الخ ... خاصة وأن ضغط السكان في مناطق عديدة أدى إلى إنقاص إنتاجية الأرض وزاد من تَعَرُّضها لمخاطر الفيضان وتآكل التربة ، ويثير علماء البيئة في مجتمعنا الدولي المعاصر الآن العديد من التساؤلات في ضوء البحوث العلمية التي أجروها حول : ... " العلاقة بين الفقر وتدهور البيئة " ؟!.

وهناك إجماع على أن هذه المناطق تحتاج إلى إستراتيجية خاصة للتنمية ، لثلاث أسباب :

السبب الأول : هو أن إمكاناتها للنمو محدودة .

السبب الثاني : أن هذه المناطق يشغلها على نحو متزايد **فقراء لديهم أقل قدر من المهارات وأقل فرص للحصول على البنية الأساسية والخدمات.**

السبب الثالث : أن التدهور البيئي في هذه المناطق يؤثر بصورة معاكسة على المنطقة المباشرة وعلى المناطق الموجودة في إتجاه مجاري المياه وسفوح التلال على حد سواء.

ولاشك أن أسباب هذه الضغوط المتزايدة على الموارد الطبيعية أسباب مُعَقَّدة ومترابطة فيما بينها . إذ يتم في كثير من البلدان تهميش المزارعين الفقراء ودفعهم لمناطق الحدود ، بالإضافة إلى أن نمو السكان وإضفاء طابع تجاري على الزراعة ، إضطر المزارعين الذين كانوا

من قبل يعتمدون على أشكال للزراعة قابلة للبقـاء مـن الناحيـة البيئيـة ، إلـى إستخدام أراضيهم بصورة أشد كثافة.

وقد لا يكون توفير البنية الأساسية لتطوير هذه المنـاطق الفقـيرة في المـوارد فعّالاً مـن حيث التكلفة أو قادراً على البقاء ... ، ومن هذا المنطق يكاد يُجمع علمــاء التنميـة علـى أن من أفضل إستراتيجيات التنمية البدأ بالتنمية البشرية من حيث الإستثمار في التعليم والتدريب للحفز على الهجرة للخارج إلى مناطق إمكاناتها أفضل ... كما يتطلب الأمر إنفاقاً لتلبية إحتياجات أساسية مثل الرعاية الصحية ومياه الشرب ، وستكون الهجـرة للخارج أكثر فعالية في البلـدان التـي ينمـو الطلـب فيهـا علـى العمـل بصـورة قوية.

ومع ذلك ، فإن الخبرة تُبَيِّن أن الهجرة هي حل جزئي فحسب ، وأن النمو في المناطق ذات الإمكانات الأكبر لا يكون عادة مرتفعاً بالقدر الكافي ، ويزداد السكان في كثير من المناطق فقيرة الموارد على الرغم من الهجرة لخارجها ! ومن ثم ، سيكون من الضروري القيام بإستثمارات إضافية ، ومن بين هذه الإستثمارات تدريب المزارعين الفقراء على تقنيات أفضل للزراعة ، وتربية الماشية ، وصون التربة والرطوبة ، وزيـادة الفرص للتنويع وللعمالـة خـارج الزراعة ، وتزويد مجموعات المستخدمين المحليين بالحق فـي إدارة أراضي المشـاع المتدهورة ... بالإضافة إلى ذلك ، فإن السياسات التي تجعـل حيـازة الأراضـي أكثر أمنـا فـي المنـاطق التـي تحطمت فيها نظم الحيازة التقليدية ، ستؤدي إلى أن يبتعد المزارعون عن إستنفاد معادن التربة لتحقيق مكاسب قصيرة الأجل. ويستطيع المزارعون في كثير من هذه المنـاطق ، أن يتبنوا تكنولوجيات منخفضة التكلفة ومنخفضة المدخلات تُزيد الغَلّة وتحقق إستقرارها ، وتضمـن تنويع الإنتاج ، والحفاظ على قاعدة الموارد.

مقاومة الإحباط :

ويرى علمـاء الإجتمـاع أن إعتقـاد جماعـات معينـة بأنهـا مُهْمَلـة فيمـا يتعلـق بـالدخل أو الممتلكات أو العمل ... يمكن أن يكون مصدراً قوياً للإحباط . وقد يؤدي ذلك إلى نشوب صراعات مباشرة إذا إفتقدت الجماعات المُهْمَلة الوسائل الملائمة لتمثيل مصالحها.

لذلك فإن الحكومة والمنظمات غير الحكومية في مجتمعنا الدولي المعاصر تلعب دوراً مهماً في تشكيل العلاقات بين مواطنيها من خلال وسيلتين متصلتين :

*) الوسيلة الأولى : العمل على توسيع السلطة السياسية للدولة حيث أن هذا يؤدي إلى خلق ساحة للمنافسة في توزيع موارد الدولة والحصول على التعليم والعمل والأرض والقروض.

*) الوسيلة الثانية : التحذير من زيادة المحسوبية السياسية ، سواء للمصلحة الإدارية أو لزيادة السيطرة ، لإن هذا يعني محاباة جماعات معينة على حساب جماعات أخرى.

لذلك فإن السياسات الحكيمة تتطلب توسيع دور الدولة في نقل المعلومات في الوقت المناسب عن التطور في رغبات المجتمع ، وفي معظم المجتمعات الديموقراطية وغير الديموقراطية ، يسعى المواطنون لتمثيل مصالحهم في المنظمات غير الحكومية والرابطات التطوعية ، وهناك إجماع دولي على أن التعبير عن الرأي والمشاركة الشعبية في التنمية الإجتماعية والإقتصادية في تزايد مستمر ، وعلى قمة هذه التنظيمات الشعبية قطاعات النشاط التعاوني المختلفة ، والنقابات العمالية ، والرابطات المهنية ، وجماعات الأحياء السكنية ، والجمعيات الخيرية ... الخ... ومن بين أكثر المنظمات غير الحكومية نشاطاً في الوقت الحالي ، تلك التي تقوم بتوفير الخدمات مباشرة للأفراد والمجتمعات المحلية ، من الصحة والتعليم إلى القروض الصغيرة والتدريب المهني والخدمات المهنية.

إنني أرجو أن أوجه النظر إلى أن سياسة التنمية في مصر قد تبنت من بين عناصر التنمية الريفية والحضرية الخروج من الوادي الضيق وزيادة المساحة المأهولة من أرض مصر من ٥ر٥٪ إلى ٢٥٪ ، وخلق مجتمعات جديدة وفتح فرص عمل للشباب ، وزيادة الإنتاج والتصدير وتقليل الإستيراد ، علاوة على مشكلة التكدس السكاني والحفاظ على البيئة ومنع التلوث .. الخ... وسياسة التنمية هذه تتطلب مشروعات متعددة ، من بينها المشروعات الزراعية ، والصناعية ، والتعدينية

والسياحية والعمرانية والصحية ، إضافة إلى النقل والمواصلات والطاقة .. الخ ... أي أنها نقلة حضارية جديدة يتم تنفيذها في إطار برنامج الإصلاح الإداري الشامل.

سياسة الإئتمان والنمو :

يتجه علماء التنمية في مجتمعنا الدولي المعاصر نحو إيجاد سياسات للنمو من شأنها أن تُقَلِّلْ الفقر ، ويتطلب تحقيق ذلك نمط من التنمية يقلل الفقر بنجاح ، وإتباع سياسات توفر فرصاً للفقراء وتُمَكِّنْهم من المشاركة في النمو .

ويرى علماء التنمية أنه لتحقيق هذا الهدف ينبغي للسياسات أن تحقق ثلاث مهام عريضة.

أولاً : ينبغي تشجيع التنمية الريفية والعمالة الحضرية ، وتوفير أسواق للمنتجات وعناصر الإنتاج غير المُشَوَّهة نسبياً... كما يقتضي أيضاً توفير دعم عام للبنية الأساسية ، وبنية تجعل التَغَيُّر التقني في متناول صغار المزارعين وفقراء الحضر.

ثانيا : تنشأ الحاجة إلى إتباع سياسات محددة لتحسين مشاركة الفقراء في النمو بزيادة فرص حصولهم على الأرض والإئتمان والبنية الأساسية والخدمات ، أخذاً في الإعتبار أن برامج الإئتمان المدعوم قد فشلت في الوصول إلى الفقراء ، لذلك يرى علماء التنمية أنه من الأفضل الإتجاه إلى سياسة جديدة ، ومن شأن هذه السياسة أن تضع المناهج الملائمة لإقراض المجموعات ذات الأهداف التنموية والتي تتوافر فيها المُقَومات التي تجعل من الإئتمان سبيلاً لمعاونتها على تحقيق أهدافها التنموية.

إن البرامج التنموية المرنة هي تلك البرامج التي تتضمن المنتفعين المُستَهدفين لترتفع بهم إلى مستوى حُسْنْ إعداد المواطنة السليمة والمسئولة ، ومثل تلك البرامج تتطلب بذل الجهود العلمية فيما يتعلق بالمؤسسات التي تعتبر من قبيل المنظمات غير الحكومية والتي تتعاون مع المجموعات المحلية وتستجيب للحاجات المحلية ، وتقوم بتعبئة الجهود في إطار خطة الدولة للتنمية ... مثل هذه الجهود تعتبر في رأي علماء التنمية

أفضل طريقة لتشكيل البنية الأساسية والخدمات والتكنولوجيا وفق إحتياجات الفقراء وقدراتهم الفعلية .

ثالثاً : ينبغي إتباع نهجاً مختلفاً في المناطق فقيرة الموارد ، حيث يترابط الفقر والتدهور البيئي ، وحيث أن إمكانية تحقيق النمو في هذه المناطق محدودة والسكان يتزايدون ، فإن السياسات التي تُسَهِّل الهجرة للخارج تعتبر جوهرية ، لكن الأمر لا يزال يتطلب في كثير من هذه المناطق ، إستثمارات إضافية قد تتطلب دعم الحكومة ، والوفاء بالإحتياجات الأساسية ، والحفاظ على الغَلَّة ، أو زيادتها ، وصيانة الموارد الطبيعية.

الإئتمان التعاوني والتنمية :

إنني أرجو أن أشير في هذا المقام إلى أن الجمعية المصرية للدراسات التعاونية عَمَّقت مفاهيم الإئتمان التعاوني ودوره في التنمية عن طريق إنشاء المعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية ، والمجلة المصرية للدراسات التعاونية ، وإصدارها العديد من المراجع والبحوث ، كما أوضحت أن الرواد التعاونيين الأوائل إهتموا بأقل الناس حظاً وأكثرهم فقراً لكي يجعلوا من هؤلاء المواطنين قوة مضافة إلى كيان الشعب الإجتماعي والإقتصادي ، وأنه من أجل تحقيق هذا الهدف بذلوا أقصى ما لديهم من طاقة الفكر والعطاء لكي يتفهم أعضاء التنظيمات التعاونية الطريق السليم نحو البناء من خلال التنظيمات التعاونية التي ينبغي أن تستند أساساً إلى العقيدة التعاونية المُستمدة من القيم الروحية التي تدعوا إليها الشرائع السماوية ، وتُعَمِّق في الإنسان روح التضحية وإنكار الذات وتغليب صالح المجموع ووضعه فوق كل إعتبار ، في إطار الشعار الذي رفعوه " **الفرد للمجموع والمجموع للفرد** " ولتطبيق هذا الشعار إهتموا إهتماماً شديداً بحُسن إعداد الفرد ... أي عضو الجمعية التعاونية ... وذلك من منطق أن البنيان التعاوني ينبغي أن يستند أساساً إلى عضوية واعية مستنيرة ، الأمر الذي يحتم ضرورة بذل الجهود لمحو أمية الأعضاء بصفة عامة ، وتعليم الكبار بصفة خاصة ، حيث أن هؤلاء في مجتمعنا الدولي المعاصر يُشَكِّلون أساس البنيان التعاوني بمختلف قطاعاته وتدرج مستوياته ، في تقدمهم نجاح الحركة التعاونية بأسرها ، وفي تَخَلُّفهم إنتكاسها. لذلك ينبغي تبَنّي الأساليب العلمية الفنية للتعاون التي تحتوي على مكونات للثقافة قادرة

على إبراز الطاقات النفسية والروحية والفكرية للأعضاء ، والإرتقاء بهم إلى مستوى المسئولية التضامنية.

إن المهمة التعليمية التي يجب أن تتم بين صفوف الأعضاء التعاونيين هي أولاً وقبل كل شئ أن تُبقى في نفوسهم الشعور بأن الجمعية التعاونية ليست هيئة مستقلة عنهم أنشئت لتلبية حاجاتهم .. بل هي أكثر من ذلك .. إنها نشاط يخصهم وتتوقف كفايتها ورخاؤها عليهم .. ولابد أن تَبُثْ فيهم المعرفة والوعي الإداري والحوافز والمقدرة التي تخلق منهم تعاونيين حقيقيين تشبعت نفوسهم بإرادة قوية لمعاونة المشروع المشترك ، لا لأنهم مُدْركون لمصالحهم الجماعية فحسب .. بل وللروابط الخلقية والمسئوليات الجماعية التي قبلوها بحريتهم أيضاً ، وهي التي تربطهم بزملائهم الأعضاء ، أي يجب أن يجعلهم التعليم يحسون أنهم ليسوا أعضاء في جمعية تعاونية فحسب .. بل وأعضاء في حركة أفكار ووعي جديد وتنظيم حديث للعلاقات الإنسانية.

رائد الإئتمان التعاوني :

تعطي المنظمات الدولية التعاونية قدراً كبيراً من التقدير للرواد التعاونيين الأوائل الذين أسهموا بفكرهم وتجاربهم في وضع اللبنات الأولى في صرح البنيان التعاوني السليم الذي تتعلق به آمال الملايين من التعاونيين في مجتمعنا الدولي المعاصر ، ومن بين هؤلاء الرواد من وضع الأساس السليم للإئتمان التعاوني كأحد العناصر الأساسية لتوفير المال اللازم للمشروعات التعاونية ، وعدم وقوع الأعضاء التعاونيين تحت براثن المُرابين والمستغلين ... ومن بين هؤلاء الرواد " فردريش فلهلم رايفيزن – "Friedrich Wilhelm Raiffeisen الذي يُعتبر رائد فكرة جمعيات الإئتمان التعاوني ، ليس بالنسبة لدولة ألمانيا فقط ، بل بالنسبة لمجتمعنا الدولي المعاصر ، حيث أخذت الكثير من دول العالم بمفهوم الإئتمان التعاوني وفقاً لتعاليم رايفيزن ... بل أكثر من هذا إحتفلت هذه الدول بذكراه ونشرت ترجمة باللغة الإنجليزية لكتاب رايفيزن المسمى " جمعيات الإئتمان " توضيحاً للجهد الذي بذله هذا الرائد التعاوني الألماني الكبير ، وأملاً في نشر المفاهيم السليمة التي إستطاعت أن تحقق المعجزات للفلاحين والكادحين في المجتمع الألماني ، وغيره من الشعوب.

ونحن هنا في مصر كتعاونيين نتطلع إلى مزيد من الخدمات الإنتاجية للأعضاء التعاونيين ، ليس فقط على صعيد مصر .. بل أيضاً للدول العربية ، والأفريقية ، من أجل تمكينها من الحياة الحرة الكريمة التي تعتمد على سواعد أبنائها ، فإن الأمر يتطلب تغيير عادات المواطنين فيها بحيث يؤمنوا بأهمية الإدخار وإتاحة الفرصة لتنمية هذا المفهوم وإيجاد الوسيلة التي تعينهم عليه ، ومن هذا المنطق نادى علماء التعاون بأن من المناسب والواجب على كل قادة جمعيات الإئتمان في جميع أنحاء العالم أن يستثمروا بضع ساعات من وقتهم للإعلام بآراء وتجارب رائد فكرة جمعيات الإئتمان ، آملين من وراء ذلك أن يتفهم التعاونيون تعاليم وتجارب رائد فكر الإئتمان التعاوني ومن عاونه في جهوده ، وهم في هذا يقولون أنه " حين نَتَفَهَّمْ الماضي نستطيع مواجهة الحاضر ونحن أكثر قُدرة ، ونُرسي الأساس الذي ستبني عليه الأجيال القادمة حركة الغد لجمعيات الإئتمان ".

وفي عالمنا المعاصر أصبحت عبارة جمعيات الإئتمان في كثير من دول العالم شيئاً معتاداً في حديث الأسرة وأختيرت فكرة تجميع المدخرات لمنح قروض منخفضة التكلفة للأعضاء التعاونيين المنتمين لهذه الجمعيات من أهم مقومات البناء التعاوني السليم منذ فترة تقترب من المائة وخمسين عاماً ، وتؤكد تجارب الأمم الآن يقيناً أن فكرة جمعية الإئتمان التعاوني فكرة عملية قابلة للتطبيق ، والمعتقد أنه قد آن الأوان للحركات التعاونية في مجتمعنا العربي المعاصر أن تأخذ بمفهوم جمعيات الإئتمان التعاوني ، وأن تُسرع الخطى نحو التعاون مع غيرها في هذا المضمار ، وأن تضم أيديها إلى أيدي غيرها من أعضاء جمعيات الإئتمان في الأقطار الأخرى بمختلف القارات ، وبذلك تشارك وتتقاسم أفكار رايفيزن التي أقام على أساسها برنامجاً صار اليوم مصدراً تستمد منه الملايين في الأقطار النامية المساعدة والعون بجرعات متزايدة دائماً.

ونرجو أن نوجه الأنظار إلى ما صَرَّح به هاينز كالكستين Heinz Kalkstien رئيس لجنة الإشراف الألمانية الفيدرالية على الإئتمان في خطابه

أمام مؤتمر رايفيزن المنعقد عام ١٩٦٥ في كوبلنز Coplenz بألمانيا حين قال:
" أن الرجوع إلى كتاب رايفيزن من وقت لآخر يعطينا إنطباعاً جميلاً بطرائقه غير التقليدية ،ونرجو أن يكون لكم رائداً في المستقبل للتغلب على المشكلات الحاضرة".

كما أكد عدد كبير من الباحثين الإقتصاديين والتعاونيين أن المادة الأساسية لفكر رايفيزن فيما يتعلق بالإئتمان التعاوني ودوره في التنمية الإجتماعية والإقتصادية ما زال صالحاً وصحيحاً ويعتقدون أنهم في عملهم هذا كان يحدوهم الإحترام السامي لأفكار هذا الرائد التعاوني وما يمكن أن تحققه هذه الأفكار للبشرية في كل زمان ومكان من نفع وخير للمجتمع بصفة عامة ، وللفئات المحدودة الدخل نسبياً في كل وطن بصفة خاصة ... كما قرروا أن أفكاره تناسب الظروف المتغيرة التي تجتازها الشعوب.

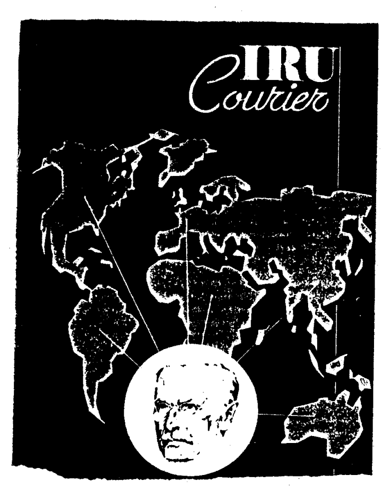
وأني آمل أن يسهم العرض التحليلي الذي نقدمه لسيرة كفاح فردريش فلهلم رايفيزن المستمد من كتاب " جمعيات الإئتمان " لرايفيزن في نشر أفكار هذا الرائد وأن يحتل مكانته كوثيقة لها أهميتها للمستقبل فيما يتعلق بالإئتمان التعاوني على صعيد الوطن العربي بصفة عامة ومصر بصفة خاصة حيث أنني أمثل المعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية كعضو في إتحاد رايفيزن العالمي ، وبذلك تتأكد الفكرة التي أعرب عنها الرئيس الفخري لإتحاد رايفيزن الألماني ، الوزير السابق دكتور أ. هرميس A. Hermes وهي : " ظل كتاب رايفيزن مدة طويلة جزءاً من المؤلفات الأساسية من الكتابات الإجتماعية الأوربية ، وليس ذلك لأهميته العملية فحسب . بل لما يستند إليه من مبادئ روحية وطرق تطبيقية ، وسيظل أبداً معيناً لا ينفذ من التاريخ الإجتماعي الألماني وللتاريخ التعاوني ، ويجب أن يظل بين أيدينا للدراسات في المستقبل ".

ونرجو أن يكون واضحاً أن الإئتمان التعاوني يعتمد على التمويل الذاتي من مدخرات وودائع الأعضاء ويُمكّن التنظيمات التعاونية من أن تحصل على إحتياجات أعضائها من مصادر التمويل التعاونية التي تقترن برقابة ذاتية وأنظمة للضبط الداخلي تقلل من المخاطر ، وتضفي مزيدا من الثقة ، حيث أنه من المفترض أن الجمعيات التعاونية بحكم تكوينها ووجودها بين أعضائها تستطيع إشباع الحاجات من الخدمات

الإئتمانية دون تباطؤ ، أو تأخير ، كما وأن إقترابها من أعضائها يخفف من تسلط المصادر الربوية ويحد من تحكمها فيهم.

ومن أجل أن يتعرف الباحثون والدارسون والمهتمون بالتعاون من الناطقين باللغة العربية على مفهوم الإئتمان التعاوني من واقع كفاح رائد الإئتمان التعاوني في العالم ، ويستفيدوا من تجارب خطواته الناجحة التي قادت الفقراء والضعفاء في طريق العمل الذي تقوم دعائمه على مبدأ الإعتماد على النفس والإدارة الذاتية والمسئولية الذاتية ، وأصبح هؤلاء الضعفاء والفقراء بعد حُسن إعدادهم ، وغرس عقيدة العمل معاً بروح من التضامن والتعاون فيما بينهم ... حقاً وصدقاً قوة إجتماعية وإقتصادية لشعوبهم .

لذلك يسعدني أن أقدم في إطار مفهوم الإئتمان التعاوني سيرة فردريش فلهلم رايفيزن رائد الإئتمان التعاوني وجانباً من آثار جهوده فيما يتعلق بتطور الإئتمان التعاوني ، وكذلك دور الجمعية المصرية للدراسات التعاونية فيما يتعلق بجهودها الذاتية من الناحية التعليمية ودعوتها الدائمة إلى مفهوم الإدخار والإئتمان التعاوني وصولاً إلى تحقيق المواطنة السليمة والمسئولة ، آملاً أن أكون قد أسهمت بجهد متواضع في القاء الضوء على جهد من سبقونا من التعاونيين الأوائل عرفاناً بجميلهم وحفزاً للعقول على السير في طريقهم ، وتطويراً للأساليب التي تتناسب مع المتغيرات العصرية ، مع التمسك بروح التعاون وفلسفته وأهدافه ، التي تضع حرية الإنسان وعزته وكرامته وحقه العادل في ثروة بلده على قدر ما يبذل من جهد أساساً سليماً للبناء والتنمية ، وتطبيقاً للمفهوم الحقيقي للعدالة الإجتماعية وتكافؤ الفرص وهما من أولويات أهداف الحركات التعاونية في جميع أنحاء العالم.



RAIFFEISEN

In der Welt - In the World

Dans le monde - En el mundo

DIE BEZIEHUNG ZWISCHEN DER "PRINCIPAL BANK FOR DEVELOPMENT" (P.B.D.A.C.) UND DEM GENOSSENSCHAFTLICHEN SEKTOR

Kurzfassung eines
Vortrages von
Dr. Kamal H.Aboul-Kheir,
Rektor des "Higher Institute of Cooperative and Managerial Studies"
(Genossenschaftscollegu)
Kairo, Ägypten,
anläßlich der Konferenz über Strategien zur Finanzierung der Landwirtschaft,
Kairo, April 1997

الصورة أعلاه توضح المجلة العلمية التي يصدرها إتحاد رايفيزن العـالمي ، وتخليداً لذكرى رايفيزن توجد صورته على غلاف هذه المجلة.

ونظراً لإن المعهد عضو في إتحاد رايفيزن فيتابع الدكتـور/ كمـال حمـدي أبـو الخـير نشر بحوثه في هذه المجلة ويرى عنوان أحد هذه البحوث باللغة الألمانية (العـدد الثـاني لعام ١٩٩٧).

الفصل الأول

نشأة الائتمان التعاوني وتطوره

مقدمـــــــة :

مضت مائة عام منذ ان اصدر فردريش فلهلم رايفيزن (١٨١٨ ـ ١٨٨٨) كتابه عن جمعيات الائتمان التعاونية بعنوان « جمعيات الائتمان كوسيلة لعــلاج ازمة سكان الريف والحرفيين والعمال فى الحضر » وضمنه افكاره الأساسية عن المساعدة الذاتية عن طريق التعاون ، وهى الأفكار التى اعتنقها الآن كافة البشر ، وقد نشأت فكرة التعاون عند عام ١٨٤٧ حين اشتدت الفاقة ثم أصبحت حقيقة ملموسة منتشرة خلال عقود السنوات التالية حتى اتخذت شكلها النهائى على صفحات الكتاب المشار اليه ، ومن هنا اكتسب اهميته لكل مشتغل بالتعاون ٠

روح العصر والحاجة الى توجيه جديد :

The spirit of the era needs new direction.

يقول رايفيزن عارضا الأحوال السائدة عندئذ : يبدو عصرنا الحالى للناظر اليه سطحيا دون تعمق فى داخله انه عصر ازدهار فاق كل العصور ، فقد زادت وتنوعت السلع وادوات الثقافة والرفاهية الى حد لم يحلم به البشر فى القرون الحاليــة بفضــل تقدم العلم والتكنولوجيــا ، وكثرة المخترعات والاكتشافات وتوسع الصناعة والتجارة ، وصاحب كل ذلك تحسنا ملموسا فى مؤسسات الدولة العامة واتجهت اكثر واكثر الى خدمة الجمهور ، وتوافرت الحريات ومناخ الحرية العام فى جميع الاتجاهات ، فلابد والحالة هذه ، ان يظن المشاهد ان الجنس البشرى قد ازداد حيوية لتعاظم وســائل اشـباع حاجاته عما قبل ، وان الترابط العالمى قد صار اوسع مدى عما كان سابقا ، لكن الأمر ليس كذلك للأسف الشديد ، لأن توافر السلع والرفاهيــة وزيادة اسبابها ، قد خلقت حاجات ومطالب جديدة بحيث أصبح انســان عصرنا بعيدا كل البعد عن الاحساس بالأمن والارتياح برغم ما يملك ويستخدم من

الثروات . وظلت رغبته في السعادة دون ارتواء بل زادت ملذات الحياة اشتعالا . واخذ الأفراد يكافحون في سبيل الحياة والوجود بعنف وتوقد وقلق لم يكابدوا مثله ابدا . بينما تشق الصناعة طريقها الى اسواق العالم في منافسة قتالية وعجلة لا تستطيع معها التقاط الأنفاس . ولم تكف الطبقات الكاسبة عن اصطياد المكاسب والأرباح وتكديس الثروات . اما الذين حققوا اهدافهم وحصلوا على الغنى والوفرة فانكبوا على الملذات بلاحياء وعلى الاسراف الشديد . فماذا تكون عاقبة كل ذلك ؟ اذا لم تتوقف هذه التصرفات فلامناص للانسانية من ان تواجه ازمات مدمرة واضطرابات طاحنة . لقد آن الاوان لتوجيه روح العصر الضالة وجهات اخرى وتلقينها اهدافا جديدة .

الدين يهدى السبيل : Religion shows the direction.

يقول رايفيزن في كتابه « لن يرتاب المسيحيون ابدا في طبيعة هذه الأهداف الجديدة . فالرب (*) ذاته يوجههم في موعظة الجبل فيقول اطلبوا اولا ملكوت الله وعدالته . اما كل هذه الأشياء (أي المطالب الدنيوية) فستحمل عليكم » فاساس الامر ليس ان نسعى للسعادة الدنيوية الزائلة . بل نكافح من اجل القيم السماوية الأزلية وهذا طريق المسيح الذي [illegible] بتعاليمه وقدوته . لكن هذه [illegible]

[illegible] السعادة [illegible]

الاستمتاع متحصيل عروض الدنيا وملذاتها [illegible]

يقول بعض المسيحيين « ينبغي الا يحقر كثيرا بالمسيحية فالعداوة لها الآن شديدة تخيف الناس وتدفعهم بعيدا عن الفكر الديني والعمل الديني » . وقد يكون هذا التبرير مؤسفا لكن فيه كثير من [illegible]

[illegible]

المسيحى الذى يتمسك بفضيلة البر والاحسان لابد ان يلاقى النجاح ، غير ان هذه الفضيلة لا تعطى ثمرتها فى المجال الاقتصادى الا اذا مارسها الناس فى الحياة العملية وبطريقة تجعل من الممكن ترقية الأحوال الاجتماعية .

جمعيات الائتمان كوسيلة لتحسين الأحوال الاجتماعية :

The Credit Unions as media to improve the social conditions.

اذا قامت جمعيات الائتمان على اساس المبادىء المسيحية لأمكنها ان تؤدى تلك الوظيفة بنجاح نظرا لحسن تنظيمها وكفاءتها ، وقد ثبت ذلك عمليا حيث ازداد اقتناع الناس بها واجتهدوا فى تمهيد الطريق لانتشارها فى كافة انحاء المانيـا وفى كثير من البقاع خارجها ، بل عمل بعض المتحمسين على اقامتها فى جميع مجتمعات هذه البلاد لينتفع بها الناس واهتموا بانشائها فورا ووصل الحد ببعضهم الى القول بضرورة انشائها بالقوة الجبرية اذا تطلب الامر ذلك .

وسوف نتناول فى فرصة تالية هذا النـوع من الجمعيات التعاونيـة الاجبارية ، ويكفى ان نشير هنـا الى ان المغالاة فى نشر حركة الجمعيات التعاونية الائتمانية قد يكون ضارا وجاليا للشر اكثر من النفع ، ومن الخطأ الجسيم الاعتقاد بأن انشاء هذا النـوع من الجمعيات يؤدى الى تحسـين الأحوال على الفور .

الروح هى المؤثرة لا الشكل :

The spirit decides.

يرى رايفيزن أن مدار الأمر كله يقع على الروح ، فهى هامة جدا ، وهى التى تنتج الازهار والثمار ، اما اقتباس الشكل وحده فلا يكفى لتحقيق النجاح ، وقد اثبتت تجاربنا حتى الآن الأهمية العظمى للروح المسيحية التى

تحتاج اليها فى هذا الصدد . ووصل دكتور ا.هيلد A. Held استاذ الاقتصاد بجامعة برلين الى النتيجة ذاتها عندما قام ببحث وتحليل الجمعيات التعاونية الائتمانية فقال « يجب الاعتراف بان القوى المعنوية القائمة على المبادىء المسيحية لاغنى عنها فى حل المشكلات الاجتماعية » والواقع انه بدون تلك القوى او بعبارة اخرى بدون تنظيم الالتزامات الأساسية للقوانين الالهيه ، لاسيما تلك التى نلتزم بها ازاء بنى جنسنا حسب تعاليم المسيحية ، فلن تحقق جمعيات الائتمان اية فاعليـة ولا اى تطور مثمر ، ولذا فنحن مضطرون دائما وباستمرار الى تاكيد تلك الحقيقة .

وعلى ميسورى الحـال ان ينضـموا الى جمعيات الائتمان ليضفوا الاستقرار عليها بما لهم من موارد تعتبر ضمانا للجمعية ، وبما لهم من قدرة على القيام بوظائف الادارة بغير اجر ، وبامتناعهم عن اخذ ارباح عن اسهمهم فى راس المال بما يفوق اسعار الفائدة المعتادة ، اى انهم قادرون على الاسهام فى نجاح الجمعية بغير التماس لنفع شخصى ، وسوف يشجع هذا التصرف غيرهم ممن هم اقل منهم ثروة للانضمام الى عضـوية الجمعية وتحسـين احوالهم بجهودهم الشخصية ، ولا شـك ان التضحيات فى هـذا السـبيل ـ والاحتمال لا يمكن ان يكون مبعثها الاحساس المادى بالرغبة فى الخير ولا شىء غيره ، ولهذا السبب لابد من تاكيد مبدأ البر المسيحى الذى يستند الى طاعة الله والالتزام بالتعاليم المسيحية بحيث يزداد الرضا عن النفس كلما امعن الانسان فى ممارسته وبحيث لا يحل محله ولا يعوضه اى كسب مادى .

---

*) Dr. A. Held, "The Rural Credit Unions in the Rhine Province and Their Relation to the Labor Movement" in Hildebrand's "Yearbooks on National Economics and Statistics," Vol. XII (1869), pp. 1-84.

حيث يقول :

It must be recognized that more forces based on Christian principales are indispensable in orded to solve social problems.

هدفنا الاخوة والسلام الاجتماعى :

The goal; brother liness and social peace

سنرى فيما بعد الفرص الكبيرة المتاحة ، امام الفئات الموسرة لممارسة البر المسيحى دون أن يصيبها ضرر مالى ، وهذا النوع من البر والاحسان والصدقات يقوى رابطة الأخوة بين افراد تلك الفئات وبين جيرانهم المحتاجين الذين يقابلون هذا الاحساس بالامتنان والعرفان فينمو الود المتبادل ثم يسود السلام الاجتماعى تبعا لذلك . لكن مازال ذلك هدفا مثاليا على وجه الاجمال ومازال امامنا كفاح وعمل شاق نبلغه ونحققه .

تأريخ الجمعيات : The History of the Unions

كان مهد جمعيات الائتمان الجزء الأدنى من سلسلة الجبال المسماه فسترفالد فى بروسيا ، مقاطعة الرين ، ونشأت فى الاصل عام ١٨٤٧ وكانت سنة ازمة اقتصادية ، وقد يعلم بعض القراء أن المحاصيل اخفت فى السنة السابقة فى كثير من الأقاليم واعقب الاخفاق عوز وبؤس شديد ، واجتاحت بعض المناطق الجبلية البعيدة ، ومنها أجزاء من اقليم فسترفالد - عاصفة من نقص شديد فى حاجيات الحياة الاساسية يقرب أو يزيد عما حدث فى عامى ١٨٧٩ و ١٨٨٠ وهما السنتان العصيبتان اللتان كثيرا ما يجرى بذكرهما القلم واللسان ، وفيهما اصاب سكان سيليزيا العليا ضيق شديد .

غير أن الازمة فى فسترفالد لم تشمل مساحة كبيرة كما كان الحال فى سيليزيا العليا ، وخفف من وقع نقص المحاصيل أن سكان فسترفالد كانوا احسن حالا سواء من حيث القدرة المالية أو من حيث حسن التنفيذ فى السنوات السابقة على الأزمة ، ومع ذلك فان كثيرا من العائلات اصيب بفاقة جعلتها لا تملك طعاما غير حساء الشيكوريا والنباتات الملحة (الطرشى) وفى هذا يدل على طبيعة الاحوال وقتئذ على وجه العموم .

وكان الطعام الأساسي بالمنطقة فى الأحوال العادية الخبز والبطاطس ، وسعيا لتوفير هذه الأغذية وغيرها من حاجات المعيشة ، قام المؤلف (رايفيزن) مع عدد من المواطنين الموسرين نسبيا بانشاء جمعية استهلاكية فى شتاء ١٨٤٧/٤٦ ببلدة فياربوش Weyerbusch بمنطقة التنكيرشن Altenkirchen بالقرب من كوبلنس Coblence على الراين ، واستطاعت الجمعية ان تحصل سريعا على الحبوب والبطاطس من مناطق بعيدة واحضارها الى الاقاليم رغم صعوبات النقل ونقص وسائله ، ثم انشأت مخبزا وبذلك تسنى لها بيع الخبز للفقراء بنصف ثمنه المعتاد ، ونجحت الجمعية بهذه الطريقة فى مساعدة الفقراء من ناحية وفى خفض ثمن الخبز لجميع السكان من ناحية اخرى ولذا سميت الجمعية الاستهلاكية فى فياربوش « جمعية الخبز » .

وتشجعت « جمعية الخبز » بما اصابت من نجاح وخبرة فى ميدان النشاط التعاونى فلم تجعل عملها قاصرا على وقت الأزمة بل واصلت جهودها كى ينعم المجتمع بفائدة التعاون واخذت فى ربيع عام ١٨٤٧ توزع البذور الجيدة والرخيصة على نطاق واسع واهتمت بتقاوى البطاطس بوجه خاص مما امكن معه انتاج محصول وفير فى عام ١٨٤٧ ، كما ان الزراع حصلوا على ما يلزمهم من تقاوى وبذور باسعار رخيصة فلم تثقل عليهم الديون كما هى العادة حين ترتفع اثمانها فى وقت الزراعة ، وشكر الناس ربهم على الخلاص من الضيق والأزمة ، وعادت الأحوال والأعمال الى حالتها الأولى ، وارتفعت الروح المعنوية انتظارا للرخاء المقبل ، بيد ان المراقبين ذوى النظر الثاقب لم يفتهم ملاحظة أوجه القصور المتوطنة التى زادت حدة واثرا وسط الأزمة الطارئة والصعوبات الوقتية التى اثارها ضعف المحاصيل ، وتنبهوا الى اهمية التسهيلات الائتمانية التى كانت مفتقدة منذ زمن طويل ثم ازاد الاحساس بغيابها فى أوقات الشدة والغلاء التى عبرت بالاقاليم ، وطرحت المسألة للمناقشة تفصيلا فى اجتماع زراعى عقد فى خريف ١٨٤٨ لكن لم يصل المجتمعون الى حل يرضيهم .

رايفيزن يبلور فكرة التعاون :

Raiffeisen's elaboration of the Ideal of Cooperation.

رأى المؤلف (رايفيزن) نجاح جمعية فياربوش الاستهلاكية وادرك ما يمكن تحقيقه اذا حشدت القوى واتحدت ، ومن ثم اخذ يبلور ويبلور فكرة التعاون التى انبثقت عنها جمعيات الائتمان ، لكن الطريق لم يكن سهلا بل تطلب الأمر فترة اعداد وكثير من الجهد والعمل لازالة العقبات وتمهيد السبيل ٠

جمعية فلامرزفيلد للاغاثة :

The Flammersfeld Relief Society.

واخيرا انشئت « جمعية فلامرزفيلد للاغاثة لمساعدة الفلاحين المحتاجين » فى ديسمبر ١٩٤٩ وشارك فى انشائها ستون من اكثر مواطنى البلدة ثراء ، وجعلت الجمعية هدفها المبدئى مكافحة التجارة الربوية فى الماشية ، وباعتها الى نفر من المقيمين فى المنطقة الذين التزموا بسداد الثمن على خمسة اقساط سنوية متساوية القيمة ، لكن الجمعية ما لبثت ان ادركت ان هذه العملية معقدة ومرهقة وتستغرق وقت مديرى الجمعية ، واتضح ان تزويد الفلاحين بالماشية لا يكفى وحده لتحسين الأحوال فى الريف بصفة عامة ، فقد كان الفلاحون بحاجة الى المال لأغراض كثيرة متنوعة مثل شراء المساكن وتحسينها وتجديدها ، وشراء الأراضى وشراء مختلف انواع الأدوات والبذور وغير ذلك ، فاتجهت الجمعية الى منح مساعداتها فى صورة قروض نقدية وكان عليها أن تحصل على أموال لتعيد اقراضها ٠

وبرغم أن مؤسسى الجمعية الأثرياء اعلنوا استعدادهم لتقديم جميع ممتلكاتهم كضمان للأموال التى تقترضها الجمعية ، ووافقوا على ان تكون مسئوليتهم غير محددة طبقا لنظام الجمعية فقد استعصى على الجمعية فى مبدأ الأمر العثور على من يقرضها ، وبعد جهد جهيد تمكنت من اقناع احد الراسماليين بمدينة من مدن اقليم الراين بأن يقدم لها او قرض كان مقداره

٢٠٠٠ تيلر Taler (وهو مبلغ يساوى فى ذلك الوقت نحو ١٥٠٠ دولار) ولم يقبل هـذا الرجل اقراض الجمعية الا بعـد أن قدم عشرون مـن اغنى المواطنين وأعظمهم احتراما ضمانا قانونيا بالتضامن بينهم ، لكن هذا القرض اسهم فى استقرار الجمعية ثم اخذت الأموال تتدفق على الجمعية فيما بعد .

بـطء التوســـــع :

Slow beginning of he Union's expansion

رغم النجاح الذى حققته الجمعية فقد كان توسـعها شـديد البطء ، وتمثلت العقبة الرئيسية فى مبدأ المسئولية التضامنية لجميع الأعضاء الذى لم يكن مطبقا وقتئذ على مثل هذا المدى الواسع ، وقد كان هذا المبدأ فى الواقع شديد الأهمية نظرا لما اشتهر به من ضعف الثقة فى سكان الريف ، ومن ناحية اخرى لم يتوافر لدى الجمعية العدد الكافى ممن يتولون الدعوة بين الناس للعمل التعاونى وتفنيد دعاوى المعارضين الكثيرى العدد الذين حاولوا اثارة الشكوك حول الفكرة الجديدة رغبة فى القضـاء عليها اذا امكن اما لجهل أو لمصالح شخصية .

جمعية هدسدورف : **The Heddesdorf Welfare Association.**

انتقل المؤلف (رايفيزن) الى بلدة هدسدورف فى خريف ١٨٥٢ بعد أن شغل منصب العمدة فى فيارموش ثم فى فلامرزفيلد ، وفى مايو ١٩٥٤ انشـأ جمعية اخرى باسـم « جمعية هدسدورف للانعاش » ولكى تسـاعد الجمعية بأقصى ما يمكن من زيادة رخاء المجتمع الذى كان متهاويا مع المساهمة فى تحسين الأحوال المعنوية ايضا رسمت الجمعية برنامجها على اسـاس اشباع حاجة اعضائها المالية فى المقام الأول ، على ان ترعى الى جانب ذلك تعليم الأطفال الذين كانوا يعانون الاهمال ، وأن تهيىء عملا للعاطلين لا سيما من سجنوا وقضوا مدة العقوبة ، واخيرا ان تقيم مكتبة عامة ، لكن سرعان ما اتضح ان تلك الأغراض المختلفة يصعب على جمعية واحدة ان تحققها وتعمل لها ، لذلك اسقطت الجمعية عددا منها ومازالت تترك الباقى واحدا بعد آخر حتى استقرت فى النهاية على غرض واحد هو الائتمان ، وقررت

الجمعية ان تعيد تنظيم نفسها فاجرت تعديلاتفى نظامها الأساسى فى عام ١٨٦٤ بحيث ركزت اعمالها كلها فى ممارسة الائتمان وحده .

جمعية هدسدورف الائتمانية : The Heddesdorf Credit Union.

تغير اسم الجمعية منذ ذلك التاريخ الى « جمعية هدسدورف للائتمان » وبذلت عناية شديدة ومستمرة بادارة الجمعية ووسائل تحسين احوال الأعضاء برعاية احتياجاتهم المادية والمعنوية معا ، وبذلت الجمعية فى هذا الصدد جهودا صادقة ومثمرة استمرت نحو ثمانى سنوات حتى اثبتت نفعها وجدواها من جميع الوجوه ، وعندئذ انتشرت الفكرة فى القرى المجاورة ، وكثر انشاء الجمعيات المماثلة فى مقاطعة الراين ، وفى الاقاليم الالمانية الاخرى .

خطاب من مدير دائرة محكمة نيوفيد الى رايفيزن :

An address to Raiffeisen from the Circuit Court Director of Neuwied.

بعد عدة سنوات من العمل والتطور ارسل مدير دائرة محكمة نيوفيد الى المؤلف (رايفيزن) الخطاب التالى :

باسم مكتب سكرتير عام الجمعية الزراعية طلبتم احاطتكم علما بالملاحظات التى ابدتها السلطات القضائية بشان اثر جمعيات الائتمان الريفية فى منطقة دائرة المحكمة ، وطبقا لتقارير القضاة المختصين وكذلك ملاحظاتى الخاصة لا املك الا ان اشهد بانها الحقيقة التى لا يخطئها الانسان أن جمعيات الائتمان الريفية فى هذه المنطقة مفيدة فيما يتعلق بكافة الشئون القانونية برغم ان معظم الجمعيات لم تنشا الا منذ وقت قريب ، فقد تناقصت القضايا الصغيرة والمبيعات الجبرية بالمزاد العلنى ، وقضايا التنفيذ على الفلاحين وغيرها تناقصا كبيرا فى محيط المحكمة حيث تمارس الجمعيات نشاطها ، ورغم ان عوامل اخرى ربما اسهمت فى تلك النتيجة فلا شك ان اعمال جمعيات الائتمان كانت حيوية للوصول الى هذه النتائج المرضية ،

وفيما يختص بتناقص القضايا الخاصة بالأشياء التى تقل قيمتها عن خمسين تيلر فما يلفت النظر بوجه خاص أن القضايا الناشئة عن التجارة لمدة سنة بين تجار الماشية وسكان الريف قد اختفت تقريبا فى السنة والنصف الماضية ، بينما كانت كثيرة ومتكررة فيما قبل ، ولا يمكن تفسير ذلك الا بأن الريفيين لم يكونوا يملكون فى الماضى وسيلة لسداد ديونهم وأن الجمعيات استطاعت الآن توفير المال اللازم لذلك ، كذلك انخفض عدد القضايا المرفوعة من الأثرياء الذين يسمون بالمرابين فى المناطق المشار اليها منذ انشاء جمعيات الائتمان ، وظهر أثر الجمعيات فى سرعة سداد الديون أمام المحاكم ٠

وفى منطقة اختصاص هذه المحكمة فان الاضطرار الى اخذ اجراءات طويلة الأمد لمبيعات العقارات حيث توجد رهون عقارية كان يؤدى الى السير فى اجراءات طويلة ومكلفة ومعقدة ، اما الآن فان جمعيات الائتمان تقدم القروض النقدية اللازمة وتتقاضى فائدة منخفضة وبذلك تقوم بتسديد الديون وتحول الرصيد الباقى فورا الى البائع ، وكان البائعون قبل انشاء جمعيات الائتمان يضطرون الى اسناد اجراءات البيع الى وكلاء مقابل خصم يصل الى ٢٠٪ وبالاضافة الى ذلك لم تكن هناك اية ضمانة لتسوية الرهون ٠

وتقدم جمعيات الائتمان قروضا للرهون من الدرجة الثانية والثالثة مقابل أسعار فائدة عادية مادامت الأموال المرهونة تتوافر فيها الضمانات الكافية ، ولم يكن أصحاب العقارات قادرين قبلا على الحصول على قروض فى مثل هذه الحالات الا مقابل تضحيات جسيمة حتى لو كانت العقارات ذات قيمة كبيرة ٠

ونظرا للآثار الطيبة لجمعيات الائتمان فقد تزايدت الثقة فى سمعتها والاعتماد عليها باستمرار حتى أن المحاكم لم تتردد فى الموافقة على طلبات وكلاء القصر فى أن يودعوا الأموال التى فى عهدتهم لدى جمعيات الائتمان التى تدفع عنها فوائد من ٤ الى ٥ر٤٪ وتقبل ايضا الايداع لمدة قصيرة ٠

نويفيد فى ١٦ يونيو ١٨٧٠ التوقيع (أرندتس)

sign. : Arndts

محـــاولات لكبت الحركة :

Attempts made to suppress the movement.

يتضح من هذه الشهادة ومن عدد كبير من الحالات الفردية ومن تحسن الأحـوال فى المنـاطق التى انشـئت فيها الجمعيات ان تلك الجمعيات هى المؤسسات المناسبة للنهوض بالمجتمع ، وزيادة الثروة وتهيئة الفرص امام الفقراء لاقتناء الأراضى وبالتالى انقاص عدد البروليتاريا وزيادة حجم وقيمة الثروة العقارية وتشجيع الانتاج الزراعى والتوسع فيه .

ويرجع كل هذا النجاح اساسا الى جمعيات الائتمان وسياساتها فى منح القروض طويلة الأجل والعمل على اشباع حاجة اعضائها كاملة من الأموال وتخليصهم من براثن المرابين .

لكن الجهود والمحـاولات الرامية الى كبت نمو الحركة ظلت نشـطة واظهرت نفسها كتـابة وكلاما ، ولو كانت المعارضة صادقة فى ادعاءاتهـا ولها ما يبررها فى الحقيقة والواقع فيما يتعلق بما تقوله عن اخطار انشاء جمعيات الائتمان لاستطاعت تحرير اهل الريف لتشكر لها هؤلاء جهودها فاقدموا على حل الجمعيات او امتنعوا على الاقل عن تشجيعها والاقبال عليها وانشاء المزيد منها .

لكن المجتمعات الريفية لم تلتفت الى تحذيرات اولئك الذين تظاهروا بالهلع من اجل مصالح الجمهور ، فواصل الريفيون انشاء جمعيات جديدة ، وقرر وزير الزراعـة فى بروسـيا دكتـور فريدنتال Friedenthal اجراء تحقيق .

محاولات التشكيك وقرار تقصى الحقائق :

The attempts lead to Ministerial Direction of an Inquiry.

قـرر الوزير استقصاء الادعاءات بالأخطار التى قيـل أن الجمعيات الائتمانية ستتسبب فى حدوثهـا . ليرى ما اذا كانت تلك الانتقادات لهـا

ما يبررها ، وليمكن الفصل فى الآراء المتضاربة وفى ٥ ديسمبر ١٨٧٤ شكلت لجنة من دكتور ناسه استاذ الاقتصاد فى بون ، ودكتور سيمنس Siemens احد كبار رجال البنوك فى برلين ، ودكتور شميت Schmidt عضو مجلس ادارة احد البنوك المعروفة فى فرانكفورت ، وحددت مهمة اللجنة ، بأن تبحث التطور السابق لجمعيات رايفيزن الائتمانية لترى بوجه خاص ما اذا كانت ادارتها سليمة وكافية فى الاحوال الراهنة ، وكيف يمكن قياس حالة الجمعيات المالية ويسرها حاليا ومستقبلا ، وزار اعضاء اللجنة خلال الشهور الأولى من عام ١٨٧٥ جمعيات الائتمان فى مقاطعة الراين وفى ولاية هيسين ، وقدمت اللجنة تقريرها الى الوزير والذى كان يتضمن النقد المعادى الموجه للجمعيات وقد جاء فيه :

نتائج ايجابية لتقصى الحقائق : Positive results of the inquiry.

بالاضافة الى زيادة الجمعيات المشار اليها حصلت اللجنة من اشخاص متصلين بعمل الجمعيات على معلومات عن فاعلية تلك الجمعيات وسمعتها ، وفى جميع الأحوال سارع مديروا الجمعيات الى تقديم دفاترها لفحصها وتقديم كافة البيانات التى طلبت منهم ، فيما عدا حالة واحدة ، ولا نتردد بادىء ذى بدء فى ان نعلن ان الانطباع العام الذى خرجنا به من فحصنا للأغلبية العظمى من الجمعيات كان جيدا وطيبا جدا ، فقد تحسنت الى حد كبير بفضل نشاط الجمعيات الأحوال الائتمانية السيئة التى كانت تثقل على صغار الفلاحين حتى عهد قريب ، واصبحت حالتهم المالية فى رأينا لا تدعو الى قلق خطير فى اطار ظروفهم الريفية الخاصة ، ولا شك انه توجد أوجه قصور عارضة احيانا ، ومازال المجال مفتوحا امام ادخال تحسينات اخرى ، لكن لا يمكن ان يجول فى الخاطر رفض النظام بصفة عامة ، ولا نملك الا ان نبرز بوجه خاص الانطباع الطيب الذى احدثه معظم اعضاء مجالس ادارة الجمعيات التى زرناها ، فقد كانوا كلهم تقريبا على المستوى والكفاءة بالنسبة لواجباتهم التى كرسوا انفسهم لها فى عناية ووعى ، وكثيرا ما التقينا بقادة جمعيات انضموا اليها عن غير حافز شخصى ولا مصلحة

خاصة بل بدافع الرغبة فى مساعدة اخوانهم المواطنين عن طريق تحمل اعباء ومسئولية الادارة ٠

وعادة ما يتولى مسك الدفاتر واعمال الخزينة احد المدرسين ، او محصلى الضرائب ، او مأمورى الغابات ، وقد يتولاها احيانا صغار اصحاب المزارع ، وطريقة مسك الدفاتر مرضية وسليمة بوجه عام ، وقد وجدنا دائما وفى كل حالة نظما سليمة لأوامر الدفع وضوابط للنقدية ، وطرق محاسبية منتظمة ، والتقدم واضح برغم ما كان يبدو فى بعض الأحوال من ان من المرغوب فيه ادخال بعض التحسينات ، وعموما فقد وضح لنا ان رجال جمعيات الائتمان يكتسبون مع الزمن مزيدا من المعرفة بالطرق الفنية للمحاسبة ومسك الدفاتر ٠

لكن احد معارضى الحركة ممن هاجموا الجمعيات الائتمانية ووصفوها بانها فاشلة وغير قادرة على البقاء انتقد بشدة تقرير اللجنة ، فرد عليه الاستاذ ناسه ردا موضوعيا مقنعا افحمه وجعله لا يجد ردا على ما كتبه الاستاذ ناسه Professor Nasse ٠

ونتيجة لذلك وجد المؤلف (رايفيزن) نفسه فى مركز يسمح له بان يدلى بالرأى التالى حين اقدم على اعداد الطبعة الرابعة من كتابه فى عام ١٨٨٣ :

فكرة رائدة : The idea is pioneering.

« يتلقى المؤلف (رايفيزن) كثيرا من الطلبات والاستفسارات بشأن جمعيات الائتمان من داخل البلاد وخارجها على السواء ، وهذا فى حد ذاته برهان ساطع على ان الأفكار الأساسية التى قامت عليها جمعيات الائتمان كان لها الأثر فى افتتاح عصر جديد ، ومازال الاتجاه نحو تحقيق تلك الأفكار ينمو باضطراد فى جميع مناحى الحياة ، ومازال الاهتمام بالحركة يتزايد بين المستويات المسئولة فى اعلى مجالات الحياة العامة كما هو ظاهر من مضمون الخطاب الذى وجهه فى ٢٢ اغسطس ١٨٨٢ وزيرا

الزراعة والمالية فى بروسيا (دكتور لوسيوس وفون شولز) الى مجلس ادارة الجمعية الزراعية الائتمانية المركزية فى نيوفيد ، ومنه نقتبس حرفياً الفقرة التالية :

خطاب وزيرى الزراعة والمالية فى حكومة بروسيا الملكية :

بناء على طلب الجمعية (*) الزراعية الائتمانية المركزية فى ٢١ مارس من هذا العام تفضل جلالة الملك والامبراطور فامرنا بان نقدم تقريرا فى هذا الشان ، وفوضنا فى أن نعلن القرار التالى فيما يتعلق بالطلب ، واذ نعيد مع هذا مرفقات الطلب نعرب اولا عن اسفنا لعدم امكان الاعفاء من رسوم الدمغة المطالب بها وقدرها ٥٠٠ مارك والتى استحقت على الأذونات المؤقتة الصادرة بدلا من الأسهم حيث ان القواعد السارية لا تسمح بذلك وحتى يمكن تجنب الاشارة الى مثل هذا الاعفاء الذى يخالف المصالح المالية ، وعلى الجمعيات الائتمانية المركزية أن تقوم بتسوية رسم الدمغة •

ومن ناحية اخرى تفضل جلالته فاصدر امره ، بعد أن تلقى تقارير مستفيضة من اميرفيد ومن الوزيرين الموقعين على هذا عن الأعمال المباركة التى تقوم بها جمعية الائتمان بالاعراب بهذه المناسبة عن تقدير جلالته لفضائل العمدة رايفيزن كمؤسس لجمعيات الائتمان وراعيها ، ونزولا على امر جلالته السامى نعرب هنا عن تقديرنا العظيم للعمدة رايفيزن من أجل عمله المتجرد عن الغرض الشخصى فى سبيل المصلحة العامة والنهوض باوضاع سكان الريف ، ونضيف الى ذلك تمنياتنا بنجاح جهود مؤسس الحركة بمعاونة ادارات الجمعيات الحكيمة الواعية لتتوسع وتمتد اكثر واكثر تلك المؤسسات ، وليقودها الى خير النتائج •

وفى سبيل تحقيق هذه الأعمال سوف تتمتع الجمعيات بكل مساندة فرعية من جانب الحكومة •

---

*) Agricultural Central Credit Union.

ونرجو من مجلس الادارة ان يبلغ ما تقدم الى مستر رايفيزن ٠

وكان سبب هذه الرسالة الالتماس المباشر الذى ارسل الى جلالة الامبراطور والملك بالاعفاء من سداد رسم دمغة قدره ٥٠٠ مارك وجد مستحقا عقب مراجعة قامت به ادارة قانون الدمغة الملكية ، وقد نشر ذلك الجزء من الرسالة الذى يشير الى شخص المؤلف – دون رغبته – فى الصحف عقب صدوره بقليل كما نشر ايضا فى « جريدة التعاون الزراعى » ٠

وقد راينا بعدّ ان نشر ذلك الجزء فى الصحف ان نثبته هنا ايضا لعدة اسباب اولها انه واحد من الظواهر العديدة التى تدل على حب جلالة الامبراطور لشعبه ، وثانيها أنه دليل على اهتمام الحكومة بكافة الجمعيات واعضائها والتعاونيين بالجمعية الائتمانية المركزية على وجه خاص ، اذ لا يجول بخاطر المؤلف ان يكون هو بالذات مقصودا بالتقدير السامى الذى جاء فى الرسالة ، بل ان هذا التقدير موجه اساسا الى الجمعيات التى يعمل من اجلها ٠

وما كان فى الامكان تحقيق اى عمل بغير التعاون المخلص وانكار الذات من جانب جميع القوى والاطراف وهم الذين سيواصلون ايضا العمل الشاق فى المستقبل كما قاموا به فى الماضى ٠

جمعيات الائتمان كانت وليدة الحاجة :

Credit Unions are brought forth by need.

جاءت حركة جمعيات الائتمان وليدة عهد شدائدُ واحتياج ولم يكن المؤلف (رايفيزن) الا شبه اب روحى لها ، لكن اسمه التصق بها دون قصد ولا رغبة منه ، والفضل لله وحده فيما انجزه المؤلف بالرغم مما يعترف به من ضعف قوته ، ولا شك ان جميع التعاونيين فى مختلف مواقعهم يستحقون نفس التقدير ، وأن تقدير جلالة الامبراطور وحكومته سوف يشجعهم وكافة العاملين على مواصلة العمل كما بداوه برغم العقبات الكثيرة التى مازالت قائمة ويحفزهم الى التمسك بمبادئهم ٠

More and more appreciation. **التقدير يتوالى :**

فى عام ١٨٨٧ وجد رايفيزن نفسه اخيرا فى موقف يسمح له بأن يقول بمناسبة الطبعة الخامسة لكتابه ، يتوالى التقدير ويتزايد للجمعيات الائتمانية والجمعيات التعاونية الريفية الأخرى المتصلة بها بسبب ما حققته من نجاح وتطور واخذ الاهتمام بها يظهر جليا فى كافة انحاء المانيا بل وفى البلاد الأوربية الاخرى وتبذل الجهود لتأسيس جمعيات مماثلة هناك .

اهتمام الأفكار الاجنبية :

Increasing interest also in foreign countries.

ودليل اهتمام الاقطار الاجنبية بالحركة ما تنشره الجرائد من مقالات وبحوث كثيرة فى هذا الشأن ، ويتلقى المؤلف رايفيزن رسائل عديدة من افراد ذوى اتجاه اجتماعى فى روسيا وهولنده وبلجيكا واسبانيا وفى فرنسا خاصة ، وجاءت الى المانيا وفود من الدانيمارك وسويسرا وغيرهما لتدرس عن كثب عمل الجمعيات ، بل ان حكومة سويسرا تمنح مكافآت لانشاء الجمعيات التعاونية الائتمانية ، وقامت فى ايطاليا جمعيات عديدة ، لكن النشاط الاكبر تستأثر به النمسا حيث انشأت تباعا جمعيات فى شتى انحاء البلاد وقد لقيت هذه الجهود كلها نجاحا واسعا ، واصدر البرلمان النمساوى فى ٧ يناير ١٨٨٦ قرارا بانتداب ثلاثة خبراء ليدرسوا على الطبيعة تكوين وانشطة الجمعيات وقدم هؤلاء الخبراء تقريرا الى البرلمان بعد أن زاروا عددا من الجمعيات فى وادى الرين والاقاليم الجبلية المجاورة فى ايفل وفسترفالد وتحادثوا مع المؤلف (رايفيزن) مرات عديدة ، وكان تقريرهم فى صالح الجمعيات وبناء عليه قرر البرلمان فى جلسته يوم ٢١ يناير ١٨٨٧ انشاء جمعيات ائتمان ، وتلقى المؤلف بهذه المناسبة الخطاب التالى :

يسر مفوض حكومة النمسا فى (*) الاراضى الواطئة أن يحيطكم علما

*) The lower Austrian State.

بقرار البرلمان النمساوى الصادر فى جلسة ٢١ يناير من هذا العام بالاعراب لكم عن الشكر والتقدير لمعارنتكم فى بحث احوال الجمعيات التى تحمل اسـمكم .

ونرفق بهـذا مشروع القرار ـ كمـا قدمه مفوض الدولة الى اللجنة البرلمانية المختصة بالمجتمع والدستور ، ونسخة من محضر جلسة البرلمان التى نظرت القرار ووافقت عليه .

وستدركون من هذه التقارير والمحاضر ان برلمان النمسا فى الاراضى الواطئة ومفوض الدولة الموقع على هذا مهتمون اشد الاهتمام بانشاء جمعيات ادخار وائتمان تقوم على مبادئكم التى ثبت نفعها وانهم مهتمون بالنهوض بهذه الجمعيات .

فيينا ، النمسا ، ٢٥ فبراير ١٨٨٧

مفوض الدولة
توقيع كنسكى
sign.: Kinsky

وكان المؤلف قد منح ترخيصا الى الجمعية الزراعية لدولة هنجاريا (المجر) لتترجم الطبعة الرابعة من كتابه الى اللغة المجرية ، وقبل الفراغ من هذه الطبعة (الخامسة) بقليل تلقى المؤلف خطابا من الجمعية المذكورة تعرب فيه عن خالص تقديرها الحار وتبلغه بأن جمعيتها العمومية قررت فى ٢٢ مايو من هذا العام تعيينه عضوا فخريا ، ورغم ان المؤلف سعد كثيرا بالخطابين المشار اليهما بعاليه وتلقاهما بالشكر الجزيل لمرسليهما الأجلاء ، فانه لا ينشرهما مدفوعا بشعوره الشخصى ، بل لأن مضمونهما فيه دلالة اخرى على التقدير المتزايد للأفكار الأساسـية التى قامت عليها حركـة جمعيات الائتمان حتى فى خـارج المانيـا حيث يكثر باسـتمرار اصـدقاء الحركة ومؤيدوها ،وجميعهم يرجون مخلصين ان يسـتمر هذا الاتجـاه وان يلاقى النجاح بفضل الله .

لا تنتظروا معجزات من الجمعيات :

The Unions cannot be expected to perform wonders.

اختتم رايفيزن المقدمة التى كتبها للطبعة الخامسة من كتابه بما يلى :

اذا احسنت ادارة هذه الجمعيات وتجمعت فى منظمة دائمة للعمل المشترك لكانت اداة يوثق فيها ويعتمد عليها فى تحسين ظروف المعيشة ومستواها من اجل الافراد والأسر بل والمجتمع الزراعى بكامله ، لكن بشرط الا يتخاذل هذا المجتمع عن بذل الجهد اللازم ، ولا حاجة بنا الى القول بأن الآثار الطبيعية للجمعيات لا تصبح محسوسة الا تدريجيا ، ولا يجدربنا ان ننتظر المعجزات ، لكن اذا اريد التعجيل بظهور هذه الآثار وتحقيق التحسن المرغوب فى ظروف المعيشة فى اقرب وقت ممكن ، فلابد ان تسارع الطبقات القادرة ماديا الى الانضمام الى الحركة وان تستمر على مناصرتها فى المستقبل كما فعلت فى بداية حياتها وحتى الآن ، ونوجه هذا الرجاء بصفة خاصة الى رجال الدين والمعلمين ، وينبغى الا يغيب عن بال هؤلاء المساندين للحركة والمتعاونين معها ان الهدف الأساسى لها هو تحسين احوال المجتمع معنويا وماديا ، فالحركة تمثل عملا شرعيا يهدف للمعونة الذاتية المتبادلة ، ولهذا السبب نوصى بالاسراع فى ازالة العقبات التى تعوقها باصدار التشريعات اللازمة وتعاون مختلف الادارات الحكومية معها ، فبعد ان سلخت الحركة اربعين عاما من عمرها فى نجاح واضح ، اصبحت تحتاج الى الاعتراف القانونى والحماية الحكومية حتى لا يقدم أحد خطوات من أى نوع قد تضر تقدمها ونموها .

رجاء المجتمع كله رهن بتعاون كافة الطبقات :

If all classes cooperate, they are an excellent medium to secure the well-being of the whole society.

ويستطرد الرائد التعاونى الكبير قائلا اذا تعاونت جميع الطبقات ذات المهن تعاونا هاما على النحو الذى اوضحناه امكن لحركة جمعيات الائتمان

ان تتحول الى اداة فعالة لزيادة قدرة المجتمع الريفى على اكتساب المزيد من الثروة من ناحية والنهوض بالانتاج الزراعى وتكثيره من ناحية اخرى ، والزراعة تعتبر من اهم المهن جميعا وزيادة انتاجها يعنى بالدرجة الاولى اقامة قاعدة صلبة لحياة المجتمع كله ، كما سيمتد اثر رقى الزراعة الى كافة فروع الأعمال الأخرى نظرا لتشابك المصالح .

والمعروف أن الغالبية العظمى من السكان تعمل بالزراعة فاذا تهيات الظروف المناسبة لهؤلاء ، وتحسن مركزهم المالى ، اصبحوا اضافة جديدة الى المتعاملين مع فروع الأعمال الأخرى لا سيما المنشات التجارية فى الحضر ، اى ان العاملين فى كافة المهن ، بالاضافة الى الحكومة سيجدون انه من مصلحتهم ان يعملوا معا ليحققوا للزراعة اقصى تقدم ممكن وبجميع الوسائل .

واساس رقى الزراعة ان يكون الزراع اقوياء ماديا وغير غارقين فى الديون .

ملاحظـــات النـــاشر :

نشرت جريدة « المسيح والعالم » (*) فى عددها الصادر يوم ٢٥ يونيو ١٩٦٥ تقريرا صحفيا بعنوان « اكثر نجاحا من كارل ماركس » تناول اعمال رايفيزن ، ولا شك ان هذا العنوان ملفت للنظر بصورة تدعو للدهشة خاصة وأن كل من رايفيزن وماركس كانا متماثلين فى العمر ، كما ان كتاب رايفيزن عن جمعيات الائتمان ظهر قبل ان ينشر كارل ماركس كتابه « راس المال » بسنة واحدة ، وكلا الكتابين من معالم تاريخ القرن التاسع عشر برغم اختلافهما كليا فى الفكر والاتجاه ، ومن ناحية اخرى يعتبر كتاب « راس المال » ثمرة تاملات مؤلف نظرى ومفكر قدير ، بينما رايفيزن — على حد

*) A. detailed report under the heading "More successful than Karl Marx" on E. W. Raiffeisen's work was published by the journal "Christ and the World" June 25, 1965.

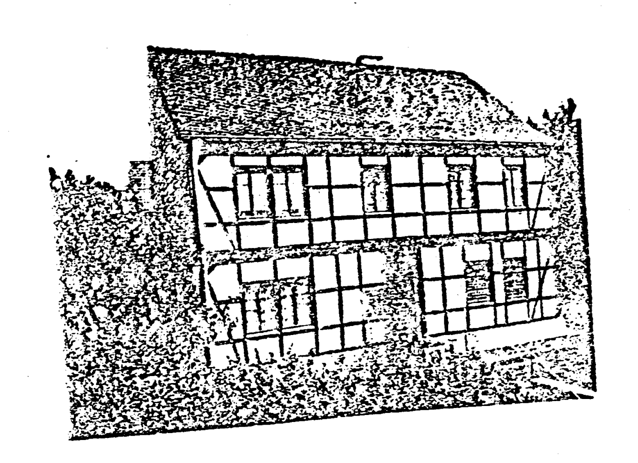
تعبير ماينشين (*) ـ « ليس رجل مبادىء نظرية جامدة ولا مجدد غير صبور يعارض الظروف السائدة فحسب ، بل كان رجل بناء قام بترتيب ما كان مهددا بالانفراط ، واحيا الأنشطة التى اصيبت بالشلل ، وحفز القوى الكامنة عن طريق المساعدة الذاتية ·

ولعل أوضح دليل على فكر رايفيزن البعيد النظر مطالبته « بتوجيه روح العصر التى ضلت الطريق الى وجهة اخرى » وقد استطاع فكر رايفيزن ان يتجاوز عصره فيعبر الى ايامنا هذه بل والى المستقبل ، وقد اصابتنا الموجات الأول من « الازمات والهزات المدمرة » التى توقعها رايفيزن ، وفى كل مرة كانت المنظمات التعاونية تقدم الدليل على انها الوسيلة الناجحة لعلاج الشدائد الاقتصادية والتغلب عليها ، ومازالت تلك المنظمات تلاقى اليوم نفس النجاح الذى احرزته فى الماضى ، ولهذا السبب تقوم كل يوم جمعيات تعاونية جديدة واشكال متطورة من التنظيمات التعاونيـة لتقدم العون والمسـاعدة لتـلك الاقطـار الكثيرة فى العالم التى ما تزال تعانى من الفقر والفاقه ، وفى عالمنا المتغير دائما تعبىء المنظمات التعاونية كل قواها لتواجه المتغيرات وتتواءم معها لتلبى الاحتياجات الجـديدة والمتغيرة حتى تحتفظ بمكانتهـا وتثبت احترامها فى ظل المنافسة المعاصرة ، غير ان رايفيزن لم يقصر تفكيره على تصور الاهداف الاقتصادية فى تطبيق الطرائق التعاونية بل راى أن الظواهر الاقتصادية للعمل التعاونى يجب الا تؤخذ على انها اهداف نهائية فى ذاتها اذ انها فى الحقيقة وسـائل لغايات اسـمى ، فليسـت الجمعيات التعاونية الائتمانية وما يماثلها من الجهـود طرائق للتغلب على الحاجة من ناحيـة والسيطرة على مشكلات الوفرة من ناحية اخرى فحسب ، بل ايضا مدرسة لتربية الروح العامة وتوجيهها او توجيه التقدم الاجتماعى بلغتنا المعاصرة ،

*) Meyenschein : an entirely undogmatic man; not an impatient innovator who objected only to existing conditions, but a preserve, who put in order what was imperilled, revived paralyzde activities, and activated the latentt forces self-help.

ولب الأمر هو محاولة دفع الجهود واثارة الاهتمام ، والهدف النهائى هو اقامة مجتمع الانسان الحر .

وقد فجر رايفيزن وخلفاؤه ينابيع لا تنضب من القيم الروحية ، والمشكلة الآن هى كيف نبث الوعى فى هذه القوى ، وهذه وظيفة التربية التعاونية ان من واجبها ان تجعل من هذا الحلم حقيقة ملموسة .



من الاماكن التى تحرص الحركة التعاونية فى المانيا على صيانتها واتاحة
الفرصة للدارسين للحركة التعاونية فيها زيارة المنزل الذى ولد فيه رايفيزن
فى مدينة هام على نهر سيبيج وهذا المنزل يبلغ من العمر اكثر من ٢٠٠ عام .
وقد حرصت مؤسسة رايفيزن للطباعة على ملكيته منذ عام ١٩٦٠ وقامت
فيريدش بلسترفالد بالمانيا والذى تم انشاءه فى عام ١٨٤٧ وقد شهد هذا العام
١٩٦٢ للجمهور لكى يكون رمزا تذكاريا متاحا لمحبى رايفيزن وافكاره
والحركة التعاونية العالمية .

الفصل الثانى

دوافع وأهداف انتشار الائتمان التعاونى

الانشــــاء والأهداف
ESTABLISHMENT AND PURPOSE

الأساس القانونى لجمعيات الائتمان :
The legal basis of the Credit Unions

صدر قانون التعاون فى ٤ يوليو ١٨٦٨ وطبق على شمال المانيا ثم امتد تطبيقه على سائر « الرايخ Reich » الالمانى بموجب القانون الصادر فى ١٦ ابريل ١٨٧١ ، ويمثل هـذا القـانون الأساس القـانونى لجمعيات الائتمان ، اما الهدف الرئيسى لجمعيات الائتمان فهو الوفاء بحاجات اعضائها المالية ، لكن ليس المال وحده هو الهدف النهائى للعمل التعاونى بل وسيلة لغاية هى متحسين احوال الأعضاء معنويا وماديا وانشاء المنظمة اللازمة لذلك والتى تقـوم بالحصـــول على الأموال لاقراضـــها للأعضـــاء بموجب الضمانات المعتادة وتهيئة فرصة الاستثمار امـام الأموال العاطلة مقـابل فائدة ، وتحدد هذا الهدف منذ مقابل البداية بحيث لا تحتاج الى تاكيده .

قصـــور الانتاج الزراعى :
Deficiencies in agricultural production.

تاخرت الزراعة فى الماضى القريب بالقياس لمستوى المرغوب ، لا سيما اذا تاملنا انتاجية المزارع المتوسطة والصغيرة وهى تمثل الجزء الأعظم من الأرض الزراعية ، ولم يكن عجيبا ان تتدهور انتاجية الأرض وتتذبذب الغلة وتتراجع الى اقل كثيرا مما هو منتظر منها ، وقد اسىء استخدام الأراضى واهدرت الامكانيات التى كان يجب ان تدر الخير وتصبح مصدر الثروات ، واعتـاد الزراع ان يحرثوا الأرض فى المنـاطق الجبليـة بل وفى الوديان الخصبة السهلة حرثا سطحيا لا يتعمق فى التربة الا بضع بوصات مهملين فى خدمة الأرض وفلاحتها لنقص ادوات الزراعة وماشية العمل الحقلى ، ولم يبذلوا العناية الكافية بالسماد المتجمع فى الدطائش فضـاعت ملايين الدولارات قيمة تلك الأسمدة الثمينة المهملة ، ثم انفقت ملايين اخرى فى

استيراد مخصبات اجنبية كثيرا منها لا قيمة لها ، واهملت المراعى التى كان يمكن ان تنتج الاعلاف الجيدة حتى تحولت الى مستنقعات ، كمـــا تركت مساحات واسعة من الاراضى الجيدة فاصبحت بدورها بورا لا تنتج زرعا ولا تصلح حتى لتكون ارض مراعى للماشية ، واضمحلت الانشطة الزراعية المكملة مثل انتاج الفاكهة ، والنحالة ، اما مبررات هذه الأحوال السيئة فكانت كما يقـال نقص الاموال الضرورية لشراء الأدوات وادخـال التحسينات ، او عدم صلاحية الأرض للحرث العميق ، او تعذر تحسين الأرض لأسباب خارجة عن ارادة الزراع او عدم ملاءمة الجو لبعض المحاصيل ٠

الاهمال والتكاسل وراء كل قصور :

Mertia and negligence are the causes of many short comings.

امتنع الزراع عن زراعة البساتين لا بسبب نقص التربة الصالحة ، ولكن بسبب الاهمال والتكاسل ، واية ذلك ان الأرض غير الصالحة للزراعة تنتج البوص بكميات وفيرة ، ويصلح البوص لعمل السلال وهى حرفة مربحة لا سيما فى فصل الشتاء ، لكن الناس تكاسلت عن صنع السلال ، مما استلزم استيرادها من الخارج وانفاق مبالغ كبيرة من الأموال فى ذلك ، ولم تعد المغازل اليدوية تستخدم كثيرا فى تلك الأيام بينما كانت منتشرة قديما تشتغل عليها النساء وتنتج اقمشة جيدة قوية الاحتمال ، ثم تكاسل الناس واخذوا يشترون قماش الكتان بدعوى ان شراءه ارخص من انتاجه منزليا ، واهدر الوقت الذى كان يستغل فى اعمـال الغزل والنسيج المنزلية وصـار وقتـا ضائعا ٠

تزايد الانفاق بغير جدوى يزيد الحالة سوءا

Increasing and partially useless expenditures add to the evil.

ليس ما ذكر آنفا غير بضع امثلة قليلة وهناك الكثير مما يؤدى الى نقص الموارد وبالتالى نقص الدخول بينما يتزايد الانفاق باستمرار ، اما عن طريق زيـادة الاحتياجات التى لم تكن معروفة للنـاس سابقا من الأدوات

الترفيه غير الضرورية والملابس الزاهيـة التى تجاوز انتشارها المدن الى اقاصى الجبال ، واما عن طريق زيادة النفقات العامة ، والانفاق على السهرات والمرفهات العامة حتى ولو اقتطع الناس من قوت يومهم .

الاقراض بالربا الفاحش :

In addition usury.

وكان الربا شر الشرور ، وانتشر المرابون الجشـعون المتجردون من الأخلاق وامتصـوا دمـاء الفقراء والضـعفاء من الفلاحين بلا رحمــة كالخفافيش ، بل واسـتغلوا جهلهم وقلة خبرتهم فهدموا حيـاتهم بالاعيبهم الربوية ونهبوا ممتلكاتهم تدريجيا ، ودمروا كثيرا من الأسر ، وكلما ازداد فقر الفلاحين ازداد احتياجهم للمرابين وازداد بالتالى قوة هؤلاء المرابين وجشعهم .

المشكلة الاجتماعية الملحة الأولى : The most urgent social problem.

يتوقف استقرار المجتمع كله وتقدمه بل واسـتقرار الدولة على متانة القطاع الريفى والزراعى من السكان . واصبحت مسالة كيفية تقديم المساعدات لهذا القطاع هى مسالة الساعة والمشكلة الاجتماعية الأكثر الحاحا واهم أهداف الاصلاح الاجتماعى ، ومما يدعو الى الابتهاج أن هذه المسالة اخذت تحظى بعناية الحكومات واصحاب الاتجاه الانسانى فى مختلف المهن ، ولذلك عمدت الحكومات الى تقديم المساعدات غير المبـاشرة عن طريق الأعمـال العامة والاستثمارات من اجل الصالح العام ، ومن امثلة هذه المشروعات ضبط الانهار ومد السكك الحديدية والطرق ويلاحظ ان المساعدات المباشرة بدون أن يقدم افراد الناس جهدا يعادلها تؤدى الى احداث ضرار كبيرة .

المساعدة المباشرة لاتحل المشكلة :

Direct help does not solve the problem

لابد أن يبذل الناس جهدا لتحسين احوالهم ، ولذا فالمعونات المباشرة ليست حلا للمشكلة لان المبالغ التى تدفع والمبلغ النسبى الذى يخصص لكل

اسرة بالمقارنة بالاخرى لا يمكن تحديدة بالضبط مما يؤدى الى الغيرة وعدم الرضا ، غير ان اسوا النتائج هى عدم وجود الحافز على الادخار فى اوقات الرخاء لأن الناس تنتظر ان تمنح معونات كلما احتاجت اليها ، ولكن اذا كان لابد من المعونات فيجب أن تمنح من خلال الأشغال العامة بحيث تتاح للمحتاجين فرصة كسب المال ، ويبدو من المهم جدا ان يكون تمويل المواصلات والسكك الحديدية والترع وضبط الأنهار والرى وانشاء الطرق وجميع الأشغال التى تؤدى الى تحسين احوال الريف من المال العام •

كما يجب تخفيض الضرائب المحلية التى بلغت فى بعض البيئات حدا مبالغا فيه •

المؤسسات المالية العامة لا تقدم المساعدة الكافية

Public monetary institutions can also not grant sufficient help.

لا شك ان المؤسسات المالية العامة نافعة كادة اضافية تساعد على بلوغ الأهداف التى نحن بصددها ، وتستطيع هذه المؤسسات ان تمنح قروضا بضمان من العقارات فقط وذلك بسبب سياسة الحرص التى تتبعها ، ويلاحظ ان فروع تلك المؤسسات بعيدة جدا بحيث لا تشجع على ايداع المبالغ الصغيرة والمدخرات بسهولة لأن الانتقال اليها يستلزم وقتا ونفقات لاتتناسب مع هذه المبالغ ، كذلك يخشى صغار المودعين والدخرين أن يضطروا الى دفع ضرائب كبيرة على ودائعهم لدى هـذه المؤسسات ، أما الاقتراض منها فمشـــوب بالصعاب ومضيع للوقت ، اذ ان مديريها ملزمون باجراء تحريات تفصيلية عن طالب القرض وضامنيه ومراكزهم المالية ، ومن ناحية اخرى فان هذه التحريات تستند عادة الى تقارير السلطات المحلية التى لا يمكن ان تخلو من اخطـاء •

وقد اتجهت الأفكار احيانا الى تحريم المعاملات الربوية باجراءات تشريعية ، وقد يمكن ذلك مؤقتا وجزئيا ، لكن لا يمكن منع تلك المعاملات بصفة كاملة ، اذ لا يلبث المرابون أن يجدوا طرقا ووسائل جديدة لاستمرار نشاطهم

المريب ، وقد يلجأون الى وسائل اكثر ضررا من الاعيبهم المعروفة والتي كان يمكن ان يفطن اليها المتعاملون قبل تنفيذ الاجراءات التشريعية ٠

ولا يكفي العمل على توافر الأموال ، ولو اننا وزعنا الملايين فورا على الزراع فلن يجدى ذلك فى ازالة الضرر بل ربما يزيد منه ويؤدى فى النهاية الى الانهيار ، اذ لا تلبث هذه الأموال ان تنتقل الى ايدى المرابين ولن يكون لها من اثر الا زيادة ثروتهم وزيادة المحتاجين حاجة وفقرا ، ولابد من معرفة أسباب فقر الزراع وتقهقر الزراعة اولا ، وما الحاجة الى الائتمان او الى الاقراض الربوى الا مظاهر واعراض المرض الاجتماعى ، اما الأسباب فاكثر عمقا ، وترجع من وجهة نظر رايفيزن كما جاء فى المقدمة الى ابتعاد الناس عن اصول المسيحية فى حياتهم ، غير اننا سناخذ فى بحثنا الجانب المادى فقط من المشكلة ، ويجب علينا اولا ان نعمل بجد على ان يتفهم الناس انفسهم احتياجاتهم ويقوموا بعمل التنفيذ الضرورى بانفسهم ، واذا تتبعنا التاريخ لراينا ان سكان الريف كانوا فريسة للأزمات ، ولفشل المحصولات وتلف الأراضى وكانوا يرزحون تحت اعباء الضرائب الباهظة ، فليس من المستغرب ان يفقدوا الأمل ويقعد بهم الياس ويستسلموا للاستغلال ٠ وتسببت هذه المصاعب وغيرها كثيرا فى وهن العزم مع التعطش الى الملذات اقتداء بالطبقات العليا ، مما يسوق الى الانفاق فيما لا يفيد ويعجل بالكارثة ، وهذا وحده فى الواقع هو اساس الانهيار ، ولا يستطيع احد ان يبعد هذا الانهيار الا الناس انفسهم حين يقلعون عما هم فيه ، ولا ريب ان من المرغوب فيه اصدار التشريعات المناسبة لتهيئة الجو للاصلاح وتسهيلات لازالة العقبات من الطريق ، مع خفض الضرائب وغير ذلك من اوجه التغيير الممكن ، لكن لابد فى النهاية من ان يقوم المحتاجون انفسهم بالباقى طبقا للحكمة القائلة بان « الله يساعد من يساعدون انفسهم (*) » تلك هى الوسيلة الوحيدة لمعالجة الاحباط والتثبيط ، ولرفع الروح المعنوية ، ولا ستغلال القدرات

---

*) God helps those who help themsleves.

والكفاءات بين الناس ولاستخدام الارض الاستخدام الصحيح بغية زيادة الانتاج الزراعى ما امكن ، لكن الفرد لا يستطيع بنفسه ووحده بلوغ تلك الغاية فقد دلت التجارب بوضوح على أن الافراد لا يمكنهم الكفاح كل بمفرده وسط كل هذه المتاعب والمعاملات الربوية المنتشرة فى عالمنا الحالى حتى تغلغلت فى كافة نواحى الحياة والمجتمع ، وتتطلب الحال المتغيرة والزمن المتغير طريقة جديدة للعمل والمشروعات وعلاقات جديدة بين الشركاء فى المشروعات فما لا يستطيع الفرد القيام به يمكن انجازه بحشد القوى واتحادها ، وأول مسألة تعرض لنا فى هذا الصدد نقص الائتمان فلابد من توافر المال لبدء المشروعات ، غير انه يصعب فى وقتنا هذا على الأفراد الحصول على الائتمان سوى بشروط مجحفة ومخزية بعد تفشى الجشع فى النفوس وسادت الأثرة ، لكن لا يمكن للمجتمع أن يوفر لأعضائه ما يكفى من المال للوفاء بحاجتهم واقامة المشروعات النافعة الا بتضافر الجهود الجماعية لهذا الغرض ، ولا يكفى توافر الأموال بهذه الطريقة لعمل ما يراد عمله بل يجب استخدام هذه الأموال بكفاءة ووعى من أجل تحسين الانتاج والاقتصاد دون الانفاق فيما لا يفيد ، وهنا تبرز الأهمية القصوى للارشاد والتثقيف بما يجاوز أهمية توافر الأموال ، ولذا جعلت اتحادات الفلاحين رائدها الدعوة بقوة الى هذه الفكرة ، واثمرت تلك الدعوة بلا شك وانتجت كثيرا من الأفكار العملية ، غير أن الاجتماعات القليلة والمحاضرات التى يلقيها المحاضرون الزائرون والتثقيف الذى يتلقاه التلاميذ فى المدارس الزراعية لا يجدى ولا يمكن أن يؤدى الى احداث الأثر المطلوب على افراد الفلاحين مما يعود فى النهاية الى تقدم عام وتحسين للأوضاع كلها ، وكثيرا ما نسمع الفلاحين الذين يحضرون دروس التثقيف وينصتون اليها جيدا يقولون بعد انتهائها « كل ذلك حسن ، ونحن نريد أن نعمل شيئا ونتصرف حسبما سمعنا لكننا لا نملك مالا ، قد يستطيع أصحاب المزارع الكبيرة تنفيذ المقترحات التى قيلت لنا لكننا نحن لا نستطيع » .

جمعيات الائتمان تمهد السبيل :

The Credit Unions make this possible.

ويختلف الحال فى جمعيات الائتمان عنه فى الاتحادات المشار اليها ، نعم ان جمعيات الائتمان تماثل كثيرا تلك الاتحادات فهى جميعا منظمات صغيرة الحجم فى المجتمع القروى لكن جمعية الائتمان تختلف فى انها تملك الأموال اللازمة لادخال التحسينات ، وبمساعدة هذه الأموال يتهيأ السبيل لكل شيء ، فيمكن حفر المصـــارف ، وانشـــاء البســـاتين والكروم والمراعى وزراعة الأرض وازالة الاعشاب واقامة المشروعات الزراعية التبعية مثل تربية النحل وزراعة الأسماك والصناعات المنزلية ٠

تعانق الرفاهية المادية والروحية :

Spiritual and material well-being are mutually interacting.

لا يمكن فصل الروح والرفاهية الروحية عن الرفاهيـــة المادية فهما متعانقان ، فالفقر والحرمان هما بلاشك السبب الرئيسى للجريمة والرذيلة ، واذا استطعنا ان نثير حماس الفقير وتطلعه الى التقدم والوصول الى وضع افضل فى الحياة فاننا سوف ندفعه فى نفس الوقت الى زيادة قدراته المادية والروحية معا ، ويأتى الاقتصاد والوعى اولا ثم تأتى فى اعقابهما الفضائل الأخرى ، وقديما قيـل « الايادى (*) العاطلة هى صنع الشيطان » ومع علاج التعطل والكسل والقضاء عليهما يختفى الميل الى اضاعة الوقت والانفاق غير المفيد ، وبالتالى تتقدم الطبقات الفقيرة وتتحسن ظروفها المعيشية وكل احوال حياتها ٠

وما تقدم من اقوال اساسه التجارب السابقة ولايدع مجالا للشك فى ان جمعيات الائتمان التى تقوم على المساعدة الذاتية المتبادلة بين سكان الريف لازمة ومناسبة لتحسين الاحوال الروحية والمادية للمشتركين فيها ٠

*) Idle hands are the devits workshop.

ملاحظات الناشر على الفصل الثانى :

يتوقف نجـاح الجمعيات التعاونيـة على التثقيف ، وهـذا ما اثبتته التجارب ، ورغم ان المساعدة الذاتية المتبادلة امر شديد الأهمية بالنسـبة للعمل التعاونى فانها لا تضمن الوصول الى الأهـداف التعاونيـة ، وقال رايفيزن فى الاجتماع السـنوى لجمعيات الائتمـان عام ١٨٨٢ انه « حتى احسن الجمعيات لم يتوافر لها بعد الوصول الى المستوى المرغوب ومازال امامها الكثير ، واذا تجاوزنا عن بعض الجمعيات التى لا تتبع متطلبات العمل الصحيح ، وكان من الافضل لو لم تقم على الاطلاق فانه مازالت هناك جمعيات لم تتفهم العمل الواجب جيدا ولم تعرف مـن العمـل الا ان تكون مشروعا ماليا » (*) ، وهكذا لم يتردد رايفيزن عن ايضاح ما يراه سببا للفشل ، وقال ايضا فى الاجتماع السنوى الذى عقد عام ١٨٨٥ اى قبل ثلاث سنوات من وفاته « نحن نواجه اعتى الخصوم واخطرهم ، نحن نواجه انفسنا ، ونواجه محبتنا لانفسنا التى قد يوجد ما يبررها لدرجة ما ، لكن الخطر ان تزداد الأثرة وتنحدر لتصبح جشما وحبا للنفس » (**) ولو نظرنا الى الأمور نظرة سطحية لوجدنا من العبث الا تكون الجمعيات التعاونية التى انشئت فى الاصل لاغراض اقتصادية بعيدة عن نوازع الأثرة فى العمل التجارى ، لكن ذلك البعد عن الأثرة هو فى الواقع انجاز من الناحية الروحيـة ، فاقتران آثار الماسى الاجتماعيـة بالأثرة غير [illegible] القدرات التى تهيىء للانسـان ان يطـور الأفكار الاقتصـادية المتفقة مع المبادىء التعاونية .

وقد اصبحت الفكرة التعاونيـة الآن اكثر من اى وقت مضى موضـع

---

*) F.W. Raiffeisen at the 1882 Union meeting.

**) F.W. Raiffeisen at the 1885 Union Meeting.
"We are confronted with a terrible, even the most dangerous adversary, ourselves, and our egotism which to a certain degree is justified, but whiah easily degenerates into selfishness.

التساؤل بعد أن نمت الجمعيات التعاونية الى حد جعل التلاقي المتبادل بين الأعضاء في منتهى الصعوبة ان لم يكن قد محاه محوا ، وتطلب نمو حجم التنظيمات التعاونية ان تدار الجمعية بمعرفة مديرين محترفين ، وتوضح لنا الأحوال المتغيرة كما لم توضح ابدا في الماضي أن التضامن التعاوني اخذ يزداد استقلالا عن العلاقات الشخصية ويتحول بشكل متزايد الى مستوى عال من الوعي الفردي .

ولهذا فان مهمة التثقيف في الحاضر والمستقبل يجب ان تتجه الى العقيدة التعاونية وايديولوجية التعاون وتحاول تقوية هذا الوعي وتنميته باستخدام الوسائل المناسبة للعصر مقتفية في ذلك اثر العمل الثقافي الخالد الذي قام به فريدريش فلهلم (*) معلم الشعب .

*) Friedrich Wilhelm Raiffeisen, the people's educator.

الفصل الثالث

العضوية .. والمسئولية التضامنية

العضوية ، حقوق الاعضاء والتزاماتهم

MEMBERSHIP THE MEMBERS' PRIVILLEGS AND OBRIGATIONS

المنطقة التي تخدمها الجمعية : District served by a Union.

كانت دائرة اختصــاص جمعية فلامرزفلد Flammersfeld تشــمل المنطقة التي تحت ادارة عمدة واحد وفيها خمس ابرشـيات وسكانها نحــو ٢٠٠٠ شخص ، كذلك شملت عمودية منطقة هدسدورف Heddesdorf خمس ابرشيات وسكانها ٩٠٠٠ شخص تقريبا وكانت تخدمها جمعية اخرى ، وامتدت منطقة عمل جمعية دوكيدوم فيلد العليا Upper Dukedom of Wied. لتشمل ٦ ابرشيات ، بينما كانت تشـمل منطقة عمل جمعيات اخرى ابرشيتين فقط •

واتضح من ممارسة العمل ان المناطق كانت اكبر مما ينبغى ، مما جعل من غير المتيسر ايجاد مكان كاف للاجتماعات السنوية يسع الاعضاء الذين يتزايد عددهم ، ولم يستطع الموظفون الاداريون الالمام باحوال الاعضاء كل على حدة ، ولذا اتخذت القرارات فى الاجتماعات السنوية بناء على رأى غير شامل ، فما لبثت الجمعيات التى اشرنا اليها انفا ان انقسمت الى جمعيات اصغر حجما ، وهكذا نشا المبدأ العام القائل بأن منطقة (*) عمل الجمعية يجب أن تكون صغيرة ما امكن فلا تمتد لأكثر من ابرشية واحدة ولا تضم سوى سكان هذه المنطقة الا اذا كانت الأبرشية صغيرة جدا وفى هذه الحالة يمكن لمنطقة الجمعية أن تضم اكثر من ابرشية ، ويلاحظ ان الأبرشيات كانت اقدم الوحدات ذات الروابط السياسية والدينية ، وبالنظر لصغر حجم كل منها والاتصالات المستمرة بين السكان والمصــالح المشتركة بينهم وذهابهم الى كنيسة والروابط التى تنشا بين الاقارب والأصدقاء فان سكان الأبرشية يعلمون تفصيلاً احوال الأسر وحالتها فيسهل على الجمعية والحالة هذه ان تقوم بمهمتها فى تحســين احوال الاعضــــاء ماديا ومعنويا اذ ان مجتمع الأبرشية يمثل فى الواقع مجتمع اسرة كبيرة •

*) The district served by a Union should be as small as possible.

هذه المتطلبات افضل طريق للنهوض بالمعنويات العامة :

**Then the presuppositions are
the best for the promotion of the public spirit..**

ليس من المستطاع احياء المعنويات العامة وانعاشها وتنميتها الا فى بيئة ضيقة شديدة الاتصال والترابط ، اذ لن يقبل النـاس على بذل العناية للغير فى مجتمع كبير يمتد الى منطقة متسعة ويضم افرادا غير معروفين لهم وهم على كل حـال لن يبذلوا لهم نفس الرعـاية التى يقدمونهـا للأقرباء والاصدقاء فى مجتمعهم الصغير ، وسنعرض فيما بعد لما يمكن انجازه فى المجتمعات الكبيرة عندما نتحدث عن المنظمات الاكبر حجما •

المسئولية التضامنية والأثر المعنوى والادارة الفعالة :

**For carrying through solidarity liability, moral influence,
effective management.**

وعلينا فى هذا المجال ان نأخذ فى الاعتبار المسئولية التضامنية لجميع الاعضاء بوصفها كما سيأتى بيـانه – لازمة للحصـول على الائتمان حيث لا يسمح باى مخاطرة فى هذا الشان ولا يتاتى ذلك الا اذا كانت الأحوال المالية لطالب القرض والضامنين معروفة على وجه اليقين ، والأثر المعنوى للجمعية على اعضائها من الأهمية بمكان عظيم ، وهو امر معروف كحقيقة واقعة ولا يحتاج الى مزيد بيان ، فلا شك ان التساهل فى منح القروض ضار جدا فى معظم الأحوال ، ويحدث ذلك حين تأتى طالبات القروض من ربات البيـوت المهملات ، والمدينين غيـر الموثوق بهم والمغـامرين ، ومدمنى المسكرات وغيرهم ممن لا يعتمد عليهم فى حسن تدبير واستخدام الأموال ، وعندئذ يصبح رفض هذه الطلبـات مما تمليـه مصلحة هؤلاء الأشـخاص انفسهم لقصورهم عن حسن استخدام الأموال ومن مصلحة الجمعية بطبيعة الحال ، ويترتب على هذا ان يرتدع هؤلاء الأشخاص ويغيروا مسلكهم الى ما هو افضل حين تشير الجمعية عليهم بذلك وتعدهم بمنحهم القروض حين تتاكد من اتباعهم لارشاداتها فى تحسـين سلوكهم واحوالهم ، اى ان اثر الجمعية لا يقتصر على تحسين الأحوال المعنوية ايضا ، والقضاء على الفقر

بوصفه منبع كل رذيلة ، وليس من الممكن الوصول الى هذه النتائج الا فى المجتمعات الصغيرة ، واخيرا فمن المستحسن أن تعمل الجمعية فى أضيق مجتمع ممكن رغبة فى ان تكون الادارة ذات فاعلية وكفاءة وهو أمر لازم لسببين :

الأول : أن يندر أن نجد فى المناطق الريفية افرادا على مقدرة كافية لادارة الأعمال المتسعة النطاق ،

والثانى : أنه لا يمكن الحصول على خدمات ادارية بغير مقابل سوى فى المناطق الصغيرة ، وهذه مزايا سوف نتناولها فيما بعد .

اكتســـاب العضوية : Acquiring membership.

بعد قيام جمعية الائتمان وتحقق وجودها يثور سؤال حول من ينبغى قبوله كعضو وتتضمن الفقرة ٣ من نظام الجمعيات الرد على هذا السؤال اذ تنص على أنه « لا يقبل فى عضوية الجمعية سوى سكان المنطقة المتمتعين بالأهلية الكاملة فى التصرف وبكامل الحقوق المدنية بشرط الا يكونوا أعضاء فى جمعية ائتمان أخرى قائمــة على المســئولية التضامنية » ، ولا يســمح للأشخاص المقيمين فى خارج منطقة الجمعية بالانضمام اليها ، بينما يجب أن يعتبر رؤساء الأسر فى داخل المنطقة أن من واجبهم الانضمام لعضوية الجمعية المحلية .

وأول أهداف الجمعيات القضاء على الفقر بتوجيه كل عنايتهم نحو تحســين أحــوال الأهالى المحتاجين الذين لا شك ســيرحبون بالانضــمام للعضوية ، وانتقد البعض السماح للأفراد غير الفقراء بالانضمام لعضوية الجمعية بدعوى أن لكل من الفقير والغنى صوت واحد طبقا للنظام فاذا ســمح بالعضوية للجميع فقد يرجح الفقراء عنــد التصــويت فى الجمعية العمومية ويستولون على الادارة ويتصرفون فى أموال الأعضاء والأغنياء ، وكانت تلك الفكرة السبب الرئيسى فى أن الجمعيات الأولى فى فلامرزفلد وهدسدورف قامت على عضوية أشخاص لم يكونوا فى حاجة ماسة اليها

ولم ينضم اليها أحد من الفقراء لكن هذا المبدأ لم يلبث حتى انتشر وفتحت العضوية لجميع المواطنين بصرف النظر عن مركزهم المالى بشرط ان يؤهلهم للعضوية سلوكهم القديم ، وعند ذلك الحين سارت الجمعيات على المبدأ الجديد ولم تحدث اية مضايقات للطبقة الغنية من جرائه ، واعتاد الفقراء مدفوعين بحسن التصرف أن ينتخبوا المواطنين الأغنياء بلا اى اجبار ليكونوا امناء عنهم فى الادارة ، ويلاحظ انه من غير المستحسن اشتراط امتلاك قدر من الثروة او الملكية الخاصة عند تعيين المديرين اذ ان الحكم فى اختيار هؤلاء لا يتوقف على الثروة وحدها بل تتدخل فيه الملكات والمزايا المعنوية ، واى شرط من هذا النوع قد يؤدى فى كثير من الأحوال الى استبعاد اكثر العناصر فى سكان القرية مثل رجال الدين وموظفى الحكومة من المناصب الادارية .

اشتراك الأغنياء له معنى اجتماعى كبير :

The participation of wealthy people is of great social significance.

ويجدر بنا القول بان اشتراك الأثرياء فى الجمعيات له مغزى اجتماعى هام لانه يقيم جسور الصداقة بينهم وبين السكان الأقل حظا من الثروة ، وما له مغزى آخر فيما يتعلق بتقديم الخدمات والمساعدات ، لكن لا يرقى الى اثره فى ايجاد الصلة الشخصية بين الأفراد على اختلاف ثرواتهم ، فاذا اصبح رؤساء الأسر كلها فى الأبرشية اعضاء فى الجمعية كما حدث فعلا فى كثير من الأحوال لكانت النتيجة ان الجميع اغنياء وفقراء يشتركون فى اجتماعات الجمعية ولزادت متانة المركز المالى للجمعية لان الأغنياء سوف يزيدون من الضمان المالى للجمعية طبقا لنص النظام ، ومن ناحية اخرى فان الأفراد الأثرياء يقبلون الاضطلاع بالأعباء الادارية بغير مقابل ، ويقدمون المساعدات للفقراء بدون ابتغاء اى منفعة شخصية .

الاشتراكية المسيحية : Christian Socialism

الحب يثير الحب كما يقال ، واشتراك الأغنياء والفقراء فى جمعية

تعاونية واحدة يحقق كما يقول رايفزن « الاشتراكية المسيحية » • اذ يتبادل الطرفان شعور الود ويرعى الأثرياء مصالح الفقراء وبهذه الطريقة يضمنون أساس التضامن فى المستقبل ، واذا انشئت هذه الجمعيات فى كل مكان واقبل على الانضمام اليها افراد من كل الطبقات وسارت الجمعيات على المبادىء السليمة بحيث تصبح مهدا لروح التعاون والتضامن العام لأمكن ان ننظر للمستقبل بعين اكثر ثقة •

اشتراك الاغنياء من مصلحتهم :

Participation of the well-to-do is also a matter of their own interest.

ويحقق اشـتراك الأغنياء مصالحهم ايضا فلاشك أن رأس كل أسرة حريص على رعاية ابنائه واحفاده والأجيال القادمة ، واضمن سبيل لهذا أن يشترك فى الجمعية التى تقوم بالعمل لخدمة المجتمع الصغير عن طريق الاسهام فى النشـاط الذى تقوم به الجمعية فى المنطقة وبذلك لم يخـدم المجتمع ككل والذى يمثل الأسرة الكبيرة الذى هو عضو فيها وسوف تستمر هذه الخدمة بمعونة الله حتى تصل للأجيال القادمة ، وعلى كل عضو أن يبذل جهده للحفاظ على الجمعية ودعمها لتظل قوية فى كل زمان وبهذه الطريقة يقدم الرعاية الى ذريته وقد يكون منهم فقراء ينتفعون فيما بعد بخدماتها أجل النفع •

فائدة الجمعية لرجال الدين وموظفى الحكومة والمعلمين :

The same interest prevails among public servants, clergymen, and teachers.

ويجـد موظفو الحكومة ورجـال الدين والمعلمون نفس الفـائدة فى الجمعية ويحققون منها ما يحققه الأعضاء الأغنياء فى المنطقة ، ولا تقتصر اهمية انضمام هؤلاء الى الجمعية على اشتراكهم فى عضويتها فحسب ، بل يستطيعون ايضا أن يساهموا فى ادارتها بوعى وكفاءة مما يكسبهم حب واحترام باقى الأعضاء والمجتمع كله وبذلك تسهل الحياة عليهم ويجدون العون فى أعمالهم الرسمية ، ويصدق ذلك بصفة خاصة بالنسـبة لرجال

الدين ، لأن المعونة المادية التى يقدمونها الى سكان الأبرشية من خلال الجمعية هى بمثابة باب يلجاون منه الى قلوب الأفراد جميعا الذين يصبحون اكثر انقيادا لنصائح رجال الدين وتعاليمهم الروحية ٠

قبول الأعضاء مهمة مجلس الادارة :

The admission of members depends on the board of director's approved

تسهيلا لانضمام الأعضاء الجدد الى الجمعية يجب أن تترك هذه المهمة لمجلس الادارة وحده المكون من عدد صغير من الأعضاء فيكون له دون غيره الموافقة على قبول العضو مع فتح باب الشكوى الى هيئة ادارية اعلى لتجنب اى قرار تحكمى من جانب المجلس ، وتبدأ العضوية بعد الموافقة وعندما يوقع العضو الجديد على نظام الجمعية ، ولذا يجب على اعضاء مجلس الادارة وعلى المدير أن يجتهدوا فى اعتماد النظام فى وقت مبكر ٠

انتهاء العضوية : Membership ends

كان نظام الجمعيات ينص فيما سبق على انتهاء العضوية فى آخر السنة التى يحدث فيها الانسحاب او الانتقال من منطقة الجمعية ، ولم ينتج عن هذه القاعدة اى ضرر حتى الان بالنسبة لجمعيات الائتمان ، غير انه بسبب فشل بعض جمعيات الائتمان فى المدن وما ينتج عنه من ضرر لمبدأ المسئولية التضامنية المطلقة فقد ثارت اعتراضات على هذه القاعدة النظامية فى المناطق الريفية لانها تضع صعوبات فى سبيل انشاء جمعيات الائتمان ، ورغم عدم وجود اى دلائل تؤيد هذه الاعتراضات فقد رؤى من الارفق اخذها فى الاعتبار وادخال تعديل بموجبه تنتهى العضوية من تاريخ الانسحاب او الفصل او الانتقال او الوفاة وليس من الضرورى تعديل نظام الجمعيات القديمة ليوافق هذا التعديل ٠

التعامل مع المرابين عقوبته الفصل :

Business connections with usurers lead to expulsion.

تتضمن الفقرة ٤ من النظام اسباب فصل العضو وهى لا تحتاج الى

مزيد بيان • وحين أعيد النظر فيها مؤخرا اضيفت الى الاسباب المعاملات مع المرابين كسبب لفصل العضو من الجمعية نظرا لان الهدف الاساسى من جمعيات الائتمان محاربة الربا ولا يتاتى ذلك الا بمنع التعامل مع المرابين خاصة حين لوحظ ان بعض الاعضاء يتعاملون سرا معهم ، وهو احد المنافذ السيئة التى يتوصل بها المرابون الى جمع الثروات وتحطيم حياة الريفيين ، ولابد من اجراءات صارمة للقضاء على هذا الوباء قضاء مبرما ، ولذا فان تحريم التعامل مع المرابين بوجب نظام الجمعية امر شديد الاهمية فى هذا الشان •

حقوق الاعضاء : **Members' Privileges.**

ينص النظام فى الفقرة الخامسة على حقوق الاعضاء وقد تعرض هذا النص للنقد فى بعض احوال نادرة وبموجب الفقرة ١١ من قانون التعاونيات الالمانى تعتبر الجمعيات « تجارا » حسب قانون التجارة وهى تشكل نوعا من المشروع التجارى اصحابه هم اعضاء الجمعيات ويؤدى الى افتراض ساقه بعض النقاد فحواه ان كل عضو له حق الاطلاع على كافة الاجراءات الادارية فى اى وقت والحصــول على معلومات عن جميع النفقات والاطــلاع على الدفاتر والمكاتبات وغير ذلك ، وهذا يخالف روح القانون والنظام اذ ان الاعضــاء ينتخبون اهل الثقة منهم ليكونوا اعضاء فى مجلس الادارة واللجنة التنفيذية وليشرفوا على جميع الاعمال ، ويؤدى منح الاعضاء كافراد سلطات اخرى غير ذلك الى اشاعة الخلاف والاضطراب والمضايقات مما يجعل من الصعب على المديرين القيام بعملهم •

الاعتراض على المسئولية التضامنية المطلقة :

Scruples and objections regarding solidary liability are unfounded

أثارت المسئولية غير المحدودة اى مسئولية الاعضاء مسئولية تضامنية مطلقة عن ديون الجمعية كثيرا من الاعتراضات والتخوف خاصة فى العهود الاخيرة ، وقد كان للمسئولية التضامنية معنى آخر عند انشاء الجمعيات

الاولى يختلف عن معناه الحالى طبقا لاحكام قانون التعاون . فقد كان كل عضو بمفرده مسئولا عن جميع التزامات الجمعية ولو استغرقت جميع ثروته، وكان للدائن الحق فى مقاضاة اى عضو للحصول على حقوقه ، اما الان فان مفهوم المسئولية التضامنية طبقا للفريقين ٥١ ، ٥٢ من قانون التعاون لا يختلف عن مفهومها فيما يتعلق بجمعيات التامين التبادلى ، فاذا حدث عجز وجب ان يوزع بالتساوى على اعضاء الجمعية ويلتزم كل عضو بسداد نصيبه من العجز ، فاذا لم يكن للعضو ممتلكات تغطى نصيبه من العجز اداه عنه باقى الاعضاء ، وهكذا فان « كابوس » المسئولية المطلقة لا يبدو الان كريها الى هذه الدرجة ، ومع ذلك يوجد اتجاه لدى الكثيرين الى الغاء هذه المسئولية غير المحدودة وادخال نظام المسئولية المحدودة او الجزئية وتناقش هذه المسالة الان مناقشة واسعة ٠

لا غنى عن المسـئولية التضـامنية المطلقة حين تكون منطقة الجمعية صغيرة :

Solidary liability indispensable where the Union district are small.

لا شك ان المسئولية التضامنية المطلقة لازمة حين تكون منطقة عمل الجمعية صغيرة المساحة ويعترف انصار المسئولية الجزئية ضمنا بهذه الفكرة لانهم فى مناقشاتهم يشيرون دائما الى الجمعيات الكبيرة التى تضم عددا كبيرا من الاعضاء ، ويؤيد بعضهم زيادة معدلات المسئولية الجزئية بحيث يزول الفرق احيانا بين المسئولية المطلقة والمسئولية الجزئية ٠

والحق ان هذه المناقشـات تنتهى دائما الى سفسطة لا لزوم لها ، اذ المسالة فى حقيقة الامر يجب ان تكون كيف يمكن ابعاد المخاطر التى تؤدى الى الالتجاء لمبدأ المسـئولية المطلقة بفرض ان هذا النوع من المسـئولية امر لابد منه ٠

وعلى الادارة ان تراقب الدخل والمنصرف فلا يجوز اقتراض شىء من المال او اقراضه الا بقرار منها ، وباشراف مجلس المراقبة ، ويقوم مجلس

الادارة تبعا لنص النظام ببحث رفع مستوى الضمانات المقدمة من كافة المدينين ومن ضامنيهم لمعرفة مقدار الضمانات القائمة مقابل الديون والارصدة الدائنة التي لا تزال حساباتها مفتوحة ، ويجب اثبات نتيجة هذا البحث في سجلات مجلس الادارة وانذار اصحاب الديون المشكوك فيها فورا وطلب زيادة الضمانات المقدمة منهم ، ويلاحظ ان القواعد تتطلب تشكيل اللجنة التنفيذية من خمس افراد على الاقل ومجلس الرقابة من تسعة افراد آخرين ومن المستبعد ان يسمح هؤلاء الافراد ومجموعهم اربعة عشر وهم من أغنى اعضاء الجمعية ومسئولون بكامل ثرواتهم عن ديونها ولا يتقاضون اجرا عن عملهم في الجمعية ، يستبعد ان يسمح احد منهم باجراء اى صفقة ينتج عنها ضرر للجمعية ، ويقضى النظام ايضا بمنح القروض للاعضاء دون غيرهم ، وأن تتم المعاملات الاخرى مثل مستندات البيع في داخل المنطقة التي تعمل فيها الجمعية ولا يسمح باية معاملات فيها مخاطرة ، واخيرا يلاحظ ان جميع الدخل الصافى يضاف الى المال الاحتياطى بعد استنزال المصاريف الادارية ، وارباح المساهمين التي يجب الا يتعدى معدلها سعر الفائدة العادى ويحظر توزيع فائض الدخل الصافى الا بعد ان يبلغ المال الاحتياطى ما يعادل رأس المال العامل المستثمر في الجمعية ، وهكذا فان موضوع المسئولية المطلقة لا اثر له في الواقع ولا يطبق بالنظر الى الاجراءات المتبعة لتجنب المخاطر ، وقد ثبت نجاحها بالتجربة لا سيما في الجمعيات ذات مناطق العمل الصغيرة .

نجاح المسئولية التضامنية :

Solidary liability has been tested with excellent results by the Credit Unions.

لم تسجل في خلال ٣٧ عاما منذ ظهرت جمعيات الائتمان في الوجود حالة واحدة عانى فيها عضو واحد من اعضاء هذه الجمعيات ضررا أو خطرا من جراء المسئولية التضامنية ولم ينل الطبقة الغنية من الاعضاء ادنى ضرر أيضا ، غير ان ذلك لا ينطبق على جمعيات الاقراض في الحضر التي

تعتبر بنوكا حقيقية وتسمى عادة « البنوك الشعبية » ومنطقة عمل كل منها غير محدودة لا مبدءا ولا عملا ، ويستطيع الأفراد المقيمين فى اماكن بعيدة عنها ان ينضموا لعضويتها ، حتى أن منها ما يصل رقم العضوية فيه الى عدة الاف ، ويفتح بعضها فروعا تضم عددا كبيرا من الأعضاء مما ينشر معاملاتها على مناطق واسعة وفى هذه الاحوال يصبح من الصعب معرفة يسر الاعضاء وضامنيهم ، ويصعب ايضا فرض الرقابة على استخدام القروض ، فليس من العدل هنا تعطيل مبدأ المسئولية التضامنية بالنظر الى ما ينتهى اليه ذلك من نتائج غير سارة ، ويلاحظ ان عدد الجمعيات التى اشهر افلاسها لا تتعدى نسبة ضئيلة من مجموع هذه الجمعيات وسارت الغالبية فى اعمالها بنجاح كبير خاصة ما كان منها يعمل فى مناطق صغيرة وبادارة حريصة واعية ٠

الجمعيات التعاونية الاجبارية : Compulsory cooperatives

والى جانب المنادين بالمسئولية الجزئية هناك من يوصى بانشاء جمعيات تعاونية وجمعيات ائتمان اجبارية العضوية على مستوى القرية او البلدة او غيرهما من المجتمعات ونلاحظ فى مبدأ الامر ان المجتمع من هذا القبيل هو فى واقعه مجتمع اجبارى بمعنى ان عليه التزامات قانونية يجب ان يقوم بها للسكان باستخدام الاموال التى تحصل منهم بنسب معينة نص عليها القانون ايضا ، فاذا الزمنا افراد المجتمع قانونا بالانضمام الى جمعية ائتمانية - حسبما يقترح - وحملناهم مسئولية تضامنية فان هذه المسئولية تشبه او تساوى المسئولية المشتركة القائمة فعلا بين افراد هذا المجتمع مع فرق واحد هو ان الجمعية التعاونية تنتخب ادارتها ، بينما ادارة المجتمع تتمثل فى الهيئات الادارية القانونية ، وكلا نوعى المؤسسات الائتمانية معترض عليه ، لان الحصول على الاموال للاغراض الفردية يجب ان يكون مهمة الافراد ، ويعتبر انشاء اى نوع من التنظيم الاجبارى فى هذا الشان تدخلا فى شئونهم الخاصة ، ولا يمكن لاحد ان يأخذ بفكرة اجبار انسان آخر على

اقراض الاموال لثالث او ضمان يساره ، ولن تخطر هذه الفكرة فى ذهن اى مشروع ·

لا يمكن تنظيم الاحوال الاجتماعية بالقانون وحده :

Social conditions cannot be regulated by law only.

ظهرت فئة من الناس اخذت تزداد عددا وقوة مع الاسف ، تعتقد ان الاحوال الاجتماعية يمكن تنظيمها بالقانون وحده وان المعاناه القائمة لا يمكن القضاء عليها الا بالقانون وسيظهر المستقبل الخطأ الفادح فى هذا الاعتقاد، وليس أسوأ من استخدام التجارب فى حقل القانون لا سيما اذا انتقلت تلك التجارب القانونية الى ميدان الاقتصاد ، ولن تستطيع جمعيات الائتمان الاجبارية ، ولا جمعيات التامين الاجبارية القضاء على التفكك الاجتماعى والاخطار الاجتماعية ·

لابد من مؤسسات نابعة من نشاط الناس :

The institutions required must freely grow from tfe populations initiative.

ويحتاج علاج هذه الأمراض الاجتماعية الى مؤسسات تنبثق بصفه طبيعية وفى حرية من مبادأة الناس ونشاطهم وتنسجم مع احتياجاتهم فى كل وقت من الاوقات ، والا نشأت المنظمات الصورية المفتعلة التى لن تبلغ ابدا اى قدر من القوة والقدرة لأنها ببســاطة لن تستطيع البقاء ومواصــلة الحياة ، ولن تحدث التشريعات سوى آثارا غير مباشرة اما المعول الاساسى فعلى حسن نية الافراد ومبادآتهم ، ويجب ان يتجه التشريع فقط الى تسهيل التعاون الطبيعى للجمعيــات لتمهيد ســبيله وازالة العقبات والمعوقات من طريقها ، اما الجمعيات الاجبارية فعبث لا طائل تحته ، فلا شك أن اقتراح قيام جمعيات ائتمان اجبارية بمقتضى القانون سوف يؤدى الى نفس الآثار الضارة التى نشاهد فى احوال الجمعيات التعاونية الاجبارية والتى لا ينتظر من ورائها تحقيق اى تقدم أو تطور فى معنويات الاعضاء ، فكما ينتظر الافراد

الفقراء من المجتمع ان يمنحهم مساعدات فسوف ينتظر التعاونيون من جمعياتهم ان تمنحهم قروضا على سبيل الالزام . وبذلك ينتفى الحافز الذى يدفع الاقتصاد قدما وتضعف قدرات الافراد ودوافعهم الواعية بل سوف تكبت تدريجيا فى كثير من الاحوال ويظهر التراخى والتهاون بدلا من بذل الجهد وزيادة النشاط وحين يكون المجتمع هو ضامن القروض تصبح السلطه الادارية فيه الاخذ بزمام الادارة اولها الرقابة على الاقل وبالتالى يرجع اليها اصدار القرار الذى لا معقب عليه كما فى حالة منح المعونات للفقراء وسوف يجعل الالتزام بمنح القروض من عملية الائتمان لغوا لا معنى له وتصبح مؤسسات الائتمان منظمات ذات وجود نظرى بحت ولن تستطيع ابدا تحقيق اهدافها الاصلية او خدمة الاغراض التى انشئت من اجلها اى الوفاء باحتياجات الفقراء من الائتمان ، ومن ثمة يظهر الاهمال فى الصفقات المالية، ومن ناحية اخرى سوف تعتمد ادارة جمعيات الائتمان اعتمادا كليا تقريبا على الاشخاص الذين يديرون المجتمع ومن المسلم به ان ادارة الجمعيات تتطلب توافر صفات معينة فى المديرين قد لا تتطلبها ادارة المجتمع ، وقد يكون الفرد صالحا كل الصلاحية للعمل كموظف حكومى لكنه لا يمتلك الصفات التى تؤهله لادارة جمعية ائتمان او مؤسسة ائتمانية .

الخلاصة :

نلخص فيما يلى الملاحظات السابق ذكرها عن مسألة المسئولية فى جمعيت الائتمان الريفية وجمعيات الائتمان الحضرية والجمعيات التعاونية الاجبارية والمؤسسات الائتمانية فى المجتمعات .

١ ـ اذا اريد للمؤسسات الائتمانية ان تسهم فى التقدم الاجتماعى فيجب ان تقتصر على منح القروض ويجب ان تهدف اساسا الى رقابة استخدامها بحيث تتأكد من أن التحسينات الاقتصادية ورفع الروح المعنوية والقيم فى المجتمع وتقوية ارادة الناس على العمل قد تحققت فى مجالات النشاط الاقتصادى الذى تتخذ له هذه القروض .

٢ ـ ولا يتحقق ذلك الا اذا كانت مناطق عمل الجمعيات اصغر ما يمكن بصرف النظر عن مسالة القدرة على الاستمرار والبقاء ، ويجب ان تقوم الجمعيات على مبدأ المسئولية غير المحدودة حتى تستطيع الحصول على الاموال اللازمة ، ويسرى ذلك بوجه خاص فى المناطق الصغيرة واذا طبق مبدأ المسئولية غير المحدودة (التضامنية) فى الجمعيات القائمة فى المدن الكبيرة فيجب تقسيمها الى قطاعات صغيرة ، فالمسئولية التضامنية مطلوبة لحماية الجمعيات من التجاوزات لانها تجعل الادارة على وعى قوى بمسئولياتها المعنوية والمادية .

٣ ـ ويلاحظ ان المسئولية التضامنية غير المحدودة لا تلقى اية مخاطر على كاهل الأعضاء الأغنياء للاسباب الاتية :

أ) يمنع نظام الجمعيات القيام باية صفقات او معاملات خطرة او فيها مخاطرة .

ب) يجب اقراض الأعضاء دون غيرهم .

ج) يمكن معرفة مدى يسر الاعضاء بسهولة فى المناطق الصغيرة .

د) يلتزم مجلس الادارة بفحص المراكز المالية لجميع المدينين كل ثلاثة شهور لمتابعة التغيرات فى الاحوال المالية للمدينين وضامنيهم ، وعليه بموجب النظام اخطار المدينين المشكوك فى قدرتهم المالية ومنحهم فرصة أربعة أسابيع لاصلاح الامر .

هـ) المفروض أن يضطلع بمهام الادارة أصلح الاعضاء لذلك معنويا لانهم يعملون بغير مقابل ويجب انتخاب اكثر الاعضاء ثروة واحتراما للمناصب الادارية حتى يمكن للجمعية الحصول على الائتمان الذى يلزمها ، ولأن هؤلاء الاعضاء يعملون بلا أجر ويتحملون ايضا مسئولية كاملة عن طريق المسئولية التضامنية فانهم خير ضمان ضد التجاوزات .

و) المسئولية التضامنية ضرورية عند بدء انشاء جمعيات الائتمان فقط ثم تصبح بعد ذلك بلا فاعلية اذا احتفظ بجميع الفائض لانشاء راس مال احتياطى مشترك ٠

ز) لم يتعرض اى عضو من اعضاء جمعيات الائتمان لخسارة او ضرر من جراء المسئولية التضامنية خلال السنين السبعة والثلاثين الماضية منذ انشاء جمعيات الائتمان ٠

٤ ـ انشىء بنك مركزى لاقراض الجمعيات الصغيرة ويساهم فيه الجمعيات فى المقام الاول وهكذا تقترن المسئولية المطلقة غير المحدودة من المنظمة المنشاة بمعرفة هذا البنك المركزى التعاونى الى حد منح جميع المشتركين (المدينين والدائنين) ضمانة كاملة مما يمكن معه جمع اغنى الاغنياء وافقرهم فى المجتمع معا للخير العام ٠

مبدا المسئولية الجزئية غير ضرورى :

The admittance of the partial liability .principle is not necessary.

يتضح مما تقدم أن على جميع التعاونيات الائتمانية التى تهتم برفاهية اعضائها وحدهم أن تطبق مبدا المسئولية التضامنية غير المحدودة كما جاءت فى قانون التعاون اما المؤسسات الائتمانية التى ترغب فى ممارسة الاعمال المصرفية كنشاط رئيسى او اضافى لها فيحسن ان تتخذ شكل الشركات المساهمة وعلى ذلك فلا لزوم لاعمال مبدا المسئولية الجزئية بالوصف الذى جاء به قانون التعاون ٠

حصص راس المال : Business Shares.

يقصد بحصص راس المال المبالغ التى يدفعها الأعضاء دفعة واحدة بالكامل او عن طريق التقسيط لتكوين راس مال الجمعية العامل خلال مدة عضوية كل منهم ، ولم تعرف جمعيات الائتمان منذ نشاتها الاولى نظام حصص

راس المال ، ولذلك لا يعترف قادتها حتى الان بضرورة هذا النظام ، ومن ثم فقد ثارت ضده معارضة قوية فى كثير من الاحيان .

شولز – ديليتش يؤيد نظام الحصص :

قال دكتور شولز فى هذا الصدد ، يعتبر انشاء راس المال (الحصص) مطلب اساسى لكل مشروع اذ لابد له منه عند الانشاء لكى يتطور تدريجيا من بدايته المتواضعة ومن الضرورى للمنشآت الائتمانية بصفة خاصة ان يكون لها اموالها الخاصة حتى تستطيع تقديم القروض للمتعاملين معها ، ولا يمكن ان يستغنى عن راس المال هذا بمجرد مسئولية اصحاب المشروع لان هذه المسئولية لا يمكن ان تقدم المال فورا عند الحاجة اليه ، ويجب ان تزول فورا الخرافة القائلة بان المسئولية المشتركة يمكن ان تعفى المشروع الائتمانى مما هو ضرورى ومعترف به عامة كى يبدأ المشروع بداية سليمة وصحيحة ، وينبغى الا تغفل اية جمعية تعاونية هذه الحقيقة ، فلاشك ان قوة ومعنى مبدأ التعاون يقوم على توافر المتطلبات التى لا يستطيع الفقراء توفيرها ، وتجميع الوسائل والامكانات والقوى التى لا تكفى ان كانت موزعة ومنعزلة كل عن بعضها لتحقيق الاهداف المرجوة وهذا الواجب التعاونى يؤكد الالزام بانشاء راس المال عن طريق اصدار حصص راس المال ، وقد اوضحنا ان الاعضاء من الطبقات الاقل دخلا يجب ان يوجهوا بالعمل المشترك الى المساعدة الذاتية فاذا ارادوا انشاء وتملك مشروع مستقل خاص بهم فلابد من ان يسهموا على الاقل باقصى ما يمكنهم تقديمه من المال او القيم الاخرى اللازمة لانشاء راس المال ولضمان تقدم المشروع وبقائه ، وربما يصعب على كثير من العمال ان يسددوا اسبوعيا او شهريا اقساط هذه المساهمات لكن ذلك لا يكون مبررا للتغاضى عن المبدأ بل قد يدفع الى تخفيض الاقساط الى ادنى حد ، ولا شك ان الشجاعة والعزم اللازمين لهذه التضحيات من أكبر اسباب بعث القيم الروحية والمعنوية ، وكلما صغر الاساس المادى للجمعية التعاونية عند بدايتها كلما زادت اهمية التأكيد على القوى المعنوية للعمل المشترك وهذا بالضبط ما يدعو اليه الالتزام الشخصى الذى يتحمله

العضو الذى يسدد بانتظام المساهمات المالية ليصبح شريكا فى المشروع . ويحتاج الامر الى عزم وبصيرة لاقتطاع جانب من المال وتخصصه تعويضا عن من تخلف عن الاداء من الاعضاء الاخرين ، والاستغناء عن الملذات الحاضرة القريبة من اجل مستقبل أفضل ، وبغير هذا الأسلوب من الحزم المعنوى من جانب الاعضاء لا يمكن لأى جمعية تعاونية أن تستمر وتزدهر ، ولن تعرض للعضو الفرد فرصة افضل لتنمية هذه الروح من أن يظهر مقدرته على أن يكون منظما ومواظبا على السداد والمنتظم للاقساط المتعاقبة ، فيكتسب بهذه الطريقة ايضا عادة ممارسة تلك الفضائل فى داخل أسرته ومنزله ، ومن لا يرغب فى المساهمة فى راس مال الجمعية ليس لائقا روحيا ومعنويا لعضويتها ، ومن لا يستطيع المساهمة فهو غير لائق ماديا وماليا ، ولن تتحقق المساعدة الذاتية التعاونية بدون ان يكون الاعضاء على لياقة كاملة معنويا وماليا .

ويلاحظ ان مؤيدى المساهمة فى حصص رأس مال التعاونيات يفكرون فى اطار جمعيات الائتمان فى المدن التى تشكل فى الظروف الراهنة مشروعات تجارية حقيقية اى تتخذ شكل بنوك تجارية يملكها فى الغالب رجال اعمال وتجار واصحاب حوانيت ، وحرفيون وفيها اقلية من العمال الذين لا ممتلكات لهم ، وغالبا ما يبدلون مكان اقامتهم من وقت لآخر ولذا لا يقدمون اى ضمان شخصى ، ويصدق على هؤلاء وعلى رجال الاعمال وعلى موظفى الحكومة الذين يشتركون فى جمعيات الائتمان احيانا قول شولز المشار اليه المؤيد لانشاء رأس المال والداعى لسداد حصص فيه ، لكن هذا القول لا ينطبق مطلقا على جمعيات الائتمان الريفية التى تختلف ظروفها اختلافا تاما عن ظروف جمعيات الائتمان فى الحضر .

رايفيزن يرفض هذه الاقوال :

تختلف الظروف بالنسبة لجمعيات الائتمان فى الريف حيث يقوم رؤساء الأسر فى المجتمع او فى الابرشية بانشاء الجمعية كما سبق القول ، ويضع هؤلاء كل ممتلكاتهم كالمنزل والمزرعة والاراضى وغيرها من المقتنيات ذات

القيمة كالماشية وغيرها ، ضمانا للجمعية وهو ضمان على اكبر جانب من القوة ، ويكفى جزء قليل من مجموعة الاموال المضمونة للوفاء بالاحتياجات النقدية للاعضاء ٠

وتستطيع جمعيات الائتمان فى الريف ان تستغنى عن حصص راس المال بسهولة وتتوافر فى الريف الممتلكات العقارية ، بينما يقل وجود النقود الحاضرة ، وعلينا ان نأخذ هذه الحقيقة فى الاعتبار بالاضافة الى ان الريفيين المحتاجين لا يفهمون اسباب ومبررات مطالبة فلاح يعمل وجميع أفراد اسرته طول اليوم تحت اقسى الظروف ليكسب عيشه وليدفع الضرائب بأن يدفع ايضا اقساطا سنوية للجمعية لكى تتمكن من انشاء راس مالها ، وأحسن تشبيه لذلك فى رأينا ان ننتظر ثمارا من ارض قاحلة ومجدبة قبل أن تزودها بالمخصبات اولا وهو ما لا يتوقعه شخص لديه شيء من منطق ، ولا ينتظر من القروى المعدم أن يسهم بتقديم المال النقدى الذى قد لا يتوافر لديه ٠ وقد يقال إن المدخرات لازمة جدا وأن من لا يدخرون طوعا لابد ان يجبروا على الادخار بتقديم حصص فى رأس المال ولو تدريجيا ٠

وسنرى فيما بعد أن جمعيات الائتمان تمنح قروضا مقابل الالتزام بالسداد تدريجيا ، فاذا اقترض فلاح اموالا لادخال بعض التحسينات او لشراء بقرة او غير ذلك واخذ يسدد القرض وفوائده على عدة سنوات فان قيمة الاشياء المشتراة او القيمة المضافة لارضه تمثل مدخرات ، وتفضل هذه الطريقة فى الادخار طريقة احتجاز مبالغ نقدية قليلة ، لان الطريقة الاولى تشجع التوفير والحرص اكثر مما تفعله طريقة الادخار النقدى اذ يمكن سحب هذه المدخرات النقدية بسهولة اذا طرأت حاجة حقيقية او ضرورية ، فطريقة السداد بالاقساط اكثر فاعلية فى تعويد الناس على التوفير من اجبارهم على دفع حصص راس المال ، ولا يتوافر هذا الحافز المعنوى فى الادخار الاجبارى عن طريق حصص رأس المال ، لان الاعمال المعنوية والاخلاقية لا تبنى على الارادة الحرة، ولا يعتبر الادخار الاجبارى عملا معنويا اخلاقيا ، على ان

الجمعية الائتمانية تمهد الطريق وتضع التسهيلات لمن يريد ان يدخر اموالا طوعا فتقدم له اوعية الادخار التي تعتبر من احسن الوسائل والفرص ٠

حصص راس المال ليست مطلوبة لسلامة الجمعية :

يعتبر المال الاحتياطي الذي تكدسه الجمعية ضمانا للدائنين افضل من حصص رأس المال التي يمكن سحبها في اي وقت اذ ان لكل عضو الحق في الانسحاب واخذ حصته اما المال الاحتياطي فهو ملكية مشتركة للجمعية ولا يسحب ولا يوزع حتى حين تصفي الجمعية ، فاذا نظرنا من جميع الاتجاهات لوجدنا ان حصص راس المال غير لازمة فعلا ، كما ان معظم الفلاحين الفقراء لا يستطيعون مطلقا دفع حصص في راس المال ، ولا يستطيع السكان في المناطق الجبلية المنعزلة ان يقدموا المال المطلوب لمقابلة أمس الحاجات وان يدفعوا ايضا الضرائب خاصة في سنوات انخفاض غلة المحصول ، فيستحيل تماما على معظم الفقراء ان يشتروا حصصا في رأس المال ويسددوا في الوقت نفسه اقساط القروض وكل ذلك من دخل ضئيل ، واذا اشترطت الجمعية وجوب تقديم حصص في راس المال متجاهلة هذه الاحوال والظروف فلن يستطيع الفقراء الانضمام الى الجمعية فيحرمون بذلك من التمتع بمزاياها ويضطرون للالتجاء الى المرابين وهو الطريق الى الدمار ٠

يجب ان تترك الجمعية حرة :

على أن الجمعيات التي تنشأ في الاقاليم الريفية الاكثر ثروة تستطيع ان تطلب من الراغبين في الانضمام اليها تقديم نقدية من راس المال لانهم عندئذ قادرون عليها ، ويجوز ان تشترط الجمعية لعضويتها هذا الشرط اذا كانت في منطقة تكثر فيها المصانع ويرغب العمال في الانضمام اليها لان العمال لهم دخل نقدي يمكنهم الاقتطاع منه وعلى كل حال يجب ان تترك للجمعية حرية العمل فيجوز لها اشتراط حصص راس المال ويجوز لها التجاوز عنها ٠

اعتبـــارات عـــامة ـ

ضرورة ان تنص اللائحة على الالتزامات العامة والخاصة :

يجب ان تتضــمن اللائحة نصــا يبين الالتزامات العامة المترتبة على العضوية فى كل جمعية حتى تضمن بذلك تنشيط روح التعاون ، وتصبح هذه القاعدة نافعة وشديدة الاهمية عندما يراد اخراج بعض الاعضاء من الجمعية على اساس انهم غير لائقين للانضمام اليها ، وتعتبر ايضا ضمانات لحصول الجمعية على الائتمان اللازم لها ، ومن الضمانات فى هذا الشان النص على استمرار مسئولية الاعضاء المنسحبين والمفصولين وورثة الاعضاء المتوفين لمدة سنتين ، كما جاء فى قانون التعاون ولو اهمل شرط استمرار المسئولية لكان ذلك اغراء للاعضاء بامكان تركهم عضوية الجمعية فجاة اذا ساءت الاحوال رغبة فى التهرب من المســئولية ، وتحريضــا لهيئة الادارة على الاستخفاف بالمسئولية. ويفيد قانون استمرار المسئولية فى دفع الادارة للعمل بحرص ، ويعتبر هذا الحرص كما راينا ضمانا لحسن الادارة ورعاية كافة قواعد التعاون والسير على أصولها ، ويلاحظ أن استمرار المسئولية لا يلقى اية مخاطر على اعضاء الجمعية ٠

ملاحظـــات الناشر :

يضع هذا الفصل القارىء امام مسالة خطيرة هى : هل تطورت الحركة التعاونية حتى الان وسارت فى الطريق الصحيح ، وكان رايفيزين يرى ان هذه المسالة هامة جدا وان منطقة جمعية الائتمان يجب ان تتحدد بشكل يجعلها اضيق نطاقا ما امكن ٠

وسارت الجمعيات فى بعض المناطق على هذا المبدا حتى الان كما فى منطقة الالزاس مثلا بشمال شرق فرنسا ، فنجد فى مدينة مولهاوس Mulhouse أن جمعيات الائتمان محدودة مناطقها بمناطق الابراشيات بل وتحمل اسماء هذه الابراشيات ، فاذا امتد نشــاط احدى الجمعيات الى خارج الابراشية فانها تنقسم الى جمعيات مستقلة بدلا من انشاء عدة فروع لجمعية واحدة ٠

وسار التطور فى المانيا على العكس من ذلك ، لان الاتجاه نحو الترشيد والتركيز استلـزم انشاء جمعيات اكبر حجما واكثر كفاءة ومن ثم سـمح للجمعيـات بانشـاء فـروع ، وقال هاينز كالشـتين Heinz Kalkstein رئيس لجنة مراقبة الائتمان الالمانية الفيدرالية فى مؤتمر رايفيزين المنعقد بمدينة كوبلنز Coblenz عام ١٩٦٥ ، كان من الضرورى اعمال مبدأ المسـئولية المطلقة غير المحدودة وانشاء جمعيات صـغيرة يمكن مراقبتها بسهولة حتى يمكن تجنيب مخاطر الخسارة فى فترة بدء الانشاء والتجارب ، لكن ذلك لم يصبح ضروريا لكفاءة التعاونيات فى اطار منطقة رايفيزين » (١)

ولن نقترب من لب المشكلة بمجرد سؤالنا عما هو صحيح وما هو غير صحيح ، وما اذا كانت المبادىء والطرائق ما زالت ضرورية اليوم ام من المفيد ان نبحث المتطلبات التنظيمية لكل جمعية على حدة آخذين كل الحقائق والاحتياجات فى الاعتبار مما يضمن للجمعية ان تعمل باعظم قدر من الكفاءة فليس من المنطق تغيير بناء جمعية ناجحة ، ولا من المنطق ايضا التهاون فى ادخال التحسينات والتعديلات فى جمعية لا تحقق مصـالح اعضـائها ، ويتوقف القرار فى جميع الأحوال على الظروف الاقتصادية والاجتماعية فى منطقة الجمعية ، وحالة المنافسة وغيرها ، وازاء ذلك كله قد يبدو من العبث مقارنة مزايا ومثالب وافكار كل من رايفيزن وشولز ، لكنه من المفيد دراسة تلك الافكار لفهم تطورات المـاضى للبحث عن الطرق السـليمة للتطور فى المستقبل ، ويجب ان تكون تلك التجارب التاريخية ماثلة فى الاذهان لتقدير الظروف التى نمت فى ظلها الحركة التعاونية ولمعرفة ما يضمن لتلك الحركة مواصلة التقديم فى بيئتنا الحاضرة .

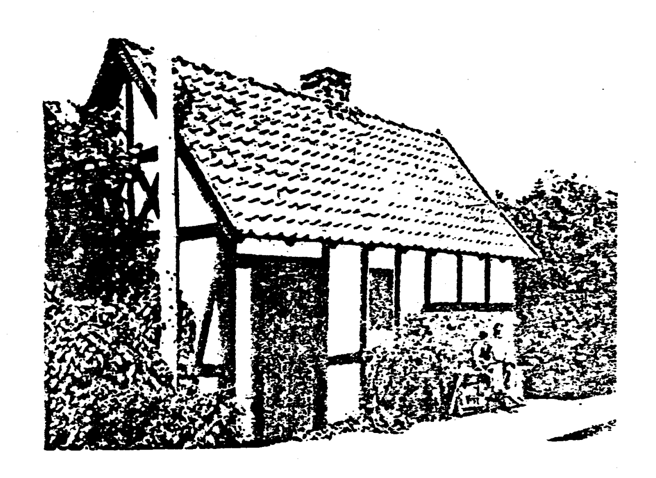
---

*) Heinz Kalkstein, President of the German Federal Credit Control Commission, Berlin, in his address to the 1865 Raiffeisen Convention in Coblenz, Germany, on "Bank Control and Credit Unions" (Convention Report).

وبهذه الوسيلة دون غيرها يمكن توجيه العناية الى النتيجة بالغة
الاهمية القائمة على التجربة والتى تقول : « ان قوة الحركة تعتمد أساسا
على قوامها الروحى الخالد على الزمن ·

وفيما يلى النص الانجليزى :

The strength of a movement depends on the timelessness of its spiritual substance.



توضح هذه الصورة اول مخبز اقامه رايفيزن بفياريوش بالمانيا . ويلاحظ ان الحركة التعاونية فى المانيا حافظت على هذا المخبز كاحد معالم الكفاح الذى بذله رايفيزن فى نشاطه التعاونى تعبيرا عن الوفاء لجهوده . وتوجيها للاجيال المتعاقبة سواء فى المانيا أو غير ها لكى تتعرف على تاريخ الحركة التعاونية فيها •

الفصل الرابع

الإدارة الذاتية

الادارة
ADMINISTRATION

المبدأ الاساسي الثاني : الادارة الذاتية : **Selfdetermination.**

يتولى ادارة الجمعية المجلس التنفيذي The Executive Board ومجلس الاشراف (*) Supersivory والجمعية العمومية General assembly والمحاسب ، ويمكن تحديد وظائفهم بوجه عام كالآتي : فالمجلس التنفيذي يصدر القرارات ، والمدير يتولى التنفيذ ، ومجلس الاشراف يراقب ، والجمعية العمومية تمارس الرقابة العليا النهائية وتصدر القرارات في الشئون التي تدخل تدخل على وجه التحديد في اختصاص اي من الهيئات الادارية المشار اليها ٠

اختيار الشخصيات ذات الكفاءة :

The choice of qualified personalities.

قيل ان البيئات الريفية فقيرة في الاشخاص المؤهلين لتولي ادارة الجمعيات التي نحن بصددها ، ويتعذر وجود الرجال المناسبين في المناطق الصغيرة التي تعمل فيها تلك الجمعيات وبالتالي يؤدي هذا النقص الى ضعف الادارة او على الاقل الى عدم بلوغها المستوى المرغوب كادارة فعالة ذات كفاءة ، وبالرغم من كل ذلك نلاحظ انه لم تفلس جمعية واحدة حتى الآن من جراء هذا الضعف ولم يصب اي عضو او دائن بضرر او خسارة ، وما من دليل انصع من هذا الدليل على متانة الوضع التنظيمي للجمعيات ، وتحتاج الأجهزة الادارية الى شخصية موثوق فيها تميل الى تحقيق الصالح العام ، ويكفي ان تتوافر هذه الصفات الى جانب التخرج من مدرسة ابتدائية ولا حاجة الى تدريب اكثر من هذا ، واذا كانت تلك القاعدة متعارف عليها فلا تعني ان مثل هذا

*) German Law on Cooperative Societies Paragraph 38, I: It is the task of the supervisory Board (Verwaltungerat, Aufsichtsrat) to supervise the Executive Board (Vorstand) in their management in all branches of the administration.

المستوى المتواضع يضمن حسن الادارة فى الجمعية لكنه القدر الذى يكتفى به ، وعلى العكس من ذلك يحتاج التاجر لكى يثبت متانة مركزه الى تدريب على مستوى اعلى مما سبق بيانه ، ولا يمكن ان يكتسب التاجر او المدير تلك الصفة فى الوسط التجارى الا بعد تلمذة طويلة الأمد فى الأعمال التجارية والمحاسبية ، لكن المدير فى جمعية الائتمان لا ينتظر منه ان يمر بمرحلة تلمذة كهذه بل لابد من ان يكتسب علمه وقدراته من خلال التجارب العملية ومن المساعدة الجادة التى يقدمها له القادة فى الجمعيات التعاونية فى المستوى الأعلى والمعلمين والمحاضرين الذين توفدهم تلك الجمعيات ويحاولون ان يجعلوا تدريب المدير عملية سهلة من خلال التعليمات المبسطة وسهلة الفهم ٠ (*)

قليل من التغيير ما امكن : As little changes as possible.

يتولى اعضاء الادارة العملية والادارة العليا مناصبهم لمدد معينة تجرى فى نهايتها انتخابات يتغير بموجبها عدد قليل من الأعضاء الذين يتولون الاشراف والرقابة وبذلك يمكن ضمان اكبر قدر من الاستمرارية فى الممارسة الادارية ٠

مغزى العمل التطوعى : The significance of the element of honorary function.

ويلتزم اعضاء هيئة الادارة بالعمل كموظفين شرفيين اى بدون أجر ولا يأخذون الا ما انفقوه فعلا ، وهذا مبدأ من اهم المبادىء التى تراعيها

*) "Guide book for Professional Teachers of the Cooperative Banking Business" (apprentice training) and "Directions for the Continued Education of Cooperative Bank Clerks," issued by the German Raiffeisen Association, 1962, for the regulation of several grade training courses in Credit Unions and the establishment of standards for the qualification of Union managers and their leading co-workers, published by : Raiffeisen Printing and Publishing, Neuwied, Germany.

جمعيات الائتمان ، وتتمسك الجمعيات وقادتها به تمسكا شديدا برغم انه يلقى معارضة من خصوم الحركة ، ويؤدى هذا المبدأ دون شك الى استقرار الجمعيات وامنها والى بث روح المصلحة العامة والى خفض النفقات .

خطر السعى للربح بلا قيد :

The danger of reckless striving for profit.

قلنا سابقا ان جمعيات الائتمان تقوم على اساس المسئولية غير المحدودة ولذا يجب أن تتوخى أعظم الحذر ولا تخاطر بمليم واحد ، اما البنوك الاخرى فتستخدم مديرين محترفين يتقاضون هم واعضاء هيئة الاشراف مرتبات كبيرة الى جانب حصص من الأرباح ويقعون بذلك تحت اغراء يدفعهم الى القيام باكبر قدر من العمليات حتى يحققوا للبنك اكبر ربح ممكن كى يستمر فى دفع مرتباتهم العالية وليزيد حصصهم من الأرباح ، ولكن هذا الاتجاه يزيد من الاخطار التى يتعرض لها البنك ، ولا نقول هذا بصفة عامة بل نعلم ان هناك طائفة من المديرين ذوى الضمير اليقظ الذين لا ينساقون وراء مصلحة شخصية ولا يغريهم توقع الربح الوفير بالمخاطرة بمصالح المؤسسات التى يديرونها ، وعلى ذلك فان فكرة استخدام الجمعية لمديرين يتقاضون مرتبات ونسبة من الربح من شانها تعريض هؤلاء للاغراء ودافع السعى لزيادة حصصهم فى الارباح عن طريق محاولة زيادة ربح الجمعية بكل الطرق والوسائل .

مرتبات للمديرين الذين يعملون طوال الوقت :

Pay to full-time administrators.

تدل البيانات الكثيرة المستقاة من حالات المؤسسات المالية التى انهارت من جراء المعاملات الخطرة على أن اتباع سبيل السعى للربح بغير قيود على اكثر جانب من الخطورة ، ويلاحظ أن البنوك الكبيرة لابد لها من استخدام مديرين متفرغين يعملون وقتا كاملا وبكل قوتهم وقدرتهم ، ولذا يجب ان يتقاضوا مرتبات مرتفعة لا تتوقف على مقدار ربح البنك بل تحدد مقدما ، وبالمثل ينبغى اتباع هذا المبدا فى الجمعيات الكبيرة لكن يجب الا يمنح

المديرون اى مكافأة على النتائج السنوية ، كما يحظر توزيع اى حصص ربح على اعضاء المجلس التنفيذى ومجلس الاشراف ، وبهذا يمكن ضمان الادارة المتينة واستبعاد خطر الافلاس .

الاخلاص شرط فى الادارة :

Devotion a supposition of membership in the administration.

استطاعت جمعيات الائتمان لحســن حظها ان تتلافى الاوضــاع التى تعرضنا لها بالنقد فيما سبق ، اذ ان حركة العمل فيها صغيرة نوعا بسبب صغر منطقة عمل كل منها وقلة عدد الاعضــاء لهـذا الســبب ، ويستطيع المديرون والمشرفون أن يؤدوا مهمتهم بتضحية جــزء مـن وقت فراغهم ، ولا يحتاج مجلس الاشراف الى الانعقاد الا نحو اربع مرات كانعقاد عادى ومرة الى ثلاث مرات كانعقاد غير عادى وفى ذلك كل الكفاية للنهوض بعبء الاشراف والرقابة على الحسابات السنوية ، ويعقد المجلس التنفيذى نحو ١٦ او ٢٤ جلسة حسب حجم العمل بما فيها جلسات مراجعة الحســابات ولا تستمر كل جلسة غير ساعات قليلة ، ولذا يستطيع اعضاء المجلسين ان يؤدوا مهمتهم بســهولة بغير مقــابل دون تضحية بمصــالحهم واعمــالهم الشخصية ، ولا يكتفى هؤلاء بالعمل بغير اجر بل هم يقدمون ايضــا كامل ممتلكاتهم الشخصية واموالهم ضمانا لديون الجمعية ، وعليه فليس لديهم اى سبب ولا اغراء فى القيام بعمليات تجلب خطورة على الجمعية ، وقد قلنا مرارا أن التجربة العملية خلال ٣٧ سنة اثبتت انه لم تفشل جمعية واحدة وهذا ما يؤيد الاعتبارات النظرية المشار اليها ، ويعزى ذلك اساسا الى مبدأ العمل المجانى فى ادارة الجمعيات .

الاتجاه المسيحى لرعاية الصالح العام :

يرى المؤلف بحق ان البشر جميعا يدينون لله سبحانه وتعالى بخلقهم ووجودهم ، وان المسيحين اعضاء فى اسرة البشرية الكبرى ويجب من هذا المنطلق ان يمتد اهتمام المسيحيون باخوانهم من البشر ومن واجب كل فرد

ان يتجاوز باهتمامه اسرته ومصالحها ليهتم بمصالح الآخرين ايضا ، فليس كثيرا أن نطالب قادة الجمعيات الائتمانية بتخصيص جانب من وقتهم للعمل فى الجمعيات ، فلن يتكلفوا فى العمل اية تضحيات مالية ، ولا يستحق انسان من وجهة نظره كمسيحى أن يسمى نفسه مسيحيا اذا لم يكن لديه هذا الولاء للصالح العام .

وهل تعنى روح المصلحة العامة سوى استعداد كل عضو فى الجمعية للتضحية من اجل المجتمع ؟ ويجب أن تكون القدوة من اعلى ، اذ لا يمكن لأى جمعية تعاونية أن تنمى روح المصلحة العامة أو تحقق مصلحة المجتمع الا اذا ضرب المجتمع المثل من انفسهم وهذا وحده يمكن أن يؤدى الى عقد أواصر الود والأخوة فى الجمعية والوقوف صفا واحدا فى أيام الشدة وأيام الرخاء ، مما يمهد للجمعية سبيل توسيع نطاق عملها فى جميع الاتجاهات . ولا شك أن العمل المجرد من الأنانية له انعكاساته الطيبة من جانب المديرين وأعضاء مجلس الادارة ايضا .

الابتهاج فى العمـــل : **Delight in action.**

يعمل أعضاء المجلس التنفيذى بارتياح وابتهاج كلما أحرزوا نجاحا ، وهذا ما أكدته لجنة تقصى الحقائق المشكلة عام ١٨٧٥ فى تقريرها المرفوع لوزارة الزراعة البروسـية ، ويدفع هـذا الارتيـاح الى اليقظة والحرص والمثابرة ، وقد أعرب أعضاء الهيئات الادارية مرارا فى اجتماعاتهم انهم لم يكونوا ليشعروا بهذا الابتهاج لو لم يكن عملهم تطوعا وبغير أجر ، وهو قول ينطبق تماما على طبيعة الأشياء ، لأن السعى وراء الملذات والمطالب الدنيوية وحدها لا يملأ النفس بالارتياح والبهجة وكلما كدس الناس الأموال واتبعوا الملذات كلما تحولوا الى الجشع ، أما اتباع الوصايا المقدسة التى تأمر الانسان بأن يحب أخيه الانسان فيؤدى الى العكس تماما ، فمن يتبع الوصايا ويعمل لمصلحة اخوانه دون اهمال لواجباته تجـاه اسرته يحظى دائما بالرضا عن النفس والارتيـاح والتعويض بطريقـة لا يكفى لتحقيقها القدر من الثروة التى قد يمتلكها الانسان من عروض الدنيا .

تعويض المديرين العاملين جزء من الوقت :

وينبغى تعويض المحاسبين الذين يمسكون الحسابات حسب ما يقومون به ، اى ان العمل التطوعى يجب الا يبالغ فيه ، فوظيفة الصراف او المحاسب مثلا فى الجمعية الصغيرة تتطلبان جهدا وعناية شديدة ، كما ان صرف وقبض النقود تعتبر من الاعمال شديدة المسئولية ، غير ان المكافآت التى تمنح لهؤلاء يجب ان تبقى فى حيز المعقول دون شطط ، ولا يختار لهذه الاعمال التى لا تحتاج سوى لتعليم ابتدائى كما سبق القول سوى الأفراد ذوى الشخصية الموثوق فيها والولاء لأن المحاسب والصراف يحتكان كثيرا بالاعضاء فى المعاملات ومن ثم لهما تاثير كبير عليهم ٠

اعضاء المجالس التنفيذية : The executives.

ويتحمل اعضاء المجالس التنفيذيين مسئولية كاملة عن جميع اعمال جمعيات الائتمان ولهذا يجب الا يكون عددهم صغيرا ، وقد استقر الراى فى بدء انشاء الجمعيات على ان يكون عدد اعضاء المجلس التنفيذى خمسة اشخاص (*) ، ويجوز زيادة هذا العدد اذا لزم الأمر لا سيما اذا امتدت اعمال الجمعية الى منطقة فيها عدة قرى او عزب ، لكن العدد يجب الا ينقص عن خمسة بأى حال من الاحوال وان يتناسب العدد من الحاجة الى ضرورة الحصول على صورة صحيحة ما امكن لأحوال الأعضاء الشخصية والحكم على حالاتهم المالية والائتمانية وكذلك ضامنيهم عند الاقتراض ٠ ويجب الا يترك القرار لعدد صغير من اعضاء المجلس التنفيذى لأن المجلس له بموجب القانون سلطة كبرى ، ويجب ان يحضر اجتماع المجلس ثلاث اعضاء على الأقل حتى يصبح الاجتماع صحيحا ، وتنص اللائحة على انتخاب مجلس اكثر من نصف عدد اعضاء المجلس وهذا الشرط الأخير لابد منه تحسبا لغياب مكون من خمسة اعضاء على الأقل وعلى ان القرارات لا تصح الا بموافقة

*) The German Cooperative Law now in effect prescribes a minimum membership of two on the Executive Board (Par. 24).

بعض الأعضاء عن اجتماعات المجلس وقد تتضح جدواه حتى الآن ويجدر أن يستمر في المستقبل ٠

التوقيع على المستندات : Authorization to sign documents.

يشترط لصحة المستند الذى يربط الجمعية بالتزام ان يكون موقعا عليه من المسئول التنفيذى الرئيسى او من ينوب عنه ومن اثنين من اعضاء مجلس الادارة الى جانبه على الاقل ، والمبرر لذلك الاعتراف بوجوب ان يطلع التنفيذيون على جميع العمليات فى كافة الاوقات ، ويجب الا يتم شىء الا بعلم هؤلاء التنفيذيين وموافقتهم وينص النظام على حقوق والتزامات المجلس بالتفصيل ، وتتضمن اهداف النظام ايضا القواعد الخاصة بقبول الاعضاء وابعادهم واجراءات منح القروض ، وعلى الجمعية ان تتيح الفرصة لافقر الاعضاء فى مناطق الجمعيات كى يعملوا على تحسين مستواهم المعيشى ، ولذا لا ينبغى ان يخضع قبول الاعضاء الى اعتبارات تبالغ فى الحذر لأن القبول فى عضوية الجمعية لا يعطى الحق تلقائيا فى الحصول على قروض ، بل يجب على العضو الذى يريد الاقتراض أن يستوفى الشروط من حيث سلوكه ومن حيث ضمان الاموال المقرضة له ، وتفيد العضوية وما يتبعها من الاشتراك فى الاجتماعات فى تثقيف العضو وتحسين مستواه بصرف النظر عن حاجته او عدم حاجته للاقتراض ويعتبر حق المجلس التنفيذى فى استبعاد العضو فى اى وقت سلاحا فعالا لاخراج العضو من الجمعية حتى يتحسن سلوكه ٠

النهوض بالاعضاء : Member's Promotion.

ويجب على المجلس التنفيذى أن يأخذ فى الاعتبار ان الجمعية ليست بنكا عاديا بل عليها أن تحاول الوصول الى اهداف اخرى اكثر سموا تتركز فى تحسين أحوال الاعضاء معنويا وماديا ، ويعتبر منح القروض وسيلة لذلك ولذا يجب الا يهمل هذا الهدف أبدا وأن يظل فى الحسبان عند منح القروض ،

ونقترح فيما يلى طريقة الاقتراب ما امكن من ذلك الهدف : فنترك الحرية لكل عضو ان يتقدم لاى من اعضاء المجلس التنفيذى فيختار العضو الذى يثق فيه ويطلب منه القرض ، ويقوم عضو المجلس التنفيذى الذى اتصل به عضو الجمعية طالب القرض بدراسة حالة طالب القرض وموقفه المالى وكذلك الاحوال المالية لضامنه ، كما يدرس ايضا المشروع المطلوب له القرض ، ثم يقدم نتيجة دراسته الى المجلس التنفيذى لمناقشته سبب القرض والضمانات المقدمة ، وبعد الدراسة الدقيقة يصدر المجلس قراره ويسجله فى محضر الجلسة ·

مغزى طريقة اختيار الائتمان :

Particular significance of the credit selection method.

ليست القروض نافعة دائما بل قد تؤدى الى اضرار كما ثبت فى احوال كثيرة حين نالها السكير او المقامر او المهمل او امثال هؤلاء ممن لا خير فيهم ولا يحسنون التصرف ، ويجب حجب الائتمان عمن يثبت اتصافه بأى صفة من ذلك واو ضمنه مليونير ، وتتجه بعض مجالس الجمعيات مع الاسف الى اغفال هذه الحقيقة وتجعل اهتمامها منصبا على زيادة احتياطى الجمعية باسرع ما يمكن دون نظر ثاقب لصفات طالب القرض ويركزون على كفاية الضمانات ودون غيرها من الشروط ، ولا يتمشى هذا التصرف فى مبادىء جمعيات الائتمان التى هدفها الاساسى النهوض بالاعضاء ماديا ومعنويا ، ولذا يجب اتباع الطريقة الاولى التى اوضحناها آنفا لانها تؤدى الى آثار طيبة على الحالة المعنوية ، وقد يقال أن الفاقة منتشرة فى كل مكان وان الحاجة ماسة الى مساعدة فورية ، وهذا صحيح ، لكن يجب ايضا مراعاة استخدام هذه المساعدة كوسيلة للنهوض بالحالة المعنوية للمجتمع ·

الواجبات الأخرى : **Additional duties.**

يجب الا تؤخذ التحذيرات السابقة كتوصيات لقصر واجبات اعضاء المجلس التنفيذى على القيام بالدراسة الدقيقة والنقد فقط ، بل عليهم التزام

معنوى بملاحظة سلوك الاعضاء الذى يوقع عليه اعضاء المجلس التنفيذى ليكونوا على علم تام بجميع الاعمال وليراقبوها مراقبة دقيقة ما امكن .

رئاسة الجمعيات العمومية :

Chairmanship in the general assemblies.

اعترض على رئاسة المدير التنفيذى للجمعية العمومية بناء على نص النظام باعتبار أن ذلك غير مناسب ، ويرى المعارضون ان المدير يجب الا يرأس هيئة انتخبت فى الاصل لتراقب اعماله ، بل يجب ان يراس اجتماع الجمعية العمومية رئيس مجلس الاشراف ، وهذا الرأى صحيح بغير شك فيما يتعلق بالبنوك الكبيرة والشركات الكبرى وجمعيات الائتمان فى المدن ويختلف موقف المدير التنفيذى عن موقف اى مدير فى المؤسسات المالية سالفة الذكر ، لان هذا الاخير يحصل على اجر كما يحصل فى العادة على نصيب من الارباح مما يؤدى به الى التركيز على العمليات الكبيرة وعلى تحقيق اكبر قدر ممكن من الربح رعاية لمصلحته الشخصية ، فمن الحكمة اذن ابعاد تاثيره على هيئات الرقابة وتقييد تصرفه فى العمليات الكبيرة التى قد تؤدى الى تعريض المؤسسة للخطر ، اما المدير التنفيذى فى جمعية الائتمان فهو على العكس من ذلك لا يتناول اجرا ولا أى تعويض آخر ، كما انه فى العادة موسر ومسئول عن ديون الجمعية بكافة ممتلكاته ، ويقوده هذا الى توخى كل الحرص لتجنب الخسارة فى كافة العمليات ، ويلاحظ ان المناطق الصغيرة تفتقر الى الافراد الصالحين لتولى الادارة وليس من السهل العثور على الاشخاص الصالحين لمهام التنفيذ والحسابات ، ويشترط فى المدير التنفيذى ان يكون مواطنا بارز المكانة يحظى بالاحترام والثقة من الجميع ، واذا اضيف الى ذلك علمه بمجريات الامور واعمال الجمعية فهو اذن اصلح من يتولى رئاسة الجمعية العمومية .

تحذير من العلاقات الشخصية :

Caution against personal connections.

يحدد النظام بوضوح مسئوليات مجلس الاشراف ، ويلاحظ انه فى

المناطق الصغيرة يعرف الناس بعضهم بعضا معرفة تامة وهذا امر بالغ الاهمية والفائدة بالنسبة لاعمال الائتمان ، لكنه من ناحية اخرى قد يغرى بالافراط فى الثقة بالمدير التنفيذى والمحاسب خاصة وانهما اختيرا فى الاصل لانهما اهل للثقة وقد تؤدى الصراحة وعلاقات القرابة والاسرة الى مراعاة تلك الروابط بشكل مبالغ فيه غير ان كل هذا لا يرجح المزايا الكبرى التى تتحقق من جراء صغر مساهمة مناطق الجمعيات كما انه لم يؤد الى صعوبات كثيرة ومع ذلك يجب مراعاة الابتعاد عنه ، ولذلك حددت بدقة مهام مجلس الاشراف ·

الضوابط الحالية : Current controls.

وأهم هذه المهام مراجعة المراكز المالية للدائنين وضامنيهم كل ثلاثة شهور بانتظام للتأكد من قدرتهم على السداد ويسارهم ، ويجب اظهار نتيجة كل مراجعة فى محضر جلسة المجلس الذى يصدق عليه الاعضاء ، ويجب ان يتضمن المحضر بوضوح أن جميع الارصدة المدينة القائمة وضماناتها قد فحصت واحدا واحدا كما يجب النص بصراحة اذا لم يوجد أى قصور ·

والمنتظر أن تكون الجمعيات مدارس للادارة الذاتية ، فيتولى التنفيذيون والمحاسبون القيام بالاعمال الجارية التى لابد من القيام بها عادة وبانتظام، ولا يتعرض مجلس الاشراف لضغوط عمل من الخارج لأن العمل اليومى يجرى بهدوء وتعتبر الضوابط من مكونات تثبيت الجمعيات انها تجاهد من اجل تحقيق الادارة الذاتية كما تثبت ايضا قدرتها على ذلك ، وقد تزايد هذا الاتجاه فى كثير من الجمعيات حيث تهتم مجالس الاشراف اهتماما كبيرا بتحمل التزاماتها والعمل بمقتضاها ، وفى هذا الصدد يجب توجيه عناية خاصـــة باختيار رئيس مجلس الاشراف الذى يجب ان تتوافر فيه الخبرة والنشاط والقدرة والوعى ليكون لائقا لعمله ·

الجمعيات العمومية : · The General Assembly

الجمعية العمومية هى رأس السلطة فى الجمعية ولها جميع الصلاحيات

فيها ، وتفوض بعض الصلاحيات والسلطات بموجب النظام الى الهيئات الادارية بالجمعية رغبة فى استقرار الادارة وانتظامها لكن ذلك التفويض لا يخل مطلقا بحقوق الجمعية العمومية ٠

الادارة الديموقراطية : Democratic administration.

تستطيع الجمعية العمومية اذا رأى اعضاؤها ان تتدخل فتستبق او تبدل المسئولين عن الادارة او الرقابة عن طريق الانتخاب اذا لاحظت اى اهمال من جانبهم ، ويرى البعض أن حق الجمعية العمومية هذا يعتبر مبالغة فى مبدأ الديموقراطية وفى ممارسة الجمعية العمومية لحقوقها ، لكن يجب ملاحظة ان الجمعيات هى عبارة عن تجمعات لافراد مستقلين اجتمعوا معا لينظموا بدرجة معينة اعمالهم الاقتصادية اى شئونهم الخاصة ، ولا يجول بخاطر احد أن يعتبر حق الانسان فى ممارسة اعماله دون تدخل خارجى وبالتالى لا يمكن انكار هذا الحق على الجمعيات بوصفها تجمعات من افراد ٠

التعاونيات لها وضع قانونى كالتجارة :

Cooperatives have the same legal standing as merchants.

تقدم القول بأن قانون التعاون يعتبر الجمعيات التعاونية تجارا حسب مواصفات القانون التجارى ، ولا يكاد يمر يوم دون ان يسىء فرد او اكثر من مشروع ، الى الثقة التى منحت لهم ، وقد اعتاد الناس على هذه الحوادث التى ربما تؤدى الى خسائر قد تصل الى الوف او ملايين الماركات ، ومع ذلك لا يخطر على بال احد ان يعتبر انشاء المشروعات الجديدة او يضع لها حدودا مالية معينة او مشكلا معينا ، ومع ذلك يدعى الكثيرون ان الناس لم ينضجوا بما فيه الكفاية ليشكلوا جمعيات تعاونية مسجلة ، وان حق ممارسة هذه الاعمال ذات الالتزامات واسعة المدى يجب الا يترك للناس ، مع ان حالات فشل الجمعيات التعاونية اقل كثيرا من حالات الفشل الكثير التى تعانيها المنشآت غير التعاونية ، ولم تحدث سوى مضايقات قليلة حيث

تمارس الادارة الذاتية غير المحدودة فى الجمعيات التعاونية كثيرة العدد المسجلة حاليا فى المانيا ، ولم تواجه جمعيات الائتمان على وجه الخصوص اية اثار ضارة تذكر من جراء استخدامها لحقها فى الادارة الذاتية غير المحدودة .

Powers of the General Assembly. : سلطات الجمعية العمومية

لا يؤثر تفويض جزء من السلطات الى الهيئات الادارية فى الجمعية على اختصاص الجمعية العمومية ولا على واجبها فى الاحتفاظ بكافة الحقوق التى لا تربطها صلة مباشرة بالادارة او الاجهزة المختصة ، ومن واجبات الجمعية العمومية الهامة بصفة خاصة الى جانب رقابة الجهاز التنفيذى ان تقرر المبلغ التى يمكن اقتراضها من الخارج ، وفئات الفوائد والاعباء التى تحمل على الاعضاء ، والحد الاقصى لمبالغ القروض التى يمنحها المجلس التنفيذى وشروط ومدة السداد ومرتب المحاسب وتعتبر مسالة ما اذا كان من المناسب ارجاع سلطة تحديد اسعار الفائدة والعمولة التى يدفعها الاعضاء الى الجمعية العمومية ام تفويضها الى المجلس التنفيذى ، فيه نظر وخلاف ، فهناك اسباب مقنعة لمعارضة تخويل الجمعية العمومية تلك السلطة لان اعضاءها هم الذين يطلبون القروض وهم المحتاجون للائتمان ، وواضح ان الاتجاه الغالب بينهم سيكون نحو تخفيض اسعار الفائدة والعمولات الى ادنى حد ممكن ، اما المجلس التنفيذى فيشكل فى الغالب من اعضاء موسرين وان يسوده مثل هذا الاتجاه ، بل قد يحدث ان يطالب اعضاء المجلس بتحديد اسعار فائدة وعمولات مرتفعة رغبة منهم فى زيادة المال الاحتياطى فى الجمعية بسرعة ما امكن كى يتجنبوا المسئولية التضامنية ولانهم هم انفسهم قلما يقترضون من الجمعية ، وقد نوقشت هذه المسالة عند التفكير فى تعديل النظام ، وتقرر ان تحتفظ الجمعية العمومية بحقها فى تقرير سعر الفائدة والعمولات لان اعضاءها يهمهم انشاء احتياطى كبير للجمعية ولا يتأتى ذلك الا بتقرير فائدة وعمولات تحقق فائضا كافيا .

Maximum limit of loans. **الحد الاعلى للقروض :**

جرت العادة على ان تقرر الجمعية العمومية الحد الاعلى للقروض الذى يخول نطاقه للمجلس التنفيذى أن يمنح القروض للاعضاء دفعة واحدة أو على دفعات ، ويبرر ذلك واجب الحرص فى معاملات الجمعية الائتمانية ذات المسئولية التضامنية غير المحدودة . وقد يتضمن قرار تحديد سعر الفائدة والعمولات والحد الاعلى للاقراض السماح للمجلس التنفيذى بمنح قروض تتجاوز قيمتها هذا الحد الاعلى بشرط موافقة مجلس الاشراف .

تشجيع الروابط الانسانية والالتزامات بحضور الجمعية العمومية :

ليست جمعيات الائتمان مجرد منشأت مالية كما اكدنا ذلك مرارا بل يمتد هدفها لتكون مؤسسات تثقيفية بالنسبة لاعضائها عن طريق المحاضرات وعن طريق المناقشات فى اجتماعات الجمعية العمومية مما يؤدى فى النهاية الى تحسين اوضاعهم الاقتصادية ، وتحقيقا لهذا الهدف يجب على جميع الاعضاء حضور اجتماعات الجمعية العمومية ما لم يمنعهم عن ذلك طارىء قوى ، ويلاحظ ان بعض الناس ينضمون الى الجمعية ليحصلوا على قروض فاذا تم لهم ذلك لم يبدوا بعده اى اهتمام بشئون الجمعية ، ويجدر بالجمعية العمومية أن تفرض عقوبات على امثال هؤلاء فاقدى الاهتمام وتلزم جميع الاعضاء بحضور اجتماعاتها حرصا على مصلحتهم كاعضاء وعلى مصلحة الجمعية كاتحاد لهم ، ويعتبر هذا الاجراء لازما ومفيدا ، نعم قد يحضر الأعضاء الاجتماعات على مضض فى مبدأ الامر لكنهم سوف يجدون فائدة كبرى فيستمعون الى معلومات تنفعهم ويفطنون الى اخطاء ارتكبت ويجب الا تتكرر ثم يصبحون بمضى الوقت على وعى واهتمام بشئون الجمعية ويرحبون بحضور الاجتماعات بانتظام ، وواضح ان هذا الاجبار الهين قد لا يتفق مع مبدأ الحرية الذى تقوم عليه الجمعيات التعاونية .

Public vote. **التصويت العلنى :**

كثيرا ما يقال ان القاعدة هى ان يكون التصويت علنيا ولا يلجأ الى

التصويت السرى الا فى حالات استثنائية بمقتضى قرار خاص ، وينص النظام على هذه القاعدة ، ويلاحظ ان سكان الريف على عكس سكان الحضر لا يحبون أن يذهبوا للاجتماعات ويعبروا عن رايهم علنا ، ومن ناحية اخرى فالتصويت السرى غير عملى اذا كان عدد الاعضاء كبيرا لانه مضيعة للوقت ، وقد حدث ان وزعت أوراق الاقتراع مقدما وعليها الاسماء فى أحوال الانتخاب للمناصب الهامة مثل منصب المحاسب وادت عدم خبرة الاعضاء الى نتائج غير متوقعة وغير مقبولة ، ويحسن فى هذه الظروف ان يبادر اعضاء المجلس التنفيذى ومجلس الاشراف الى العمل بطريقة غير متحيزة وبدون اغراض شخصية لتحقيق مصلحة الجمعية ، فاذا استطاعوا الوصول الى اتفاق مقدما على الاشخاص الذين سينتخبون ـ كما يحدث فى الواقع ـ فسوف تكون النتيجة فى مصلحة الجمعية اكثر مما فى حالة الاقتراع السرى ومن مزايا الاقتراع العلنى ايضا تعود الاعضاء على التعبير عن رأيهم بصراحة وثقة بالنفس كما كان يحدث فى الجمعيات الاولى فى مبدأ قيام الحركة ، اما اذا وجدت أسباب خاصة تجعل الاقتراع السرى لازما فيمكن تقرير ذلك طبقا للنظام ٠

محاسب الجمعية : The Bookkeeper.

المحاسب هو جوهر الجمعية وروحها ، ومهمته ادارة اعمال الجمعية كلها ، وقبض وصرف الاموال ، ومسك دفاتر الجمعية والقيام بأعمال المراسلات فى معظم الاحيان ، وكل ذلك فى نطاق واطار قرارات المجلس التنفيذى وهو الموظف الوحيد فى الجمعية الذى يأخذ أجرا على عمله ويجب أن يتناسب هذا الاجر مع العمل الذى يقوم به ، والمفروض ان يقوم بالاعمال الكتابية كلها بالاضافة الى انه الصراف وسكرتير المسئول الرئيسى فى الجمعية الذى لا يخليه ذلك من مسئولية مراجعة صحة وسلامة جميع المستندات التى تصدر عن المحاسب لأن قيام هذا الاخير باعدادها لا يخل مطلقا بمسئولية الاول عنها ٠

الاعتماد على التعليمات :

يعتبر المحاسب المسئول الادارى للجمعية فى واقع الامر كما جاء فى النظام ، ويؤدى مهمته بالاستناد الى قرارات مجلس الادارة والالتزام بها التزاما دقيقا ، فاذا حاد عنها اصبح مسئولا عن اعماله ويمكن مساءلته لذلك ، ومع اهمية المحاسب يجب الا يسمح له بالتأثير فى قرارات المجلس ولا ان يكون عضوا فى المجلس التنفيذى (*) والا فقد يغريه ذلك الى السعى لعقد صفقات كبيرة ابتغاء زيادة ايرادات الجمعية وزيادة ربحه الشخصى مما قد يعرض الجمعية للاخطار ويزج بها فى ارتباطات لا تحمد عاقبتها ، ويمتنع كل ذلك اذا ما طبقت القاعدة المشار اليها آنفا •

التقرير المالى السنوى :

يصدر المحاسب الحسابات والميزانية العمومية فى نهاية كل سنة مالية ، وتتفق السنة المالية للجمعية مع السنة التقويمية فتنتهى فى ٣١ ديسمبر ، ويجب ان تظهر الحسابات والميزانية العمومية جميع المقبوضات والمدفوعات اثناء السنة المالية ، وطبيعى ان هذا العمل لا يمكن ان يتم يوم ٣١ ديسمبر بل يسمح للمحاسب ان يكمله وينهيه فى ظرف ثلاث شهور من تاريخ انتهاء السنة المالية حتى يمكنه اقفال الحسابات بدقة وعناية •

التعاون مع الاجهزة الادارية الاخرى :

يجب أن يحضر المحاسب جميع اجتماعات مجلس الادارة بصفته مستشارا عند النظر فى طلبات القروض المدرجة بجدول الاعمال برغم انه ليس عضوا بالمجلس التنفيذى أو الاشرافى ويحسن عقد تلك الاجتماعات فى كل البيانات والمعلومات عند الحاجة اليها ، ومن المهم ان تبين الدفاتر

*) According to the revised sample statutes issued by the German Raiffeisen Association in 1964, full-time Managers of cooperative societies are eligible to be on the Board of Directors.

مقر المحاسب حيث توجد دفاتر ومستندات الجمعية فيسهل الحصول على مركز المدينين بالنسبة للوفاء بالتزاماتهم بانتظام وفى موعدها ، كما يجب ان تبين ان مجموع القروض الممنوحة لا تتجاوز المبلغ الاقصى التى تحدده الجمعية العمومية ٠

ضمان المحاسب :

يتقاضى المحاسب مرتبا صغيرا جدا ومع ذلك فهناك مبدأ يحتم ان يقدم ضمانا للجمعية فى صورة عقد رهن او ايداع ضمانات يملكها او يقدمها ضامنون له ، ولا شك ان الاعضاء الاثرياء لن يترددوا فى ضمان المحاسب ويجب الا تقتصر الجمعية فى طلب الضمانات من المحاسب تغطية لمسئولياته ٠

ملاحظات الناشر على الفصل الرابع :

ما تزال مبادىء الادارة الذاتية والمسئولية الذاتية معمولا بها حتى الان فقد اعتبرهما رايفزن فى كتاباته وتصريحاته على جانب عظيم من الاهمية ، وتظهر هذه المبادىء فى التطبيق العملى بمظاهر متفاوتة ، وعمدت الجمعيات فى كثير من البلدان الى تعيين مديرين متفرغين للعمل طول الوقت بدلا من المحاسب الذى كان يقوم بالعمل تطوعا ، ورغم ان هذا التحول من الامور الهامة اللافتة للنظر فى تاريخ جمعيات رايفيزن الا انه لا يعتبر انحرافا عن النظام الاصلى ولا يخرج عن كونه تعبيرا عن المسئوليات الخارجية التى تواجهها الجمعيات بعد أن سارت فى طريق التطور على مدى السنين ولا شأن له بالاهداف الداخلية ، ولم يصل هذا الاتجاه الى مرحلته النهائية بعد ، وما زالت المتطلبات المتنامية والتطورات التقنية المتتابعة تستلزم ادخال تغييرات اضافية على البناء التنظيمى للجمعيات ٠

وتتالف الاجهزة العاملة فى الجمعية من المجالس التنفيذية والاشرافية

والجمعية العمومية ويحدد النظام النموذجى الحالى حقوق وواجبات هذه الاجهزة كالاتى :

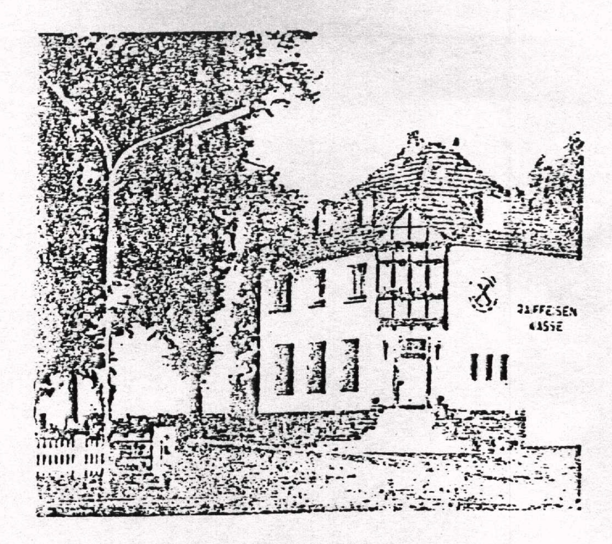
« يمثل المجلس التنفيذى الجمعية التعاونية قانونيا ويدير أعمالها طبقا للقواعد القانونية وقواعد اللائحة والنظام ، ويفترض ان يشرف مجلس الاشراف على اعمال المجلس التنفيذى ويجب ان يعلم مجريات الاعمال فى الجمعية ، اما الجمعية العمومية فهى الجهاز الذى يمارس الاعضاء من خلاله حقوقهم بما يختص باعمال الجمعية • ويشكل الجهاز الادارى (المجلس التنفيذى) والجهاز الاشرافى (مجلس الاشراف) واعلى جهاز لصنع (الجمعية العمومية) ادارة الجمعية كما سبق القول ، ويتولى المدير ادارة اعمال الجمعية بصرف النظر عما اذا كان عضوا بالمجلس التنفيذى ام لم يكن • وفى كلتا الحالتين فهو الموظف المسئول مباشرة لانه على صلة دائمة بالاعمال كلها وتؤثر صفاته الفردية ومهاراته على سمعة الجمعية ومركزها، ويتضمن دليل مهنة مديرى الجمعيات الصادر عن اتحاد رايفيزن الالمانى اقوالا عن التغير فى مركز المدير حيث يقول :

« يتوقف تطور منظمتنا الى حد كبير على تدريب ومهارات مديرى جمعيات الائتمان التعاونية المتفرغين ، ومن اهم متطلبات تثقيف الموظفين المتفرغين العاملين طول الوقت ان يكونوا دائما من العاملين على نشر العقيدة التعاونية ولذا يجب ان يلموا بالقواعد الروحية والمعنوية للتعاون

وفيما يلى النص الانجليزى :

"The development of our organisation largely depends upon the training and skills of the full-time managers of our cooperative Credit Unions. A primary requirement for the education of full-time employees who must always also be promoters of the cooperative ideology is their being made familiar with the spiritual bases of cooperation. They must also be able to recognize the politico-economic mandate and the position of the cooperative society in the free-market-economy system. In order to fullfill his obligations, cooperative bank managers must be acquainted with all important factors of the economy in general."

وان يتفهموا موقف الجمعية الاقتصادى والسياسى وموقعها فى نظام الاقتصاد القائم على حرية الاسواق ، ويجب أن يلم مديرو البنوك التعاونية بجميع العناصر الهامة فى الاقتصاد بوجه عام حتى يمكنهم القيام بأعمالهم والتزاماتهم على الوجه الاكمل » •



توضح هذه الصورة اول بنك للائتمان العقارى الذى انشاه رايفيزن فى فياربوش بلسترفالد بالمانيا والذى تم انشاءه فى عام ١٨٤٧ وقد شهد هذا العام ازمة اقتصادية طاحنة • والذى يهمنا توضيحه ان الصورة اعلاه توضح البنك بعد ان اعيد تصميمه لكى يتلاءم مع المتغيرات العالمية مثلما هو حادث فى كثير من جمعيات ائتمان رايفيزن بالمانيا •

وتروى احدى الحكايات من التراث الشعبى الالمانى ان اجدادهم فى قديم الزمان كانوا يعتقدون ان وجود الصليب المعقوف من طرفيه العلويين على سطح المنازل المبنية على هيئة جمالون ، يجلب الحظ ، ويدرا عن ساكنيه شر الاخطار ... وما زال هذا الاعتقاد سائدا عند كثير من السكان فى المانيا . وقد استفادت بنوك رايفيزن من هذا التفاؤل وقررت وضع هذا الشعار على بنوكها تعبيرا عن ان هذه البنوك تحمى اعضائها من الاخطار الاقتصادية عن طريق تعاونهم فى الجمعيات التعاونية

الفصل الخامس

الائتمان والتمويل التعاوني

تعبئة الموارد المالية واستخدامها فى جمعيات الائتمان

(فاعليــة الاتحــاد)

ACQUIREMENT AND EMPLOYMENT OF THE CREDIT UNIONS RESOURCES (EFFECTIVENESS OF THE UNION)

الحصول على الموارد المالية :

حصص راس المال :

اوضحنا فيما سبق انه لم يكن من الضرورى لجمعيات الائتمان انشاء راس مال مساهم ، بل أن تكوين هذا الراسمال قد يضر بالجمعيات ، ولم تقم الجمعيات بانشاء راسمال لها ، الا تحت ضغوط خارجية حين طلبت احدى المحاكم من جمعية حديثة الانشاء ان تدخل على نظامها نصا بهذا المعنى ، وترتب على ذلك ان الجمعيات القائمة بدات فى انشاء راس المال مما ادى الى انسحاب بعض الاعضاء اغنياء وفقراء ، فانسحب الاغنياء لانهم لم يستطيعوا تقديمها ، واضطرت الجمعيات الى استبعاد عدد من الاعضاء سنويا لعدم قدرتهم على سداد حصص راس المال ٠

ويبدو ان كثير من ذوى النفوذ لم تكن لديهم فكرة صحيحة عن تفشى الفقر فى العديد من المناطق الريفية بسبب انخفاض غلة المحصول وارتفاع الضرائب وكساد الاحوال مما ادى الى نقص شديد فى الاموال حتى ان الناس كانوا يرضون اتم الرضا اذا استطاعوا اضافة الملح وبعض الدسم الى غذائهم من البطاطس التى كانت تمثل الغذاء الاوحد تقريبا الى جانب الخبز اليابس ، والمفروض ان تساعد الجمعيات هذه الطائفة من الناس فى المقام الاول ، لكن اشتراط تقديم حصص فى راس المال يستبعد من عضوية الجمعية اولئك الذين نشات الجمعية من اجل تقديم العون لهم وهم فى امس الحاجة اليه ، اذ انهم لا يستطيعون الحصول على اية قروض ما دامت تلك القروض لا تصرف سوى للاعضاء بينما هم لا يمكنهم اكتساب العضوية٠

القروض : Loans.

حيثما يتبع مبدأ شراء حصص رأس المال فان رأس المال الناشىء عن ذلك يشكل اول مال لتشغيل الجمعية ، وكقاعدة عامة كانت الحصص صغيرة ورأس المال المتجمع قليلا فى البداية ، ويتجه الاهتمام الاول بعد انشاء جمعية الائتمان الى الحصول على المال الذى يفى بمتطلبات الجمعية ، وكان لابد من اقتراض المال اللازم واول ما يثار عامة من الاسئلة فى بداية عمل الجمعية السؤال الخالد وهو « من اين نأتى بالمال ؟ » ويتولى احد ذوى الخبرة فى انشاء الجمعيات الاجابة على السؤال فيشير الى السماء قائلا « من هناك يأتى المال » ، وهذا ما كان يحدث فى جميع الاحوال تقريبا وفى كل مكان حتى فى المناطق الجبلية البعيدة ، فيعمل القادة ذوى القدرة والثقة بالنفس بكل الوسائل للحصول على الاموال ويحصلون عليه فعلا وان كان تدريجيا ، ويقوم المديرون عادة بمواجهة الصعوبات المبدئية التى لابد عنها فى بداية الجمعية ، وربما اضطروا للتجوال هنا وهناك ليحصلوا على قروض ، ولم تكن تلك المتاعب بغير جدوى بل كانت فائدتها جزئية اذ تبعث العزيمة وتزيد الشجاعة والقدرة ، والرغبة فى التنظيم والمثابرة اثناء فترات الصراع من اجل البقاء واكتساب الثقة ، وتترسب فى النفوس تلك الاخلاق وتصبح من سمات الادارة والمديرين فى الجمعيات .

المال ليس غاية : Money is not end in itself.

اوضحنا فى مناسبات كثيرة ان المال ليس غاية فى ذاته بالنسبة لجمعيات الائتمان لكنه لتحسين الاحوال ، ويتلخص الهدف الرئيسى هنا فى تطوير القوى المادية والمعنوية ، وهو اول متطلبات التقدم ، ولو تدفق المال الوفير على الجمعية فى بداية امرها فربما كان ذلك مغريا بانفاقه باهمال وتكون النتيجة أمورا تتناقض تماما مع ما يجب ان تكون عليه ، وما من ضمان يمكن أن يتوافر خير من الضمان الذى تمثله جمعية ائتمان تضم فى عضويتها رؤساء الاسر فى ابرشية او منطقة اجتمعوا معا للمساعدة المتبادلة

وقدموا كل ما يملكون من أرض ومبان وماشية وادوات وغيرها ضمانا للجمعية وازاء ذلك وبفضل هذا التنظيم تستطيع ادارة الجمعية أن تحصل على الائتمان اللازم لها وتبعث الثقة فى كافة الاتجاهات ، وعندئذ تنفتح امام الجمعية موارد الاموال ولا تعود مهددة بالازمات وهذا ما اثبتته الخبرة السابقة .

الثبات فى الاوقات الحرجة : Firmness during critical times.

واثبت الماضى القريب صحة هذا القول ففى فترة حروب ١٨٦٤ ، ١٨٦٦ ، ١٨٧١/٧٠ لم يضغط الدائنون على الجمعيات بل كانت الاموال الاضافية تتدفق عليها ، بينما كانت المؤسسات المالية فى المدن تعانى من كثرة المسحوبات منها ، وهذا وضع مفهوم لان الاعمال التجارية تركد فى اوقات الحروب وتجف معظم موارد الدخل ، ويريد اصحاب رؤوس الاموال كبيرها وصغيرها توظيف أموالهم فى استثمارات مأمونة تدر فائدة بدلا من ان يدفنوها كما كان الحال سابقا ايام الحروب رغم ان ذلك لم يكن يضفى عليها امانا ، ويقل الاقبال على السندات الحكومية فى تلك الظروف لان قيمتها ترتبط بنتيجة الحرب ، وكذلك لا تعتبر اسهم الشركات الصناعية استثمارا مأمونا لان قيمتها قد تنحدر او تصبح الاسهم بلا قيمة ، ولا تملك المؤسسات الائتمانية فى المدن اوعية مأمونة كافية ، ولا تستطيع بنوك الادخار فى المدن ان تفى بالحاجة اما جمعيات الائتمان الريفية فلديها الضمان الذى لا يهلك فكيفما كانت نتيجة الحرب تبقى الارض وهى قاعدة ضمان تلك الجمعيات ـ غير قابلة للحريق او الدمار او السرقة ، وبالتالى فليس افضل من الاستثمار لدى تلك الجمعيات فى ايام الحروب وبالتالى تستطيع جمعيات الائتمان الريفية ان تحصل على الاموال التى تحتاجها بسهولة ويسر وقد اثبتت التجارب الماضية صحة هذا القول .

المدخرات : Savings.

يبنى تقدم الاحوال الاقتصادية فى الريف من الناحية المادية للحياة

على دعامتين هما التوفير والحرص ، وكلا الفضلتين مرتبطتان تمام الارتباط ، ويبقى الحرص والتدبير ما دام يؤدى الى نتائج حسنة تبعث على الاستمرار فى بذل الجهد ، فاذا ساءت النتيجة ولم يات النجاح اتى بدلا منه الاحباط واليأس ، وتؤدى معونات جمعية الائتمان الى تربية فضيلة الحرص وزيادتها ولتمكين الحرص فى النفس يجب ان يصاحبه ميل للتوفير ، ومعها يجب ان تتاح فرصة استثمار المال الناشىء عن العمل بحرص ومثابرة وينبغى ان يكون الاستثمار مأمونا وان يغل فائدة أيضا ٠

الادخار مكمل للائتمان :

The savings business as complement to the credit business.

متى بدأ الادخار توافر الحافز على تحسين وتوسيع نطاق العمل ، وكما يقوم الحرص الى التوفير ، يؤثر التوفير على الحرص ، وعلى ذلك يتعين على جمعية الائتمان الا تكفى باتاحة الفرصة للحصول على المال بشروط حسنة بل يجب ان تتيح ايضا فرصة الاستثمار المأمون ، وتسمى جمعيات الائتمان لهذا السبب بجمعيات الادخار والاقراض ، فهى فى المقام الاول جمعيات ادخار ، لانها افضل وعاء لتشجيع وتسهيل الادخار ولان الريفيين يرفضون عادة استثمار اموالهم فى الاسهم والسندات ولا فى السندات الحكومية التى تعتبر اكثر امانا ، وهذا اتجاه رشيد لان من الصعب ايقاف الاستثمار الذى من هذا النوع اذا بدأ فى منطقة ما ، فقد دلت التجارب على ان بعض النـاس قد يشكلوا منشـآت غير موثوق فيها تغرى الناس بالاستثمار فى اسهمها وسنداتها بطريقة تدليسية مما يؤدى الى اضرار لا توصف ، ويعمل الفلاح بدأب شديد اكثر من أى فرد اخر للحصـول على معيشته ، ويعانى الكثير ايضا فى سبيل اقتصاد جزء من دخله الضئيل مما يضطره الى البحث عن اشد الوسائل امنا لاستثمار امواله ، وهو يعرف قادة الجمعية ويثق فى خلقهـم وشخصـيتهم وثروتهم ويعلم ان فى كل ذلك خير ضمان لامواله بدلا من اسـتثمارها فى المدن ، ويفضل ان تظل امواله فى يده او يخفيها فى مكان ما عن ان يعهد بها لاوعية الاستثمار هذه ، فاذا

نشات جمعية ائتمان فى قريته او فى منطقته واشرف عليها اشخاص يعرفهم ويثق فيهم فلن يتردد فى اخراج امواله من مخبئها وايداعها فى الجمعية . وقد راينا فى مناسبات كثيرة كيف ياتى الفلاحون بنقودهم ومنها عملات معدنية قديمة كانت مكتنزة بلا استثمار ليودعوها فى الجمعية .

التعويد على الادخار : Education for thrift.

تتيح جمعيات الادخار والقروض الصغيرة احسن الفرص للاطفال والخدم وامثالهم كي يتعودوا فى بداية حياتهم على الادخار وتجنيب الانفاق الذى لا طائل تحته وبذلك تربى الناس وتعلمهم الجدية والصلابة .

التوفير بمبالغ صغيرة :

To begin with the smallest amounts-pennywise saving.

تخطىء بنوك الادخار اذ تحدد مبلغا كبيرا كدفعة اولى وحد ادنى لفتح حساب الادخار ثم الايداع بعد ذلك ، ويضطر المدخرون لذلك الى مداومة الادخار بمبالغ صغيرة فى « حصالاتهم » بالمنزل حتى يتموا توفير الحد الادنى المطلوب للايداع ببنوك الادخار ، وفى غضون ذلك تمتد ايديهم الى هذه المدخرات فيبعثرونها فى نفقات غير ضرورية ، وقليل منهم يستطيع الضغط على نفسه حتى يبلغ الحد الادنى المطلوب ولذا يجب ان تتاح الفرصة للمدخرين كي يودعوا اى مبلغ مهما كانت قيمته ، وابتكرت جمعيات الائتمان لذلك نظام التوفير بالطوابع فتصدر طوابع قيمتها ١٠ بنسات وتبيعها ، اى ان المدخر يستطيع ان يدخر فورا كل ١٠ بنسات فى حوزته بمجرد شراء الطابع وكلما جمع شخص عشرين طابعا من هذا النوع فمعناه ان الجمعية تدين له بمبلغ ٢ مارك وتفتح له دفتر توفير تقيد له فيه هذا المبلغ ويستمر القيد بهذه الطريقة ، ويأتى وقت يصبح المدخر صاحب راس مال صغير يتقاضى عنه فائدة فيتذوق لذة الكسب ويحاول زيادة مدخراته وبهذه الطريقة يمكن تربية وتشجيع الميل الادخارى بدرجة كبيرة ، ويصبح الادخار الضئيل مصدرا هاما للاموال فهو اولا نبع ثم جدول ثم نهر متدفق ، وتتضخم الاموال

فى المنطقة الريفية لتصبح بحيرة عظمى يمكن الاغتراف منها لتحقيق خير النتائج •

وتجمع معظم الجمعيات الكبرى فى المناطق الغنية اموالا تفيض عن حاجتها لاقراض الاعضاء • ويصعب فى الظروف الحاضرة استثمار هذه الاموال استثمارا مأمونا وبسعر فائدة على قدر مناسب من الارتفاع • ولذا يحسن ان تجمع الجمعيات المدخرات من الفقراء فقط وترفض المبالغ الكبيرة التى يريد الراسماليون ايداعها • اذا لم يكن متاحا استخدام الاموال الفائضة عن حاجة اقراض الاعضاء • وينبغى ان تذكر الجمعيات دائما انها انشئت لمصلحة المحتاجين •

الفوائد والرســـوم : **Fees and interest surplus.**

تميل الجمعيات الى تحديد رسومها والفوائد التى تتقاضاها عند اقل حد ممكن • بينما يتقاضى المرابون فوائد قد تصل الى ١٠٠٪ او اكثر • تود بعض الجمعيات لو اقرضت اعضائها بلا فوائد على الاطلاق اذا امكنها • وينبغى اخذ عنصرين فى الاعتبار عند ربط سعر الفائدة والرســـوم • الاول قيمة النقود والثانى رخاء الجمعية •

وترتفع قيمة النقود وتنخفض كمـا ترتفع وتنخفض قيمة كل سلعة اخرى • ويجب الا تمنح القروض الا مقابل فائدة بالسعر المعتاد حتى ولو استطاعت الجمعية انشاء راس مال احتياطى كبير • فالسلع التى تبـاع باقل من الاسعار السائدة لا تحظى باحترام كبير • وينطبق هذا المبدأ على النقود ايضا • وعليه الا تقدم الجمعية على تحديد سعر فائدة اقل من القيمة الجارية • ويجوز انقاص الرسوم فيما بعد اذا رات الجمعية ان الاحتياطى المتراكم اصبح كافيا • ويجب منذ البداية حساب الرسوم والفوائد مع الأخذ فى الحسبان انشاء احتياطى كاف والاحتفاظ به على اعتبار ان هذا الاحتياطى هـو ملكية مشـتركة للجمعية غير قابلة للتقسيم واسـاس دعم الجمعية فى المستقبل • وقد عمدت عدة جمعيات الى الغاء الرسوم جميعها وزيادة سعر

الفائدة بدلا عنها ، وهو تصرف غير مستحسن ، ومن الأفضل فرض الفائدة المعتادة على جميع القروض مثل ٥٪ ، ثم تحصيل رسوم بأسعار تتفاوت وتبلغ نحو ½٪ بحيث يصبح المجموع نحو ½٥٪ سنويا وليست هذه النسبة مرتفعة بل تعتبر منخفضة جدا بالنسبة لما يتقاضاه المرابون ، هذا الى ان الأعضــاء ســوف يتمتعون بميزة ســداد القروض بطريقــة ميسرة وبمبالغ صغيرة ، ومع العلم بأن كسب الجمعية هو فائدة غير مباشرة للأعضاء ٠

تحصيل الفائدة مؤخرا :

Interest should be calculated only subsequently.

يجب الا تحصل الفائدة مقدما لانه تصرف غير اخلاقى بل ولا يتفق مع اصول ادارة الأعمال ، ولما كان كل عضو يسدد القرض الذى منحه على اقساط وبمبالغ تدخل فى حدود قدرته كما اوضحنا فيما سبق ، فان حساب الفائدة على سنة مقدما يقيد العضو الذى يريد ان يسرع بالسداد لانه يدفع فائدة اكبر مما يجب الا اذا وافقت الجمعية على رد جزء من الفوائد ، والافتراض الأول فيه اجحاف والثانى يعقد الأمور والحسابات ٠

استخدام موارد الجمعية : Employment of the Union's resources.

القـــــروض : Loans.

اقراض الأموال أهم اعمال الجمعية ويتوقف نجاح الجمعية ورخاؤها على طريقتها فى ادارة شئون الائتمان ، وقد لا يراعى المديرون فى بعض الجمعيات الفئات المحتاجة ويفسرون واجبهم كاعضاء فى المجالس المختلفة بالجمعية على انه يتركز فى ابعاد كافة المخاطر عن الجمعية ، فلا يسمحون للجمعية ان تقرض سوى مبالغ صغيرة ولا ان تقرض الا مبالغ صغيرة سوى فى حالات نادرة حين تتوافر أقصى الضمانات ، وأسوأ من ذلك ان يقوم المديرون على اقراض مبالغ كبيرة بلاضمانات ٠

النصح للمقترضين : Giving counsel to the borrowers.

تهدف الجمعية الى الارتفاع بالحالة الاقتصادية لأعضائها ولذلك يجب معرفة سلوك وشخصية كل عضو الى جانب مركزه المالي ، ويتوقف على ذلك نوع المساعدة المطلوبة والشروط التي يجب ان يستوفيها العضو ، وأن يتفهم أهداف الجمعية واغراضها بعد قيامها الا عدد قليل من الأعضاء ، ولا يعرف الباقي الا القليل عن مشكلاتها او قد لا يعرفون شيئا ، ولا يكفي لنشر الوعي القاء بعض محاضرات قصيرة ، بل ينبغي تكرار التعليمات في الاجتماعات مادامت الحاجة تدعو الى ذلك حتى تنغرس في الأعضاء الروح التي يجب أن تسود في الجمعية ، ويحتاج ذلك لوقت طويل ، على ان معظم الأعضاء سوف يكتسبون المعرفة بالجمعية واعمالها عندما يحتاجون الى مساعدتها والى الاستعانة باموالها للتغلب على حاجاتهم الى النقود ، وقد يواصل كثير منهم التعامل مع المرابين ويسيرون نحو الخراب برغم توافر العون من الجمعية .

منح كل مساعدة ممكنة : Granting all possible help.

من واجب المجلس التنفيذي ـ بل واجبه الأول ـ ان يشرح للأعضاء كافة جوانب أعمال الائتمان وان يثير اهتمامهم بطريقة ودية ويكتسب ثقتهم ولا ينتظر حتى يأتوا الى الجمعية متهورين وقد غلبوا على امرهم من المرابين وبسبب سوء ادارتهم لأعمالهم واهمالهم فيها ، فواجب التنفيذيين أن يستبقوا كل هذا وينقذوا الأعضاء من المتاعب والكارثة ويشيروا عليهم بخير الطرق والوسائل ، ويجب بذل العون دائما وتحت كل الظروف لكل عضو يمكنه أن يقدم الضمانات اللازمة لحسن استخدام القروض من اتزان الشخصية والخلق الموثوق به والرغبة الجادة في العمل ، واذا أمكنه مع ذلك تقديم ضمان مقبول لأصبح من واجب المجلس ان يعمل أقصى ما في وسعه ليقدم له المال اللازم ، وكلما كان العون سريعا كلما تضاعف اثره ، اما العون الجزئي فليس عونا على الاطلاق لأنه يفسح المجال امام المرابين ليتداخلوا ويخضعوا الأعضاء الضعفاء والمحتاجين فيستمروا كما كانوا ضحايا لاستغلالهم .

الاختيار الواعي ضرورة :

Careful selection a basic principle of the credit business.

يلاحظ ان التوصيات التي اوضحناها انفا للمجلس التنفيذي بان لا ينتظروا قدوم الأعضاء اليهم وطلبهم للقروض ، وان يكونوا البادئين بعرض المساعدة على الأعضاء وان يقدموا لهم النصح والارشاد ، وان يحرروهم من استغلال المرابين ، وان يعملوا على تحسين احوالهم المعيشية بكل الوسائل ومن جميع النواحي ، كل تلك التوصيات انما تنصب فقط على الأعضاء ذوى الوعي والمثابرة والرغبة والميل للادخار والتوفير ، ونحن نوصي بقوة بمنح هؤلاء كل عون ممكن ، كما نوصي بحجب الائتمان عن الكسالى والمهملين والمسرفين •

وترتكب معظم الجمعيات اخطاء في هذا السبيل ، فمتى انشئت الجمعية رغب الناس في القيام باكبر قدر من الأعمال والصفقات في اسرع وقت ممكن ، وفي غمرة هذه الرغبة يتركز الاهتمام على الضمانات وحدها بينما لا تحظى كيفية استخدام القروض بكبير اهتمام ، ويصبح الهدف الأول الاقتناع بأن القرض سيقل شيئا من الدخل ولا يحمل الجمعية اخطارا ، وهذه اسوأ طريقة واكثرها تطبيقا مع الأسف ، لانها تؤدى الى تفاقم ازمات اعضاء الجمعية الذين هم في موقف سيء فيستمر انحدار حالتهم كلما جاءتهم القروض بلا وعي ولا تدبير ، فتتزايد مديونياتهم ويعجزون عن السداد عند استحقاق الدفع ، وتتراكم المتاخرات ويصبح لامناص عن التصفيات اخيرا ، وكثيرا ما يصيب الضامنين اضرارا وخسائر ، بينما يضحك المرابون ابتهاجا ، فها هي الجمعية تسلم لهم اعضاءها ليواصلوا ابتزازهم ، وليست كذلك مهمة الجمعية ، لان دورها الأول معنوى قبل كل شيء ، وقد اهمل هذا الدور منذ البداية بل اصبح من المستحيل تقريبا القيام به في المستقبل •

العون للأكفـــــاء : Help only to the efficient.

ويجب على الجمعية من بداية امرها ان تمنح القروض للأعضاء الذين

يثبتون جدارتهم على حسن استخدامهم لها دون غيرهم ، اذ ان هذه هى الطريقة الوحيدة للوصول الى الادارة الجيدة للعمل وتلافى اجراءات التقاضى ما امكن وتحسين سلوك الاعضاء الذين لم يبلغوا بعد حد الوعى وفهم اعمال الجمعية وواجباتها ، وعلى الجمعية أن تتخذ شعارا لها الحكمة القائلة بأن « الله يساعد من يساعدون انفسهم » ، فاذا كان الله لا يساعد الا من يساعد نفسه فالأحرى بالجمعية الا تساعده ايضا ، غير ان قادة الجمعية عليهم ان يبذلوا العناية للأعضاء الضعفاء ، الذين يبداون العمل بأنفسهم سعيا لتحسين اوضاعهم ، وعلى القادة ان يسارعوا بمنحهم العون المالى عند اول دليل على ذلك وبرغم اننا اوضحنا بافاضة جوهر الاقوال التى اوضحناها فيبدو لنا من الضرورى تكرارها فيما يتعلق بالسياسات الائتمانية لأنها على قدر كبير جدا من الأهمية ٠

اقتراض المال ليس كالتعاقد على الاستدانة :

To borrow money is not the same as to contact debets.

ظهر اتجاه عام نحو اخفاء الائتمان ، بل إقترح البعض ان يتضمن نظام الجمعية عقوبة توقع على اعضاء المجلس التنفيذى الذين يهملون شرط السرية ، لكننا نعارض نظام السرية هذا ، برغم التزام اعضاء المجلس التنفيذى بمراعاة السرية فيما يتعلق بما يحدث فى اجتماعاتهم .لكن يجب معارضة الاستدانة سرا ما امكن فلن يمكن القضاء على المرابين اذا استمر الميل او الرغبة فى الاخفاء ، واذا كان من المستطاع التحدث سرا مع المرابى فليس من الممكن التحدث سرا مع خمسة تنفيذيين ومحاسب وتسعة مشرفين اى مع ١٥ شخصا ، ولا يمكن ضمان السرية حتى ولو تضمن نظام الجمعية اقصى العقوبات ، بل حتى لو امكن ذلك فانه لا شك يحمل فى طياته ابلغ الأضرار ٠

فيجب ان تزيل فى نفوس الأعضاء كل حرج فيما يتعلق بالأعمال المالية ويجب ان نعلمهم فى كل مناسبة ان اغنى الناس يحتاجون الى التسهيلات

المصرفية ومع ذلك فلا ينظر أحد الى معاملات هؤلاء الأغنياء مع البنوك دليلا على سوء الحال ولا يحاولون هم انفسهم ابقاء هذه المعاملات فى طى الكتمان ، فلا مبرر اذن للأعضاء الذين هم اقل ثروة فى ان يكتموا معاملاتهم المصرفية ويجب ان يعتبروا البنك بمثابة الخزينة لهم ، فيها يودعون ما يفيض من الأموال ومنها يأخذون ما يحتاجون اليه .

فلا مبرر مطلقا للشعور بالعار من التعامل مع جمعيات الائتمان ، ولم يكن هكذا الحال فى الجمعيات الأولى . وقد رأينا جمعية تعمل فى منطقة تشمل اربع قرى يعلن مجلسها التنفيذى ومحاسبها على الملأ الدفعات التى حان استحقاقها ويحصلون كما تحصل الضرائب المحلية ومستحقات الدولة واعتاد الأعضاء على هذه الطريقة ولم يعترضوا عليها ، واذا لم يكن ممكنا تطبيقها فى كل مكان فلا اقل من منع الاقتراض السرى فورا بجميع الوسائل ، اذ انها الطريقة المثلى لوقف التعامل الربوى .

تفاوت مدى القروض: The credit business must allow for granting of loans over different periods of time.

على انه تمشيا مع رغبة كثير من الأعضاء فقد تضمنت مسودة القرارات التى ستعرض للمناقشة فى اول جمعية عمومية (تأسيسية) قرارات بشأن الاقراض سرا وقد ظهر من التجارب حتى الآن ان الاعضاء يحتاجون الى ثلاثة اشكال من القروض : قروض قصيرة الأجل تسدد بعد ثلاثة شهور ، وقروض أطول مدة تسدد على اقساط سنوية ، وحسابات جارية أى اعتمادات مفتوحة ، ويمكن مواجهة احتياجات الأعضاء من مختلف المهن بهذه الطريقة :

القروض قصيرة الأجل : Short-term loans.

يجب سداد القروض الممنوحة لمدة ثلاثة شهور فى وقتها المحدد الا اذا طلب تجديدها ولكن يجب الا تتجاوز فترات التجديد مدة مجموعها سنتان ،

ومن مصلحة الجمعية والمقترضين ايضا الالتزام منذ البداية بسداد القروض فى موعدها ، ويجب الاصرار على ذلك لانه اذ لم تكن المواظبة هى القاعدة منذ البداية صعب ادخالها واتباعها فيما بعد ٠

وينبغى تحديد موعد سداد الائتمان الممنوح لشراء الأسمدة والبذور والعلف وامثالها بحيث يتزامن مع الحصاد ويجب التشدد فى المطالبة بالسداد عندئذ لانه اذا لم يسدد القرض فى حينه فسوف يتراكم مع القرض التالى ويصبح السداد عسيرا وتضطر الجمعية الى اتخاذ اجراءات قضائية لتحصيل المتأخرات وفى ذلك ضرر لكل من الجمعية والمقترضين ٠

القروض طويلة الأجل : Long-term loans

انتقد معارضو حركة جمعيات الائتمان منح القروض لمدد طويلة ، غير انه يجب وضع نظام الجمعيات لتتناسب مع احتياجات سكان الريف الذين انشئت الجمعيات لخدمتهم فى المقام الأول ، ويلاحظ ان دخل الفلاحين مستمد من المحصولات ، وبالاضافة الى دخل بيع البيض او الزبد او الجبن أو الحيوانات الصغيرة ، وهذا البيع لا يدر الا دخلا ضئيلا ومنقطعا ولا يغطى الا بعض الاحتياجات المعيشية اليومية ، ولا شك ان المال الذى يحتاجه الفلاح لتحسين احواله والمزرعية من الضخامة بحيث لا يمكنه سداده فى معظم الأحيان فى مدد قصيرة ، اى ان الفلاح محتاج الى قروض أطول مدة ٠

توافق مدة القرض مع غرض استخدامه :
The terms must conform to the use made of the loan.

تختلف الأحوال فى المناطق الحضرية عنها فى المناطق الريفية ، ذلك لأن رجال الأعمال الحرفيين والعمال يكتسبون دخلهم على فترات قصيرة ، ودورة اعمالهم قصيرة ايضا ولذا يناسبهم ان يتعهدوا وبالوفاء بالتزاماتهم فى مدد قصيرة كذلك ، لكن بالنسبة للفلاحين يجب ان تمنحهم فرصة السداد الجزئى خاصة حين يقترضون لشراء الآلات او الماشية أو الاراضى أو المساكن

او الأدوات الغالية الثمن او لا دخال التحسينات واجراء الاصلاحات ، واذا منحت القروض قصيرة الأجل لهذه الأغراض فقد يقبلها الفلاحون رغبة فى التغلب مؤقتا على صعوباتهم المالية ، لكنهم لن يستطيعوا سدادها فى موعد استحقاقها القصير الأمد ويصبحوا فى موقف أسوأ مما كانوا فيه قبل الاقتراض ، وهنا لا يستفيد المقترض من الائتمان بل يتضرر منه وقد ينزلق الى التعامل مع المرابين اذا شددنا عليه فى السداد .

واذا منح قرض لغرض من الاغراض المشار اليها آنفا ، وتقرر سداده على اقساط فيجب تحديد قيمة القسط وموعده منذ البداية للتاكد من وجود المبالغ اللازمة للسداد فى تاريخ الاستحقاق وتقرر الجمعية العمومية تواريخ السداد السنوية حسب الظروف المحلية ، ولتلافى تراكم على التسديدات فى تاريخ واحد قررت بعض الجمعيات تحديد مواعيد السداد فى نفس تواريخ صدور السندات الاننية ، لكننا لا نوصى بهذا الاجراء بالنسبة للقروض فى الريف حيث لا تتوافر لدى الفلاحين مبالغ كبيرة خلال العام كما سبق القول ويستحسن ان يحدد لسداد جميع القروض يوم ٣١ ديسمبر تسهيلا لحساب الفوائد ، وللمقترضين طبعا ان يسدد دينه فى اى تاريخ سابق .

مزايا القروض الأطول اجـــلا : Advantages of longer-term loans.

بتزايد راس مال الجمعية يمكنها اطالة مدة القروض ، واذا توافر راس المال تستطيع الجمعية ان تتصرف كبنوك الرهونات الصغيرة فتسمح باستهلاك القروض الكبيرة نوعا على مدة اطول ، ولا ينجم عن السداد التاريخى اى اثر سيىء كما دلت التجارب ، ويستحق القرض السداد باخطار مدته ٩٠ يوما فى العادة ، وتسرى هذه القاعدة حتى على الرهون التى تبلغ قيمتها ملايين الماركات ، وهو اجراء ضرورى لحماية الدائنين الذين قد يرغبون فى الحصول على أموالهم قبل ان يستهلك القرض تماما ، وفى معظم الأحيان يفضل الدائنون استمرار القرض حتى مدته اذا كانت الضمانات وافية ، وتلجأ مشروعات كبيرة فى تمويل اعمالها الى طريقة القروض التى

يطلب سدادها باخطار مدة ٩٠ يوما ولا يقلق قصر مدة الاخطار احدا نظرا لتوافر الاموال التى يمكن الحصول عليها من دائنين آخرين مادامت الضمانات جيدة ، وتمنح بنوك الادخار فى البلديات والاقاليم قروضا اغلبها مقابل رهن رغم ان مصادرها المالية من الودائع قصيرة الأجل غالبا ٠

وقد ثار الاعتراض على منح جمعيات الائتمان قروضا طويلة الأجل برغم نجاح بنوك الادخار فيها كما سبق بيانه وبرغم أن سياسة الجمعيات لا تختلف كثيرا عن سياسة بنوك الادخار ، ولاشك ان المسئولية التضامنية المشتركة التى تشمل ممتلكات ثمينة مثل الاراضى والمبانى والأثاث وغيرها من انواع الأموال الثابتة والمنقولة تمثل ضمانا قويا وتبرر منح القروض طويلة الأجل مقابل رهن ، ولا فرق هناك بين الجمعيات الائتمانية والبنوك الادخارية فى هذه العمليات ، واذا اراد دائن ان يوجه اخطارا بسحب دينه فان الجمعية تستطيع استبداله واحلال آخر محله ويلاحظ انه لم تقابل أى جمعية خلال السبع والثلاثين سنة الماضية صعوبات لا يمكن التغلب عليها فى هذا الصدد ، واستطاعت الجمعيات فى جميع الأحوال أن تتصرف بسداد الدين للدائن والحصول على المبلغ اللازم من دائن آخر ٠

استخدام القروض طويلة الأجل : To make use of long-term credit.

قبل انشاء جمعية الائتمان المركزية (والتى سنشير اليها فيما بعد) لم تكن الجمعيات قادرة على قبول جميع الأموال التى تعرض عليها ، لكنها تستطيع الأن ان تحول فائض الأموال الى الجمعية المركزية وتحصل منها على الأموال التى تحتاج اليها لسداد الديون التى يحل موعد استحقاقها فى اى وقت ، ويلاحظ ان راس مال الجمعية يتراكم بسرعة نظرا لاضافة الفائض السنوى الى الاحتياطيات ، ويمكن للجمعيات ان تودع احتياطياتها فى بنك مأمون وتسحب منها لمقابلة جميع الالتزامات فى حينها ، ولا يؤدى الاقراض طويل الأجل من الوجهة النظرية إلى اية اضرار تصيب الجمعيات كما ثبت بالتجارب ومن الوجهة العملية فان الطرق التى تتبعها الجمعيات قد بررت التوقعات النظرية ٠

يجب تحديد مدة القروض من البداية لتناسب الاحتياجات :

The terms must be adapted to meet the requirements form the beginning.

يوجــه قادة جمعيات الائتمان فى المدن والبنوك الشـعبية اللوم الى جمعيات الائتمان الريفية لاقدامها على الاقراض طويل الأجل ، وهم يصرون على ان تتعامل جمعياتهم طبقا لقانون السيولة المصرفية فلا يقرضون الا لمدة ٩٠ يوما لأن معظم اموالهم العاملة مقترضة لمدة ٩٠ يوما ايضا ، وبذلك يمكنهم الوفاء بالتزاماتهم فى أحوال الأزمات والسحب الجماعى ، بينما لن تتوافر للجمعيات الريفية نفس القدرة ، وقد يبدو هذا القول صحيحا من الوجهه النظرية ، لكنه خطأ فادح فى الواقع ، فالجمعيات الحضرية التى تقرض لمدة ٩٠ يوما كثيرا ما ترضى بامتداد المدة لفترة اخرى أو تمنح قروضا جديدة لسداد القروض القديمة ، اما الجمعيات الريفية فتمنح القروض لمدة طويلة منذ البداية لكنها اكثر حرصـا من جمعيات المدن لأنهـا تحتفظ بحق الاسترداد باخطار مدته ٤ اسابيع ، ولاخطورة أو متاعب هنا لأن المعاملات تجرى بين الجمعيات واعضائها ، ولا يستخدم حق الاسترداد باخطار لأربعة اسابيع الا فى حالات الهجرة أو تزعزع المركز المالى وعلى وجه العموم عندما يصبح التأخير خطرا ، فالفرق الوحيد بين الحالتين ان جمعيات المدن تقرض لأجل قصير يمكن تجديده مرات لا حصر لها ، بينما تقرض جمعيات الريف لأجل اطول ابتداءا مع الاحتفاظ بحق الاسترداد فى أجل قصير .

ومعنى ذلك ان جمعيات القرى تقدم للمتعاملين معها خدمات افضل لأنها تتمتع بثقة اكبر وتستطيع ان تقدم المعونة السريعة وتقى مدينيها من اخطار التنفيذ الجبرى ، ويلاحظ ان جمعيات الريف لم تجد ضرورة حتى الآن للالتجاء لأساليب الاجراءات الجبرية وتستطيع بحسن الادارة أن تنظر للمستقبل بثقة فيما يتعلق باقراضها طويل الأجل ، وقد اوضحنا فيما سبق أن الايداعات فى الجمعيات الريفية اثناء الحروب هى اكثر الايداعات امنا لأنها مضمونة بضمانات غير قابلة للهلاك .

الائتمان بالحسابات الجارية : Current account credits.

ادخلت طريقة الائتمان بالحسابات الجارية (الاعتمادات المفتوحة) لا تاحة الفرصة امام المواطنين الاكثر ثروة الذين تتوافر لديهم أموال فائضة فى بعض الاحيان ويحتاجون الى المال فى احيان اخرى ، ويستطيع هؤلاء التعامل مع جمعيات الائتمان بالحسابات الجارية للوفاء بحاجاتهم هذه ، ونوصى باستخدام طريقة الاعتمادات المفتوحة بالنسبة لهذه الفئة وحدها ، ويحدد الحد الاقصى للسحب ليناسب كل مقترض على حدة وبصفة فردية ، ويلاحظ ان فتح الاعتماد معناه السحب على دفعات حسب الحاجة والسداد على دفعات ايضا حسب توافر الاموال ، اما اذا لجأ الأعضاء الى استخدام هذه الطريقة للحصول على قروض طويلة الأجل يسحب المبلغ كله ثم تأخير السداد لمدد طويلة قد تصل لسنوات فى بعض الأحيان فيجب عندئذ الغاء هذا النوع من الاقراض ، وتناسب طريقة الائتمان بالحسابات الجارية رجال الاعمال .

ضرورة تقديم ضمانات لجميع القروض : Absolute necessity to secure all loans.

رغم ان جمعيات الائتمان قد انشئت لتساعد اعضائها ولتحسين مستوياتهم المعيشية الا انها ليست مؤسسات خيرية أو مؤسسات اغاثة من النوع المعتاد ، لكنها تمنح المعونة باعطاء الوسيلة التى تقود للتقدم ولا تمنح اعانات ابدا حتى ولو كانت احتياطياتها غير القابلة للتقسيم متراكمة بالكامل ، ولذا يجب ان يقدم المقترض ضمانا للقروض على اختلاف انواعها حتى لا تتكبد الجمعية اية خسارة ، بل يجب ان تطلب الجمعية ضمانا ولو كان المقترض اغنى عضو فيها واكثر الاعضاء ثروة ، ويجب ان تكون الضمانات من النوع التى تحتمه اللائحة والقواعد المعمول بها .

اشكال الضمانات : Different forms of security.

يجب ان تتجاوز قيمة الضمان مبلغ القرض بمقدار الثلث ، اما اذا

كانت الضمانة رهنا على عقار ، فيجب ان تكون قيمتها ضعفى قيمة القرض على الاقل ، ويجوز ايداع الاوراق المالية كضمان لكن يجب ان تكون تلك الاوراق من الانواع الممتازة المتينة المركز ومبدأ تقديم الضمانة هو المبدأ المعمول به دائما ويقوم على اساس ان تكون متحصلات بيع المال المقدم كضمان ان كان عقارا ضعف قيمة المبلغ المضمون بعد خصم جميع الديون ، ومن ناحية اخرى يجب اجراء مراجعة ربع سنوية لجميع مراكز وارصدة المدينين وضامنيهم للتأكد من سلامتها .

اشتراط الضمان الشخصى فى حالة الكمبيالات :

Caution required where bills of exchange are applied.

لا تقبل الجمعيات بوجه عام استخدام الكمبيالات وايداعها كضمان لان المعاملات فى الكمبيالات ليست مما يتقبله المقيمين فى الريف ولا الطبقات العاملة ، لكن حكومات الولايات والبنوك الممتازة تصدر كمبيالات قابلة للدفع عند الاطلاع وتكون على شكل شهادات نقدية مقبولة عموما وتحتم القواعد ان تحتفظ البنوك بمقابل نقدى لهذه الشهادات بحيث يمكن سداد قيمتها دائما عند الطلب ، ومع ذلك فان سكان الريف لا يعترفون بهذه الشهادات ولذا فان الجمعيات لا تستخدمها والواقع ان المرابين الذين يقرضون الاموال مقابل كمبيالات يعلمون مقدما ان هذه الكمبيالات لا قيمة لها نقديا ، لكن المدين يقع فى ورطة بمجرد التوقيع عليها اذ سرعان ما يستطيع المرابى الحصول على حكم من المحكمة طبقا للقانون الذى يتضمن قواعد تحمى الكمبيالات ، وتحت التهديد برفع الامر للقضاء يستطيع المرابى أن يجبر المدين على توقيع كمبيالة أخرى بقيمة تزيد كثيرا عن المبلغ الاصلى للكمبيالة الاولى وتتكرر هذه الواقعة عند كل تاريخ استحقاق حتى يصير المدين الى التهلكة والخراب ، وقد يقال أن جمعيات الائتمان ليست كالمرابين وانها لن تلجأ الى هذا التلاعب ومن ثم تستطيع استخدام طريقة الكمبيالات المبسطة فى اعمالها الائتمانية لكن المسألة هى ان الكمبيالات لا تناسب احتياجات الريفيين والمعاملات المالية فى الريف حيث النقود النادرة وقليلة ، ولذا يجب الابتعاد عن طريقة

الكمبيالات حتى يصبح سكان الريف على علم بقواعدها واحتمالات استخدامها التى قد تسبب اخطارا واضرارا جسيمة لمن لم يتعود على استخدامها ٠

مستندات البيع : **The acquisition of documents of sale.**

تؤدى قواعد الوراثة ، واستهلاك الديون ، وهجرة اصحاب الاملاك الى بيع العقارات كما يحدث فى مناطق عديدة ٠ من المانيا ، ويصعب العثور على المشترى فى كثير من الاحوال اذا كان المطلوب الدفع بالنقد الحاضر ، وفى الحالات الاستثنائية التى يتوافر فيها المال الحاضر قد لا يتيسر الحصول على ثمن مناسب ، ولعلاج ذلك وسعيا للحصول على اعلى ثمن توضع ترتيبات تسمح بالسداد على اقساط سنوية متساوية ، لكن الغرض من البيع دائما هو الحصول على مال نقدى حاضر فان مستندات البيع تنقل الى احد المشترين مع ما يتبعها من حقوق على ان يدفع هذا المشترى الثمن المتفق عليه ناقصا نسبة مئوية معينة مقابل السداد نقدا ثم يقوم بتحصيل ثمن البيع الاصلى زائدا الفوائد التدريجية ٠

تدخل جمعيات الائتمان يمنع المغالاة :

Intervention of the Credit Unions prevents overcharges.

وهنا يجد المرابون اعظم فرص للكسب ، وهنا ايضا يواجه الفلاحون اخطار أنواع المعاملات لان المرابى يتقاضى اكبر خصم مستطاع قد يصل الى ٢٠٪ او اكثر لكن الاخطر من ذلك ان انتقال مستندات البيع للمرابى يجعل كل مشترى الاشياء المبيعة مدينين له ، فاذا لم يسددوا الاقساط فى موعدها زائدا الفوائد فسوف يعانون من الاستغلال بالطريقة المعتادة ، بل قد يساقون الى الخراب المالى ، وتعتبر امثال تلك المعاملات سرطانا يفترس الريفيين ولم يكن فى الامكان ايقافه حتى الان ، ثم تدخلت جمعيات الائتمان بما لديها من أموال متراكمة لم تكن لتتوافر من قبل الا عند المرابين ، وكان تداخلها من النعم الاجتماعية على الريفيين ووسيلة للربح بالنسبة اليها فى آن واحد٠

ففى مثل حالات البيع هذه تطلب الجمعية من المشترى تقديم ضمان لتنفيذ التزاماته وعندما يجرى تحويل مستندات البيع يلتزم البائع امام الجمعية بمسئوليته عن السداد وعليه اذا استدعى الامر ان يقدم ضمانا ايضا ، وبذلك تتوافر للجمعية ضمانة مزدوجة ، العين نفسها التى تمثلها مستندات البيع الموجودة تحت يد الجمعية ، ومشترى العين وضمانه ، واخيرا البائع وضامنه ، وان تحشر الجمعية ابدا فى مثل هذه المعاملات ازاء الاحتياطات المتخذة خاصة اذا اقتصرت تلك العمليات على منطقة الجمعية حيث يعلم قادة الجمعية كل شىء عن قيمة الاراضى والعقارات وغيرها والحالة المالية لاطراف الصفقة وهم قادرون ايضا على معرفة اساليب المرابين وعلى منعهم من التدخل .

البيوع الجبرية : Enforced sales.

يلاحظ فى جميع المناطق الريفية ، ان الناس اعتادوا عادة سيئة هى الامتناع عن الحضور فى حالات البيع الجبرى ، وهم لا يكونون فى تصرفهم هذا نية خبيثة ، بل يريدون اظهار اسفهم ازاء ما يعانيه زملاء لهم من المتاعب دون دراية منهم بانهم فى الواقع يلحقون ضررا بهؤلاء الزملاء ، واذا نظرنا الى الهدف عن الامتناع لوجدنا ان الممتنعين لا يريدون ايذاء الشخص الذى اضطرته الظروف للدخول فى اجراءات البيع الجبرى ولا يرغبون فى الحضور حيث تؤخذ منه ممتلكاته قصرا ، والنظرة السطحية لهذا التصرف تؤيد الاحساس الدافع اليه ، اما النظرة الواقعية فتعتبر هذا المسلك ضارا لانه يأتى بنتيجة مضادة للاحساس النبيل ويكبد من اتخذت اجراءات البيع ضده خسارة ومتاعب لا مبرر لها ، بل يؤدى الى خراب مالى بينما يخدم مصالح المرابين ويزيد ثروتهم ، ونسوق مثالا على ذلك فنفرض ان فلاحا مدين لمرابى بمبلغ ١٥٠ مارك اشترى به بقرة ثم تضخم الدين بسبب الاعيب المرابى حتى أصبح ٢٠٠٠ مارك وارتهن المرابى ضمانا لدين ارض الفلاح ومبانيه ، ثم جاء الوقت الذى لابد فيه من تنفيذ الرهن وبيع الممتلكات ، وعند البيع لم يحضر سوى الفلاح والمرابى ، وعرض الفلاح مبلغا يغطى قيمة الرهن

والفوائد والمصاريف القضائية وعندئذ يبادر المرابى فيعرض ١٠ ماركات مثلا زيادة على المبلغ الذى عرضه الفلاح وبذلك يرسو عليه المزاد لان احدا لم يحضر المزاد . ويتظاهر المرابى بالشفقة والرحمة ويحدد للفلاح مهلة قصيرة ليشترى ممتلكاته ، وحين يعجز الفلاح يتولى المرابى بيع العين بقطع صغيرة وبأعلى سعر ممكن ويكسب ٢٥٠٠ مارك اكثر من مبلغ الرهن زائدا التكاليف التى دفعها ، وهذا المبلغ هو العائد له من استثماره ١٥٠ مارك قيمة البقرة ، ونظرا لان المتحصل من البيع كان ١٠ ماركات فقط فان الفلاح يظل مدينا بمبلغ ١٩٩٠ مارك وهناك حالات كثيرة مماثلة نفرد منها مثالا واقعيا هو : تعتبر احدى المقاطعات القريبة من نهر الراين من ميادين عمل المرابين ، والسبب فى ذلك سوء وسائل المواصلات بينها وبين باقى اجزاء البلاد بالاضافة الى ظروف اخرى ، وبرغم خصب التربة وتوافر الموارد الاقتصادية الاخرى فالمنطقة فقيرة لان انشطة السكان وقدراتهم معوقة وكما تنمو الطفيليات والنباتات السامة فى التربة المهجورة تنمو ايضا نباتات سامة ادمية من بعض سكان هذا الاقليم المجهدين ، هذه النباتات السامة الآدمية هى المرابين الذين يستغلون بؤس الناس بلا رحمة ولا شفقة ليزدادوا ثروة ، وقد حدثت احداث تهز النفوس فى تلك المنطقة احدها يستحق ان يروى ليعلمه الكافة •

ماساة الضعف الانسانى :

The tragedy of human weakness is shown

فقد وجد رجل يبدو عليه الامانة والتدين اراد ان يجعل عمله الرئيسى مساعدة اخوانه الفقراء عن طريق اقراضهم المال اذا صادفتهم متاعب مالية، وفى سبيل ذلك لم يكتف باستخدام ثروته التى نمت كثيرا من جراء هذه « الرحمة » بل اضاف اليها استخدام ثروة اخت زوجته ايضا التى اشترى منها حق مطالبة قيمتها ١٣٥٠ مارك على احد الفلاحين بقرب المدينة الرئيسية فى الاقليم ، وكان المبلغ مضمونا برهن على ممتلكات الفلاح المدين ، وقام صاحبنا رجل البر ، كما يعتقد فى نفسه بالمطالبة بالسداد واقتضاء الرهن

عن طريق البيع الجبرى ، ودفع الاشفاق عددا كبيرا من المشترين لحضور جلسة البيع وكان عددهم اكبر كثيرا من المعتاد مما جعل ثمن البيع يرتفع نسبيا ويبلغ ١٧١٠ مارك ، وهنا سحب الدائن طلبه باجراء البيع الجبرى ، وبذلك منع اقرار البيع قانونا ، وبعد فترة من الزمن عاد وطلب اجراء البيع الجبرى ، واستطاع كمزايد وحيد ان يحصل على الممتلكات كلها بمبلغ ١٤٧ مارك واخذ المدين يستعطف الدائن باكيا ليزيد الثمن وقدم الى القاضى المختص اشكالا من الاعتراضات لكن الدائن لم يتحرك وتمسك بحقوقه القانونية فاضطر القاضى للموافقة مع شديد اسفه واستطاع صاحبنا ، رجل البر ، ان يحصل على المنزل والاسطبل والجرن وحق عينى اخر كل ذلك بمبلغ ١٤٧ مارك بينما قيمتها الحقيقية ٢١٩٦ مارك ، وكان المفترض ان ذلك يسدد دين الرجل البائس الذى فقد كل ممتلكاته ، ولكن الدائن قال : « انى مدين لاخت زوجتى بمبلغ ١٣٥٠ مارك ولم احصل مقابل الرهن سوى على ١٤٧ مارك حصيلة البيع ، فالمدين ما زال عليه الفرق وقدره ١٢٠٣ مارك ، واستطاع ان يبيع ما بقى من ارض ومبانى للمدين وطرد المدين واسرته ، وكانت متحصلات البيع اكثر من ٣٠٠٠ مارك ، وكانت نتيجة ذلك ان طرد صاحبنا ، رجل البر ، من النادى الذى كان منتميا اليه ، اما المدين فلم يسمح له الدائن ان ياخذ حتى قليلا من الانقاض ليقيم عليها كوخا لاسرته فاصبح شحاذا لا مأوى له وبقى ايضا مدينا بمبلغ ١٢٠٣ مارك يحق للدائن ان يطالبه بها فى اى وقت اذا ظهرت له ثروة مرة اخرى ، واخذت زوجته تجوب المنطقة تجمع المال ليقيموا كوخا وجاءت لتقابل رايفزن الذى بذل جهدا فى تقصى الامر واكتشف الحقائق القانونية لهذه المأساة .

الفرد وحده لا امل له :

The individual alone is often left without hope.

وحدثت مثل تلك الاحداث وأشد منها فى مختلف أنحاء المانيا وما زالت تحدث حين تكون الارض موضوع الرهن بل وحين ترهن الاموال المنقولة ايضا ، اذ ان من اقيم ممتلكات الفلاح عربته ، وأثاثه ، وماشيته ، وسماده

وامثال ذلك ، وكثيرا ما يطالب المرابى ببيعها وكثيرا ما لا تبلغ متحصلات البيع مبلغا يكفى لسداد النفقات القانونية اللازمة ونظرا لامتناع الناس عن حضور جلسات البيع الجبرى فان المرابى ينتهز الفرصة ويعرض مبلغا يزيد قليلا عن النفقات القانونية فيرسو عليه المزاد فيأخذ اشياء قيمتها مئات الماركات مقابل بضعة ماركات فقط ٠

وبالاضافة الى ارباح المرابين الكبيرة تبقى الديون التى من اجلها تم البيع قائمة ولا يستطيع المدين ابدا ان يجتاز الازمة وينتعش مرة اخرى ، بل يبقى دائما فى فزع من ان يؤخذ منه ما قد يكسبه ويملكه من خلال العمل الشـاق ، ويفقد الناس بسـبب ذلك رغبتهم فى العمـل وقواهم المعنوية ، وينحدروا مع اسرهم الى حضيض الخراب المادى والمعنوى ٠

مساعدات جمعيات الائتمان : The Credit Union's support.

تستطيع جمعيات الائتمان مقاومة تلاعب المرابين بنجاح كبير بل تستطيع القضاء عليه تماما واولى الخطوات فى هذا السبيل منح القروض للأعضاء الجادين لمعاونتهم على سداد الديون القديمة على ان تشدد على الاعضاء بان يقطعوا كل المعاملات مع المرابين ، فاذا حدث بالرغم من ذلك بيع جبرى فيجب ان تحث الأعضاء على حضور جلسـة البيع متغلبين على عاداتهم الاولى ويتفقوا فيما بينهم على الدخول فى المزايدة ليخلصوا الفريسة من أيدى مصاصى الدماء بان يعملوا على الا تباع الأشياء المعروضة بأقل من قيمتها الحقيقية حتى لا يلحق الضرر بالفقراء الضعفاء ٠

تدخل جمعيات الائتمان : The Credit Unions intervene.

ونسوق القصة التالية دليلا على النفع الذى يتحقق من تدخل جمعيات الائتمان ، ففى منطقة فى فرانكونيا السفلى (بجنوب المانيا) أصاب أحد اثرياء الفلاحين ضرر شديد من جراء عواصف ثلجية فأصبح يرزح تحت عبء ديون ثقيلة ولاحقه الدائنون ، وصار عرض ممتلكاته للبيع الجبرى وشيكا ، ولم يكن امامه الا أن يلجأ الى أحد مقرضى الديون المعروفين فى

البلدة الذى وافق على الدخول فى اتفاق قد يكون من نتيجته ان يخسر الفلاح كل ممتلكاته وتنتقل الى مقرض النقود ، وكانت تلك الممتلكات تشمل منزلا سكنيا من طابقين وحظيرتين وجرن ونحو ٥٠ فدانا من الاراض الزراعيـة الجيدة ثمنها الكلي نحو ٣٨٫٠٠٠ مارك ، وكادت الصفقة ان تتم وتلقى الفلاح دفعة مقدما قدرها ٣٠٠ مارك ، وعندئذ علم قسيس البلدة بالخبر فاسرع الى الفلاح وزوجته فى اليوم المقرر ان يوقعا على عقد البيع مع مقرض النقود واقنعهما بالا يوافقا على شروط البيع المعروضة عليهما فاخذا بنصيحته مما اغضب مقرض النقود ثم جمع القسيس اعضاء جمعية الائتمان المحلية ، وقص عليهم القصة وذكرهم بواجبهم فى معاونة كل من هو فى ضائقة ، فما ابثوا ان نظموا بيع ممتلكات الفلاح على اجزاء صغيرة فكانت حصيلة البيع ٥١٫٠٠٠ مارك واحتفظ الفلاح باربعة افدنة لم يشملها البيع وفدان فى ارض الملكية المشتركة للبلدة والتى تقطع منها الأخشاب ، واخذت الجمعية مستندات البيع ، بينما ظل الفلاح مالكا لأربعة افدنة من الأرض الجيدة ونحو ٦٠ ماركا من النقود السائلة بعد سداد كافة ديونه ، وكان من المحتمل ان يصبح معدما وعبئا على المجتمع لولا تدخل الجمعية ٠

وهناك قصة اخرى اكثر اثارة حدثت فى احدى جمعيات منطقة الراين ، فقد اوشك عقد بيع جبرى وفاء لدين قدره ١٠٥٠٠ مارك ولم يكن منتظرا ان يأتى البيع بحصيلة تغطى المبلغ والمصاريف ، فنظمت الجمعية بيعا اختياريا حضره عدد كبير من الأعضاء فكانت المتحصلات كافية لسداد الديون مع احتفاظ المدين بمنزل سكنه وقطعة ارض مساحتها ستة افدنة الى جواره ، ولا تعليق لنا على هاتين القصتين فمغزاها واضح ٠

المساعدة الذاتية المتبادلة تقى من الخراب :

Self-help preserves from ruin.

فاذا لم يكن لجمعيات الائتمان من هدف سوف تلافى الخسائر المخيفة التى تنتج عن البيوع الجبرية فى المناطق الريفية لكفاها ذلك تبريرا لوجودها،

فقد راينا كيف استطاع المرابون فى انحاء المانيا لا سيما مناطقها الشرقية ان يحصلوا على الاف العقارات مقابل ثمن تافه ثم يبيعونها ويربحوا فيها ارباحا طائلة ، واصبحت هذه العمليات الاستغلالية حديث كل يوم وجدول اعماله ، ويقول تقرير نشر مؤخرا فى سيليزيا العليا ان تاجرا معروفا هناك اصبح يمتلك اليوم اكثر من مائة مزرعة جملة مساحتها يناهز ثلاثة الاف فدان من الارض الزراعية ، فاذا لم نجتهد فى ايقاف هذا الاتجاه فسوف تنتقل المزارع كلها لايدى المرابين فى المستقبل ، ولن يصلح لذلك الا طريقة المساعدة الذاتية المتبادلة بالطريقة التى شرحناها انفا فهى الأمل الوحيد لانقاذ الفلاحين من الدمار، ويجب تنظيم البيوع الاختيارية على اساس السداد باقساط معتدلة على فترات طويلة بدلا من الدفع الفورى ليتمكن المشترون من سداد الثمن بالتدريج من حصيلة بيع محاصيلهم وتستطيع الجمعية ان تاخذ مستندات البيع دون ان تتعرض لأية مخاطر كما سبق القول ٠

راس مال جمعية الائتمان الخاص :

The Credit Union's own capital funds.

ثار الاعتراض كثيرا على القاعدة التى تقضى بالاحتفاظ بارباح الجمعية لتتراكم مكونة مالا احتياطيا غير قابل للتقسيم يبلغ قدرا مساويا لراس مال الجمعية العامل ، ويستند المعارضون الى انه من حق الأعضاء الحصول على ربح من حصصهم فى راس المال كمعادلة لالتزاماتهم بالمسئولية عن ديون الجمعية فى كافة ممتلكاتهم ، وقد اوضحنا ان الجمعيات فى مبدا امرها لم تكن تعمل طبقا لقاعدة راس المال المساهم بل اتبعت تلك القاعدة فيما بعد ولا تطبق الآن الا حين تطلب المحاكم اتباعها حين تسجيل الجمعيات المنشاة حديثا ، واذ اريد توزيع الربح المكتسب جميعه على الاعضاء مباشرة فيجب ان يقسم على جميع الاعضاء حيثما لا يساهموا فى راس المال باية حصص او يقسم على الاعضاء المساهمين بنسبة المدفوع فعلا حيثما تسير الجمعيات على انشاء راس مال لها ٠

ولا تحصل الجمعيات الا على الربح القليل نظرا لصغر منطقة عملها ، وقلة عدد اعضائها نسبيا وانخفاض ادارة اعمالها ولأنها تقرض الاعضاء بشروط مناسبة وهذا هو السبب الأساسى فى قلة الارباح ، ولذا فلن يحصل العضو الا على قدر ضئيل جدا من الربح ، ولنفرض ان بالجمعية ١٠٠ عضو وأن الربح الصافى المتحقق ٢٥٠ مارك سيضاف منه ١٠٠ مارك للاحتياطى فسيبقى من الربح ما يكفى لتوزيع نصف مارك فقط على كل عضو .

توزيع الارباح اجراء غير مناسب :

Promit distribution is often not suitable.

ولن يصيب الأعضاء خيرا اذا لم تقسم الأرباح عليهم ، وافضل من التوزيـع ان تزيد الجمعية مكافات المحاسب واعضـــاء المجلس التنفيذى والمجلس الاشرافى بحيث يأخـذون مبـالغ توازى جهودهم بدلا من توزيع مبالغ تافهة على الأعضاء الذين لم يعملوا عملا ما ، ويلاحظ ان هؤلاء لو اخذوا مرتبات ضئيله فان الربح المتبقى للتوزيع لن يزيد كثيرا ولن تزداد حصة الأعضاء منه شيئا ملموسا ، والواقع ان مثل هذه التوزيعات الصغيرة لا تؤثر اى اثر فى تحسين احوال الاعضاء فهم لا ينفقونها فى العادة على اسرهم بل ينفقونها عادة فى بعض المقاهى وهم فى طريق عودتهم لمنازلهم ، فهى نقود « لا تعلم الأم عنها شيئا » كما يقول المثل السائد ، وعلى ذلك فان توزيع انصبة ضئيلة من الأرباح لا يفيد بل قد يضر .

مغزى الملكية المشتركة : **Significance of common property.**

تتبدل ثروات الأسر فى الريف والحضر على السواء ، وهذا يعلمنا درسا مفيدا لأن التغيير المستمر فى المراكز المالية للأسر يجعل من الضرورى لرخاء المجتمع انشاء مال مشترك عام غير قابل للتقسيم ولا للتغيير ، ويظل موقوفا على فائدة اعضاء المجتمع ووسـيلة للنهوض بمن اصابتهم الفاقة ليقفوا على اقدامهم من جديد ولهذا المال المشترك مغزى عظيم وفائدة كبرى عرفتها بعض المجتمعات التى قامت بترزيع الممتلكات المشتركة وغيرها من

اراضى الغابات ، فمازالت تلك المجتمعات نادمة على ما فعلت أشد الندم ، اذ فقدت سندها فى أيام الشدة ووسيلتها للنهوض منها ومساعدة الافراد الاكثر فقرا ، وقد رأينا أن توزيع ١٥٠ مارك على مائة عضو لن يفيدهم شيئا ، لكن ضم هذا المبلغ الى المال الاحتياطى يعنى الكثير ، فمن الأفضل ان يتراكم الفائض عاما بعد آخر فى مال احتياطى مشترك الملكية غير قابل للتوزيع او التقسيم حتى تصبح قيمة هذا الاحتياطى مساوية لقيمة راس المال العامل وهو امر ممكن خلال مدة ليست بالطويلة عن طريق الفوائد المركزية ، فاذا بلغ المال الاحتياطى هذا القدر يصبح فى الامكان اشباع الحاجة الى الائتمان وتقديم القروض لكل من يريد ، ويتخلص الأعضـــاء من عبء المسـئولية التضامنية .

توافر راس المال الاحتياطى يزيد فاعلية الجمعية :

An abundant supply of equity capital serves the effectiveness of the Credit Unions.

ترسم سياسة الائتمان على اساس قيمة المال المتوافر فى حينها اى على اساس سعر الفائدة السارى فيصبح الربح السـنوى المكتسب كافيـا لانشاء كافة الأجهزة اللازمة للنهوض باحوال المجتمع مثل دور الحضانة ، والدورات التدريبية على المهن المختلفة بعد التخرج من المدارس والمستشفيات والمساكن ، وبيوت الشيوخ وغير ذلك ، وبذلك يمكن استخدام الموارد المتاحة بصورة افضل .

ومن أعظم أهداف الجمعيات مكافحة المرابين الذين يكسبون ارباحا باهظة من استغلالهم لحاجة المحتاجين ، وتستطيع الجمعيات ان تصل الى هـذا الهدف باستخدام بعض الأسلحة التى يتذرع بهـا المرابين فتحاربهم بسلاحهم وأهم هذه الأسلحة راس المال فيجب ان يتوافر لدى الجمعية راس مال كاف لتتوافر لها القدرة والقوة على الكفاح ضد المرابين ، وبذلك تتوافر أيضـا الأموال التى يمكن للفلاحين بهـا ان يستغنوا عـن المرابين بقروض الجمعية فيخرجوا عن سلطانهم .

توزيع أرباح بمعدلات كبيرة يهدد اهداف الجمعية :

• Distribution of high rates of profit endangers the Union's goal.

لا يمكن تربية روح الجماعة والاحساس بالنفع العام اذا قامت الجمعية بتوزيع ارباحها ، بل يجب ان تحتفظ بها ولا يمكن فى غير هذه الحالة ان يرضى اعضاء المجلس التنفيذى والمجلس الاشرافى بالعمل بغير مقابل ، ومن ناحية اخرى ليس من المستطاع بغير هذا ان تقدم الجمعية المعونة الفورية للفقراء ، وزيادة الأمن والمساعدة للأجيال القادمة والقضاء على الفقر فى المستقبل ، وعلى القادة ان يضربوا المثل لغيرهم من الأعضاء ، فهؤلاء القادة ليسوا فى حاجة الى خدمات الجمعية بسبب ثروتهم ، بل انهم رضوا بان يقدموا ممتلكاتهم كلها ضمانا للجمعية ، وبالتالى فهم ليسوا فى حاجة الى اخذ ارباح ضئيلة لا تؤثر عليهم بشىء ، فتنازلهم عنها كفيل باشاعة روح الصداقة بين الأغنياء والفقراء فى الجمعية ، ودافع للفقراء الا يطالبوا باى نصيب من الربح وهم يرون القادة يتحملون اعظم المسئوليات ويقومون بالعمل بغير مقابل من اجلهم ثم لايطالبون باى نصيب من الأرباح ، وهكذا تسود روح التضحية من اجل المنفعة العامة المشتركة .

الالتزام المشترك بين الأعضاء عن طريق تراكم احتياطى الجمعية :

Mutual commitment of the members through accumulated capital in the Union.

ان تفكر جمعية لها راس مال مشترك كبير فى تصفية اعمالها وتحويل أموالها المتراكمة الى مؤسسة مالية اخرى ، ولن يفكر الأعضاء ابدا فى اتخاذ مثل هذا القرار السخيف ، ولا شك ان الحاجة الى جمعيات الائتمان سوف تزداد فى المستقبل ، كلما مضى الزمن على احدى الجمعيات واثار احدهم فكرة تصفيتها فسيكون الرد عليه قاطعا من كافة الأعضاء قائلين « ابدا لن نفكر فى التصفية لأننا لا نعرف كيف نعيش بدون جمعيتنا » ، فالمقصود من النص فى نظام الجمعية على انشاء احتياطى رأسمالى مشترك وغير قابل للتوزيع أو التقسيم أن تظل الجمعية قائمة وتمتنع تصفيتها .

شـــهادة خبيـــر : A professional testimony.

قال دكتور ا. هليد Dr. A. Held استاذ الاقتصـاد بجامعة برلين فى رسالة الدكتوراه المقدمة منه ما يلى بشان انشـاء راس المال الاحتياطى للجمعية : « تريد (*) جمعيات رايفيزن ان يتراكم راس مالها ، يقصدها فى ذلك خدمة الأهداف الاجتماعية المشتركة فى الظروف السائدة فى الريف وليس اغراضا خاصة اخرى ، وتماثل هذه الفكرة الدافع الذى ساد جمعيات المنتجين الحرة فى فرنسا عام ١٨٤٩ حين قامت بتوزيع ٥٠٪ فقط من ارباحها واضافت ١٠٪ الى الاحتياطى الحر ، ٣٠٪ الى صندوق لمساعدة المرضى المحتاجين من الاعضاء و ١٠٪ لراس المال غير القابل للتقسيم والمخصص لانشاء بنك للعمال فى المستقبل وخدمة مصالح العمال بوجه عام ، والمنتظر ان ينمو راس المال فى كل جمعية لتسـتطيع ان تعمل اعتمادا على اموالهـا الخاصة التى تملكها ولا يملكها فرد او عضو ولا يوزع هذا المال عند التصفية على الاعضاء بل يحول الى جمعية اخرى ، وكان المال غير القابل للتقسيم فى الجمعيات التعاونية الفرنسية تعبيرا عن حماستهم لمبدا الاخاء ، بينما يتجه التاكيد فى جمعيات رايفيزن الى تربية الروح الجماعية التى تولى قادة الحركة رعايتها منذ البداية ، وبناء على ما تمليه هذه الروح ينبغى ان يقدم الاعضاء الحاليين تضحيات صغيرة اى ينبغى ان يتنازلوا عن بعض المزايا المالية الصغيرة ، واذا بلغ الاحتياطى حدا معينا تستطيع الجمعية تخفيض الاضافات الى الاحتياطى وتخفيض الفائدة والأعباء ، او يمكنها ابقـاء سعر الفائدة والاعباء الاخرى كما هى وتوزيع جزء من الفائض على الاعضاء كارباح لحصص راس المال ، لكن يجب على كل حال اضافة شىء ولو قليل الى الاحتياطى وبهـذه الطريقـة تنتفع الأجيال الحالية من تدعيم الجمعية وتنتفع الاجيال القادمة اكثر واكثر لان تراكم الاحتياطى من شانه ايجاد المال

*) Dr. A. Held, "The Rural Credit Unions in the Rhine Province and Their Relation to the Labor Movement" in Hildebrand's "Yearbooks on National Economics and Statistics," Vol XIII (1869), pp. 1-84.

اللازم لمساعدة الفقراء فى المجتمع ، وكلما ارتفاع الاحتياطى فى المستقبل كلما اتسعت قاعدة التطوير والتحسين الاجتماعى ويجوز ايضا استخدام الاحتياطى لانشاء جمعيات انتاجية فى المناطق نصف الصناعية اى حيث يزاول صغار الفلاحين انشطة صناعية بسيطة كعمل تبعى للزراعة فاذا امكن تنفيذ ذلك بنجاح فمعناه حل مشكلة هامة تقف فى سبيل انشاء جمعيات المنتجين وهى مشكلة توافر راس المال المبدئى ، ويستغرق تراكم المال الاحتياطى وقتا طويلا لكن من الممكن الانتظار لأن اقتطاع الأرباح لتكوين الاحتياطى يفيد فى تدعيم الجمعية حتى قبل ان يبلغ الاحتياطى الحد الذى يتيح استخدامه فى الأغراض النهائية المرسومة له .

ولا شك ان الروح الجماعية النشطة والمستمرة بلا ملل لمدة طويلة امر مفيد جدا فيما بين صغار الفلاحين ، لكنه اقل تطبيقا واكثر خطرا فى المجتمعات الحضرية التى تتذبذب كثيرا ويسود فيها الاقتصاد النقدى والاهتمامات النقدية ذلك لأن الفلاح فى المناطق الريفية اكثر ارتباطا بالمجتمع ، ويعلم ان ذريته سيكونون اعضاء الجمعية فى المستقبل فهو يعمل لمصلحتهم بتضحياته الحالية ، علاوة على أن التطور فى الريف اكثر هدوءا واقل سرعة ، اى ان البذرة الصغيرة الحالية سوف تثمر فى المستقبل ثمرة كبيرة اذا استمرت قيادة الحركة وادارتها على ما هى عليه من صحة وسلامة ولم يتدخل فى اعمالها تاثير خارجى » .

تعليق الناشر على الفصل الخامس :

لا تستند فاعلية جمعيات الائتمان على « فكرة النظام الاقتصادى القائم على الربح الفردى » (تيلمان Tillmann (*)) أو على فكرة

---

*) Page XI of the introduction to the seventh edition of this book, edited by Hugo Tillmann, Lecturer of Cooperative Movements at the Free University of the City of Berlin, Germany.

البر وعمل الخير ، بل هى نتيجة لطريقة معينة من الفكر الاقتصادى ، ورغم أن تلك الجمعيات تعتبر منشات تجارية وتعمل على هذا الأساس فهى تختلف كل الاختلاف عن المنشات التنافسية فى ميدان اعمال الائتمان نظرا لارتباطاتها التعاونيـة •

ويقول رايفيزن فى مقدمة الطبعة الأولى لكتابة ان جمعيات الائتمان تحتاج لانجاز مهمتها الى « المال والمعرفة التامة باستخدامه باحسن الطرق ، ولذا فان حصول الجمعية على الموارد المالية وكيفية استخدامها محكومان بقوانين الاقتصاد • « فاما العلم فيمكن تحصيله بالتعليم واما المال فلا يمكن الحصول عليه الا بجهود جمعية الائتمان ، وهذا ما وصل اليه رايفيزن بعد ان درس بامعان كل نشاط اقتصادى •

على انه يجب ان ناخذ فى الاعتبار عنصر التعاون الى جانب النواحى الاقتصادية البحته ، ويعبر عن ذلك بعنصر التطور والتقدم الذى صـاغه رايفيزن فى نظام جمعيات الائتمان بالعبارة التالية :

« غرض الجمعية تحسين ظروف اعضـائها المعنوية والمادية والقيام بالترتيبات اللازمة لتحقيق هذا الغرض وعلى وجه الخصوص جمع الأموال اللازمة لمنح القروض للأعضاء مقابل الضمان المشترك وقبول الودائع لتغل فائدة بدلا من بقائها عاطلة » •

ويعبر النظام النموذجى الحـالى عن هـذا المبدا ومهمة الجمعية فى تحسين أوضاع اعضائها ماديا ومعنويا بما يلى (١) :

« غرض الجمعية التعـاونية تحسـين مسـتوى معيشـة اعضـائها وأوضاعهم الاقتصادية عن طريق مشروع اقتصادى مشترك » •

ولا يعنى هذا الاختصار اى تغيير فى الهدف ، فالسعى للربح الفردى البحت فى نظر رايفيزن هو « اكتساب المال بالمخاطر ثم انفاقه بغير مراعاة

*) Revised sample statutes for cooperative societies, issued by the German Raiffeisen Association, 1964.

لصلحة المجتمع الا بالقدر الذى يصون المصلحة الشخصية للانسان الساعى لاكتساب هذا الربح أو تحت اجبار ياتيه من الخارج » ، اما الجمعية فتسعى للربح فى حدود الضرورى واللازم والى الحد الذى يمكنها من تقديم افضل الشروط والخدمات للمودعين والمقترضين على السواء .

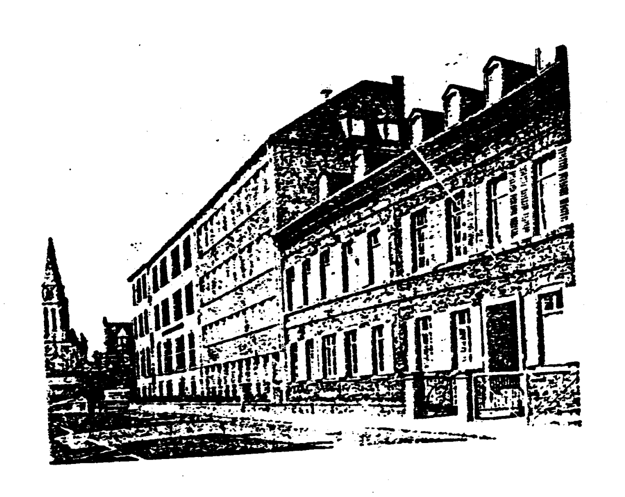
أى ان جمعيات رايفيزن تسعى لتحقيق ما يلى :

- تشجيع التوفير — The promotion of thrift,
- اجتذاب الودائع — The acquisition of deposits,
- منح الائتمان للاعضاء — The granting of credit of the members,
- القيام بكل العمليات المصرفية . — The operation of all other banking functions.

ويقتصر منح الائتمان على الاعضاء وحدهم وليس لغيرهم ان يحصلوا على قروض من الجمعية اما العمليات المصرفية الاخرى فيجوز التعامل فيها مع غير الاعضاء ايضا ، ويتفق ذلك مع ظروف المنافسة الشديدة التى تسود اعمال الائتمان لا سيما فى ميدان اجتذاب الودائع ويتطلب هذا واجبا اداريا هاما يرمى الى اجتذاب غير الاعضاء للتعامل مع الجمعيات الائتمانية وادخالهم دائرة التعاون .

وتتوقف انواع العمليات المصرفية التى تؤديها جمعيات رايفيزن الائتمانية فيما يختص باقراض واقتراض النقود على التطور التاريخى والظروف الاقليمية والقومية والاحتياجات الكلية لقطاع الائتمان فى الاقتصاد بوجه عام ، ولم يخضع رايفيزن نفسه لقواعد جامدة وغير ملائمة للعصر ، ونرى مصداق ذلك مثلا فى العبارة التالية التى كثيرا ما رددها « ادت التعليمات الصادرة الى الادارة من المجلس التنفيذى والمحاسب الى اجراء تعديلات اساسية وتحسينات واعادة صياغة على اثر مؤتمرات متكررة مع أعضاء ذوى خبرة ومساعدة مستمرة من الزملاء فى المركز الرئيسى » .

وقامت جمعيات الائتمان بأعمال كثيرة فى مجالات متعددة ، حتى فى حياة رايفيزن واثبتت قدرتها العظيمة على التلاؤم مع الظروف واحتياجات الاعضاء ، وحذر رايفيزن من التمادى فى وضع القيود على انواع ضرورية من المعاملات ، وفى عالمنا المعاصر الذى ما زال ميدان الائتمان يتوسع فيه توسعا عظيما تؤدى جمعيات رايفيزن الائتمانية بأعمال « البنوك العامة » ٠



توضح هذه الصورة المبنى القديم للمطبعة التى انشاها رايفيزن بمدينة نيرفيد وكذلك المبانى الحديثة التى الحقت بها لتلبية احتياجات التوسع وقد حرصت الحركة التعاونية الالمانية على ابقاء المبنى القديم تعبيرا وتقديرا وتذكارا تاريخيا لجهود رايفيزن .

الفصل السادس

خدمات جمعيات الائتمان

انشطة الجمعيات الاخرى للائتمان

OTHER ACTIVITIES OF THE UNIONS

مساعدة الأعضاء :

هدف الجمعية تحسين احوال اعضائها وهو ما كررناه واكدناه كثيرا ومرارا ، والمفروض ان يعمل التنفيذيون فى الجمعية من اجل هذا الغرض واليه توجه موارد الجمعية المالية ، غير ان الامر يتطلب ترتيبات متنوعة اخرى للوصول الى هذا الهدف ، ومن الممكن انشاء منظمة منفصلة لكل غرض على حده وان لم يكن هذا ضروريا نظرا لعدم توافر العدد اللازم لانشاء هذه المنظمات فى منظمة الجمعية التى يجب ان تستمر صغيرة الحجم ، ويتضح من التجارب السابقة ان على الجمعية الوفاء بالمتطلبات الاساسية التالية :

توريد احتياجات المعيشة والعمل : The supply business.

لا شك ان توافر الموارد المالية ضرورى وهام جدا لكنه لا يكفى وحده لتحسين الاحوال ، اذ يجب اتخاذ التدابير الكفيلة بضمان حسن استخدام الاموال ، وانتهاج الطرق السليمة لشراء البضائع من اجود الاصناف باقل الاسعار الممكنة وبلا تدخل كثير من الوسطاء ، وتتفق جمعيات الائتمان فى هذا الهدف مع الجمعيات السماقبجمعيات المستهلكين التى انشئت فى بعض المدن والتى ما زالت تحت الاختبار لمعرفة مدى نجاحها ، واذا كانت الشبهات تحوط نجاح هذه الجمعيات فى المدن فلاشك انها ستلقى صعوبات اكثر فى البلدان الصغيرة ، وتتفاقم المتاعب فى المناطق الريفية حيث لا يوجد العدد الكافى من المستهلكين الذين يمكن ان يجعل من الجمعية الاستهلاكية مشروعا اقتصاديا قابلا للبقاء ، ولا يعنى ذلك انه ليس من المرغوب فيه قيام جمعيات استهلاكية فى الريف بل يحسن جدا اقامتها فى المناطق التى يمكن ان تتوافر فيها اعدادا من السكان المستهلكين المحتاجين لخدماتها حتى تقدم لها اجود البضائع باقل الاسعار ولا نوصى بأن تتعامل مثل هذه الجمعيات فى السلع

المستوردة لارتفاع اسعارها وعلى الأخص البن نظرا لعدم وجود بدائل مناسبة لها ويحسن بالجمعيات ان تتوقف عن تشجيع ترويجها بل وتعمل على انقاص استهلاكها تدريجيا لتعود الى اغذيتها البسيطة الصحية التى كان يستخدمها اسلافنا والتى نشات على اساس انتاجنا الزراعى .

وعلى ذلك يمكن ان يقتصر التوريد الجماعى على هذه السلع التى تغل عائدا اقتصاديا عاليا مثل الاسمدة الصناعية . والاعلاف . والبذور . والفحم، والحبوب الغذائية فى أحوال سوء المحصول . ويجدر ايضا ان يقتصر توريد هذه السلع على أضيق الحدود نظرا لندرة الاموال .

وتعتبر الأسمدة الصناعية فى بعض الاقاليم ترفا . وتعطى الاولوية لاستخدام الاسمدة الطبيعية بعناية ، وتؤخذ هذه الاسمدة من الحظائر ، ولكن يلاحظ ان الحظائر مهملة فى معظم الاقاليم لعدم توافر خزانات السماد العضوى ولذا يفقد اهم عناصره وهو النشادر لانه مادة سهلة التبخر اذا لم يحافظ عليها بتغطيتها بغطاء مناسب . والحقيقة ان جميع انواع السماد الطبيعى يجب ان تحفظ وتستعمل وان يقتصر الامر على شراء الاسمدة الصناعية بكميات كافية فقط لسد النقص فى السماد الطبيعى ، ولا مناص من استخدام بعض السماد الصناعى لان الماشية قليلة بالنسبة للارض المزروعة عموما مما لا يتاح معه توافر السماد العضوى بكميات كافية تغنى تماما عن السماد الصناعى . وتختار الاسمدة على اساس المقاييس الاقتصادية التجارية فيكون الاختيار الاول للاسمدة التى تنتج اسرع اثر ممكن حتى يصل للفلاح عائد تكلفتها بعد الحصاد مباشرة ..

التسويق والجمعيات التعاونية التابعة الاخرى :

Marketing and other subsidiary cooperative societies.

قلنا ان من الضرورى شراء السلع المشار اليها بماليه جماعيا لضمان الحصول على أجود الاصناف باقل الاسعار الممكنة ، ومن الضرورى ايضا بذل العناية للحصول على الاموال اللازمة لاجراء تلك المشتريات ، ويتوقف

توافر الاموال فى المناطق الريفية على وفرة المحاصيل اى العوائد الناتجة عن الزراعة وتربية الماشية لكن يلاحظ انه يصعب فى الاقاليم البعيدة بيع المنتجات الزراعية التى استغرق انتاجها جهدا عظيما باسعار مناسبة ، ولا يحين الوقت المناسب للحصاد قبل اواخر الخريف بل قد يأتى فى الشتاء وعندئذ لا يستطيع افراد الزراع من ذوى الملكيات الصغيرة ان ينقلوا محاصيلهم الى السوق لسوء حالة الطرق فى هذا الفصل من ناحية ، ولان محصول كل منهم صغير ، ويتلهف الفلاح عندئذ على بيع محصوله بأى ثمن لانه فى حاجة شديدة الى المال ، وفى مثل هذه المناطق النائية نجد دائما افرادا يمارسون شراء المحاصيل او يتوسطون فى بيعها مستغلين فاقة صغار الفلاحين ، ويشترى هؤلاء الوسطاء المحاصيل باقل سعر ممكن ثم يبيعونها فى الربيع التالى باسعار مرتفعة ، وهكذا يجمعون ثروة بينما يضطر الفلاحون الفقراء لان يبيعوا محاصيلهم باقل الاسعار عند الحصاد لاحتياجهم للمال ثم يضطرون لشراء ما قد يحتاجون اليه باسعار مرتفعة .

اعمال التسويق تحتاج لادارة واعية :

The marketing business requires diligent management.

يبدو اذن من الضرورى انشاء جمعيات تعاونية تتولى البيع الجماعى (التسويق) الى جانب التعاونيات التى تقوم بالشراء الجماعى السابق الاشارة اليها ، وهذا واجب شديد الصعوبة يماثل فى صعوبته انشاء جمعيات المنتجين ، والواقع ان جمعيات التسويق يمكن اعتبارها نوعا من جمعيات المنتجين ، اذ يلتزم الفلاحون الاعضاء فيها بتسليم محاصيلهم من الشوفان والقمح والشعير والقرطم وغيره للجمعية المختصة فتدفع الجمعية للمحصول ثمنا على اساس قيمة مقدرة محسوبة لتتفق مع المنتظر ان يغله البيع فيما بعد من عائد يقسم على المشتركين من الفلاحين بعد خصم مقدم الثمن المدفوع لهم عند التسليم ، وتختلف نوعية وجودة المنتجات التى تتسلمها الجمعية باختلاف طبيعة التربة وطرق الزراعة ولذا لابد من تقييم كل كمية تتسلمها الجمعية حتى يمكن تقدير قيمتها الحقيقية ثم تتولى الجمعية تخزين المحصولات

فى مخازن مناسبة مع الفصل بينها كل حسب نوعيته واتخاذ التدابير اللازمة لحماية المحاصيل من التلف والسرقة •

يتوقف النجاح على شخصية الخبير المسئول عن البيع :

The success depends upon the personality of the expert in charge of the selling business.

لابد من أن يتولى هذه المهام مدير كفء جدا موثوق فيه ، لأن كل شيء يتوقف على تصرفات هذا المدير ، ويتفق التاجر الذى كان يجمع المحصول ويشتريه لنفسه كى يبيعه فيما بعد مع الجمعية التسويقية فى ان كليهما يواجه نفس المشكلات والمتاعب • لكن يفترقان فى شيء واحد هو ان التاجر تقوده مصالحه الشخصية التى يحاول حمايتها بكل طريقة ممكنه ، اما بالنسبة للجمعية فمشكلة الشاكل ان تستطيع العثور على أمين مخزن (وهو الاسم الذى سنطلقه على الشخص الذى سيتولى الاشراف على البضائع « المخزونة ») يعمل لمصلحة المجتمع بنفس الحصافة والوعى اللذان يعمل بهما التاجر لمصلحة نفسه ، ومن هنا نؤكد على أن جمعيات التسويق لا يكتب لها النجاح الا اذا امكنها العثور على المديرين وامناء المخازن الصالحين ذوى الكفاءة ، ويجب الا تؤخذ اشارتنا الى المشكلات والمتاعب على انها تثبيط للهمم عن اقامة جمعيات التسويق ، فالواقع اننا سردنا المشكلات ليتحرى المؤسسون كل احتياط عند انشاء هذه الجمعيات التى نؤيد انشاءها بلا شك •

جمعيات زراع الكروم ـ اداء تعاونى مثالى :

Winegrower's cooperatives A model of cooperative performance.

من تعاونيات البيع (التسويق) المثلى النموذجية جمعية زراع الكروم ، فتجمع محاصيل العنب التى يزرعها الاعضاء فى فصل الخريف ثم تقدر عليها الضرائب وتفرز ثم تعصر كلها عصرا مشتركا ، ويخزن النبيذ

الجديد فى الأقبية فيعبأ فى براميل منفصلة حسب الأنواع ويعالج ويباع ، ويدفع ثمن العنب عند تسليمه ، ويوزع الربح الكبير بين المنتجين الفعليين عمال قطف ومعالجة العنب بعد خصم التكلفة ، واستهلاك الأدوات ـ واستقطاع جزء يضاف الى الاحتياطى ، ويستفيد زراع العنب من هذه الخدمة التجارية فيمكنهم بذلك التركيز على الزراعة ومنحها كل جهودهم مما يؤدى الى تحسين الانتاج ، وتتميز ادارة هذا النوع من الجمعيات بالصعوبة والتعقيد لأن النبيذ سلعة شعبية مطلوبة ، ومن ثمة فان الاغراء شديد لاختلاس الكميات الكميات المخزونة ومع ذلك فان جمعيات زراعة العنب فى حوض نهر آر Ahr (حيث اشهر مناطق زراعة الكروم فى المانيا) ناجحة جدا وتحقق ارباحا كبيرة .

تعاونيات تسويق الحبوب : Cereal marketing Cooperatives.

لابد أن تحقق جمعيات تسويق الحبوب نجاحا اكبر من جمعيات زراع الكروم ، فالحبوب من السلع التى يشتد عليها الطلب ولها سوق دائمة ، وما من مشروع اكثر ربحا من التجارة فى الحبوب الا الاعمال المصرفية ، ولذا نجد الاعمال المصرفية وتجارة الحبوب فى معظم الاحيان تتركز فى أيدى نفس الاشخاص والفئات ، فمن يقوم بالاعمال المصرفية يقوم فى نفس الوقت بالتجارة فى الحبوب ، ويقبل المرابون على تجارة الحبوب ويعرفون تجارها معرفة جيدة ، واذا كان الريفيون قد تعلموا اداء اعمالهم المصرفية من خلال جمعيات الائتمان تجنبا للمعاملات الربوية التى تدمر الثروات ، فان هذه الجمعيات نفسها تستطيع أن تحول تجارة الحبوب تدريجيا الى المنتجين والمستهلكين ، وبذلك يتمتع الفلاحون بعائد الانتاج كاملا الى جانب الربح من عمليات الشراء والتسويق أيضا شانها فى ذلك شان زراع الكروم ، لكن على الريفيين جميعا أن ينبذوا موقفهم الانعزالى الانانى السائد الآن وينظروا الى المستقبل لمصلحة الروابط الوثيقة مع الجمعيات التعاونية .

تعاونيات الألبان وغيرها : Dairy Cooperatives, etc.

يمكن تسويق المنتجات الاخرى تسويقا مشتركا مثل حشيشة الدينار والعسل ومنتجات الالبان فى المقام الاول باتباع وسائل مماثلة لما سبق .

تعاونيات استخدام الماشية والتامين عليها :

Utilization and insurance of cattle through self-help.

من الضرورى بصفة خاصة ان تركز جمعيات الائتمان عنايتها المتزايدة على بيع وشراء الماشية للقضاء على الوسطاء والمعاملات الربوية فى ميدان التجارة ، وقد كتب احدهم مقالا فى « جريدة التعاون الزراعى » وهى لسان حال الجمعيات التعاونية فقال : تنوى عدة مجتمعات متجاورة ان تتفق معا على اقامة تجارة للماشية فيما بينها ، وفى هذه المجتمعات توجد جمعيات ائتمان وجمعيات تامين على الماشية ويلتزم اعضاء الجمعيات التى تشترك فى هذا المشروع ببيع وشراء الماشية فيما بينهم مباشرة بغير مساعدة من الخارج ، ويجب أن تقوم المعاملة على العدالة والثقة المتبادلة والتزام كل عضو بالأمانة والمحافظة على كلمته وعهده .

ويوضع سجل فى مجلس القرية او فى بيت صراف جمعية التامين على الماشية أو صراف جمعية الائتمان المشتركة ، يكتب فيه البائعون عروضهم ويكتب فيه المشترون احتياجاتهم بحيث يصبح سجلا للعرض والطلب ، وعلى الجمعيات المشتركة ان تقيم لجانا تشكل كل منها من ثلاثة اشخاص للأشراف على التسجيلات وحل الخلافات ، وتقيم هذه اللجان اتصالات دائمة بينها لاجراء ترتيبات البيع والشراء بين اعضاء الجمعيات ، ولا شك ان هذه الاتصالات المباشرة بين اصحاب الماشية تؤدى الى تطور هام فى ميدان الثروة الحيوانية ولأن انشاء المنظمات المشار اليها بعاليه سيكون له اثره العظيم على صحة الحيوان وبالتالى على رواج جمعيات التامين على الماشية وعلى سوق الماشية كله الذى سوف يتغير عن صفته الحالية تماما ، وستختفى بالتدريج ماشية الجر والماشية العاطلة ، وطبعا لن تتم هذه

التغيرات سريعا . لكن التعاون الوثيق الصادق بين كافة المشتركين سينتج نجاحا باهرا فى المستقبل ويؤدى الى نجاح الجمعيات التى ستتمكن من السـيطرة على سوق الماشية وتجارتها لصالح اصحاب الماشية ، وهذا نوع من المساعدة الذاتية التى نامل ان تتطور حتى تتحسن الأحوال فى تجارة الماشـية ٠

ومن الأهمية بمكان فى تجارة الماشية السعى الى اقرار أسعار عادلة، وقد تدرب المشتغلون بتجارة الماشية وتجارة اللحوم على تقدير وزن الحيوان وتحديد السعر على اساسه واذا اخطا احدهم عندما يشترى راسا من الماشية فسوف يعلم خطاه عند ذبحها وبذلك يتمكن من تصحيح الأمر عند الشراء التالى ٠ اما الفلاحون فليست لديهم هذه الخبرة وهم لا يحضرون ذبح الماشية ولا يلاحظون ما قد يحدث من اخطاء فى تقدير الاوزان عند بيع الماشية ٠

فرص اخرى للعمل التعاونى :

Additional opportunities for cooperative action.

هناك مجال واسع لانشاء جمعيات تعاونية لجميع انـواع الاعمـال والاغراض حسبما تملى الظروف والاحتياجات وما تزال الحاجة تدعو فى جميع الانحاء تقريبا الى انشاء جمعيات للتامين على الماشية ، وما اشرنا اليه انفا من انشاء جمعيات لتسويق الحبوب ليس الا مؤشرا للتوسع فى المستقبل، اذ ان الظروف الحالية لا تسمح بتحقيق الخطط الطموحه سوى فى قليل من المنـاطق المتقدمـة حيث المجتمعات التى تتوافر فيها الشخصيات المطلوبة للادارة والقيادة ، ونرى بوجه عام تاجيل الانشطة الاخرى حاليا حتى تتغلغل روح التعاون وتتطور وتستقر وحتى تقوى المؤسسات التعاونية ٠

تعقيب الناشر على الفصل السادس :

كانت الحاجة ماسه قبل عام ١٩٠٠ الى الائتمان الذى كان يمثل الهدف الرئيسى المشترك ثم برزت مشكلة التوريد حوالى عام ١٩٠٠ واصبح لزاما ان تحل تعاونيات ، وحين وافت سنة ١٩٣٠ اصبحت مسالة التسويق موضع

الاهتمام العاجل من جانب حركة التعاون والمساعدة الذاتية . ويسود فى الوقت الحاضر اهتمامان على درجة قصوى من الاهمية .

الاهتمام الاول لا يقتصر على ميدان الزراعة لانه يمثل حاجة عامة لا غنى عنها لتنشيط كافة الاعمال المالية والتجارية فى المناطق الريفية .

اما الاهتمام الثانى فيمثل مطلبا حقيقيا للفلاحين وهو تحسين موقفهم من حيث الشراء والتسويق ، ويلخص هذا القول تطور اعمال التوريد والتسويق ، ويلخص هذا القول تطور اعمال التوريد والتسويق التى تمارسها الجمعيات التعاونية الزراعية خلال المائة عام الماضية ، وصاحب هذا القول دكتور ادولف شيرار Dr. Adolf Scherer رئيس جمعية رايفيزن فى كورهيس Kurhesse (وهو اقليم من اقاليم ولاية هيس Hesse بالمانيا الغربية) ادلى به فى تقريره للجمعية العمومية المنعقدة عام ١٩٦٥ (*) .

ولما كانت الموارد المالية الكافية هى الاساس الرئيسى لتحقيق النجاح فى كل مجال خاصة فى مجال البيع والشراء ، فقد نظر رايفيزن لجمعيات الائتمان باعتبارها الاساس الهام الذى تقام عليه اعمال المسعدة الذاتية من اجل النهوض باعمال التوريدات والتسويق الزراعية ، لان تلك الجمعيات قادرة على تعبئة الموارد المالية التى تجعل فى الامكان امداد الفلاحين بالسلع والادوات ذات القيمة والغالية الثمن للاعمال الزراعية من ناحية ثم بيع منتجاتهم بسهولة وباسعار مناسبة من ناحية اخرى ، ولا يمكن التنبؤ بالتطور البنائى لجمعيات الائتمان فى المستقبل وهل يتجه تطور بنائها الى استبعاد جميع العمليات غير المصرفية ام الى التزاوج بين الاعمال المصرفية وعمليات البيع والتسويق اى يتجه انشاء جمعيات تعاونية متعددة الاغراض ، ويتوقف

*) Dr. Adolf Scherer, President of the Raiffeisen Association of Kurhessen, in his lecture at the 1965 Convention of the Association in Kassel, Germany, published in the Convention Report under : "What does the Peasant Expect from Raiffeisen."

ذلك على التطور التاريخى من ناحية وعلى الاحتياجات المحلية وعلى مجريات الامور فى الاقتصاد التنافسى الحديث ، اما فى الميادين الاخرى مثل منتجات الالبان ، والماشية وانتاج البيض والفاكهة والخضر وزراعة الكروم والخدمات فقد نشأت جمعيات تعاونية منفصل لكل من هذه الاغراض ومستقلة عن الجمعيات المصرفية والى جانبها ٠

وقد دفع سوء احوال الاقتصاد الزراعى فى القرن الماضى رايفيزن الى دعوة الفلاحين للاستفادة من التسويق الجماعى القائم على التعاون والمساعدة الذاتية ٠ ولم يغب عنه فى ذات الوقت امكانيات التطور المصاحب فى ميادين تعاونية اخرى مثل منتجات الالبان والكروم ، واذا كان الاقتصاد الزراعى يعترف الان بمبدأ تقسيم العمل فان رايفيزن سبق الى الاشارة لهذا المبدأ أو تحدث عنه فى النظام الذى وضعه للجمعيات بالعبارة التالية :

« (*) هدف الجمعية التعاونية جمع الالبان التى ينتجها اعضاؤها ، ومعالجتها معالجة جماعية وبيع المنتجات الناشئة عن ذلك متوخية الحصول على اعلى عائد ممكن من اللبن للمنتج وضمان اعلى جودة ممكنة لمنتجات الالبان من اجل المستهلك » ٠

وقال فيما يختص بجمعيات زراع الكروم :

« هدف الجمعية التعاونية انتاج النبيذ النقى بجمع العنب وعصره جماعيا ومعالجته ثم تسويق الناتج جماعيا تحت احسن الظروف الممكنة »

ومن العجيب ان رايفيزن لم يكن مهتما بتقدم الفلاحين وحده بل بتقدم

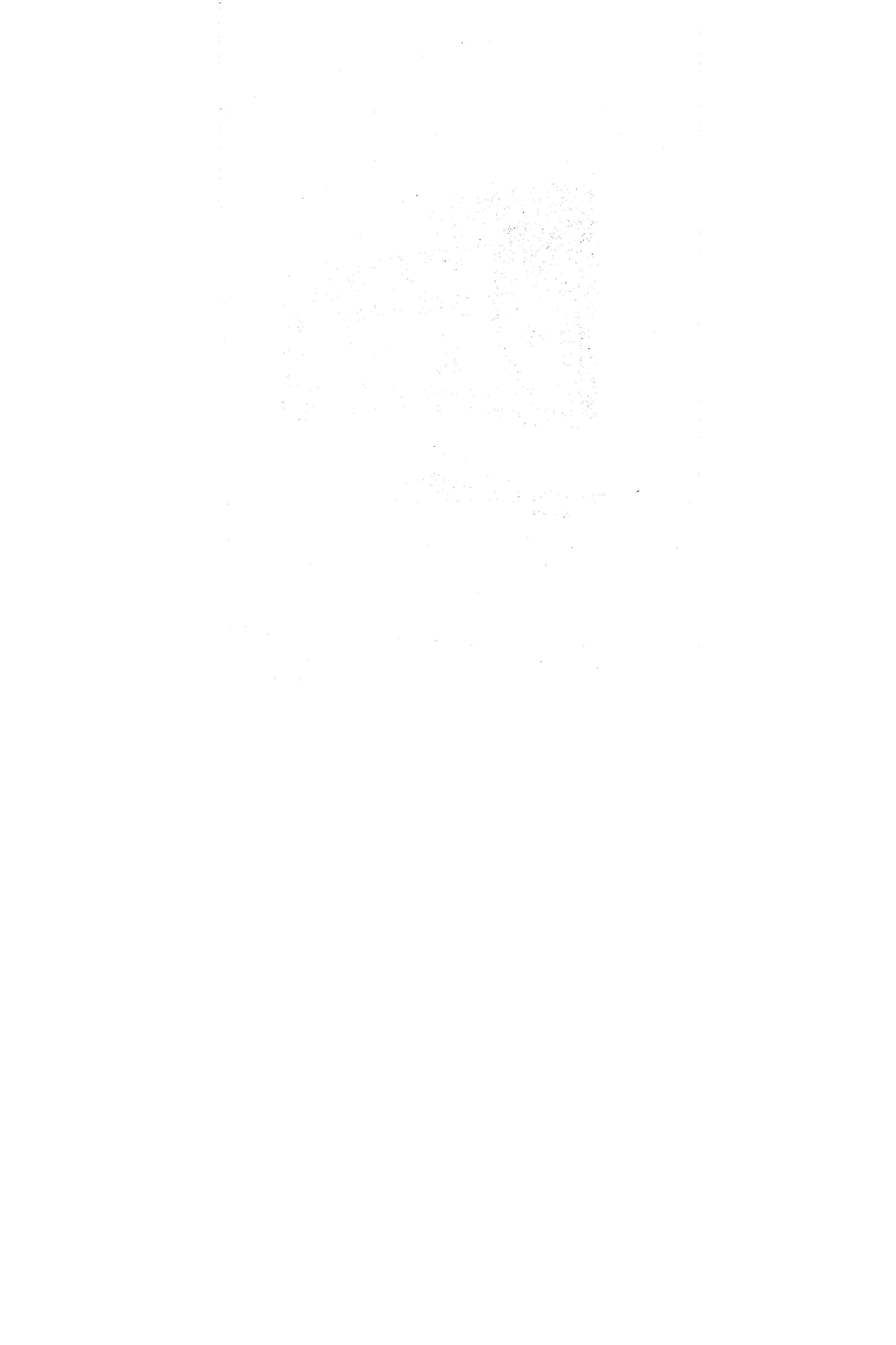
(*) "The objective of the Cooperative Society is to collect the milk produced by its members, to process it commonly, to sell the resulting products on joint account, and so to get the highest possible yield of the produced milk for the producer, and the guarantee of the best possible quality of dairy products for the consumer."

المجتمع وموارده بأسرها ، اى ان هدفه من التعاونيات كان النهوض بالمجتمع والرخاء العام .

واكتسبت أعمال التجهيز والتسويق الان اهمية بالغة ومتزايدة ودخلت الى منتجات زراعية اخرى متعددة بالاضافة الى الالبان والنبيذ ، ونشأت مشكلة فائض الانتاج الزراعى الذى لابد من التصرف فيه مع ضمان عائد كاف للاقتصاد الزراعى ، ويبقى كل تلك من الواجبات العاجلة التى يجب ان يوجهها العمل التعاونى ومنظمات المساعدة المتبادلة عن طريق انشاء المزيد من الجمعيات المتخصصة مثل جمعيات تجهيز الزبد واللحوم وتعليب وحفظ المواد الغذائية ، وقد تدعو الظروف الاقتصادية والسياسية الى ان تتخذ مثل هذه المنشآت اشكالا قانونية غير شكل الجمعية التعاونية المعتاد لكن المهم ان مؤسسة رايفيزن كلها ملتزمة بان ترعى روح نظامها الاقتصادى التضامنى وتحافظ عليه بمعنى ان تسعى لضم المعاملات المالية والتجارية المثمرة والمتبادلة فى منظمة واحدة على المبادىء التى ارساها رايفيزن .



توضح هذه الصورة المنزل الذى عاش فيه رايفيزن فيما بين اعوام ١٨٤٨ ـ ١٨٥١ بفلامرز فيلد بالمانيا وقد استخدمه ايضا كمكتب يدير منه نشاطه ٠



الفصل السابع

تبعية جمعيات الائتمان بعضها لبعض

المشكلة الاجتماعية : The Social Problem.

على كل عهد أن ينجز واجباته الخاصة ، ومن اهم المشكلات واكثرها الحاحا على الجيل الحالى مسالة حل المشكلات الاجتماعية اى تسوية العلاقات فيما بين مختلف الطبقات المهنية ، وعلى هذا الجيل أن يجد لها الحل المناسب ، ولما وهنت قيود العضوية الاجبارية فى الطوائف المهنية عبر القرون ثم الغيت نهائيا بالتدريج لتفسح الطريق لحرية النقابة حرية كاملة ، انتقلت الأمور من طرف الى نقيضه اى من قواعد الطوائف المهنية الغارقة فى الاجبار والتسلط الى مبادىء الحرية الفردية المتطرفة ، فلم يكن مسموحا تحت نظام الطوائف لاى فرد ان يقف بمفرده بل عليه ان ينضم الى تجمع او طائفة ما ، ورغم ما فى هذا النظام من انتقاص للحرية فقد كان سندا متينا فى احوال الشدة ، اما ظروفنا الاجتماعية والاقتصادية الحاضرة فتعزل الفرد عن باقى افراد مهنته وتجعله اكثر استقلالا لكنها تجعله ايضا بلا نصير حين يحتاج للمساعدة »

المال هو العامل المسيطر : Money is the Domineering Factor.

ورغم اختلاف الشكل فقد عدنا الى حق القوة فى الصراع على السلطان كما كان سائدا فى العصور السابقة وأصبح لا يسود غيره فى عالم الأعمال ، لكن الصراع ما يزال يجرى حتى وقتنا هذا بالاسلحة السلمية اى سلاح المال وسلاح التفوق الذهنى وصار المال هو العامل الحاسم كوسيلة لبلوغ الثروة المادية والمعنوية التى تفسح الطريق فى جميع الاتجاهات حتى الى القصور والى أعلى المجالات الدنيوية وصار المال قوة لا تقاوم يتغلب على كافة العقبات ويجتازها ، فيسود القوى الضعيف بوسائل مالية بدلا من القوة العضلية كما كان الأمر فى الماضى ٠

خطر تركيز القوة المالية :

The Danger of Concentrated Financial Power.

تقوم القوى المالية ذات النفوذ المتغلغل فى انحاء العالم بسبب الثروات الضخمة والسلطان غير المحدود جنبا الى جنب مع القوى السياسية ، ومن ذلك النفوذ الضخم تعمل القوى المالية على تحطيم ثروة الشعوب وتضع العقبات امام الحياة العامة ودفع المجتمع والامم والعروش الى افدح الاخطار « واذا لم تتوقف التطورات الحالية فلن يلبث الناس ان ينقسموا الى اصحاب ملايين من ناحية وشحاذين من ناحية اخرى ، ثم يقتل الآخرون الأولين ، ثم تنتهى الاتجاهات الحاضرة الى ثورة اجتماعية بكل ارهابها » .

"If there is no stop to present developments, soon there will be only millionaires and beggars. Then the latter will slay the former, and a social revolution with all its terrors will be the end of the present."

ونسمع الآن مثل هذه الآراء تتردد ، ويسود الاعتقاد بانه لابد من عمل شىء ما لتحسين ظروف المعيشة العامة ، وقدمت مشروعات مختلفة لاجراء تغييرات حاسمة فى هذا الصدد ، وتقوم المقترحات على فكرتين اساسيتين :

الاولى : افتراض ان تقدم الحكومة جميع المساعدات اللازمة للخلاص من المشكلات القائمة .

والثانية : الاعتقاد بأن الغاء نفوذ الرأسمالية والمرابين يسهل اجراء الاصلاحات المطلوبة .

التدخل الحكومى والاجراءات الاجبارية غير مناسبة :

Inappropriate compulsory steps on the side of government

ويعترف الجميع بأضرار انفراط وحدة المجتمع ، ويشتاق البعض الى استقرار وهدوء وارتياح العهود الماضية حين سادت الطوائف والتجمعات ، لكنهم لا يثقون فى مقدرة الشعب على اتخاذ القرارات ، ولذا يرون دعوة الحكومة للتدخل تجنبا لبطء وصعوبة اقامة المنشآت الاختيارية .

فتتام انظمة الطوائف والتامين والتعاونيات الائتمانية جبريا بالقـانون ٠ ويهمـل هذا الرأى العامل الأسـاسى وهو الجمهور ، فعلى فرض امكـانية انشاء جمعيات تعاونية جبرية فجاة وبموجب القانون فلن يتم شىء بل لن نجنى منه الا الاسراع بوقوع الكارثة التى نخشاها ، فالاجبار تعقبه المرارة وتزداد اثارة الداعين الى الطوعية والاختيار ويكثر مؤيدوهم سريعا ويصبح من المستحيل تغيير احوال الناس فجاة لأن الظروف وليدة تطورات كثيرة من كل نوع ، ولن نصل ابدا الى المرحلة التى يستطاع فيها تحديد متى يستيقظ الناس وفى اية ساعة ؟ وماذا يجب عليهم انجازه كل يوم ؟ ومتى وكم مرة يغشون المنتديات العامة وماذا يتناولون فيها ؟ وكم ينفقون على الكماليات والنفقات الاخرى الهالكة وغير ذلك ٠

الجماعات الاختيارية وحدها هى المفيدة :

Only Volutary Association can be of help

ويتركز الداء الذى يميز مجتمعنا الحاضر فى انعدام روح النشاط الدائب المجدى والادخار ، وحتى اذا اتصف المعاصرون بهاتين الفضيلتين ، وزاد عدد افراد المجتمع ذوى الداب والنشاط فانهم لن يستطيعوا المثابرة ما داموا منعزلين ومتفرقين بحكم ظروف المعيشة الحالية ، فعلى الجيران ان يعملوا معا فى الريف كما كانوا فى الماضى ليتخلصوا من وطاة المرابين وقبضتهم القاضية عن طريق نشـاطهم المشـترك لخير اسرهم ، ولذا يجب ان تقـوم التجمعـات مرة اخرى لكن فى شكل جديد يتلاءم مع حاجات الناس وجو الحرية السائدة حتى يمكن لها ان تمد جذورها وتسـتمر ، ويقتصر دور المشرع فى هذا الصـدد على ازالة العقبات وتقنين انواع التجمعات التى اثبتت صلاحيتها والمحافظة عليها فى المستقبل وتمثل جمعيات الائتمان تلك التجمعات الصالحة اللازمة لسكان الريف ٠

جمعية الائتمان المركزية ـ الجمعيات الصغيرة بالأحياء :

(The Central Credit Union) (Small Union Districts)

اثبتت جمعيات الائتمان خلال ما يقرب من أربعة عقود قدرتها على

النهوض بوظائف المنظمات الشعبية ، وهناك ادلة لا عداد على فاعليتها حتى توقفت الهجمات التي كانت توجه اليها من جوانب كثيرة واتخذت خطوات لانشاء جمعيات ائتمان في كثير من انحاء البلاد ، لكن الجمعيات لم تحقق ما يجب عليها طبقا لاهدافها ، وبحسب قدرتها ، وسبق القول ان اول واهم مبدأ يجب على الجمعية الائتمانية تطبيقه هو قصر نشاطها على اصغر منطقة ممكنة بغض النظر عن مسالة امكانياتها . فينبغى ان تقتصر الجمعية في مزاولة نشاطها على مجتمع واحد او اسقفية واحدة بمعدل ١٥٠٠ عضو في المتوسط .

ضرورة تحقيق المنفعة المتبادلة في الجمعيات الصغيرة بالاحياء :

The Union of the small districts must be associated mutually

واضح ان مثل هذه الجمعيات الصغيرة ستكون من الضعف بحيث لا تستطيع كل منها مقاومة قوة راس المال الربوى الذى يعمل كاسلوب جيد التنظيم ولكى تستطيع الجمعيات انجاز واجبها كاملا وتحسين مستوى معيشة اعضائها عليها أن تقبل مدخرات الاعضاء وعليها ايضا ان تكون قادرة على اشباع حاجاتهم الى المال على الاقل بالنسبة لراس المال العامل ، واذا لم تتمكن من ذلك فلن يتحرر الاعضاء تماما من قبضة القوى الخارجية القاسية المدمرة لحياتهم ، فاذا مارست الجمعية هذا العمل كما يجب ، فان تستطيع أن تتجنب حدوث فوائض مالية او حدوث نقص في الاموال ، وغالبا ما يحدث هذا بصورة متعاقبة .

احداث التوازن في التدفق النقدى :

To establish a balance of the money supply

فاذا عمدت الجمعية الى رد الودائع ورفضت قبول الودائع الجديدة في أوقات الفائض فان مواردها المالية تتوقف وتتجه الى وجهات اخرى ، وحدث ذلك لبعض الجمعيات الاول وازعجها ايما ازعاج ورأت من الضرورى انشاء اتحاد تستثمر فيها الاموال الفائضة لديها وتستمد منه ما يلزمها من اموال في أوقات الحاجة .

رفض الالتجاء لمصادر خارجية :

To renounce help from outside sources

بعد انشاء عدد من جمعيات الائتمان فى بداية حركة الائتمان اتجهت الاراء الى توحيد هذه الجمعيات فى منظمة اكبر حجما ليس فقط لاغراض مالية بل ليكون هذا الاتجاه سندا قويا للجمعيات الصغيرة فى المستقبل ، وكان الهدف اولا الانضمام الى المنظمات الحكومية ، لكن الاتصالات بالسلطات المختصة بولاية نيوفيد (Newvied) لم تستقر على شيء فى هذا الصدد ، فاتجه الراى بعد ذلك الى عمل ترتيبات مع اتحادات الادخار والاقراض بالمناطق فيما يتعلق بالعمليات النقدية وكانت هذه الاتحادات مستندة الى بنك الاغاثة الاقليمى لاقليم الراين :

Provincial Relief Bank of the Rhine Province

ونظم مؤتمر فى نيوفيد فى يونيو ١٨٦٩ لمعرفة ما اذا كان فى الامكان تنفيذ هذا المشروع ، وحضر المؤتمر لفيف من المواطنين البارزين فى اقليم الراين فى مقدمتهم سمو اميرفيد وكان رئيسا لاقليم الراين وقتئذ ، ومستر فون بومر ـ ايش (Von Pommer-Esche) وعدد من رؤساء المناطق والمستشارين الحكوميين وغيرهم ، وحضره ايضا عدد من اصدقاء حركة جمعيات الائتمان خاصة من اساتذة الاقتصاد مثل الدكاترة ناسه (Nasse) وهيلد (Held) وبون (Bonn) الذين قدموا دليلا واضحا على اهمية المشروع والحاجة اليه لدعم الجمعيات وضرورة انضمام الجمعيات الى البنك المشار اليه فى اعمالها ، وادى كل ذلك الى مناقشات نشطة ، لكن لم يتحدث احد من المسئولين الاداريين فى تاييد المشروع وانفض المؤتمر دون ان يحقق غرضه .

تنظيم العمل المشترك نشاط من انشطة المساعدة الذاتية :

To organize joint actions is a self-help function

اتضح من المؤتمر انه لا يمكن الاعتماد على الادارة الحكومية ولا تحقق الهدف بالاستعانة بالبنك الاقليمى وتحدث مستر فون بومر ـ ايش مع المؤلف

فى نهاية المؤتمر ، وكان مستر بومر ـ ايش من انصار الجمعيات فابدى رايه بان المشروع ليس من مصلحة الجمعيات ذاتها وان عليها ان تتولى بنفسها انشاء اتحادها الخاص بها بمعنى ان تضم جهودها معا لتصبح اكثر فاعلية ، ولن يمكن الوصول لهذا الهدف الا بالمساعدة الذاتية المتبادلة ، والواقع ان هذا الراى طرح منذ البداية لكنه اهمل بوصفه امرا صعبا وهدفا شديد التفاؤل ، بل ان الجمعيات ذاتها عارضته اذ بدا لها انه من الصعب جمع راس المال الكافى لضمان الائتمان المطلوب وهكذا تقرر انشاء المؤسسة المصرفية الجديدة على اساس قانون التعاون وتطبيق المبادىء التى ثبت نجاحها من تجربة جمعيات الائتمان المحلية .

البنك الزراعى التعاونى لاقليم الراين اول جمعية مركزية :

The Agricultural Cooperative Bank of the Rhine District as the first Central Union

وجهت الدعوة الى جمعيات الائتمان باقليم الراين البروسى واشتركت فى عدة اجتماعات مبدئية اسفرت عن انشاء البنك الزراعى التعاونى لاقليم الراين يوم ١٧ يونيو ١٨٧٢ ولم تشترك فيه عندئذ سوى ١١ جمعية ثم توالى اشتراك الجمعيات حتى وصل العدد الى ٢٤ جمعية عام ١٨٧٥ ، وكان على كل جمعية ان تقدم قائمة باسماء اعضائها وممتلكاتهم لمعرفة القيمة الكلية لراس المال المضمون بالضبط ، واتضح ان متوسط هذه القيمة مليون مارك على الاقل لكل جمعية ، وعليه ، فان مجموع الضمان لصالح البنك المركزى كان عاليا جدا واصبح الائتمان المتاح نتيجة لذلك اكثر من الكفاية .

وسمح اول الامر بانضمام الافراد الذين يملكون عقارات كبيرة ونشاطا كبيرا ويعملون بالبنك المركزى كاعضاء فى مجلس الادارة أو مجلس الاشراف الى العضوية جنبا الى جنب مع الجمعيات الائتمانية ثم تقرر عدم اجراء اية معاملات الا مع الجمعيات المحلية بشرط الا تتضمن اية مخاطرة وذلك لان البنك المركزى انما قام كوكالة تبادل للجمعيات فقط .

واذا سمح للافراد بالعضوية فلابد من السماح لهم بالقيام بمعاملات مع البنك المركزى المقررة فى هذا الشان ·

انشاء مراكز اضافية فى وستفاليا وهيس :

(Establishment of additional Centers in Westphalia and Hesse)

انتشرت حركة جمعيات الائتمان فى الولايات المجاورة وبالتالى أصبح انشاء بنوك مركزية لها ضرورة لازمة ، وهكذا تقرر انشاء بنك وستفاليا الزراعى فى ايزراوهن (Iserlohn) بوستفاليا ، كما انشىء البنك الزراعى المركزى فى دارمشتات ، هيس للقيام بالعمل فى دوقية هيس ، ولم تلبث هذه البنوك ان وجدت ان الحاجة تدعو لانشاء منظمة مالية اكبر حجما كى تستثمر فيها أموالها الفائضة وتستمد منها الاموال عند النقص ·

انشاء البنك الزراعى الالمانى العام كمنظمة قمة :

Establishment of the German Agricultural General Bank as apex institute

انشىء البنك الزراعى الالمانى العام يوم ٢٥ يونيو ١٨٧٤ ليؤدى هذه الوظيفة وكانت عضويته مقصورة فى مبدأ الامر على البنوك المركزية الثلاثة المشار اليها بعاليه وقام دستور البنك العام على اساس انشاء بنوك من هذا القبيل فى كل من الولايتين الكبيرتين وفى الولايات المتوسطة الحجم لتشرف على الولايات الصغيرة ، وبذلك يتم انشاء منظمة تضم جميع اعمال الائتمان لكل الزراعيين فى انحاء المانيا جميعها ·

فكرة مؤسسة التامين على الحياة :

(The idea of a life insurance corporation)

ورسمت خطة لانشاء مؤسسة تامين تبادلى لتوفير الاموال اللازمة للعمليات المصرفية من ناحية ولتحسين أحوال منظمة جمعيات الائتمان الى جانب اتاحة الفرصة للمشتركين للحصول على تامين حياة بافضل ما تعرضه الشركات الأخرى · وكان المفترض ان تقوم صلات متينة بين مؤسسة

التامين وبين البنك العام الذى رؤى ان يضمن التزامات المؤسسة ودبت هذه الفكرة جيدة على الورق وفى الخطب الرنانة ، لكن اتضح ان صعوبات التطبيق العملى كثيرة ولا يمكن التغلب عليها ، ولم يدخر المعارضون وسعا فى حديثهم وفى مطبوعاتهم لبيان الاخطار التى تتصل بالمشروع فى زعمهم ، ونجحوا فى زعزعة ثقة الجمعيات حتى ان كثيرا منها هدد بالانسحاب وصار من المتعذر اجتذاب جمعيات جديدة ، ونشأت صعوبات اضافية أخرى على اثر جهود دكتور شولز (Schulze) الموجهة الى ايقاف المنظمة الجديدة وقتلها فى مهدها اذا أمكن ، وقدم فى نهاية الدورة البرلمانية يوم ١٩ يناير ١٨٧٦ استجوابا ضد جمعيات الائتمان وخاصة البنوك المركزية الاقليمية والبنك العام وقال فى ايضاح استجوابه :

« سجلت البنوك المركزية كتعاونيات بدون حصص راسمال واعضاؤها جمعيات الائتمان المحلية ، وبناء عليه فان اعضاء الجمعيات المحلية مسئولون لا عن هذه الجمعيات فقط بل عن البنوك المركزية ايضا وبما ان الجمعيات المحلية نفسها عبارة عن تعاونيات مسجلة وتمثل شخصيات قانونية هى اعضاء فى تعاونية مسجلة اخرى هى البنك المركزى الاقليمى فان هذه الجمعيات تعرض اعضائها للمسئولية المشتركة الخاصة باعضاء البنك المركزى بالنسبة للمشروعات الاخرى التى تخرج عن نطاق نفوذها ، ثم ان المراكز الاقليمية تصبح اعضاء فى مشروع ثالث هو البنك العام وبذلك تدخل اعضائها واعضاء الجمعيات المحلية فى هذا المستوى الثالث من المسئولية المشتركة ، واضيف ان مستر رايفيزن يدعى بانه لا يستغنى عن البنوك المركزية وان الجمعيات المحلية تحتاج اليها كمشرفة ووكيلة فى العمليات المالية ، لكن البنك الاقليمى فى نويفيد قد طالب بمعونة قدرها ١٥٠٫٠٠٠ مارك من بنك الاغاثة الاقليمى فى الراين لاند الذى منحه اياها » .

ولم تكن جمعيات الائتمان فى وقت تقديم الاستجواب ممثلة فى البرلمان وهى غير ممثلة الان ، ولذا فلم يواجه الاستجواب وما صحبه من ادلة بأى رد علنى ، ونظرا لانه لم تسنح لنا حتى الان فرصة الرد ، نجد انفسنا

مضطرين للاشارة الى الاستجواب الآن لتبرير موقف اولئك المشتركين فى التنظيم الكبير لجمعيات الائتمان ٠

نفس فكرة المساعدة الذاتية :

The same idea of self-help at the same time

انشئت اول جمعية على اساس فكرة دكتور شولز عام ١٨٥٠ بينما اول جمعية ائتمان كانت قد انشئت عام ١٨٤٩ ، وعمل كلا النظامين الائتمانيين التعاونيين جنبا الى جنب سنوات طويلة دون قيام اى اتصال بينها ولا بين زعمائها ، ولم يعرف كل منهما الاخر الا بعد صدور نشرات من كل منها ، وكانت هناك معارضة مستمرة لجمعيات الائتمان التى تطورت بصورة مستقلة تماما ، ولم تعترف جمعيات الائتمان ابدا بالدكتور شولز كمدير لها ، ولم يكن لدى شولز اى سبب يدفعه للعناية بتطوير جمعيات الائتمان التى انشئت للوفاء بحاجات الزراع كما ان قادة هذه الجمعيات الاخيرة لم يهتموا ايضا بجمعيات الدكتور شولز واعمالها ٠

الخلاف بين الاشكال والطرائق فحسب :

Only forms and methods are in dispute

ردد دكتور شولز كثيرا اقوالا وردت ايضا فى الاستجواب المشار اليه بعاليه وهى « ان الجمعيات الائتمانية وقادتها يطلبون معونات دائمة وان البنك التعاونى لاقليم الراين طلب وتلقى معونة قدرها ١٥٠٫٠٠٠ مارك من بنك الاغاثة الاقليمى بالراين لاند » وهذا غير صحيح ويبدو انه منسوج من هواء دون سند من دليل حقيقى ، فجمعيات الائتمان قائمة على مبدا المساعدة الذاتية ولم تطلب ابدا اية معونة ولم تتسلم اى معونة ايضا وكل ما هناك ان بنك الاغاثة الاقليمى بالراين لاند منح البنك التعاونى لاقليم الراين قرضا مقداره ١٥٠٫٠٠٠ مارك بفائدة ٤½٪ بناء على الضمانات المقدمة واعترافا بأثر البنك الأخير على الخدمات العامة ، ويستطيع بنك الاغاثة بموجب نظامه الأساسى أن يمنح القروض وله سلطة ذلك ، وقام البنك

التعاونى بسداد الفائدة المستحقة بانتظام ثم سدد أصل القرض كله فى حينه فالعملية ليست اعانة باى وجه .

وقلنا مرارا ان منطقة عمل جمعيات الائتمان يجب أن تكون صغيرة ما أمكن ، وعليه فان هذه الجمعيات الصغيرة لا يمكنها النهوض بمفردها ، ولا يتمنى قادة جمعيات الائتمان اكثر مما تفعل جمعيات دكتور شولز اى انشاء اتصال وثيق فيما بين الجمعيات الصغيرة لاغراض العمليات النقدية ، ومما يذكر انه بالاضافة الى البنك المركزى الذى انشأته جمعيات شولز عمدت بعض الجمعيات الى اقامة منظمات اكبر حجما مثل الاتحادات التعاونية المحلية ذات الفروع ، وهذا كل ما يتمناه قادة جمعيات الائتمان ولا شىء اكثر ، ومدى علمنا أن بنك سورجل وبارسيوس وشركاهم انشىء ليعمل كبنك مركزى أو عام لجمعيات دكتور شولز ، والمفروض ان البنوك الاقليمية أو الجمعيات الاقليمية تمثل فروعها أو توكيلاتها دون أن تفقد استقلالها ، ولكى تفهم فهما كاملا خطة التنمية الموضوعة حينئذ لجمعيات الائتمان علينا ان ننظر للبنك المركزى لهذه الجمعيات المكرسة لخدمة القطاع الزراعى فى المانيا على انه منطقة جمعية ، وعليه فاعضاء جمعيات الائتمان المحلية الذين هم اعضاء من المستوى الأول واعضاء البنوك الاقليمية وهم اعضاء من المستوى الثانى هم نفس الأشخاص وهم ايضا اعضاء البنك المركزى او البنك العام ، فقد اتحدوا اولا فى الجمعيات الائتمانية التى تقدم ضمانا كاملا بفضل صغر حجم مناطقها وادارتها الحريصة ، ولا تتعامل البنوك الاقليمية سوى مع جمعيات الائتمان التى هى اعضاء تلك البنوك ، ويتعامل البنك العام مع البنوك الاقليمية دون غيرها ، اى ان اعضاء الجمعيات المحلية بوجه عام يمثلون البنوك الاقليمية والبنك العام ، وتعتبر المنطقة القائمة على هذا المبدأ ذات درجة عالية جدا من الضمان بالنسبة للدائنين وكافة العمليات اذ لا يمكن الحصول من اية جهة اخرى على هذا المستوى الاستثنائى من الضمان. ولو أن آلاف الأفراد المشتركين انشأوا البنك العام ثم البنوك المركزية الاقليمية ثم جمعيات الائتمان المحلية لا نطبق هذا المبدأ السارى فى كثير من جمعيات

دكتور شولز ولما اثير أى اعتراض بحجة القانون التعاونى ، اذ بدلا من اقامة التنظيم من القمة الى القاعدة رؤى من الأفضل اقامته من القاعدة الى القمة فلا فرق جوهرى بين هذه الطريقة وتلك رغم ما يبدو من خلاف لنص قانون التعاون ، ومعلوم ان دكتور شولز هو واضع صياغة قانون التعاون وطبيعى أن يأخذ فى اعتباره طريقة تنظيم جمعياته دون غيرها ٠

رجلان عظيمان من رجال الخير لا يجدان الطريق كل منهما للاخر :

Two great philanthropists don't find the way to each other

وبينما لا يقلق الدكتور شولز مطلقا من ان الجمعيات التى هى قائدها الأعلى تتوسع فى نشاطها وتمده الى مناطق غير محدودة وتقيم الفروع كما تريد وتقبل الاف الأعضاء ، نراه يصف منظمة جمعيات الائتمان بانها خطرة على اعضائها فى محاولة لدعم رأيه السليم ، والحق ان هذه القواعد التى ينتقدها هى التى توفر اقصى أمان للمشتركين ، اذ الجمعيات المحلية الصغيرة فى منطقة محدودة وتتعامل مع افراد تعلم موقفهم المالى تمام العلم ، ويتعامل البنك العام والبنوك المركزية الاقليمية مع الجمعيات المسجلة فقط دون غيرها وعلى أساس قواعد سليمة ، ولم تقع خسارة أبدا ولن تقع مستقبلا اذا لم تدمر المنطقة ، ويحصل جميع الأعضاء على ما يريدون من معلومات وثيقة عن كافة العمليات ، ويحق لأعضاء جمعيات الائتمان الصغيرة ان يحضروا الجمعيات العمومية ويشاركوا فيها ، وهم يفعلون ذلك حقا ، وعليهم أن يوفدوا مندوبين يوثق بهم ليحضروا الجمعية العمومية للبنوك المركزية والبنك العام ، وتتاح معلومات عن جميع النواحى اكثر مما تتوافر فى جمعيات دكتور شولز ٠

ولا تنشر الصحف معلومات كافية عن حالات الافلاس التى حدثت بين جمعيات دكتور شولز والتى اصابت الجمعيات ودائنيها بافدح الأضرار ، ولا نرى ضرورة لاضافة اية تعليقات بهذا الصدد ٠

والحق ان كل هذه الاحداث مما يؤسف له اشد الأسف لأنها أوقعت ضررا كبيرا بالحركة التعاونية ، ونشعر باشد الأسى للطريقة التى يتبعها

دكتور شولز ولهجة التحقير التى يستخدمها امام البرلمان وبالتالى امام الشعب الألمانى كله بالنسبة لجهود عدد كبير من الرجال ذوى الخبرة والاحترام السامى وازاء احكام بعض المحاكم واجراءاتها بطريقة غير مباشرة ، وأحرى به لو ادرك أن من الأفضل كثيرا تلافى فشل العديد من جمعياته بدلا من توجيه اللوم للمنشآت الأخرى التى لم يستطع فهمها أو الحكم عليها لعدم معرفته بظروف المناطق الريفية ٠

تعديل التنظيم ٠ Organization was modified

على أثر استجواب دكتور شولز تلقت المحاكم البروسية تعليمات تتفق معه ، وطلب من البنك العام والبنوك المركزية الاقليمية الثلاثة أن تحل نفسها، ونظرا لأن البنك العام وبنك وستفاليا الزراعى والبنك الزراعى المركزى لدوقية هس كانت فى مراحل عملها الأولى فلم يحل محلها أى مؤسسات مالية أخرى ، أما البنك التعاونى الزراعى باقليم الراين فكان قد مضت عليه أربع سنوات فى العمل وأثبت فائدته وحاجة الجمعيات الائتمانية اليه ولذا تحول الى مؤسسة باسم « الاتحاد المركزى الزراعى » فى نيوفيد بتاريخ ٣٠ سبتمبر ١٨٧٦ ٠ (تحول «الاتحاد المركزى الائتمانى الزراعى» الى «بنك رايفيزن الألمانى» فى ١٤ مارس ١٩٢٣ وبناء على قرار من الجمعية العمومية فى ١٣ مارس ١٩٢٩ صفى البنك ابتداء من أول أبريل ١٩٢٩) ٠

الاتحاد الائتمانى الزراعى المركزى كمؤسسة قمة :

The Agricultural Central Credit Unions as Apex Institute

تحدد المادة الأولى من النظام الأساسى للاتحاد الائتمانى المركزى غرضه بالقيام بالأعمال المصرفية والائتمانية بصفة عامة مع تفضيل المشتغلين بالزراعة وتقصر معاملاته على الجمعيات الائتمانية المساهمة فيه، أما العمليات الأخرى فتقتصر على استثمار الفائض النقدى استثمارا مأمونا يغل فائدة ، وتقرر منذ البداية ، الا يساهم فى الاتحاد أى أفراد فيما عدا أعضاء مجلس الاشراف ولا يحصل على الأسهم سوى جمعيات الائتمان ،

وتحددت القيمة الاسمية للسهم بمبلغ ١٠٠٠ مارك المانى يسدد ١٠٪ بصفة مبدئية وحصلت الجمعيات التى كانت اعضاء فى البنك العام على عشرة اسهم لكل منها رغبة فى الاسراع باجراءات انشاء البنك المركزى الجديد . ثم سنت قاعدة فيما بعد تقضى بأن الأعضــاء الجدد من الجمعيــات الائتمانية لهم الحرية فى المساهمة بعدد الأسهم الذى يختارونه غير أن على مجلس الادارة أن يحاول جعل متوسط المساهمة خمسة أسهم لكل جمعية ، وقد اصبح هذا العدد اجباريا مؤخرا بمعنى ان كل جمعية ائتمان لا يجوز لها ان تساهم باقل او باكثر عن خمسة اسهم ، والاســهم اسمية وغير قابلة للتداول ولا يسمح بانتقالها الا بموافقة ادارة الاتحاد الائتمانى المركزى ، وهذا اجراء لابد منه لمنع الغرباء من الانضمام للعضوية وتجنب المساس بروح المنظمة الواحدة ٠

طريقة العمل بمنظمة القمة :

Working method of the Apex Institute.

يبدو أن هناك ما يبرر جعل حقوق التصويت بنســبة عدد الاسهم ، ويلاحظ أن مركز المجلس التنفيــذى والمجلس الاشــرافى يختلف عن موقف المجالس المماثلة فى جمعيــات الائتمان المحلية فأعضــاء المجلس التنفيذى يتصرفون فى المعاملات النقدية وفى كافة العمليات الأخرى الى جانب كونهم الممثلون القانونيون ، ويشترك مجلس الاشراف فى الادارة الفعلية بدرجة معينة فضلا عن قيامه بوظيفة الاشراف ، وقد يستوجب نمو حجم المعاملات فى المستقبل الا ينفرد اعضاء جهاز الادارة قليلة العدد باتخاذ القرارات خاصة فيما يتعلق بالحد الأقصى للائتمان الذى يمنح لكل جمعية على حدة ، والا تعرضت الادارة لمسئولية خطيرة لا يمكن تحملها ، وانزلقت بسهولة الى صراعات مع الجمعيات التعاونية التى تطلب ائتمانا مرتفع القيمة ، ويجب أن يشكل مجلس الاشراف لجنة دائمة من ثلاث اعضاء يسهل دعوتها للانعقاد للنظر فى العمليات حتى دون أن يؤدى ذلك الى ارباك العمل او تأخيره ٠

المجلس التنفيذى : The Institute's executive board

تلتزم الادارة بالعمل حسـب التعليمات المكتوبة التى تصـدر اليها ، وعليها ان تطلب من كل جمعية عضو المستندات الآتية : صورة طبق الأصل وموثقة من نظامها الاساسى ، وشهادة تسـجيل قانونية وكذلك شـهادات عن اعضائها ونسخة من توقيعاتهم ، وقائمة بجميع اعضاء الجمعية موضحا بها قيمة دخلهم والضرائب العقارية التى يدفعونهـا ، وصـورة من جميـع اعضاء الجمعية موضحا بها قيمة دخلهم والضرائب العقارية التى يدفعونها وصورة من جميع القرارات التى تصدرها الجمعية العمومية بشأن التغييرات فى النظام الأسـاسى والادارة مع الاعتمـاد القـانونى اللازم ، والميزانية العمومية للسنة المنتهية وتقرير عن تذبذب العضوية فى السنة السابقة مع بيانات عن الأعضاء الجدد ومعلومات عن ضرائبهم ، وقد قيل ان تجهيز كل هذه المستندات والمعلومات يتطلب عملا كثيرا جدا ، لكن هذا النقد لا مبرر له، وقيل مرارا انه لابد من اتخاذ اقصى الاحتياطات من اجل المسئولية التضامنية ولا شك ان المستندات والبيانات المذكورة لازمة كما يستطيع المشرفون تحديد حجم ومبالغ الائتمان الجارى ضمانا لسلامة الأعمال ، واخيرا فان تقديم هذه المستندات فيه ضمان للجمعية نفسها ولأعضائها أيضا .

مجلس الاشراف : The Institute's supervisory board

القاعدة المتبعة هى الا ينال المشرفون اى ربح او مقابل مالى سوى استردادهم للمصروفات التى ينفقونها ، وهذه قاعدة ذات اهمية قصوى ، لأن المشرفين فى الغالب من قادة الجمعيات الائتمانية المحلية الذين لا يحصلون على اى منفعة لا من الجمعيات المحلية ولا من الجمعية المركزية بل ويحتلون مسئولية الضمان بأموالهم وممتلكاتهم جميعا فهم يقدمون عملهم بلا مقابل ، وتنطبق هنا ايضا القاعدة السـارية فى الجمعيات المحلية حتى لا يكون للمشرفين اى مصلحة فى المخاطرة والقيام بعمليات غير مضمونة لأنهم ان يكسبوا من ورائها سوى الضرر الذى يصيبهم شخصيا ، اما عضو الادارة

الوحيد الذى يحصل على اتعاب متواضعة فهو الصراف . ويتضمن النظام الأساسى ايضا الى جانب قاعدة التمسك بالاحتياطات الواجبة ضمانا للاعمال ، نصا يحرم القيام باية مضاربات من اى نوع فيما يتعلق بممتلكات الجمعية الثابتة والمنقولة ، ولا يجوز توزيع اية ارباح تجاوز النسبة المئوية للفوائد التى تدفعها الجمعية عن القروض ، بل ان الجمعية العمومية المنعقدة فى ١٧ ابريل ١٨٨٢ اصدرت قرارا بتحديد الحد الاقصى للارباح الموزعة بمقدار ٤٪ فقط طالما ان احتياطى راس المال لم يصل الى حد معين ويجب عندئذ اقتطاع مبالغ اضافية من الفائض لاضافتها الى الاحتياطى . والخلاصة ان القواعد التى تسرى على جمعيات الائتمان المحلية تطبق ايضا على الجمعية المركزية ويعتبر ذلك ضمانا كاملا للمساهمين والدائنين .

سياسات حذرة لتوزيع الأرباح : Precautious devidend policies

اصدرت الجمعية العمومية المنعقدة فى ١٧ ابريل ١٨٨٢ قرارا بانه لا يجوز توزيع ارباح تزيد عن ٤٪ ما دام المال الاحتياطى لم يبلغ قدرا اجماليا كبيرا ، ويجب فى هذه الحالة ترحيل جزء اضافى من الأرباح الى الاحتياطى، وقد تقرر سريان تلك القاعدة على الجمعية المركزية الى جانب تطبيقها فى الجمعيات الائتمانية المحلية لأنها تضمن الأمان الكامل للمساهمين وللدائنين على السواء .

الجمعية المركزية لا تسعى للربح :

The Central Union does not strive for profit either

الجمعيات المركزية مشروعات لا تسعى للربح وهذا يضيف إلى الأمان الذى توخيناه بتطبيق قاعدة الأرباح المشار اليها آنفا ، وهاتان القاعدتان من شانها ضمان بقاء الجمعيات المركزية وضمان الثقة فيها من جميع الأطراف .

المهمة الرئيسية موازنة الفائض والعجز النقدى :

The main function is to balance monetary surplusses and deficits

ليست الجمعية الائتمانية المركزية بنكا من النوع العادى ، ولكنها تؤدى وظيفة التوازن فيما بين الجمعيات المحلية الأعضاء ، فتودع فيها الجمعيات ما لديها من فائض نقدى لاستثماره ، وتلجا اليها عند الحاجة الى الأموال فتسحب منها ، وعلى ذلك فان الجمعية المركزية تؤدى مهمة نافعة جدا لأنها توفر للجمعيات ذات الفائض وسيلة لاستثمار هذا الفائض وتتقاضى فوائد مجزية عنه ، وتقدم للجمعيات التى تحتاج الى المال حاجتها منه خاصة الجمعيات المحلية الجديدة التى يلزمها المال لتكوين راس المال العامل .

ومنح بنك الانعاش الاقليمى لمقاطعة الراين لاند قروضا كبيرة فى مبدأ الأمر لجمعية الائتمان المركزية فى المنطقة لكن فى خلال السنوات العشر التالية زاد حجم العضوية من المنطقة ومن المناطق الأخرى الغنية فأصبح لدى الجمعية فائض دائم من الاموال ولم تواجه اى نقص فى السيولة لعدة سنوات، ويبدو انه من المنتظر ان يستمر التحسين فى الوضع الائتمانى للجمعية مع توافر التدفق النقدى الكافى ، ورغم أن اللائحة النظامية للجمعية المركزية تسمح لها بممارسة جميع العمليات المصرفية فليس فى النية ممارستها جميعا وتقتصر العمليات على الاتصال بالجمعيات . وتستثمر الأموال الفائضة فى الأوراق المالية المضمونة وفى عقود شراء العقارات .

البنك المركزى يحتاج الى راس المال :

The Central Bank also needs equity capital

كما تحتاج الجمعية الائتمانية المحلية لتكوين احتياطى كاف تحتاج الجمعية الائتمانية المركزية الى مثل هذا الاحتياطى ايضا حتى تتمكن من القضاء على سلطان المرابين ، ولتقوية مركزها الائتمانى فى المستقبل لكى لا تحتاج الى أموال من الخارج ، وتسير عملية تكوين الاحتياطى ببطء فى

بداية الأمر تبعا لسياسة الحذر التى تملى على الجمعية الابتعاد عن العمليات ذات الأخطار وللاعتبارات التى تجعل من الواجب تقديم الخدمات الكافية للجمعيات المحلية الأعضاء . لكن مع تزايد العمليات تتوافر فوائض نقدية تكبر حجما باستمرار وتزداد المبالغ التى تقتطع وتضاف الى المال الاحتياطى تدريجيا وبذلك يؤدى المال الاحتياطى المتراكم نفس الدور الذى يؤديه رأس المال ولكن بشيء من البطء . وكان من المتوقع منذ انشاء الجمعية المركزية (البنك المركزى) أن النجاح لن يكون سريعا مع اتباع مبدأ الحذر فى الادارة، فالبنك المركزى ينمو كما تنمو شجرة البلوط التى تنمو ببطء أولا ثم يتسارع نموها بمضى الوقت حتى تبلغ فى النهاية حدا من الرسوخ والقوة يمكنها من الصمود فى وجه أشد العواصف .

الاهتمام بالمستقبل دائما :

To be always concerned with the future

لما كان بقاء المنشأة وفاعليتها يتوقفان على اتساق الروح فيها وتجنيب المعاملات الخطرة فقد تقرر الا يسمح بالانضمام لعضوية الجمعية المركزية (البنك المركزى) الا لجمعيات الائتمان المحلية وحدها كما أوضحنا آنفا ، وأمكن منع سياسات الربح التنافسية بتحديد أقصى معدلات الربح الموزع مما يضمن تكوين الاحتياطى الرأسمالى ، ورغبة فى تلافى الخروج على هذه هذه المبادىء تقرر جعل تغيير نصوص اللائحة النظامية الخاصة بهذه الشئون على درجة كبيرة من الصعوبة ، ويستدعى الأمر التزام أشد الحذر لكبح جماح ما قد ينشأ من الرغبة فى توزيع المال الاحتياطى كأرباح حتى يمكن المحافظة على المنشأة من أجل الاجيال القادمة .

جمعيات الادارة التعاونية : Managing Cooperative Unions

يتركز هدف اتحاد البنوك المركزية فى القيام بالأعمال المصرفية لجمعيات الائتمان المحلية الأعضاء فيها أما هدف جمعية الادارة التعاونية فهو نشر حركة جمعيات الائتمان والعمل على دعم وتقوية أعمال تلك الجمعيات

وجمعياتها التعاونية المتفرعة عنها او المساعدة لها Auxiliary وقد ادرجت فى اللائحة النظامية للبنك التعاونى الزراعى بالراين قواعد خاصة بهذا الشان ، لكن لم تدرج مثل هذه القواعد فى اللائحة النظامية لجمعية الائتمان الزراعى المركزية لأن عددا من البنوك المشتركة رفضت الانضمام لاتحاد البنوك المركزية وشراء اسهم فيه ، لذا تقرر انشاء جمعية الادارة التعاونية بنيوفيد فى ٢٦ يونيو ١٨٧٧ لتقدم للجمعيات المنشاة حديثا والتى قد تقرر الا تنضم الى البنك المركزى ولا تشترى اسهما فيه مزايا المنشاة الكبيرة ٠

نقلت جمعية الادارة التعاونية من نيوفيد الى برلين واصبح اسمها « الاتحاد العام لتعاونيات رايفيزن الالمانية »

General Association of the German Raiffeisen Cooperatives.

وذلك فى اول يناير ١٩١٠ بعد اندماجهـا المؤقت فى « الاتحـــاد الفيدرالى للتعاونيات الزراعية » الذى تم فى ربيع ١٩٠٥ ثم الغى فى اول يوليو ١٩١٣، وتقرر فى الجمعية العمومية « للاتحاد العام لتعاونيات رايفيزن الالمـانية » المنعقدة فى ١٢ فبراير ١٩٣٠ حل هذه المؤسسة لتمهيد الطريق نحو انشاء اتحاد موحد لجميع التعاونيات الزراعية الالمانية ــ رايفيزن ، ومقره برلين ، وبعد هزيمة ١٩٤٥ قامت الجمعيات التعاونية بمنطقة الاحتلال البريطانى بانشـاء مجموعة عمل فى ١٢ فبراير ١٩٤٦ اتسعت بانضـمام الجمعيات الموجودة فى مناطق الاحتلال الأمريكى والفرنسى فى ٢٠ مايو ١٩٤٧ ، ثم انتهى الامر بانشــاء « اتحاد رايفيزن الألمانى » يوم ١٨ نوفمبر ١٩٤٨ فى مدينة بون) ٠

القيادات متشابهة فى البنوك المركزية وجمعيات الادارة فى المراحل الأولى المبكرة :

Identical leadership in the Central Banks and Managing Union in the early stages

كان مديرو جمعيـات الائتمـان المركزية يعملون ايضـا كمديرين فى جمعيـات الادارة وكان مجلس الاشراف فى الجمعيـات الأولى هو اللجنة

التنفيذية فى الجمعيات الثانية ذلك لأن انشاء جمعية الادارة كان حاجة ملحة بالنسبة لجمعيات الائتمان المركزية التى استلزمت أن تعمل جمعيات الادارة بعناية وحرص فيما يتعلق بالنهوض بالجمعيات الأعضاء وخاصة بالنسبة للرقابة الفعالة على كافة الجمعيات المنضمة الى جمعية الادارة ، وقد ادى هذا المطلب الى توثيق عرى الروابط الشخصية التى كانت متباعدة بعض الشيء فى بادىء الامر لضمان التقدم فى المستقبل ، ووافق جميع اعضاء الجمعيات على تعديل اللائحة النظامية للبنك الزراعى المركزى بحيث اصبحت جمعية الادارة قسما من اقسام اتحاد البنوك المركزية ٠

وظيفة جمعية الادارة : Functions of the Union

مهمة جمعية الادارة النهوض بجمعيات الائتمان ومساعدتها ومنحها الدعم المادى والاستشارى وتمثيلها امام الغير ٠

وبهذا النص فى اللائحة النظامية اصبح للجمعيات الائتمانية الأعضاء فى جمعية الادارة من يمثلها ، وجدير بالذكر ان كثيرا من اصدقاء جمعيات الائتمان والجمعيات الزراعية ايضا كانوا يعملون بجد ونشاط فى خدمة مصالح الحركة التعاونية محاولين النهوض بها وخاصة فى العقود الأخيرة، ومعظم هؤلاء الأصدقاء لهم أعمال ومهمات اخرى ، ولذا فان عملهم فى مجال التعاون ومناصرة الجمعيات كان بمثابة نشاط تابع او ثانوى ، وليس من الصعب انشاء جمعية اذ ان فائدتها ظاهرة لكل انسان منذ البداية ، والحاجة اليها غير خافية فى كل مكان ، لكن ليس من السهل بذر الروح التعاونية الصحيحة فى مراحل الحياة الأولى للجمعية بغية المحافظة عليها ، كما يصعب ضمان الادارة الجيدة الموثوق منها ، ومن هنا انبثقت الحاجة الى وجود منشأة يستمد منها قادة التعاون العون والنصيحة ، وكل من يريدون انشاء جمعية ، ومنذ أن قامت جمعية الادارة اى من عدة سنوات وهى تؤدى من المهام ما يزيد كثيرا على قدرة فرد واحد اذ كثيرا ما يطلب اليها تقديم المشورة والمعونة بشكل لا يستطيع أن يضطلع به الأفراد ، وسوف يزيد الالتجاء اليها

فى المستقبل ، لكن لابد ان يكون على راس الجمعية فرد واحد يخصص جهده لهذا العمل ويعتبره عمله الوحيد الذى يتفرغ له ، والى جانب هذا الرجل مساعدون يعملون معه يحفزهم الى ذلك الولاء للحركة ، لكن عددهم صغير ويجب ان يزيد ليتناسب مع العمل المطلوب منهم . واتضح من تجارب العمل حتى الآن انه لابد من وقت طويل حتى يتدرب هؤلاء المساعدون ويتمرسوا بالعمل ويصبحوا على القدرة والكفاءة اللازمتين ، وظهر ايضا وجوب تثقيفهم فى مختلف فروع الزراعة والاقتصاد التى لها علاقة بادارة جمعيات الائتمان .

المعونة المالية يجب ان تقترن بالتوعية :

The financial help to be granted to the peaple must be combined with their enlightment

لا شك ان مجرد انشاء جمعيات الائتمان لا يؤدى الى تحسين احوال المجتمعات الريفية من تلقاء نفسها ، بل ينبغى بث الوعى فى نفوس الريفيين بان مجتمعهم بحاجة ماسة الى تغييرات جذرية فى طريقة المعيشة وطريقة اداء الأعمال وطريقة السلوك ، ولابد من كشف أسباب القصور حتى يتبينوا اهمية التغيير مع الأخذ بيدهم بحرص ورشد وارشادهم الى كيفية التغيير وبعبارة اخرى نستطيع القول بان المال وحده لا يكفى ولا يؤدى الغرض ، وأهم من ذلك الارشاد الواعى وتعليم الجمهور كيف يستخدمون المال فى أفضل الغايات وباحسن السبل حتى اذا قدمت جمعيات الائتمان هذا المال كان الناس متأهبين لاستخدامه من أجل تحسين احوالهم ، وليس الأمر هينا لأن الأسباب الرئيسية لانتشار الفاقة وازدياد الحاجة فى المجتمعات الريفية كامنة فى الناس انفسهم ومن هنا لابد من أن نجعل الناس هذا العمل بتقديم النصح والارشاد لهم دائما بلا ملل ولا كلل ، الى جانب الارشاد والمساندة الدائمة لطريقة ادارتهم لعملهم ، ويتطلب الأمر صبراً ومثابرة جادة لا يطيقها الا القليلون ، والدليل على ذلك ان عددا كبيرا من الشباب الذين قرروا أن يكرسوا

انفسهم لهذا العمل والذين عملوا فعلا فى جمعية الادارة تركوا العمل بعد وقت قصير ·

من اجل ذلك ينبغى على جمعية الادارة ان تحث العاملين معها على بذل كل جهد مكثف يمكن رغم انهم لا يتلقون اى مقابل لان موارد الجمعية المحدودة لا تسمح بصرف مكافآت · ولا غرابة فى ان من يبقون متمسكين بمواقعهم فى العمل هم الذين يدركون تماما اهمية رسالتهم ولا يسعون وراء الكسب بقدر سعيهم لنجاح العمل وتحقيق الاهداف وحماسهم لمهمتهم وحدها ودافعهم فى ذلك عمل الخير والبر مع انكار الذات والتجرد وكلها اخلاق اصبحت نادرة هذه الأيام · رغما عن ان هذه الصفات من تعاليم المسيحية، اذ يصعب أن نرى ما يدفع اى انسان لكل هذه التضحيات غير عمل الخير بوصفه خلقا مسيحيا مثاليا · وهو ما اكدنا عليه مرارا ولا سبيل لنا الا التاكيد عليه ما دام المال قليل · وسيظل الأمر كذلك لفترة قادمة ، وسيظل العون معتمدا على مبدأ البر وعمل الخير ، ولن يستطاع تجنيد المزيد من الموظفين للجمعيات فى المستقبل الا اعتمادا على هذا المبدأ ايضا ·

ولا يعنى هذا ان من لا يستطيع العمل لوجه الخير لن يتاح له الاسهام فى العمل من اجل المصلحة العامة · بل الباب مفتوح امام كل من يستطيع تقديم نشاطه وجهده والتوفر على خدمة المحتاجين بكل طاقاته وبلا غرض خاص مكتفيا بالقليل · وتأمل ان يستطيع هذا الكتاب ان يثير حماس الناس فيزداد عدد من يهمون بالانضمام الى الجهد التعاونى

الاقتناع ووحدة الفكر هما الاساس :

Uniform convictions are the foundation

تدين جمعيات الائتمان بمركزها الثابت وتأثيرها العميق الفعال الى المبادىء التى قامت عليها دون غيرها وهى المبادىء التى تثبتها اللوائح النظامية للجمعيات ولذا فان نجاح جمعية الادارة رهن بمراعاة بعض المبادىء المعينة التى جاءت فى نظام جمعية الائتمان الزراعية المركزية ،

وبذلك تتوحد الروح ويتوحد النشاط المتجه للأهداف المحددة بوضوح فى اللوائح النظامية المتماثلة وتسود هذه الوحدة من الروح والنشاط أعمال جمعية الادارة ، ولابد من مراعاة هذه المبادىء والالتزام بها ، اذ بغير ذلك لن تنجح أية جمعيـة لن تحقق اهدافهـا ، بل لن تسـتمر فى الوجـود ، وقد أوضحنا فى الفصول السابقة الأهمية القصوى لاتباع المبادىء لمكن ضمان نجاح الجمعيات ، وينطبق كل ما قيل فى هذا الشان على الجمعيات كل بمفردها كما ينطبق أيضا وبنفس الدرجة على كل اتحاد لهذه الجمعيات لأنه اذا سمحنا للجمعيات التى تنضم الى الاتحاد المكون منها أو الى الجمعية الأعلى مسـتوى المكونة منها بأن تعمل كل منها طبقا لمبادىء مختلفة فلن تلبث قليلا حتى يدب الشقاق بينها ويسود بينها الفرقة بدلا من روح التوافق والتعاون ٠

مهمة جمعية الادارة ليست هدفا فى ذاتها ٠٠ بل خدمة الجميع :

The Managing Union's function is not an end in itself, but a service to the whole

من حق الجمعيات الاعضاء فى جمعية الادارة ان تنشد النصح والعون من تلك الجمعية فى أى وقت وهو حق لا شبهة فيه ومفهوم من اللائحة النظامية وان لم يكن منصوصا عليه بصفة خاصة ، فلا شك ان جمعيات الادارة قد اقيمت وتشكلت هيئات مديريها من اجل غرض واحد هو خدمة التعاونيات الزراعية بوجه عام وجمعيات الائتمان بوجه خاص ، فهدفها الوحيد هو تقديم الخدمات لتلك الجمعيات الائتمانية ومساعدتها على بلوغ الاستقرار والمكانة المالية والمحافظة على بقائها والنهوض بها والتوسع فيها ، وتتاح الفرصة لكل جمعية بأن تعبر عن رأيها وطلباتها عن طريق حقها فى ايفاد مندوبيها لحضور اجتماعات جمعية الادارة المنضمة اليها ٠

وتلتزم كل جمعية أن تخضع ادارتها لرقابة جمعية الادارة ، وهو التزام من اهم الالتزامات الواجبات ويجب النص عليه فى اللائحة النظامية ، لكن اغفلت هذه القاعدة عمدا فى البيئة النظامية الأصـلية حتى لا يصـبح من

الصعب انضمام كثير من جمعيات الائتمان المحلية مما ترى ضرورة للخضوع لتلك الرقابة بل وكانت تعارضها ، وقد تبدلت هذه النظرة تماما الآن ، فقد اخذت جميع الجمعيات بلا استثناء تطلب ان يراجع حساباتها مراجعون متخصصون من خارجها ، ولهذا السبب اقبلت جمعيات كثيرة بل وقديمة على الانضمام الى جمعية الادارة وساعد على هذا التطور ميل بعض الأطراف والشخصيات الى اخضاع الجمعيات للرقابة الرسمية الحكومية ، وهو اتجاه يجد مقاومة من جانب الجمعيات لأنها لا تحب الخضوع للرقابة الرسمية ، ولذا فقد فضلت ان تكون الرقابة باختيارها ومن جانب جمعية الادارة بدلا من الرقابة المفروضة ، وقد اصبح ممكنا الآن النص على هذا الالتزام فى اللائحة النظامية للجمعيات .

يجب أن تقوم جمعيات الادارة على مساهمات الجمعيات المحلية :

The Managing Unions has to be maintained by contributions from the local unions

تزداد نفقات جمعيات الادارة باستمرار بتزايد خدماتها واعمالها بحيث اصبح لا غنى عن أن تقدم الجمعيات المحلية مساهمات سنوية لجمعية الادارة المنضمة اليها ، وكانت المساهمة السنوية قد حددت مؤقتا بمبلغ ١٥ مارك سنويا لكل جمعية محلية ويدخل فى هذه المساهمة الاشتراك فى الجريدة التعاونية ، لكن هذا الرسم قليل ولا يكفى لتغطية نفقات جمعية الادارة التى لا مناص لها من أن تسعى للحصول على الأموال اللازمة لها من مصادر اخرى ، ومن المؤسف ان بعض الجمعيات التى نشأت وجاءت الى الحياة بفضل جهود جمعية الادارة مباشرة او بطريق غير مباشر ثم استفادت من المزايا العديدة التى تقدمها جمعية الادارة لا تنضم اليها ، ومن ناحية اخرى مما يدعو للارتياح ان اكثر من الجمعيات تقبل على الانضمام لجمعية الادارة التى اخذت عضويتها فى النمو ، بل أن هناك جمعيات فى مناطق نائية تطلب الانضمام رغم انها قد لا تتمكن فى الوقت الحالى على الأقل من الحصول على دعم مباشرة من جمعية الادارة .

الاحصائيات وحدها مصدر المعلومات الدقيقة :

Only Statistics offer exact information on the organization

يعنينا أن نوضح هنا الأهمية القصوى للبيانات الاحصائية . والمأمول أن تصبح الميزانيات العمومية السنوية التى تقدمها الجمعيات الى جمعية الادارة والبيانات الاضافية الأخرى التى تلتزم الجمعيات الأعضاء بتقديمها ايضا مصدرا أساسيا للبيانات التى تقوم عليها احصائيات شاملة . غير أن تراكم الأعمال الكثيرة المتشابكة والمتنوعة . وقلة عدد العاملين أدى الى تأخير صدور مثل هذه الاحصائيات .

اجتماعات الجمعية العمومية تعبير عن القضية المشتركة :

Union meetings are expressing the common cause

تجتمع الجمعية العمومية مرة واحدة سنويا على الأقل . وتعتبر الجمعية العمومية من أهم الهيئات . ومن حق جميع الجمعيات الأعضاء فى فى التنظيم وهى تلتزم فعلا بايفاد مندوبين عنها . ويحتمل أن يتغير الأمر مستقبلا فيقتصر ايفاد المندوبين على اتحادات هذه الجمعيات بدلا من الجمعيات ذاتها كما هو الآن ولهذه الاجتماعات أثر طيب جدا لأنها تزيد من وعى المشتركين فيها بحاجات المجتمعات الزراعية وتنمى الشعور بالوحدة العامة . وهى أيضا منبر جيد يتيح احسن الفرص لمناقشة المشكلات العامة ودعم الروح التعاونية وانعاشها وقد ثبت ذلك من نتيجة الاجتماعات ومن وحدة المبادىء والأهداف التى تجلت فيها وقد سادت الاجتماعات روح طيبة وعاد المندوبين فى غاية الارتياح للنتائج ونقلوا هذه الانطباعات دون شك الى زملائهم من أعضاء جمعيات الائتمان

ومن واجب أعضاء مجلس ادارة جمعية الادارة بالاضافة الى تحسين الأداء فى الجمعيات الأعضاء جذب وتنمية اهتمامهم ايضا ـ كما أوضحنا ـ الى رعاية مصالح جميع الجمعيات الاعضاء فى مختلف الميادين ولذا عليهم اعداد ترتيبات خاصة لشراء السلع والمواد التى تحتاج تلـ

الجمعيات بالجملة ، وقد استطاعت جمعية الادارة ان تصل الى نتائج طيبة فيما يختص بمشتريات الأسمدة والأعلاف ، والبذور ، والحبوب ، وغيرها فحصلت على اجود الاصناف باقل سعر ممكن مما كان له الاثر الكبير فى تحقيق وفورات ذات قيمة للجمعيات الاعضاء وفى القضاء على الوسطاء الى حد كبير وممارستهم الضارة التى تؤدى الى زيادة الأسعار والتلاعب فى الجودة •

اتحاد الجمعيات التعاونية المركزية :

The Union of the Central Cooperatives

يجب ان يقتصر اهتمام اتحاد الائتمان المركزى على الشئون المالية دون غيرها وعليه ان يبذل الجهد لكى يضم معا الجمعيات المحلية الصغيرة التى لا تستطيع البقاء كل بمفردها لضعفها ، فيجمعها فى منظمة واحدة متينة ودائمة ، ثم يعمل على تقويتها وتطوير امكانياتها الداخلية حتى اذا انتشرت الجمعيات التعاونية واصبح عددها كبيرا وانضمت الى الاتحاد المركزى كاعضاء فيمكن للاتحاد ان ينشىء فروعا ووكالات له ، وقد أوضحنا ان حرص الادارة فى العمل وتجنبها يؤدى الى تطوير بطىء فيما يتعلق بتكوين المال الاحتياطى ، لكن ذلك أمر لابد منه اذ ينبغى الابتعاد ما امكن عن الصفقات السريعة غير المدروسة رغبة فى قيام الجمعيات على اساس قوى، واذا تصورنا قيام منظمة تتألف من اتحاد ائتمان مركزى يقوم فى مكان متوسط من البلاد وله فروع ووكالات فى جميع المناطق لامكننا أن نرى كيف يمكن الوفاء بجميع احتياجات المجتمعات الريفية المالية بسهولة ويسر مع تقليم اظافر المرابين والقضاء على سلطانهم قضاءا تاما •

يتبقى على الفروع الاتصال بالجمعيات المحلية :

The branches should communicate with the local unions

تتيح الجمعيات المحلية فرص الاستثمار امام جميع المواطنين الجادين، وتيسير لهم ايداع مدخراتهم مهما كانت صغيرة وتدفع لهم فوائد وتحسونها

لهم بحيث يطمئنوا عليها ، وفضلا عن ذلك فالجمعية تعمل لمصلحة هؤلاء الاعضاء المدخرين وتبذل جهدها للارتقاء بمستواهم المعيشى ، فمهمة الجمعية تجتنب الأموال مهما كانت صغيرة الحجم وبالتالى خاملة لا اثر لها ولا تجلب لصاحبها اى انتفاع فى صورة فائدة او غيرها ، ثم تتولى الجمعية توجيه هذه الأموال وادخالها فى محيط التعامل مما يفيد الجميع ، وتستطيع الفروع والتوكيلات ان تتحكم فى تداول الأموال بمساعدة اتحاد الائتمان المركزى ، وربما يمكن ايضاح هذه العملية لو مثلناها بنظام الرى فى الزراعة حيث تسحب المياه من الأماكن التى تعانى من عدم توافر فرص الاستثمار وحيث تتكاثر فوائض الأموال ثم توجه الى الأماكن التى يعوزها المال ٠

نظام الفروع يكمله تشعب جمعية الادارة :

The system of branches should be complemented by subdivisions of the Managing Union

يجب انشاء جمعية ادارة لكل فرع ، وحيث يوجد توكيل يجب ان توجد شعبة من الجمعية ، ولن يقتصر واجبات مديرى جمعية الادارة على نشر الحركة التعاونية وتوسيع نطاقها فقط فى مختلف المناطق بمعونة العاملين معهم ، بل ان المهمة الأكثر اهمية هى قيادة التعاونيات نحو أنشطة وعمليات ناجحة باستمرار وغير محفوفة باية اخطار او مخاطر على نمط من العمل المشترك وعلى المبادىء التى طالما ذكرناها ، ويجب على جمعية الادارة والعاملين فيها تكريس العناية المستمرة لمتابعة اداء الجمعيات مع الاستعداد الدائم لتصحيح المسار بالنصيحة السريعة والمعونة والدعم اللازم والاعداد للعمل فى المستقبل لتبلغ الجمعيات التعاونية المستوى المرموق من الأداء والاستقرار ٠

تحقيق الأهداف بلا الزام قانونى :

To reach the goal **without legal compulsion**

ليس من الملائم ابدا ان تخضع التعاونيات لأى ضوابط او رقابات

حكومية بدعوى توجيهها للاهداف المنشودة ، فليست تلك الرقابة تدخلا غير محمود فى مصالح الجماهير الخاصة فحسب ، بل انها تجعل من المستحيل اختيار الاشخاص الصالحين للقيام بالمراجعة المحاسبية وتدريبهم وتثقيفهم ، ولن يتيسر تعبئة القوى المادية والمعنوية للجماهير على اعلى مستوى الا فى ظل التدابير الحرة تماما وبهذه الطريقة تنطلق الجماهير نحو العمل المجدى ٠

ومن الضرورى اظهار الجمعيات ومعظمهم من الفقراء والبسطاء على الاهداف المرجوة وهى فى طبيعتها ممكنة التحقيق ، ويساعد على ذلك بالتدابير القانونية التى تزيل العقبات وتمهد الطريق فقط دون ان تضع على الجماهير التزامات او تقسرهم على عمل ما ــ بل يترك العمل لارادتهم الحرة مع تشجيعهم على ابداء الآراء والميول المؤيدة لمبدأ المساعدة الذاتية حتى يقبلوا على العمل معا بروح طيبة مسرورين بانهم يكرسون كل طاقاتهم المادية والروحية من اجل تحسين حياتهم ومعيشتهم هم بانفسهم ، وقد دلت التجارب على ان القسر والاجبار لن يفيد الا فى تثبيط الهمة وقتل الحماس ٠

وطريق الى التنظيمات الاكبر حجما طويل وشاق :

The road to the larger organization is difficult and long

يوجد الآن اتفاق تام على ان التنظيم المأمول له نتائج طيبة وآثار حسنة لا شك فيها على اكبر فئات المجتمع اهمية وهم جمهور الزراع ، وتمتد تلك النتائج والآثار لتشمل الأمة كلها ، اذ ان رفاهية المجتمع كله رهن برفاهية جماهير الزراع ، غير ان هذه الافكار والمبادىء على وضوحها لم تلق الاهتمام الجدير بها حتى الآن ، ورغم ان فائدة الحركة التعاونية اصبحت ظاهرة ومعترفا بها الا ان الجمعيات التعاونية تواجه صعوبات جمة حين تحاول انشاء نوع من التنظيم الأعلى مستوى ، فقد استخدمت فيما مضى كل الوسائل الممكنة لمنع جماهير الزراع من الاجتماع وتوحيد جهودهم بغية تنظيم اوضاعهم الاقتصادية ، وقد اقتنعنا باهمية ذلك بعد فترة من العمل

طالت الى ما يزيد عن اربعين عاما ، ساعين لتحقيق ذلك الهدف ، ونرى انه فى الوقت الحاضر على الاقل لن تجدى احسن الحجج واقواها فى تحقيق الوحدة مهما استخدمنا فى ابدائها من وسائل الاقناع للنطقية البليغة ٠

انعكاس التفكك السياسى لامتنا هو السبب :

This only reflects the political disunity of our nation

ولا ترجع أسباب هذه الصعوبات الى اشياء فى الامة ذاتها بقدر ما هى راجعة لأسباب اخرى ، فالشعب يريد الوحدة وسيتحد اذا لم تحدث تدخلات لمنعه من ذلك ، ويبدو ان الميول والاتجاهات المختلفة المتعارضة الآن ما زالت تصدر من المنابع ذاتها التى اشاعت حتى الآن الفرقة فى صفوف الأمة الالمانية ، ولا شك ان الوحدة الاقتصادية لن تتم الا بعد فترات من التفكك سابقة عليها ، وقد اثمرت سنوات التفكك حقائق أصبحت ظاهرة الآن وجديرة بأن توقظ كل انسان وتفتح عينيه وتقوده الى استخلاص النتائج الصحيحة ولكن الأحوال ما زالت تنحدر الى الأسوأ ، وما برحت البلوى تزداد سنة بعد اخرى ، ولن يقف الأمر عند حد الا حين ترى الأمة انه ليس امامها من منقذ سوى ان تضم صفوفها وتتوحد للتغلب على اعدائها بعد ان تقلع عما هى فيه من ضيق الافق والتفكير القاصر ، فالوحدة قوة لا تقهر ، وسيواجه الشعب بؤسا كثيرا قبل ان يصل الىهذا الحد ولابد من ذلك تحت الظروف السائدة ٠

سوف يسدد الله خطانا :

God will nevertheless lead us toward our goal

اننا نعتقد اعتقادا راسخا فى ان الوسائل التى نقترحها ونقدمها سوف تقودنا الى الأهداف المنشودة ، وسنواصل العمل معا كما فعلنا من قبل ، وسوف نستعين بأصدقائنا الذين يزداد عددهم باستمرار ، لكننا لن نكره احدا على اعتناق آرائنا ، وستفتح جمعياتنا واتحاداتنا قلبها مرحبة بكل من هم على استعداد للانضمام اليها على اساس المبادىء المعلنة المعروفة

والمربية ، وسيبارك الله جهودنا من اجل تدعيم الاتحاد الذى نجاهد من اجله .

تعقيب الناشر على الفصل السابع :

ليس اتحاد الجمعيات سوى استمرار للمبادىء الأساسية التى انشئت طبقا لها الجمعيات التعاونية المحلية وهى « تنسيق القوى الاقتصادية للعديد من الأفراد الذين يتحدون من أجل المساعدة الذاتية المشتركة المتبادلة » مع حمل هذه المبادىء الى مستوى أعلى (دكتور ج.كلوساك (Dr. G. Klusak) مدير عام اتحاد الرايفيزن الألمانى ببون فى مقال نشر بعنوان « جمعيات ائتمان رايفزن واتحاداتها » فى « جريدة جميع اشكال الائتمان » بالعدد ١٢ سنة ١٩٦٤ (*) وبهذه الطريقة تنضم الجمعيات التعاونية للعمل معا وتتجه نحو تجميع الجهود والقوى لتصبح وحدة اكبر حجما لها وزن اقتصادى اعظم ثقلا وتاثيرا ، ويمكن ان تتم هذه الوحدة فى شكل تنظيم من مرحلتين او ثلاث مراحل ، فتقام اتحادات او تنظيمات مركزية او اية منظمات اخرى تضم الأنشطة الادارية والعملية على اساس من الترتيبات القومية او الاقليمية المختلفة دون التقيد باية مبادىء جامدة .

ولاتحاد الجمعيات أهمية خاصة فى عالم تتغير صفته الفنية والتنظيمية باستمرار ولا تستطيع الجمعية التعاونية المنفردة القيام بمهمها على الوجه الاكمل فى تحسين احوال اعضائها المالية حاليا ومستقبلا الا من خلال « التعاون على مستوى اعلى » Cooperation on a higher level نظرا لقدرتها المحدودة بالضرورة (برفسور د.ج.دراهيم Dr. G. Draheim)

---

*) Dr. Gustav Klusak, former General Manager of the German Raiffeisen Association, bonn, in his article "The Raiffeisen Credit Unions and their Associations" in the "Journal for the Entire Credit Business," No. 12/1964 p. 4.

رئيس البنك المركزى الالمانى للتعاونيات بفرانكفورت فى كتابه « الجمعية التعاونية كنوع من المشروعات » الطبعة الثانية ، جوتنجن ١٩٥٥ » ٠

ويجب الا تخلط بين « التعاون على مستوى اعلى » وبين التركيز لأن الاتحادات التعاونية انما تبنى من القاعدة الى القمة بعكس بناء المنشآت التى تؤدى الى التركيز مثل المؤسسات الاحتكارية (الترست Trusts والكومبين Combines وغيرهما) ، فهما مختلفان على طرفى نقيض ٠

وتحتاج جمعيات الائتمان الآن اكثر من اى وقت مضى الى تنظيم نفسها فى اتحاد كى تستطيع التصدى لمشلكة السيولة كما تظهر هذه الأيام ، وهذا التنظيم مهم أيضا لتطور صناعة الخدمات وبدون مثل هذا التنظيم تنهار الجمعيات الائتمانية اذ تصبح بلا معين فى حرب المنافسة الضروس ، ويتطلب النظام الاقتصادى الحديث القائم على اقتصاد السوق ضرورة تقوية وضع الجمعيات فى السوق بتكوين اتحادات فيما بينها حتى يمكنها تحقيق النتائج الملائمة ٠

وليست الاتحادات الراسية بهذا الشكل هى الميزة الواضحة الوحيدة لتعاونيات رايفيزن » بل تمتد لتشمل اتحاد قطاعات كبيرة من الأنشطة الاقتصادية التى تنتمى فى معظم الأحيان لمستويات مختلفة منفصلة ومتباعدة كالانتاج والتجهيز والتسويق والخدمات مع مركز مالى وائتمانى لتمويل والمدخرات بوجه خاص » ه.كالكستين H. Kalkastein رئيس اللجنة الفيدرالية الألمانية للرقابة على الائتمان فى خطابه أمام اجتماع اعضاء اتحاد رايفيزن الالمانى عام ١٩٦٥ فى كوبلينز Coblenz وتدخل المؤسسات التالية بيانها فى البرنامج الموسع للخدمات التى تقدمها جمعيات الائتمان وبنوكها المركزية ومنظمة القمة اى البنك الألمانى المركزى للتعاونيات فى فرانكفورت Frankfurt

---

*) Professor Dr. H.C. Georges Draheim, President of the German Central Bank for Cooperatives, Frankfurt, Germany, "The Cooperative Society as a Type of Business Enterprise," 2nd edition, Geottingen, 1955

وهذه المؤسسات هى :

البنك الألمانى التعاونى للرهونات

The German Cooperative Mortgage Bank

a corporation in Hamburg مؤسسة فى هامبورج

البنك الزراعى البافارى (شاركة ذات مسئولية محدودة فى ميونيخ

The Bavarian Agricultural Bank

a company with limited liability in Munich

جمعية التأمين للرايفيزن والبنوك الشعبية فى فايسبادن

The Raiffeisen
and People's Banks' insurance Society in Wiesbaden

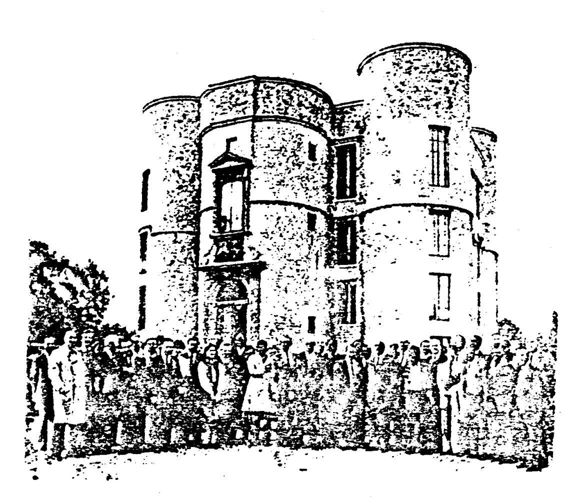
جمعية البناء والاقراض للبنوك الشعبية والرايفيزن فى شفابيش

The Building and
Loan Society for People's and Raiffeisen-Banks
Schwaebisch Hall

شركة مساهمة فى شفابيش هول ٠

a corporation in Schwaebisch Hall

وتتيح العلاقات الوثيقة التى نشأت بين أمم أوروبا الحرة منذ نهاية الحرب الثانية آمال ومجـالات جديدة أمام الأنشـطة التعـاونية وقامت الاتصالات بين القادة التعاونيين فى مختلف الأقطار على أساس من الجذور المشتركة والتطورات التعاونية ، وتمت هذه الاتصالات فى وقت مبكر جدا قبل أن تفكر حكومات تلك البلاد فى أن توفد مندوبيها للاجتماع بالرسميين فى البلاد الأخرى ، وتجد دليلا واضحا على هذه العلاقات فيما قام به التعاونيون الهولنديون من أعمال الاغاثة لأصدقائهم الألمان فى الحركة التعاونية وما أثمرت من عمل مشترك فى ميادين أرحب وأوسع ، وتشير الدلائل على اتجاه الفكر التعاونى والعمل التعاونى الى قيام اتحاد بين التعاونيات القائمة على مبادىء رايفيزن متجاوزا حدود الدول ٠



توضح هذه الصورة المشاركين في الندوة الدولية للادارة التعاونية التى عقدها اتحاد رايفيزن العالمى بقلعة هام ببلجيكا وحضرها ممثلوا حركة اتحاد رايفيزن من شتى أنحاء العالم ويرى الدكتور كمال ابو الخير فى اقصى اليسار مندوبا عن المعهد العالى للدراسات التعاونية والادارية الذى قبل عضوا بهذا الاتحاد •

خاتمة الناشر :

من كان فريدريش فلهلم رايفيزن ؟ هو فى نظر البعض اشتراكى ثورى ورائد عظيم ، بينما يعتبره آخرون رجلا محبا لمساعدة الانسانية ومنظما بعيد النظر للقدرات والقوى الاقتصادية ، غير ان الصفات التى جعلت من رايفيزن رائدا من اعظم الشخصيات فى كافة العصور تبرزه لنا فى المقام الاول كانسان مدفوع باعتقادات مسيحية ، فقد تأثرت اعماله ومشاعره باحزان عصرنا وبؤسه ، وكانت افكاره ثمرة تعاطفه مع البؤس الانسانى ، وكان الفرد الذى لا حيلة له ولا قوة هو مركز اهتماماته واعماله التى ترمى الى تقدير المساعدة والعون .

ويعتبر أول قرار نهض به رايفيزن وهو انشاء مخبز فى بلدة فيار بوش الصغيرة باقليم فسترفولد اثناء شتاء المجاعة عام ١٨٤٧/٤٦ عملا من اعمال البر ولكنه رمز لكل اعماله التى جاءت فيما بعد ، رغما عن ان تلك الأعمال الأخيرة كانت مؤسسة على مبادىء اقتصادية ، فلم تعتمد على المعونات السلبية ، بل استهدفت مساعدة الناس عن طريق تنشيط قدراتهم الكامنة « كان رايفيزن على العكس من ماركس الذى كافح لتحقيق المجتمع اللا طبقى بصراع الطبقات من اجل خلاص الفقراء والمضطهدين لأن رايفيزن بحث عن الطريق للتغلب عن الحاجة ووجده فى توحيد وتقوية روح المساعدة الذاتية والادارة الذاتية والمسئولية الذاتية معتمدا على خلق البر والاحسان فى الأخلاقيات المسيحية » (دكتور سونيمان Sonnemann رئيس اتحاد رايفيزن الألمانى فى مقاله المنشور بمجلة « المسيح والعالم » الاسبوعية الألمانية ، العدد ٢٥ الصادر فى ٢٥ يونيو ١٩٦٥ (*) .

فاساس فكر رايفيزن تعديل المجتمع لا تغييره جذريا وهذا ما جعله يتجه الى التعاون ، وينظر دكتور فلهلم ترو Dr. Wilhelm Treue الاستاذ

*) Dr. Th. Sonnemann, "More Successful than Karl Marx-Tradition and New Reality" in "Christ and the World", German Weekly, supplement to No. 26, June 25, 1965.

بجامعة هانوفر الفنية Hannover Technical University الى فكرة رايفيزن بوصفها ، احياء فكرة قديمة ظلت موجودة دائما وثبتت فاعليتها وسلامتها على مر التاريخ ، لكنها حجبت مؤخرا وغلبتها افكار جديدة وقوة المشروعات الخاصة والمؤسسات العصرية المتمثلة فى شركات المساهمة (مقال منشور فى العدد السابق الاشارة اليه من مجلة المسيح والعالم) (*) ومما يحسب لرايفيزن انه امكنه تعديل المجتمع من الوجهات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بتحريك وتنشيط العقيدة التعاونية القديمة ، واستطاع ايقاظ هذا الشكل من المشروعات وبث فيه الحيوية الروحية جاعلا من الانسان مركز جهده وفكره ٠

وكانت جمعيات الائتمان التعاونية هى البداية الضرورية لأن المال ورأس المال مفتاح السوق والطريق اليها فى كل آن ، بل ومفتاح الاقتصاد والطريق اليه ايضا ، وتعمد الجمعيات حسبما هو مقترح هنا على المساعدة الذاتية المطلقة وحدها وتؤدى هذه المساعدة الى التوسع فى استخدام طاقات الناس والأرض على أوسع مدى ممكن (رايفيزن فى مقدمة الطبعة الاولى من كتابه) ويواصل رايفيزن من كلامه معترفا بأهمية التضامن الاقتصادى فيقول ، تقدر الجمعيات الوسائل والموارد وتوفرها من أجل اقامة المنشآت الصناعية المناسبة لامكانيات الشعب التى تظل عاطلة فى فصل الشتاء على الخصوص ولا تستغل الاستغلال الكافى الواجب فى بقية فصول السنة ، فبعد انشاء الجمعيات التعاونية مباشرة يمكن افساح المجال امام هذه القوى والامكانيات لتعمل عملا مربحا فى كثير من الاقاليم من خلال تحسين استخدام الأراضى ، وتضطلع جمعيات الائتمان بمهمة أخرى اضافية لحل مشكلات التوريد والتسويق الزراعى حاليا وفى المستقبل عن طريق تنسيق النظام

*) Professor Dr. Wilhelm Treue, Hannover, Germany, in "One Man's Call to Self-Help — Friedrich Wilhelm Raiffeisen — Christian and Social Pioneer," in "Christ and the World," German Weekly, supplement to No. 26, June 25, 1965.

الاقتصادى فى كافة مشروعات رايفيزن وما يتصل بها .. فلا شك ان نطاق انشطة تعاونيات رايفيزن شكلها كمعدة فى عدة مقاطعات صغيرة باقليم فسترفولد حيث نشأت علاقات مع سكان الريف الذين كانت اغلبيتهم العظمى من الفلاحين مع بعض الحرفيين العمال المتصل عملهم بالزراعة ، ومن هنا كان اهتمام رايفيزن منصبا على سكان الريف ، ولكن من الخطأ أن نستنتج من ذلك ان جمعيات رايفيزن الائتمانية تتجه الى الريفين وحدهم من دون سائر المواطنين ، ونلمس الدليل على ذلك فى عنوان الطبعة الأولى من كتابه وهو « جمعيات الائتمان كوسيلة لعلاج ازمة سكان الريف وكذلك الحرفيين والعمال فى الحضر » وازال رايفيزن نفسه كل شكوك فى هذا الصدد بما كتب فى مقدمة الطبعة الأولى من كتابه حين قال :

« تستطيع جمعيات الائتمان ان تكون فعالة ونافعة لا فى المناطق الريفية وحدها ، بل وفى البيئات الحضرية ايضا حيث يمكن تشجيع الحصول على الأراضى بنفس الطريقة المتبعة فى المناطق الريفية ، وينطبق ذلك بصفة خاصة على المساكن لا سيما تلك التى يمكن بناؤها بشكل رخيص نسبيا ، وتقدم الجمعيات المساعدة للحرفيين بمنحهم قدرا اكبر من الائتمان يستهلك بالتدريج ، ويمنح مثل هذا الائتمان ايضا لعمال المصانع ذوى الكسب المنتظم والمرتفع بدرجة كبيرة فى العادة » .

« وظهر ذلك فعلا فى المناطق كثيفة السكان فى هيدسدروف Heddesdrof المجاورة لمدينة نيوفيد الصناعية حيث يعيش عدد كبير من عمال المصانع وحيث لا يريد احد ان يفقد شيئا حصل عليه وتمتع به مثل منزل او قطعة ارض ، ولذا فان من يحصل على قرض لشراء منزل او قطعة أرض يواظب على سداده بانتظام رغبة فى الاحتفاظ بما اشتراه ، وهو حافز قوى على الادخار بفضل مجرد تراكم النقود وانه لا باس من تشجيع الطريقة الأخيرة ايضا ، ومن هنا نجد جمعيات الائتمان ذات فائدة عملية ايضا لعمال المصانع » .

• ويمكن أن تضمن القروض طبقا للنظام المقترح هنا فى اى مكان حتى ولو كان المكان يقع فى اكبر المدن حجما ، وتتضمن اللائحة النظامية الاحكام اللازمة لصرف قروض قصيرة الأجل لأعضاء الجمعيات الذين لا يتيسر لهم تقديم الضمانات المطلوبة ، ويحسن ان تفعل مثل هذا المناطق فى المدن الكبرى، وتقام فيها جمعيات مستقلة تقدم القروض النقدية اللازمة بضمانات شخصية، على أن تتصل هذه الجمعيات بعضها ببعض باستمرار لتتعاون معا عن طريق تكوين مجلس ادارة منتخب ، وبهذه الطريقة تزداد معرفة الأفراد الشخصية بعضهم ببعض فى هذه المناطق بتأثير الاتصالات المختلفة والاجتماعات(*) » •

ونلاحظ فى هذه الأقوال فكر رايفيزن الاجتماعى والسياسى البعيد النظر ، واتجاهاته فيما يتعلق بفاعلية جمعيات الائتمان ، وقد تطورت هذه الافكار والاتجاهات الآن بصورة متسعة على ضوء التغيرات الاجتماعية الكبيرة التى حدثت فى المناطق الريفية حتى تتلاءم مع تحقيق الأهداف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التى قامت عليها جمعيات رايفيزن الائتمانية ، وهكذا اصبحت حركة الجمعيات الائتمانية تضم الطبقة المتوسطة بأسرها من فلاحين ، وحرفيين ، وصناع ، وتجار ، وعمال ، وموظفين واصحاب مهن حرة مستقلين •

ولم يكن طريق رايفيزن سهلا ، بل تعرض فى كل خطوة يخطوها على الطريق الى اهانات ومفتريات ، صبها عليه المعارضون والخصوم والمنشقون والبارزون وهو يسير بجهد ومشقة وتعب بالغ نحو النجاح ، لكن شخصيته المخلصة وثقته فى نبل مقصده اعاناه على القيام بمهمته بلا تردد ولا نكوص من اجل خير الانسانية • وهب الى مساعدته نفر من الأصدقاء الموثوق بهم والمشجعين عن اقتناع واخذ عددهم يزداد مع مرور الزمن ، وعلينا ان نتذكر هنا جهود آلاف الأعضاء فى منظمة جمعيات الائتمان والى جانبهم المحاسبون والمديرون فى الجمعيات فقد كانوا الجنود المجهولون الذين بذلوا ما فى

*) F.W. Raiffeisen in the preface to the first edition of this Book.

وسعهم تطوعا من أجل بلوغ الأهداف ، اذ بدون ولائهم ونزعتهم المثالية لما تيسر نقل افكار رايفيزن الى حيز العمل الواقعي ووقف الى جانبه أيضا شخصيات كبيرة شجعت بكل قوة عمل جمعيات الائتمان .

والجدير بالملاحظة ان الناشر ذكر اسماء الشخصيات التى عاونت رايفيزن فى قائمة تذكارية خاصة ملحقة بالكتاب الذى نشره ، كذلك ينبغى عند ذكر رايفيزن أن نذكر ايضا معاصره العظيم فلهلم هاس Wilhelm Haes الذى أسس عمله على نفس الأفكار مع اختلاف فى الوسائل التطبيقية ، وفى عام ١٩٣٠ حدث التزواج بين طرائق كل من رايفيزن وهاس فى ميدان التعاون بعد مفاوضات شاقة لكنها ضرورية فكانت خطوة موفقة ولازمة فى تطور جمعيات الائتمان ، ولذا ذكرت فى القائمة المشار اليها سابقا اسماء من ساهموا فى انشاء الحركة التعاونية كاعضاء فى منظمة هاس ثم اصبحوا من رواد للنظمة العالية المظيمة التى تضم جميع أنواع التعاونيات الريفية .

« ولم يحدث ان اثرت افكار فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية تأثيرا بعيد المدى مثلما أثرت افكار رايفيزن الا فى حالات قليلة ، فهذه الأفكار التى صدرت عن رجل فرد فى قرية المانية مجهولة غزت الآن كل قارات العالم (*) وهذه العبارة قالها فى يوم ١٥ اكتوبر ١٩٦٥ دكتور شنيدر Schneider مدير معهد الاقتصاد العالمى بجامعة هامبورج والأستاذ به ، واصبح لاسم رايفيزن الآن مغزى ومعنى كبير ينطبق عليه ويعرف به ، مثله مثل القليل من الأسماء التى قادت الحركات التاريخية ، وصار رمزا عالميا منفصلا عن شخصية صاحبه وعن جنسيته ، فمنظمة رايفيزن وجمعيات رايفيزن التعاونية بل واسم رايفيزن كلها علم على تطور يشير الى حل للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية فى مجال يتجاوز الميادين الاقتصادية والحدود القومية .

---

*) Professor Dr. h.c. Schneider, Director of the Institute for World Economics in Kiel, Germany, in his address to the Annual Convention of the Raiffeisen Association of October 15, 1965.

وجدير بالذكر ايضا ان الناشر ضمن قائمة الشرف المرفقة بالكتاب الذى نشر عنه ، اسماء من عاون فى تنفيذ افكار رايفيزن فيما وراء حدود المانيا ونهضوا بها وشجعوها من اجل خير شعوبهم فى قوة وانكار ذات ، وتطبق اليوم افكار رايفيزن ونظامه فى مناطق كثيرة بمعظم الاقطار الاوروبية وغيرها من القارات ، والبعض يستخدم اسم رايفيزن فى عنوان منظماته او فى عنوان جمعياته الائتمانية •

وتسهم هذه الافكار العالمية اليوم فى تحسين الأوضاع الاقتصادية بالدول النامية ويمثل برنامج رايفيزن مساهمة قيمة فى المعونة التى تمنح لتلك الدول وكان دكتور ج•كلوساك Dr. G. Klusak المدير العام السابق لاتحاد رايفيزن الألمانى محقا حين قال «كما فى القرن الأول من تاريخ الحركة التعاونية تظهر افكار رايفيزن فى بلدها الأصلى ظهورها فى جميع اجزاء العالم حيث لا تسود انظمة الحكم الشمولية ، وينظر ملايين الناس الى جمعيات التعاون من طراز رايفيزن نظرتهم الى المثال المستقبلى الذى تتزاوج فى الحرية مع الارتباط الشخصى الذاتى المصدر ، ووسيلة فعالة لاثبات الذات وضمان لحمايتهم ومعيشتهم (*) •

For millions of people,the Raiffeisen-type cooperative societies will be the future model of a synthesis of freedom and self-determined commitment, an effective medium of self-assertion, and a guarantee of their livelihood.

ولا يمكن فصل مبادىء الفكرة التعاونية الثلاثية ـ وهي المساعدة الذاتية ، والادارة الذاتية ، عن افكار رايفيزن ، ونلمح فى كتابه التعبير

*) D. Gustav Klusak, former General Manager of the German Raiffeisen Association, Bonn : "The Raiffeisen Credit Unions," Vol. 17 of the pocketbook series on "Money, Banking and Exchange", edited by Prof. Dr. Moehring and Prof. Dr. Rittershausen, Frankfurt, Germany 2nd edition, 1964.

البسيط والقوى فى نفس الوقت ، عن كيفية استخدام الأفكار التعاونية عمليا ، ويقدم جوهر ما ورد فيه منذ مائة عام على التقاليد ، لكن طرق التطبيق تتأثر بالقوانين الديناميكية للتكيف مع الظروف المتغيرة •

والاعتراف بهذه المفاهيم يؤدى الى اعتناق الأجيال القادمة بالمبدأ الدائم باقامة التنسيق الضرورى بين الشكل والمضمون فى التنظيمات التعاونية ، ويعبر دكتور جورج بيكر Dr. George Beaker مدير اتحاد رايفيزن فى منطقة بلاتينات الراين Rhine Palatinate عن هذه الفكرة بقوله An uneding task «التعاون مهمة لا تنتهى» (*) وهو على طرف نقيض مع معنى المشروع الاقتصادى بصفته الاقتصادية البحتة ، ويتناول العمل التعاونى أساسا التقدم الانسانى ويعنى به سواء فى شكل الحماية عن الحاجة المادية كما كان فى القرن الماضى أو فى شكل النظام الاجتماعى و شاكل يقظة الوعى الانسانى كما هو اليوم ، وسيظل ابدا من منجزات رايفيزن واسهاماته انه يحقق التقدم الانسانى بتقوية ودعم عناصر المجتمع الضعيفة بانفرادها ، ويجعل منها وهى متضامنة متعاونة قوة ذات أثر •

(*) Dr. George Becker, Association Manager of the Raiffeisen Association of the Rhine-Palatinate, Ludwigshafen, Germany: «Raiffeisen's Idea» in the book, «In Memory of F.W. Raiffeisen,» published by the Raiffeisen Printing and Publishing Company, Neuwied, Germany, 1938.

الفصل الثامن

مستقبل التنمية والإئتمان التعاوني

النظام العالمي الجديد والعدالة :

من الحقائق التي أثبتتها الدراسات العلمية المنبثقة عن الهيئات العالمية ، كالمجلس الإقتصادي المنبثق عن هيئة الأمم المتحدة ، والحلف التعاوني الدولي ، والحوار القائم بين الدول الصناعية والدول النامية ... أوضحت هذه المنظمات الدولية أن الفوارق تتسع بين الدول الغنية والدول الفقيرة وأن عالمنا المعاصر مهدد بإنهيار نظامه النقدي ، وأنه ينبغي على المجتمع الدولي أن يتعاون من أجل إيجاد نظام إجتماعي إقتصادي جديد تتحقق في مُقومات تخطيطه وتنظيمه تكافؤ الفرص ويتم بموجبه إعادة توزيع الثروة ، بحيث تنال فيه الدول النامية حقها العادل من الدخل الذي يُسهم في تحسين شئون مواطنيها الإجتماعية والإقتصادية ، وتُجمع الدراسات على أن النظام الجديد ينبغي أن يكون للتعاون فيه أو في نصيب حيث أنه يرتبط بالقاعدة العريضة من المواطنين ، **وأن أشكال التعاون ينبغي أن تتطور ، بحيث تأخذ شكل المُركَّبات التعاونية العصرية** ، وأن تنتشر على هيئة سلسلة متجانسة الصورة ، وتخدم الأعضاء والمواطنين في شتى المجالات التي ترتبط بإحتياجات الإنسان المتزايدة وفقاً للتطورات والمتغيرات المتوقعة مع القرن الحادي والعشرين ، وفي ضوء هذه المعاني أصدر الحلف التعاوني الدولي القرار الآتي لجميع الحركات التعاونية :

نص قرار الحلف التعاوني الدولي لمقابلة تحديات المستقبل

الأمل .. والعمل.

إن الحلف التعاوني الدولي :

يرحب : بالتقرير الذي وضعه الحلف لما ينبغي أن تكون عليه التعاونيات عام ٢٠٠٠ وما بعدها ، والذي يصف الظروف الإقتصادية المحيطة بالتعاونيات في المستقبل أو التي يُحتمل أن تعمل من خلالها التعاونيات في المستقبل ، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بالنقص المتزايد في البترول ، وما يُحتمل أن يترتب على ذلك من إستمرار ضغوط التضخم وكذلك الإرتفاع في البطالة ، وإحتمال إستمرار الركود في المعاملات التجارية ، هذا بالإضافة إلى إحتمال زيادة الحواجز في المعاملات التجارية وإنهيار النظام النقدي العالمي.

ويقبل : وجهات النظر التي يتضمنها التقرير فيما يتعلق **بالتحذير من الهوة المتزايدة بين الدول الصناعية الغنية والدول الفقيرة النامية بالرغم من الجهود**

التي تبذلها الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة لمساعدة الدول النامية ، ويثني على الإقتراحات البناءة التي تضمنها تقرير اللجنة المستقلة عن الموضوعات المرتبطة بالتنمية العالمية.

ويلاحظ : أن التقرير يأخذ في الحسبان الأزمات المحيطة ، والحاجة إلى الحفاظ على المصادر الطبيعية ونقاء البيئة وإرتفاع معدل الهجرة إلى المدن ، **وإحتمالات المجاعة المترتبة على نقص الغذاء العالمي نتيجة للنقص في الإنتاج الغذائي وعجزه عن تلبية إحتياجات الأعداد المتزايدة من سكان المدن.**

ويؤكد : الحاجة إلى **تأمين السلام** ، ويُحذر من النكبات التي سيقع فيها الجنس البشري في حالة عدم سيادة السلام ، ومن أجل هذا ينبغي إجراء خفض كبير فيما يصرف على معدات الحروب.

ويعترف : بأن التعاونيات ستُواجه مصاعب متزايدة **في عالم تتركز فيه الثروة في عدد قليل من الأفراد في كثير من الدول** ، وكذلك في مواجهة القوة والثروة **المتزايدة للشركات المتعددة الجنسية** التي تعود أرباحها على أعداد قليلة.

ويرحب : بنظام إجتماعي وإقتصادي يستند إلى أسس تساعد على إعطاء الأمل للجنس البشري مثل **إيجاد نظام إقتصادي يهتم بما يترتب على إنعدام تكافؤ الفرص في النظام الإقتصادي القائم على دوافع الربح** بغض النظر عن إهتمامه بمقابلة إحتياجات الإنسان ، وكذلك مثل إيجاد نظام يقدم إقتراحات بناءة من أجل إستراتيجية جديدة للتنمية العالمية عن طريق الأمم المتحدة يمكن من خلاله تحقيق عدالة توزيع الثروة ، وتوضيح الفوائد التي تعود على العالم من إقامة نظام إقتصادي جديد تساهم في إقامته القاعدة العريضة من المواطنين في الشعوب بالإشتراك مع المرأة.

ويعلن : أن الإهتمام المتزايد بتدعيم التنمية التعاونية يُعتبر واحداً من الإتجاهات التي ينبغي أن تتضمنها إستراتيجية التنمية في النظام العالمي الجديد ، حيث أن التنمية التعاونية تُسهم في تحقيق إسهامات كبيرة فيما يتعلق بحل المشكلات الإقتصادية والإجتماعية التي يشهدها مجتمعنا المعاصر.

ويرى : أنه ينبغي إعطاء أولوية قصوى لما يأتي :

أ) تنمية التعاونيات الزراعية بين صغار المزارعين وعلى وجه الخصوص في الدول النامية ، مع إعطاء أهمية خاصة لزيادة الإنتاج الزراعي وتحقيق عائداً أفضل للمنتجين.

ب) تشجيع التعاونيات الصناعية وحفزها على إدارة مشروعاتها بأسلوب تتوافر فيه الحوافز ، وإرتفاع الكفاءة الإنتاجية ، وإنخفاض معدل البطالة ، وكذلك تحسين العلاقات الصناعية ، وإنتهاج سياسات يتحقق فيها مزيداً من العدالة فيما يتعلق بتوزيع الدخل.

ج) تحقيق مزيداً من الرعاية للتعاونيات الإستهلاكية بأسلوب من شأنه التأكيد على طبيعة هذه التعاونيات التي تتميز عن غيرها من تجارة القطاع الخاص ، وبأسلوب يحفظ على هذه التعاونيات إستقلالها وديموقراطية إدارتها في إطار من رقابة أعضائها.

د) إنشاء سلسلة من التعاونيات المتخصصة المتعددة النشاط أو الجمعيات المتعددة الأغراض ، وعلى وجه الخصوص في المناطق الحضارية ، بأسلوب يُمكنُ من خلاله تزويد الأعضاء بخدمات إقتصادية وإجتماعية واسعة ، كالإسكان والأقراض والبنوك والتأمين والمطاعم والخدمات الطبية والسياحية والترويحية ، أي إنشاء مركز تعاوني كبير في المناطق الحضارية المجاورة للتجمعات السكانية يستطيع تقديم هذه الخدمات.

ويعتبر : أن هذا التقرير بداية لعملية مستمرة من البحوث والنقد الذاتي عن طريق المنظمة التعاونية الدولية ، ومن أجل ذلك :

يطالب : المنظمات الأعضاء بإيجاد الوسائل إمّا عن طريق إعتمادها على نفسها أو من خلال ممثليها لدى حكوماتها أو بالإثنين معاً للمساعدة على إمكانية تطبيق الخطوات الأربع التالية من أجل التنمية التعاونية :

أ) الدراسة الدقيقة لتقرير الحلف عن التعاونيات عام ٢٠٠٠ وما بعدها.

ب) المشاركة في مزيد من النقاش حول ما يتضمنه التقرير من إمكانيات التطبيق.

ج) إختيار الإقتراحات والحلول التي تتناسب مع ظروف كل دولة والتي يمكن من خلالها حل ما قد يعترضها من مشكلات.

د) إجراء الدراسة اللازمة وإن إقتضى الأمر إجراء برامج بحثية تتعلق بدراسة مستقبل الحركة التعاونية على إختلاف أوجه نشاطها في إطار من النظام التعاوني القائم.

ويطلب : من هيئة الأمم المتحدة ووكالاتها المتعددة الإستمرار بأقصى ما لديها من طاقة وإمكانيات لوضع **إستراتيجية للتنمية العالمية من شأنها إيجاد نظام إقتصادي دولي جديد يحقق مزيداً من المشاركة** بين المجتمع الدولي وعائداً أفضل لتوزيع الثروة الناجمة عن هذه التنمية ، وفي نفس الوقت يحقق هذا النظام الجديد ظروفاً ملائمة للتنمية التعاونية.

ويرجو : المنظمات الأعضاء أن توالي بصفة منتظمة الحلف بتقارير منتظمة عن نتائج دراساتهم وجهودهم فيما يتعلق بمستقبل الحركة التعاونية في بلادهم.

الدراسات البحثية ومستقبل التعاون :

أوضحنا من قبل نص قرار الحلف التعاوني الدولي لمقابلة تحديات المستقبل ، والذي طالب فيه بضرورة إجراء الدراسات البحثية اللازمة التي تتعلق بدراسة مستقبل الحركات التعاونية في إطار المتغيرات العالمية ، وأن يكون للتعاون دور في إستراتيجية التنمية العالمية ... ولعل هذا يتطلب بالدرجة الأولى القيام بالبحوث والدراسات التي ترتبط بتقييم أوضاع التنظيمات ، ويساعد مثل هذا التقييم الخبراء عند الإسترشاد بالتجارب التي مرت بها الدول وبالنتائج التي تمخضت عنها هذه التجارب ، وهذا التقييم يُسهم إلى حد كبير في وضع خطط وسبل التطوير ، حيث أنه يتضمن العديد من التحليلات العلمية ... وهذه التحليلات تتضمن العديد من النقاط التي تعد جوهرية من الناحيتين النظرية والعلمية للتخطيط للمستقبل ، على أن يكون هذا التحليل حراً لا يتأثر بالميل نحو فكرة التمسك بعينة جامدة ، موجهين النظر إلى أنه لا يكفي في تقدير مستقبل وآفاق التعاون أن نُبرز محاسنه ومزاياه ونُغفل الحديث عن نقاط الضعف فيه ، كما أن التحليل العلمي لا يستفيد من الإسترسال في ذكر مساوئ النظم الحالية وإغفال المزايا الإقتصادية التي تحققها هذه النظم من حيث التقدم والتنمية الإقتصادية ورفع مستوى الرفاهية في

المجتمع ، على أن تقدير النظام التعاوني بإعتبار أنه خطوة سليمة في تطوير المجتمعات يفرض علينا أن نُلِمَّ بالوسائل الفعالة في تحقيق هذا التطوير ، والنتائج المباشرة وغير المباشرة التي تترتب على ذلك ، فممالاشك فيه أن المجتمع قد يتعرض لبعض المشكلات إذا لم يكن التَحَوُّل الذي ينقله من طور إلى طور تدريجياً وعلى أسس إستقرارية ، وإذا لم تُتَّخذ العُدَّة لمواجهة الإحتمالات المختلفة المتوقعة في زمن يقصر أو يطول.

ومن هذا المنطق فإنه ينبغي على الحركات التعاونية أن تهتم إهتماماً كبيراً بالتقييم وبالتخطيط الذي يتناسب مع واقع التعاونيات ، وينتقل بهذا الواقع تدريجياً نحو تحقيق الأهداف المرجوة ، ومن هذا المعنى يؤكد علماء التعاون على أن التقييم المستمر كعنصر من عناصر تصميم الخطط على المستوى القصير أو المتوسط أو البعيد له أهمية كبرى للتعرف على جوانب الضعف والقوة في التعاونيات ، وبالتالي تَتَجَنَّب عوامل الضعف ومعالجة آثارها ...

وهناك إجماع علمي على أن التقييم يتطلب قدرات ذهنية عالية وتكاليف ليست بالقليلة بالإضافة إلى الحاجة إلى سلطة وإذن خاص للإطلاع ، وجمع الإحصاءات من الجمعيات المحلية والمشتركة والمركزية والعامة والإتحادات التعاونية المركزية القطاعية ، بالإضافة إلى الإتحاد العام للتعاونيات ... الخ. وعندما تكون مثل هذه البيانات التفصيلية في متناول القيادات التعاونية فإنها تستطيع عندئذ أن تستعرض الأوضاع القائمة للحركة التعاونية فيها ، وتعالج مشكلاتها ، وتستكمل تنظيم بنياتها في المدى الذي يتناسب مع ظروفها وأوضاعها ، وتكون مُهيأةً لإعادة تنظيم نفسها ، والإستفادة من الأخذ بمفهوم الإئتمان التعاوني الذي يستهدف بالدرجة الأولى تجميع المدخرات تعاونياً ، وإقراض الأموال تعاونياً ، في إطار من مبادئ التعاون المقترنة بأعلى مستوى من الأداء في ضوء الأصول العلمية لإدارة الأعمال.

الإئتمان التعاوني والتمويل الذاتي :

من الحقائق المعروفة في الحركة التعاونية في شتى أنحاء العالم ، أن الجهد الذي تبذله هذه الحركات من أجل أن تحقق لنفسها من خلال مصادرها الخاصة تسهيلات إئتمانية تخدم

نشاطها ... هذه المصادر التعاونية تفضل غيرها من المصادر الأخرى ، كما تؤكد تجارب الحركة التعاونية أن الإئتمان القائم على أسس تعاونية يعتبر أكثر فاعلية ، وأكثر تفهماً للظروف التي تحيط بمختلف أوجه النشاط التعاوني ، وبالتالي يعتمد على البساطة في تقديم الإئتمان للأعضاء التعاونيين وما يتطلبه هذا الإئتمان من ضمانات ، وأن هدفه بالدرجة الأولى التيسير على الأعضاء لتحقيق زيادة الإنتاج ، ومعاونتهم على تحسين أوضاعهم الإجتماعية والإقتصادية.

والإئتمان التعاوني يعتمد على التمويل الذاتي من مدخرات وودائع الأعضاء ويُمكّن التنظيمات التعاونية من أن تحصل على إحتياجات أعضائها من مصادر التمويل التعاونية تصحبه رقابة ذاتية تُقلّل من المخاطر ، ويضفي مزيداً من الثقة ، حيث أنه من المفترض أن الجمعيات التعاونية بحكم تكوينها ووجودها بين أعضائها تستطيع إشباع الحاجات من الخدمات الإئتمانية دون تباطؤ ، أو تأخير ، كما وأن إقترابها من أعضائها يخفف من تسلط المصادر الربوية ويحد من تحكمها فيهم.

ومن الحقائق المعروفة أيضاً أن الفلاحين في كثير من دول العالم تعرضوا لأبشع أنواع الإستغلال نتيجة لضعفهم وعجزهم عن الحصول على حاجاتهم من المال الذي تحتاج إليه الزراعة ، وقد ثبت أن المصادر التي يلجأون إليها لتوفير هذا المال ، إما أجهزة تستغل ضعف الزراع وحاجاتهم وتربطهم بعجلتها وتمتص ناتج زراعاتهم ، أو أجهزة تعزف عن خدمة الزراع وتسعى وراء الخدمات التي يتوفر فيها كفاية الضمان والفائدة العالية التي ينوء بها المزارع الصغير ، وقد أثبتت تجارب الإئتمان التعاوني ، أن الإئتمان الزراعي الذي يتوافر عن طريق التنظيمات التعاونية يفوق كافة أدوات وأجهزة الإئتمان. كما أن سياسة التمويل الزراعي بالذات بالنسبة للدول النامية قد حظيت بكثير من الإهتمام ، ويرجع ذلك إلى أن الغالبية العظمى من الدول النامية تعتمد أساساً على الزراعة ، وأن الزراعة فيها تعاني مشاكل إقتصادية بالغة ، فهناك مشاكل تزايد السكان بنسبة تفوق زيادة الإنتاج ، وهناك إنخفاض مستوى الدخل ، وإنتشار الفقر والمرض ، وتعذر إيجاد فرص العمل للمواطنين ، بل إن بعضها يتعرض لما هو أخطر من ذلك وهو الجوع ... كل هذه المشكلات دعت المنظمات الدولية المعنية بعقد

مؤتمرات على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي سعياً وراء معالجة هذه الأوضاع وحلاً لهذه المشاكل.

ويهمنا أن نوضح أنه بدراسة كثير من التقارير التي أسفرت عنها المؤتمرات الدولية فيما يتعلق بموضوع الإئتمان ، نرى أنها توصي دائماً بالربط بين القروض ومتطلبات التنمية الإقتصادية ، وضرورة الربط بين تشغيل الأيدي العاملة وسياسة الأقراض ، هذا بالإضافة إلى بذل الجهود التي تستهدف الربط بين المدخرات والإستهلاك ، حيث أن سياسة التوسع في تجميع المدخرات تؤدي إلى الإقلال من الإنفاق ، وهذا بالتالي يؤدي إلى الحد من الإستهلاك والسير قدماً في خطة التنمية وبذلك أمكن تحسين الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية للمواطنين ، وبالتالي تدعيم الإقتصاد القومي.

إننا نوجه النظر إلى أن هناك الكثير من المؤتمرات الدولية التي إنعقدت على الصعيد العربي وأسهمت في هذه المؤتمرات تنظيمات دولية ، كمنظمة الأغذية والزراعة ، وجامعة الدول العربية ، ومكتب العمل الدولي ، والبنك الدولي ، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير ، والصندوق الدولي للإئتمان والتنمية الزراعية .... إلى غير ذلك من الهيئات الدولية المعنية .

لذلك أجمعت المؤتمرات الدولية المهتمة بعملية التنمية على التوصية بأن نظام الجمعيات التعاونية للتسليف هو أفضل أنواع التسليف الزراعي ، حيث يخدم المزارعين الصغار والمتوسطين على أوسع نطاق ممكن ... ونظراً للفوائد الإقتصادية والإجتماعية والتربوية التي تنجم عن مثل هذه الجمعيات يُفَضَّل إتباع نظام تعاوني للتسليف في مصر وفي جميع البلدان العربية ، هذا لإن بيع المحاصيل عن طريق التعاونيات يزيد في قيمتها كوسيلة لضمان القروض ، ويساعد على تأمين التسديد في حالة التخلف عن الدفع.

رايفيزن وبذرة رأس المال Seed Capital :

أنشئت جمعيات الإئتمان لأول مرة خلال القرن التاسع عشر في ألمانيا وإيطاليا منبثقة من التطور التعاوني الذي حدث في إنجلترا وفرنسا.

وبدأت التجارب العملية الأولى في هذا الصدد بالجمعيات التعاونية الإئتمانية على يد فردريش فلهلم رايفـيزين Friedrick Wilhelm, Raiffeisen وهرمـان شـولز ديليتـش Hermann Schulze-Delitzseh واشتهر هذان الإسمان على وجه الخصوص في أمريكا رغم أنه ظهر في المانيا وإيطاليا تعاونيون قبلهم كانت أعمالهم في ميدان تطوير بنوك الشعب بأوروبا على مستوى الأهمية نفسه.

وحدثت في منتصف القرن التاسع عشر أزمة الكساد والبطالة ، وإنتشـرت الفاقـة ، وبالتالي أخذت قوى التعاونيات العمالية في النمو ، وكذلك قوى الثـورة الصناعيـة البورجوازيـة ، **وفي هذا الجو ظهرت جمعيات الإئتمان لأول مرة كوسيلة النجاة والبقاء على قيد الحياة** وثمرة لجهد كبير بذله الخيرون من الناس مثل شولز ورايفيزن ثم ألفونس ديجاردان بكندا ، وفيلين بالولايات المتحدة الأمريكية ، وحدثت مؤخراً تطورات مماثلـة في أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا.

وبدأ رايفيزين تجاربه في ألمانيا بفكرة بـذرة المـال Seed Capital وحصل على رأس المال الإبتدائي من مجموعة من أصدقائه الذين قدموا المال إلى جمعيات الإئتمـان الوليدة ، ولكن هذه الفكرة منيت بالفشل ، وفي الستينات من القرن التاسع عشر بدأت جمعيات الإئتمـان في إيطاليـا بقيادة لويجي لوزّاتي Luigi Luzzatti وليون فولمبورج Leone Wollemborg وهما نظراء شولز ورايفيزين ، عمل أحدهما في المدن والآخر في المنـاطق الريفيـة ، ومـا زال هذان الشكلان من جمعيات الإئتمان الحضرية والريفية باقيين في معظم الأقطـار لاسيما التي في مراحل التطور المبكرة.

رايفيزن وأساس النجاح :

ولم تأت سنة ١٨٦٤ وإلا كانت قد تطورت في ضوء تعاليم وأفكار رايفـيزين بعض المؤسسات الطليعية التي تشبه جمعيات الإئتمان كما نعرفها الآن ، ووضع رايفـيزن ثلاثة شروط أساسية اعتبرها ضرورية ولا غنى عنها لنجاح جمعية الإئتمان وهي :

١) لا يقترض من جمعيات الإئتمان إلا المشتركون فيها دون غيرهم.

٢) تمنح القروض لأغراض الإنتاج والتنمية فقط.

٣) تعتبر صفات الشخص وأخلاقه أهم ضمانات القروض.

ومازالت هذه الشروط تمثل المبادئ الأساسية في حركة جمعيات الإئتمان رغماً عن أن كثيراً من جمعيات الإئتمان الحديثة الكبيرة قد توسعت كثيراً في فكرة " الأغراض الإنتاجية والإقتصادية " وكذلك فيما يعتبر " ضماناً للقروض ".

ونالت فكرة رايفيزين نجاحاً فورياً وفتحت مجالاً جديداً كاملاً لحياة قومه وحياته كرائد لهم ، فَكَرَّسَ رايفيزين بقية عمره لتطوير جمعيات الإئتمان ونشرها في ربوع ألمانيا كلها وإعترافاً بفضله أقيم نصب تذكاري في ألمانيا تمجيداً " للأب رايفيزين " لكن ذكراه الحقيقية باقية في أكثر من ٩٠٠٠ بنك رايفيزين تحمل إسمه الآن.

الفونس ديجاردان Alphonse Desjardins _

أما الشخصية الثانية الهامة في تاريخ جمعيات الإئتمان فيما يختص بأمريكا فهو الفونس ديجاردان Alphonse Desjardins وهو شخص برلماني كندي شارك رايفيزين إهتمامه برفاهية جيرانه الإقتصادية ، وأظهر ديجاردان إهتماماً بجمعيات الإئتمان في أواخر سنوات القرن التاسع عشر حين كانت الأحوال السائدة في بلدته ليفيز Levis بولاية كويبيك تشبه تلك التي واجهت رايفيزين قبل نحو نصف قرن ، فكان الناس فقراء والأحوال سيئة والفوائد على القروض باهظة بصورة أزعجت ديجاردان.

أمضى ديجاردان عدة سنوات يدرس جمعيات الإئتمان الأوروبية ثم نظم عام ١٩٠٠ أول جمعية إئتمان في أمريكا الشمالية وأنشأها في بلدته للعمال الفقراء ، وكانت بداية جد متواضعة حتى أن أول وديعة إدخارية فيها كانت دايم (*) Dime واحد ، وأول مبلغ جُمع من الأعضاء كان نحو ٢٦ دولاراً ولم يَفُتَّ ذلك في عضد ديجاردان ولم تمض غير فترة قصيرة إلا واستطاعت جمعيته الصغيرة أن تقدم لأعضائها خدمات هامة وتحقق لهم الإستقلال المالي.

---

* الدايم عملة أمريكية تساوي عشرة سنتات ، والدولار يساوي مائة سنت ، وعلى أساس قيمة العملة وقتئذ فإن قيمة الوديعة بالعملة المصرية تساوي ثلاثة قروش ونصف.

إدوارد أ. فيلين Edward A. Filene :

وفي غضون ذلك إنتشرت فكرة جمعيات الإئتمان في أجزاء أخرى من العالم والتقط أول أمريكي إهتم بجمعيات الإئتمان إهتماماً شديداً فكرته عنها أثناء رحلة له في الهند ، وكان هذا الأمريكي هو إدوارد أ . فيلين Edward A. Filene of Boston ذو الأفكار الليبرالية والمقيم بمدينة بوسطن ، وكان قد جمع ثروة نتيجة أفكاره التقدمية في التسويق وأخذ يستخدم تلك الثروة في نشر أفكاره التقدمية في مجالات عديدة أخرى من النشاط البشري.

ولم يعرف فيلين حدوداً لإهتماماته التي تركزت جميعاً على هدف واحد هو تحسين حياة النساء والرجال إقتصادياً ومدنياً خاصة أولئك الذين يعانون المشقة في تحصيل القوت.

لقد كان فيلين طرازاً فريداً من الرجال الذين يهتمون بشئون مواطنيهم ، وكان يمكنه أن يعيش ويُحقّق مزيداً من الثراء عن طريق التجارة ، إلا أنه إستنبط أساليب تجارية جديدة تأخذ في إعتبارها الفئات منخفضة الدخل ، فقد إستطاع فيلين كتاجر ومعه شقيقه لنكولن فيلين أن يُحَوّلا متجر أبيهما الصغير ليصبح " أكبر مخزن متخصص في العالم " كما سمياه ، وأدخلا كثيراً من المستحدثات التسويقية مثل " فرص الدور الأرضي[*] Bargain Basement حتى أصبح مخزنهما أكبر مخزن من نوعه في العالم.

وإتخذ الأخوان موقفاً كريماً من موظفيهما كما كانا كريمين مع زبائنهما ، وساعدا الموظفين في إنشاء واحدة من أوائل منظمات الموظفين لها سلطة التحكيم في المنازعات . وأنشأ عيادة تعتبر من أوائل العيادات ، ونفذا نظاماً للمشاركة في الأرباح يعتبر من أوائل الأنظمة التي طُبقت في العالم ، وكان مخزنهما من أوائل من طبق نظام الحد الأدنى للأجور بالنسبة للنساء

---

[*] من المظاهر المشاهدة الآن في المحلات الكبرى في الخارج عرض بعض السلع في الدور الأرضي بأثمان مخفضة جداً بالنسبة للأسعار التي تعرض بها في أقسام المحلات الأخرى ، وتسمى " مبيعات الفرص " والهدف من ورائها جذب أكبر عدد من العملاء الى المتاجر ، وزيادة المبيعات بصفة عامة.

والفتيات ، وإبتكرا فكرة الأجازة يوم السبت في شهور الصيف ، وطبقاً لأول مرة نظام العمل لمدة خمسة أيام في الأسبوع و ٤٠ ساعة أسبوعياً.

وكان نشاط إدوارد فيلين في المجالات الأخرى بارزاً أيضاً ، وإليه يرجع الفضل في انشاء غرفة التجارة بالولايات المتحدة ، وابتكر الدرجة السياحية في السفريات البحرية وخصص أمكنة بأجور مخفضة للطلبة ومحدودي الدخل ، وابتكر أول جهاز للترجمة الفورية بالمؤتمرات الدولية مما سهل العمل في منظمات مثل الأمم المتحدة.

وإلتقى فيلين لأول مرة بجمعيات الإئتمان في زيارته للهند عام ١٩٠٧ ، فعندما كان في فندقه بكلكتا قابل على غير إنتظار أحد الموظفين الإنجليز الذي كان في طريقه لزيارة القرية الهندية الصغيرة لمساعدتهم في إقامة جمعيات إئتمانية ، فأثار ذلك في فيلين حب الإستطلاع ورافق الإنجليزي في إحدى زياراته ، وكانت تلك الزيارة غير المتوقعة كافية لإثارة حماسه وإهتمامه بجمعيات الإئتمان التي خصص لها جهده لمدة الثلاثين سنة التالية حتى توفى.

فيلين .. أبو التعاون :

حدثت في عام ١٩٠٩ مجموعة من التطورات التي حاكت الشباك التي جرفت فيلين بعد ذلك إلى المشاركة الفعالة في نشر فكرة جمعيات الإئتمان ، وأهم هذه الأحداث أن بيير جاي Pierre Jay المشرف على البنوك في ولاية ماساشوستس نشر رسالة عن المعاملات المصرفية غير القانونية ، وقال جاي أنه إكتشف عدة حالات يقرب عددها من ست حالات قام بها موظفون في بعض المنشآت بتنظيم أنفسهم في جمعيات إقراض تتلقى الودائع من أعضائها وتقرضها لأعضائها.

واعتقد جاي حسب تحليله بأن هذه المنظمات أو الجمعيات تخدم أغراضاً نافعة في ميدان الإقراض الشخصي لكنها تعمل دون ترخيص قانوني ، ولذا كان عليه أن يقرر ما إذا كانت جمعيات الإئتمان هذه ينبغي رقابتها أو ربما تقييدها أم على العكس يجب تشجيعها والإكثار منها؟.

وسعى جاي إلى حل هذه المشكلة ومعرفة الحل الشافي لها فلجأ إلى مكتبة بوسطون العامة وهناك عثر على كتاب هنري وولف Henry Wolff البنوك الشعبية People's Bank ووجد جاي فيه وصفاً لمنظمات تشبه الجمعيات التي يبحث فيها وتؤدي تلك المنظمات أعمالها وتقدم نفس الخدمات في كثير من البلاد الآسيوية والأوروبية وتحمل أسماء متباينة ، كذلك علم جاي بجهود الفونس ديجاردان في كويبيك.

وكتب جاي إلى ديجاردان خطاباً أعقبه سيل من المراسلات بينهما ، ونتيجة لهذه المراسلات تقدم جاي عام ١٩٠٨ بتوصية بأن تأذن ولاية ماساشوستس للجمعيات المشار إليها بالعمل بل وتساعدها بأن تُسَهِّل تسجيلها ومنحها الصفة القانونية لتأخذ مكانها بين المؤسسات المالية في ماساشوستس ، وبنى توصيته على إعتقاده بأن هذه الجماعات أو الجمعيات تفتح أمام قسم كبير من السكان تسهيلات فيما يختص بالودائع والإقراض لم تكن لتتاح لهم بدونها.

وخطا جاي خطواته الثانية فأعد مشروع قانون يمنح الترخيص القانوني لهذه الجماعات ، وجاء ديجاردان من كويبك وأمضى عدة أيام يساعد في إعداد هذا القانون ، وعقدت لجنة البنوك في المجلس التشريعي بماساشوستس جلسة إستماع عامة لمناقشة مشروع القانون ، وتقدم إدوارد فيلين عندئذ وألقى بثقله في تأييد القانون وفكرة جمعيات الإئتمان ، وأكسبه عمله هذا لقب أبو حركة جمعيات الإئتمان في الولايات المتحدة.

وحتى اللحظة التي دخل فيها فيلين إلى هذه الحلبة كانت معظم الأقوال التي إستمعت إليها لجنة البنوك من ديجاردان الذي مَثُلَ أمامها وناقشته مَلِياً ، لكنه كان أجنبياً ولذا لم يكن لشهادته وزن كبير ، وما أن إنتهى من شهادته حتى تطوع فيلين وجاء أمام اللجنة بصفته مواطناً يهمه الأمر ، وأثار عمله هذا إهتماماً شديداً بجمعيات الإئتمان لأنه رجل بارز في ماساشوستس وقد رأى جمعيات الإئتمان وهي تعمل فعلاً.

شهادة فيلين وقانون تعاونيات الإئتمان :

لا حاجة بنا إلى القول بأن شهادة فيلين مهدت الطريق أمام القانون الذي أصدرته الهيئة التشريعية بماساشوستس Massachusetts عام ١٩٠٩.

وذهب ديجاردان لزيارة نيو هامبشاير New Hampshire وهي ولاية تقع في شمال الولايات المتحدة ، وذلك أثناء زيارته القصيرة لماساشوستس ، وهناك نظم أول جمعية إئتمان في الولايات المتحدة ، فأصبحت جمعيات الإئتمان حقيقة واقعة ، لكن نموها وتطورها لم يكن ملفتاً للنظر خلال الإثنى عشر عاماً التالية ويرجع ذلك أساساً إلى نقص القوانين الفعّالة.

ثم حدثت أحداث ساعدت على تغيير هذا الوضع ، فحين إنعقد المجلس التجاري للجنوب في ناشفيل عاصمة ولاية تينيسي Nashvill, Capital of Tennessee وهي أحدى الولايات الجنوبية عام ١٩١٢ ظهر إهتمام كبير بنظام الإئتمان الأوروبي مما حدا بالرئيس تافت Taft إلى أن يكتب إلى حُكّام الولايات المتحدة طالباً منهم تشجيع جمعيات الإئتمان وإصدار القوانين اللازمة متخذين القانون الذي صدر عام ١٩٠٩ في ماساشوستس نموذجاً في هذا الشأن ، ونظراً لما أثاره إجتماع ناشفيل من إهتمام كبير تقرر إيفاد لجنة أمريكية إلى أوروبا عام ١٩١٣ لدراسة الإئتمان الريفي.

ونَفّذت كثيراً من الولايات المتحدة توجيهات الرئيس تافت ، لكن الأمور لم تتحرك جدياً إلا في عام ١٩٢١ حين ظهر إدوارد فيلين مرة أخرى على مسرح الأحداث مؤيداً جمعيات الإئتمان ، وعندئذ نالت تلك الجمعيات التأييد وقوة الدفع المطلوبين كي تنهض بمساعدة عامة الناس.

وأدرك فيلين أن تطور جمعيات الإئتمان لن يتخلص من الركود إلا بإتخاذ خطوات جادة ومناسبة لوضع القوانين التي تتيح للجمعيات النمو ولتوفير القيادات لها ، وبناء على ذلك أنشأ مكتباً قومياً لتوسيع خدمات جمعيات الإئتمان Credit Union National Extension Bureau.

روي ف . برجنجرين Roy F. Bergengren :

كان الهدف من إنشاء المكتب القومي لتوسيع خدمات جمعيات الإئتمان العمل على إصدار قوانين فعالة لجمعيات الإئتمان في كافة الولايات والتوسع في إنشاء الجمعيات الجديدة في طول الولايات المتحدة وعرضها وتشجيع إنشاء إتحاد لجمعيات الإئتمان على المستوى القومي ، وتحقيقاً لتلك الأهداف إختار فيلين محامياً من مدينة لين Lynn بماساشوستس إسمه روي

ف. برجنجرين Roy F. Bergengren وعينه سكرتيراً تنفيذياً للمكتب عام ١٩٢١ ، وصار برجنجرين صوت وقلب وعقل حركة جمعيات الإئتمان أثناء فترة تكوينها.

وعندما بدأ فيلين وبرجنجرين عملهما لم تكن توجد سوى ١٩٩ جمعية إئتمان وأربعة قوانين للجمعيات فقط في كافة أنحاء الولايات المتحدة ، وخلال الثلاث عشرة سنة التالية حتى عام ١٩٣٤ دفع فيلين أكثر من مليون دولار من ثروته الخاصة لنشر فكرة جمعيات الإئتمان وكرس برجنجرين طاقته كلها وتفرغ تفرغاً كاملاً لتحقيق هذا الهدف وسافر هنا وهناك ومثل أمام المجالس التشريعية في العديد من الولايات وكافح من أجل إصدار القوانين اللازمة للحركة ، واستجاب الشعب والمشرعون فصدرت القوانين في ولايات عدة ، وإستطاع برجنجرين ونفر من المتطوعين أن ينشئوا جمعيات إئتمان بالعشرات ثم بالمئات ، وحيثما ذهبوا قوبلوا بترحاب شديد من الجموع المحتشدة التي تبحث عن مصدر إئتمان منخفض التكلفة.

وتُوِّجَتْ جهود الرجلين بأعظم إنجاز عام ١٩٣٤ حين صدر قانون فيدرالي لجمعيات الإئتمان يسمح بإنشاء هذه الجمعيات في أي مكان بالولايات المتحدة وممتلكاتها وتأسس الإتحاد القومي لجمعيات الإئتمان ليحل محل مكتب الإرشاد القومي لجمعيات الإئتمان الذي كان يموله فيلين ، وهكذا دار الزمان في صالح حركة جمعيات الإئتمان التي تنادى بالمساعدة الذاتية " المتبادلة " والتي إستطاعت أن تقف على قدميها مستقلة ماليا.

السنوات الأولى من حياة الإتحاد القومي لجمعيات الإئتمان :

لم يكن الإتحاد الوليد مقصوداً به الوفاء بكامل إحتياجات حركة جمعيات الإئتمان ، ولذا لم يمض وقت طويل حتى تأسست منظمتان متخصصتان لخدمة بعض إحتياجات الحركة وأول هاتين المنظمتين التابعتين كانت جمعية التأمين التابعة للإتحاد وتأسست في أغسطس ١٩٣٥ بقرض مقداره ٢٥،٠٠٠ دولار من صندوق القرن العشرين الذي أنشأه فيلين وكانت أهدافها الأساسية التأمين الإدخاري على الحياة وضمان القروض المقدمة لأعضاء جمعيات الإئتمان ، وكانت قلة من الجمعيات قد أبرمت عقود تأمين لهذا الغرض لدى شركات

تأمين خاصة لكن التكلفة كانت مرتفعة مما دفـع معظم الجمعيات إلـى الإستغناء عن إجراء هذا النوع من التأمين.

أما المنظمة التابعة الثانية فكانت جمعية للطبـع وتقديم مستلزمات الخدمـات الورقية وفقاً للإحتياجات وتأسست في ربيع عام ١٩٣٦ ، ومن بين ما كـانت تقوم بتوريده الإستمارات المحاسبية وغيرها من المطبوعات المتخصصة.

وفي غضون ذلك كثرت جمعيات الإئتمان بسرعة فائقة بعد إنشاء الإتحاد عام ١٩٣٤ في تلك السنة فكانت هناك ٢٤٨٩ جمعية في الولايات المتحدة زادت إلى ٧٩٦٤ جمعية في الولايات المتحدة ، و٢٠٠ جمعية في كندا زادت إلى ٨٤٤ جمعية عام ١٩٣٩ وهو التاريخ الذي إتحدت فيه حركتا جمعيات الإئتمان في كل من الولايات المتحدة وكندا.

وعاقت الحرب العالمية الثانية تقدم حركة جمعيات الإئتمـان فـي الولايـات المتحـدة ، كمـا عاقت تقدم باقي قطاعات الإقتصاد ، وأخذ معدل نمو جمعيات الإئتمان ينحدر تدريجياً في الولايـات المتحدة ، فلم تبلغ سوى ٨٦٨٣ جمعية عـام ١٩٤٥ ، لكن عدد الجمعيـات فـي كنـدا إستمر فـي الزيادة أثناء الحرب فوصل إلى ٢٢١٩ عام ١٩٤٥.

ولما إنتهت الحرب إستأنفت جمعيات الإئتمان نموها تدريجياً في الولايات المتحدة وبدأت بمعدل لا يتجاوز بضع مئات سنوياً ، ثم زاد المعـدل بصـورة ملحوظـة عـام ١٩٥٠ واستمر علـى إرتفاعه في السنوات الأولى من الخمسينات ، وكان عدد الجمعيات الجديدة فـي الولايـات المتحدة ٦٦٧ عام ١٩٥٠ فقفز إلى ١٠٠٨ عام ١٩٥٢ ثم ١٤١٢ عام ١٩٥٤ و ١١٢٨ عام ١٩٥٥.

ثم نقص عدد الجمعيات الجديدة إلى ٥٦٩ عام ١٩٥٩ لكنه زاد مرة أخرى في الستينات فشهد عام ١٩٦١ نشأة ١٠٠٥ جمعية جديدة ، ١١٠٠ جمعيـة عـام ١٩٦٢ ، ٩٣٧ جمعيـة عـام ١٩٦٣ ثم أصبح معدل الجمعيات الجديدة ٤٣٩ سنوياً في الفترة من ١٩٦٥ إلى ١٩٦٩.

في السنتين الأولتين من السبعينات حدث نقص في عدد جمعيـات الإئتمـان وكـان النقص ١٧٨ عام ١٩٧٠ و ٢٣٨ عام ١٩٧١ ، ويُعزى هذا الإتجاه عموماً إلى تشجيع الإندماج في جمعيات كبيرة الحجم وتصفية بعض الجمعيات بسبب مشكلات الإدارة.

وبلغ عدد أعضاء جمعيات الإئتمان في الولايات المتحدة ١٨,١ مليون عضو عام ١٩٦٦ أو نحو ٩٪ من السكان ، وزاد عدد الأعضـاء إلـى ٢٤,١٧,٦٧٩ عضـو تقريبـاً عـام ١٩٧١ أي نحو ١٢٪ من السكان.

وشهدت الستينات والسبعينات توسعاً كبيراً للحركة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، وكان وراء هذا التوسع جهود الهيئات الدينية التبشيرية وإنشاء الإتحاد الدولي لجمعيات الإئتمان ، وساعد هذا الإتحاد في إنشاء إتحادات لجمعيات الإئتمان في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وأستراليا وكندا.

ونتيجة لهذا التوسع أصبح عدد جمعيات الإئتمان في العالم ٥٧,٠٠٠ أو ما يزيد عن ذلك منها ٤,٤١١ في كندا و ١٠٣٧ في أستراليا ، ٣٩٨٠ في أمريكا اللاتينية ، ٤٣٧٥ في أفريقيا ، ١٨٦٨٦ في آسيا وذلك حتى آخر عام ١٩٧١، وبلغ مجموع المدخرات في جمعيات الإئتمان في ذلك التاريخ أكثر من ٢٤ بليون دولار ، وزادت قيمة أصولها عن ٢٧ بليون دولار وارتفع عدد الأعضاء إلى أكثر من ٤٣ مليون عضو.

وحدث معظم هذا النمو في الفترة من ١٩٦٧ إلى ١٩٧٢ ، فلم يكن عدد أعضاء الجمعيات خارج الولايات المتحدة وكندا (المنضمة إلى الإتحاد الدولي) يتجاوز عدة ملايين قليلة عام ١٩٦٦ لكنه أصبح ينتمي إليه وقتئذ نصف عدد مجموع الأعضاء على المستوى الدولي ، وكان ما يزال يوجد نحو ٢٤٠٠٠ جمعية إئتمان تضم ١١ مليون عضو تقريباً خارج المجلس العالمي لجمعيات الإئتمان ولا تربطها به علاقات.

وقد حدث تحول في صفة النمو فيما يختص بالحركة في كندا التي بدأت عام ١٩٠٠ في مدينة ليفيز Levis وبدأ هذا التحول من عام ١٩٦٠ وظهر أيضاً في الولايات المتحدة ، منذ الستينات فقد قلّ عدد الجمعيات الجديدة ، لكن عدد الجمعيات القائمة أخذت تكبر تدريجياً ، وأخذت الجمعيات الصغيرة تندمج أو تتقاسم الخدمات ، فمثلاً لم تظهر عام ١٩٦١ سوى ١٣٧ جمعية جديدة في كندا ثم نقص عددها عام ١٩٧١ بمقدار ١١٠ جمعية.

مثل عن التطورات الأخيرة في المدة من ١٩٦٦ إلى ١٩٧٢ :

في أواخر الستينات وأوائل السبعينات إبتكر المجلس الدولي لجمعيات الإئتمان (الإتحاد القومي لجمعيات الإئتمان سابقاً) فكرة جديدة لتطوير الجمعيات الإئتمانية وهي " يعتبر

تدريب القيادات المحلية أفضلُ نفعاً (*) من منح الأموال للجمعيات الوليدة " ، وهي ذات النتيجة التي وصل إليها رايفيزين في ألمانيا قبل هذا الزمن بمائة عام ، فتحول بناء إتحادات جمعيات الإئتمان تحولاً كبيراً تبعاً لهذه الفكرة التي عادت بالأمور إلى أساسياتها وأخذت الحركة في الولايات المتحدة وكندا تدعم إتحاداتهم القومية وتقويها في أواخر الستينات وشكلت روابط قومية وإتحادات إقليمية في أنحاء أخرى عن العالم.

وساهمت رابطة سسكتشوان Saskatchewan League عام ١٩٦٢ بمبلغ ١٤,٠٠٠ دولار لتطوير جمعيات الإئتمان فيما يسمى الآن بجمهورية تانزانيا ، وساهمت الجمعيات والروابط والإتحادات في السنوات التالية إلى جانب الحكومة بأموال لدعم المنظمات الناشئة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، وشاركت في تلك الجهود أيضاً بعض الوكالات الخاصة مثل بنوك رايفيزن في أوروبا ، وخدمات الإغاثة الكاثوليكية ، ولجنة أكسفورد لمقاومة المجاعات وغيرها.

وكانت إحدى نتائج هذا الجهد المشترك إنشاء المؤسسة الدولية التابعة للإتحاد القومي لجمعيات الإئتمان عام ١٩٦٥ ، وما زالت تلك المؤسسة تمثل قناة تتدفق من خلالها المساهمات من أجل البحوث والتثقيف والتطوير والمُوَجَّهة لخدمة الجمعيات في أنحاء العالم.

وتأسس عام ١٩٧٠ المجلس العالمي لجمعيات الإئتمان ومقره مدينة ماديسون وركز جهوده على " تنمية الموارد البشرية من خلال التثقيف " وشارك المجلس في عقد دورات تدريبية للمستشارين والمديرين والمحاسبين بالجمعيات الإئتمانية حتى يستطيع العاملون المحليون في الإتحادات الأعضاء بالمجلس أن يتولوا القيادة بثقة ، وساعد المجلس أيضاً في رعاية مؤتمرات عن القيادة والحوافز عُقِدَت في مختلف أرجاء العالم.

ووضع المجلس برامج للمساعدة في تدريب الفلاحين وصغار الحرفيين والذين يعملون بدورهم على تدعيم إقتصاديات أوطانهم ، ونذكر في هذا

---

* Training of local leadership is more valuable than bestowing of funds on infant credit unions.

المجال برنامج الإئتمان الزراعي في أمريكا اللاتينية والبرامج المحاسبية والتثقيفية التي تعتبر رأس الحربة في جهود المجلس العالمي.

وعاد نمو الجمعيات الإئتمانية إلى الإنتعاش بالولايات المتحدة في السبعينات وأصبحت الجمعيات بمقدم عام ١٩٧٢ أكبر مورد للإئتمان الإستهلاكي وفاقت بذلك كل منافذ تجارة التجزئة.

وأوضحت البحوث العلمية عبر تاريخ جمعيات الإئتمان أن الأفراد يقترضون في فترات الرخاء ويدخرون أكثر إذا واجههم التهديد ، وقد أمضت الجمعيات التعاونية فترة الستينات تبحث عن طريق لتحسين السيولة ، وموازنة تذبذب العلاقات بين الإقراض والأسهم ، وشهدت هذه الفترة من السنين رخاء شديد وكساد عميق تتابعاً في فترة خمس سنوات (١٩٦٥-١٩٦٩).

ثم حدث تحول شديد آخر في أواخر الستينات وأوائل السبعينات خاصة في الولايات المتحدة ، فصدر عام ١٩٦٨ " قانون الصدق في الإقراض " Truth-in-lending-law وحتّم على جميع المقرضين أن يعلنوا بوضوح عن أسعار الفائدة التي يتقاضونها وأن يبينوا إجراءات الإقراض ، وفي عام ١٩٧٠ أصبحت الوكالة القومية المشرفة على جمعيات الإئتمان وكالة مستقلة بدلاً من أن تستمر كما كانت إدارة صغيرة ، تابعة لوزارة الصحة والتعليم والخدمة الإجتماعية ، وفتح هذا التغيير كثيراً من المنافذ الجديدة أمام تطور جمعيات الإئتمان المسجلة فدرالياً والتي يعتبر بعضها أكبر جمعيات من نوعها في العالم.

وتبع هذه التغيرات تغيرات مماثلة على مستوى الإتحادات فأعيد تنظيم الإتحاد القومي لجمعيات الإئتمان والمجلس العالمي لجمعيات الإئتمان وإستطاعت هذه المنظمات وأعضاؤها أن يعملوا طبقاً لحاجاتهم وأن يُطَوِّروا أسعار الفائدة الخاصة بهم ، وإستطاع المجلس العالمي في السنة الأولى من إستقلاله أن يحقق نتائج طيبة فتضاعفت الأصول في أيرلندا وافريقيا واستراليا ونمت معظم القطاعات بمعدل ٢٥٪ أو أكثر.

ودخل الإتحاد القومي لجمعيات الإئتمان في أوائل السبعينات مرحلة إعادة تنظيم كاملة وإن ظل يقدم خدماته التقليدية ، فقد وضع جميع هذه الخدمات تحت إدارة وحدات متخصصة مثل

الخدمات الإدارية ، والبحوث ودعم الروابط ، ومكتب واشنطون ، والإتصالات والتمويل ، ويماثل هذا النمط التغييرات المماثلة التي أدخلت الروابط في بعض الولايات بأمريكا والإتحادات القومية في البلاد الأخرى.

ونتيجة لذلك بلغ عدد الجمعيات المنتمية إلى الحركة العالمية أكثر من ٠٠٠ر٢٧ جمعية في عام ١٩٧٢ تضم ما يزيد عن ٤٧ مليون عضو وزادت أصولها في عام واحد بنسبة ٨ر١٨٪ فأصبحت قيمتها أكثر من ٣٢ بليون دولار.

أما مجال التغيير الرئيسي في كندا فكان التطور التشريعي ، وبلغ الإنفاق على التسويق ذروته في كل من الولايات المتحدة وكندا ، وبعض البلدان الأخرى ، غير أن الإتجاه الرئيسي على المستوى العالمي كان نحو تدريب القيادات وحوافز الإدارة.

ويقول مودي وفيت Moody and Fite في كتابهما عن تاريخ حركة جمعيات الإئتمان " الهدف الرئيسي من حركة جمعيات الإئتمان هو تجميع المدخرات تعاونياً وإقراض الأموال تعاونيا ، وقد إستمر هذا الهدف على حاله منذ نشأة الحركة ... وواجب قيادات الجمعيات التعاونية للإئتمان أن تجمع بين مبادئ الخدمة ومبادئ التعاون مع أعلى مستويات إدارة الأعمال ".

ما هي الجمعية الإئتمانية ؟

الجمعية الإئتمانية مؤسسة مالية تعاونية تعبئ مدخرات أعضائها وتقرضها لأعضائها أيضاً . وأصبحت الجمعية الإئتمانية إلى جانب ذلك مصدراً رئيسياً لمد المستهلك بالمعلومات والثقافة ، وتعتبر كل جمعية كياناً مستقلاً وهي لا تسعى للربح ، وتُسَجَّل لدى إحدى الوكالات الحكومية التي تتولى الإشراف على الجمعيات ، لكن الجمعية تظل مملوكة لأعضائها الذين يتولون إدارتها أيضاً ، وتوظف الجمعيات الكبيرة مديرين محترفين ليساعدوا مجالس الإدارة والمنتخبة ، وتقوم جمعية الإئتمان لتشجيع التوفير ولتقديم

قروض مخفضة التكلفة لأغراض سليمة ، ولا يَدّخر لدى الجمعية إلا الأعضاء ولا يقترض منها سوى الأعضاء.

وتعمل الجمعية على تحقيق هدف مشترك يربط المشتركين في عضويتها ، أي أن هؤلاء الأعضاء يشتركون في خلفية معينة مشتركة فيما بينهم ، فقد تكون الرابطة أنهم يعملون جميعاً ويقيمون في مجتمع واحد ، أو ينتمون إلى تنظيم أخوي واحد هو نقابة ما وعضوية النقابة مفتوحة للجميع حسب نوع الرابطة المشتركة بينهم بصرف النظر عن العنصر أو اللون أو العقيدة ، وتعتبر جمعيات الإئتمان المؤسسات الخاصة الوحيدة المفتوحة عضويتها أمام أعضاء المجتمع وذلك بالنسبة للجمعيات التي تقام لخدمة هذا المجتمع.

وتدار الجمعية إدارة ديموقراطية ، فينتخب أعضاء الجمعية أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء اللجان (قد يجري تعيين بعض اللجان حسب نصوص ولوائح معينة) ويعمل الموظفون المأجورون تحت إشراف مجلس الإدارة أو المدير " أو أمين الصندوق ".

كيف تعمل الجمعية ؟

تشجع الجمعية أعضائها على الإدخار بإنتظام ، وقد توسعت الجمعيات الإئتمانية خلال نصف القرن الأخير في أدوات الإدخار فأدخلت شهادات الإيداع وحسابات الإيداع تحت الطلب تشجيعاً للإدخار ، كما أدخلت أيضاً الحسابات الجارية رغبة في أن تصبح الجمعيات المؤسسة المالية الوحيدة بالنسبة لأعضائها .

وتمنح الجمعية قروضاً من المدخرات إلى أعضائها لشراء السلع الإستهلاكية ولمواصلة التعليم ولأغراض أخرى كثيرة ، وتقدم القروض بفائدة أقل من المعدل الجاري في سوق الإقراض ، وتدفع معظم الجمعيات فائدة متفاوتة بالنسبة لأدوات الإدخار المختلفة كما تأخذ فوائد بأسعار متفاوتة حسب أغراض القروض.

وتعود أرباح الجمعيات بوجه عام بعد خصم المصروفات والإحتياطيات القانونية إلى الأعضاء إمَّا في صورة ربح على المدخرات أو عائد على الفوائد المدفوعة ، ويعتبر عائد الفوائد

المدفوعة ظاهرة فريدة كانت تنفرد بها جمعيات الإئتمان بين مؤسسات الإقراض ، ولم تبدأ البنوك الأمريكية في تجربة تنفيذ تلك الفكرة سوى في السبعينات.

ولجمعية الإئتمان الحق في الإحتفاظ بجزء من الإيرادات كإيرادات غير موزعة ، أو في شكل إحتياطي لأغراض غير متوقعة في المستقبل ، ويساعد هذا الإجراء على تدعيم وإستقرار الجمعية.

القروض لأغراض سليمة :

تتلخص الأسباب المعتادة للإقراض في الرغبة في سداد ديون قديمة أو سداد الضرائب وتغطية نفقات العلاج الطبي ، أو الجنازات ، أو إصلاح المنازل أو شراء أدوات المزرعة أو أدوات المهنة أو السيارات أو دفع مصروفات التعليم ، أو الزواج أو الطوارئ الأسرية.

وتتفاوت القوانين من حيث مقدار ما تقرضه الجمعية للعضو الواحد والمعتاد أن تقرض الجمعية العضو عدة مئات من الدولارات أو أكثر بناء على توقيعه وحده ويزداد المبلغ كثيراً إذا قدم العضو ضماناً للقرض.

وتقدم الجمعيات أحياناً وفي بعض الجهات قروضاً بضمانات رهن عقاري ، وتصرف مثل هذه القروض من فائض أموال الجمعية ، غير أن المهمة الرئيسية لجمعيات الإئتمان هي تقديم قروض لأعضائها من أجل إحتياجاتهم الإستهلاكية.

الإئتمان بتكلفة منخفضة :

يندر أن يتجاوز سعر الفائدة على قروض الجمعيات ١٢٪ سنوياً ولا تتقاضى الجمعيات رسوماً أو مصروفات أخرى ، ويلاحظ أن العائد على الفوائد الذي تصرفه الجمعيات لأعضائها يؤدي إلى خفض سعر الفائدة المشار إليها.

ويستفيد الأعضاء من إنخفاض سعر الفائدة على قروض الجمعيات وبذلك يوفرون بعض المال الذي يمكنهم إستخدامه في مجالات أخرى .

حماية الأموال :

تحمي جمعيات الإئتمان سلامة مركزها المالي بعدة وسائل :

1) تعمل جمعيات الإئتمان بموجب القانون الذي يتطلب أن تفحص السلطات الحكومية وتراجع دفاتر وسجلات الجمعيات دورياً.
2) في كل جمعية لجنة مراقبة من الأعضاء مهمتها رقابة عمليات الجمعية ومراجعة دفاترها وسجلاتها دورياً بإنتظام.
3) يجري التأمين ضد خيانة الأمانة على أمين الصندوق وجميع الأشخاص الذين يتعاملون في أموال الجمعية ونقودها.
4) تُنشئ الجمعية كل عام إحتياطيات لتغطية الديون المتأخرة.
5) يجري التوسع سريعاً في برامج الدعم والموازنة على مستوى الرابطة والمستوى الدولي.
6) توجد رابطة مشتركة بين جمعيات الإئتمان.

تشجيع الإدخار :

تقوم جمعيات الإئتمان بحملة مستديمة لحث الأعضاء على مداومة الإدخار بانتظام وزيادة مدخراتهم ، وأثمرت هذه الحملات في إقناع وغرس عادة الإدخار آلاف من الناس ، فبدأ الكثيرون ممن لم يكونوا يدخرون من قبل في إقتطاع جانب من أجورهم ولو صغير القيمة وإدخاره.

المكاسب الإقتصادية من جمعيات الإئتمان :

توجه المكاسب الإقتصادية أساساً ليستفيد منها الأعضاء في المقام الأول ، غير أن كثيراً من الناس يستفيدون أيضاً منها ، ويمكن بيان كيفية إستفادة مختلف الجماعات من هذه المكاسب الإقتصادية بترتيبها في شكل قائمة ، وتشمل هذه الجماعات الأعضاء وأسر الأعضاء وأرباب العمل الذين يستخدمون الأعضاء والمجتمع والدائنين الآخرين.

وسنبحث أولاً بعض المكاسب الإقتصادية للأعضاء بالنسبة لكل جماعة ، وقد يكون بينها إزدواج بمعنى أن يستفيد أكثر من جماعة من نفس المكاسب ، وقد تنفرد جماعة واحدة ببعض المكاسب دون غيرها ثم نتحدث عن المكاسب الإقتصادية من جمعيات الإئتمان بصفة عامة.

المكاسب بالنسبة للعضو

Convenient place to save	مكان مناسب للإدخار
Learn thrift habits	يتعلم عادات إقتصادية تنموية
Low Cost credit	إنخفاض تكلفة الإئتمان
Life insurance on loans and savings	تأمين بالنسبة للقروض والمدخرات
Reasonable Dividends	أرباح معقولة
Safety for savings	أمان للمدخرات

المكاسب بالنسبة لأسرة العضو

Thrift education	تَعلُّم سلوكيات تحقق الرخاء
Family and joint memberships	عائلة واحدة وعضوية مشتركة لأعضائها
(for example, in case of primary member)	(في حالة وفاة العضو الأصلي مثلاً)
Greater buying power	زيادة القدرة الشرائية
Loan and share insurance security	الإنتفاع بخدمة تأمين القرض

المكاسب بالنسبة لرب العمل الذي يستخدم العضو

Absence of granishments	القضاء على المظاهر
Happier, more productive employees	زيادة إنتاجية العاملين وسعادتهم
Greater buying power for group	زيادة القدرة الشرائية للجماعة

Convenient savings and loans	تيسير الإقراض والإدخار
Retention of buying power	الإحتفاظ بالقوة الشرائية

المكاسب بالنسبة للمجتمع

Low-cost credit	إئتمان منخفض التكاليف
Saving institution	مؤسسة إدخار
Greater buying power for group	زيادة القوة الشرائية للجماعة
Keen Competitor	منافس متحمس ونشط
Safety for savings	أمان للمدخرات
Service to people not other wise served	خدمة لجمهور لا يجد مصدراً آخر للحصول عليها

المكاسب بالنسبة للدائنين الآخرين

Consolidation loans	توحيد القروض
Debt adjustment (pro-rating)	تسوية الديون (بمعدلات لصالح العضو)

وهكذا يمكن بيان المكاسب الإقتصادية من جمعيات الإئتمان ببساطة شديدة وعن طريق قوائم قصيرة ، رجع ذلك إلى أن جمعية الإئتمان هي في أساسها منظمة بسيطة غير معقدة تهتم بخدمة بعض الحاجات فقط لجماعات معينة من الناس ،تتجنب مغريات التوسع في الخدمات مما يؤدي بالجمعية في النهاية إلى أن تصبح مؤسسة تجارية صرفة أو أن تبتعد كثيراً عن المبادئ التعاونية الأساسية.

ولا يهم ألا يستطيع الإنسان تحديد المكاسب الإقتصادية من جمعيات الإئتمان بالنسبة لأية جماعة معينة غير أعضاء الجمعية ذاتها ، فالمفروض أن الأعضاء هم المستفيدون أساساً وإليهم قبل غيرهم توجه المكاسب مباشرة.

غير أنه ثبت تاريخياً أن الجمعية تفيد جماعات أخرى غير أعضائها ، إذ أن هؤلاء الأعضاء يتصلون بغيرهم من منطق تعميم الفائدة ، حيث أنهم وجدوا أن هذا الأسلوب أفادهم .. وإرادة الخير والنفع العام تدفعهم إلى نشر الوعي عنها لأصحابهم ، وخبرتهم وهكذا تتسع الدائرة ويستفيد المجتمع.

ويمكن القول بصفة عامة أن المكاسب الإقتصادية من جمعيات الإئتمان تنقسم إلى قسمين :

فمنها ما يشجع على إستخدام الموارد الإقتصادية بحكمة.

ومنها ما يساعد على تدفق هذه الموارد بإستمرار.

ويتعرض كل إقتصاد على أي مستوى ، حتى على المستوى الشخصي ، لأن يعاني الركود ثم التدهور ما لم تتدفق موارده من يد لأخرى ومن مؤسسة لأخرى ، وهنا تفيد جمعيات الإئتمان فائدة كبيرة لأنها تعمل على أن تقوم جماعة من الناس بتجميع موارد إقتصادية معينة هي بالنسبة للجمعية عبارة عن مدخرات أو مساهمة في شراء الأسهم.

وتختنق الجمعية إذا لم تنتقل فيها الأموال من يد المدخرين إلى يد المقترضين ، ولابد من تَدَفُّق الأموال على هذا النمط ، كما لابد من أن تجري الدماء من الشرايين إلى الأوردة في الجسم البشري ، ويتطلب الإنتقال حرية الحركة ، وهي سمة أخرى مميزة لجمعيات الإئتمان إذ فيها يتيسر الإدخار ويتيسر الإقتراض بأقل قدر ممكن من الإجراءات الإدارية أو القانونية.

فتراكم الأموال وتداولها أو التراكم والتداول هما كلمتي السر ومفتاح الأمور في وصف المكاسب الإقتصادية المستمدة من جمعيات الإئتمان ، ويضاف إليها أيضاً كلمات أخرى مثل التيسير والتعاون والمنافسة والرعاية ، وخلاصة القول أن أكثر المكاسب الإقتصادية أصالة بالنسبة لجمعيات الإئتمان هي تشجيع الإدخار وتقديم الإئتمان بمبالغ معقولة وبفوائد معقولة.

المكاسب الإجتماعية من جمعيات الإئتمان :

يستطيع كل إنسان سواء كان عضواً في جمعية إئتمان أو مصرفياً أو صاحب عمل أن يعرف المكاسب الإقتصادية المستفادة من الجمعيات لأنها واضحة ومستمرة.

لكن تحديد المكاسب الإجتماعية من جمعيات الإئتمان ومعرفتها يحتاج إلى نظرة أكثر عمقاً ، وكيفما كان الحال فهذه المكاسب مستمرة أيضاً لأنها مرتبطة إرتباطاً وثيقاً بالمكاسب الإقتصادية لا تنفك عنها.

وخير طريقة لبيان المكاسب الإقتصادية هي أن نرتبها أيضاً في قائمة بالنسبة لمختلف طوائف الناس الذين يتأثرون بها مباشرة وتقدم هذه القائمة فيما يلي وهي قائمة لا يمكن أن تكون كاملة وشاملة وبعدها سنتناول هذه المكاسب الإجتماعية بنظرة عامة.

بالنسبة لعضو الجمعية

الكرامة في إدارة الأموال Dignity in money Management – فرصة للتقدم Opportunity to advance – بوتقة للديموقراطية Laboratory for democracy – تمويل بالمساعدة الذاتية Self-help finance.

بالنسبة لأسرة العضو

المشاركة الطوعية Volunteer participation – إتصالات إجتماعية Social-Contacts عضوية عائلية Family memberships.

بالنسبة لرب العمل الذي يستخدم العضو

شعور بالمسئولية من جانب العاملين والأعضاء والجيران Responsible employees, members, neightbors – إئتمان وإدخار تعاوني Cooperative credit and savings.

بالنسبة للمجتمع

مؤسسة ديموقراطية Democratic institution - قادة للمجتمع Community leaders - منافسة أخلاقية Ethical competition.

ونتناول الآن بصفة عامة هذه المكاسب دون محاولة تخصيصها بجماعة أو جماعات معينة ، موجهين النظر إلى ما تُعلنه مؤسسات الإئتمان بأن الهدف الأول لجمعيات الإئتمان هو بناء الإنسان، وحين يكتسب الإنسان عادة التوفير بتأثير عضويته في جمعية الإدخار يصبح أكثر حرية وأعلى مقاماً مما كان قبل إكتسابه تلك العادة ، وحين يقترض الإنسان مالاً بأقل سعر فائدة ممكنة ويستخدم القرض لغرض إنتاجي أو إستهلاكي فإنه يشعر بحرية أكثر وحكمة أكثر ، **فالجمعية إذن عبارة عن جماعة تتعاون ليبني كل منها الآخر ليصبحوا أكثر تحرراً وأكثر رسوخاً وأكثر حكمة وكل ذلك نتيجة عضويتهم في جمعية الإئتمان.**

وتزود جمعية الإئتمان المجتمع الذي تقوم فيه بأداة ديموقراطية بسيطة ، ولا نعدو الحقيقة حين نقول أن كافة مظاهر الديموقراطية تنبض بالحياة في جمعية الإئتمان وأكبر مثل على ذلك الإجتماع السنوي للجمعية العمومية ، فيقضي القانون بأن تجمع الجمعية الإئتمانية أعضاءها معاً مرة واحدة على الأقل كل سنة لتعرض عليهم تقريراً عن أعمالها في السنة الماضية وليقرروا خطة العمل في السنة المقبلة ، ويتولى الأعضاء إنتخاب المسئولين في الجمعية بطريقة وإجراءات ديموقراطية مبسطة ، ويخضع هؤلاء المسئولون المنتخبون لنظام من التوازنات والمراجعات يمنحهم حرية العمل من ناحية ويعصمهم من إساءة إستخدام سلطتهم من ناحية أخرى ، أي أن أعضاء جمعية الإئتمان يمارسون الديموقراطية ويديرون مجتمعهم الديموقراطي الخاص.

وتستطيع جمعيات الإئتمان أن تفخر بأنها قوة تعمل من أجل الإصلاح المعنوي في كل مجتمع فهي تُذكر الإنسان بأن السلع المادية ليست هدفاً في ذاتها وليست من أجل أن يحقق قلة من الأفراد أقصى ربح من ورائها على حساب الآخرين ، بل على العكس يجب أن تتاح للجميع في إطار التضامن المشترك الذي يمثل الرابط بين الأعضاء ، وتُجَسد الجمعية الإئتمانية في نظر

أعضائها الفكرة القائلة بأن خيرات العالم قد إجتمعت لتكون أدوات تحقق للجنس البشري حياة رغدة كريمة.

The goods of this earth are here to serve as instruments for the decent living of mankind.

وتضرب الجمعية الإئتمانية مثلاً عملياً يتكرر يومياً على تطبيق فكرة الأخاء الإنساني ، وتدل كل الدلائل على أن أعضاء الجمعية يتأثرون بهذه الفكرة ويطبقونها في مجتمعهم وبيئتهم ويصبح العضو على إستعداد ليقدم في سماحة من نفسه ومن مكسبه لتحسين أحوال المجتمع.

وقال سيناتور سباركمان عضو الكونجرس الأمريكي بالولايات المتحدة في هذا الصدد أمام ندوة عقدت تحت رعاية جمعية التأمين المتبادل :

" نلاحظ أن عضو جمعية الإئتمان الذي يتمتع بحالة مالية أيسر من غيره بسبب أو بغيره، يميل هو الآخر إلى البذل والقيام بدور في أنشطة المجتمع ، فيعمل في إطار الكنيسة أو المدرسة وفي كافة المشروعات ذات النفع ، وسواء ساهم بقليل من المال في الصليب الأحمر ، أو تبرع ببضعة ساعات لأي مشروع أو قدم شيئاً لإنشاء جناح جديد لنادي منطقته ، فهو في كافة تلك الأحوال إنما يعمل ما لم يكن يستطع عمله إلا بمعونة أصدقائه في جمعية الإئتمان الذين يمهدون له سبيل ذلك الصنيع الطيب ".

ولا يقتصر نفع جمعية الإئتمان على أنها تقدم للمجتمع الكثير ، بل أيضاً مؤسسة مستقرة من مؤسسات المجتمع وذات فاعلية وكفاءة لأنها مُبْرأة من القلق المالي وهو أكبر أسباب الإضطراب في الصناعة ومن ثم فإن العاملين بها يُحِسون بالأمن وبأنهم يستطيعون الإحتفاظ بوظائفهم وأن لهم مورد إقتصادي مستقر.

وتسهم الجمعيات الإئتمانية بقوة في تحسين المجتمعات المحلية من ناحية وفي الرخاء العالمي كله من ناحية أخرى.

بنيان جمعية الإئتمان :

تقوم حركة جمعيات الإئتمان على عمل الآلاف من المتطوعين سواء على مستوى الجمعية أو الرابطة أو المجلس العالمي ، ويؤدي كافة المسئولين المنتخبين في تلك المنظمات أعمالهم بلا أجر ، ولا ينال أجوراً سوى المديرين الماليين أو أمناء الصندوق في

حالات إستثنائية خاصة وحين يقومون بالإدارة اليومية في الجمعيات الصغيرة ، أما الجمعيات الكبيرة فهي تستخدم موظفين بأجر.

وتدفع جمعيات الإئتمان رسوماً مقابل الخدمات التي تؤديها لها الإتحادات أو هيئات الإشراف ، وتعتبر الجمعيات الإئتمانية من المؤسسات القليلة التي تدفع للحكومة في بعض الجهات رسوماً مقابل الإشراف الحكومي عليها.

جمعيات الإئتمان

الجمعيات الإئتمانية كلها مؤسسات قانونية تعمل بموجب نظم وإتفاقيات وترتيبات أخرى تصدرها الهيئات الحكومية ، ولا يعتبر المجلس العالمي لجمعيات الإئتمان جهة تسجيل أو ترخيص للجمعيات.

وتسجل جمعيات الإئتمان في كندا بموجب القوانين الإقليمية شأنها في ذلك شأن الصناديق الشعبية في كويبيك وهي مؤسسات شبيهة بجمعيات الإئتمان ، وتسجيل جمعيات الإئتمان في الولايات المتحدة بموجب قوانين الولايات أو القوانين الفيدرالية (سجلت نسبة ٦٠٪ تقريباً بموجب القوانين الفيدرالية و ٤٠٪ بموجب قوانين الولايات) ، وتعمل جمعيات الإئتمان في البلاد الأخرى بموجب قوانين خاصة بها أو قوانين عامة تسري على جميع الجمعيات التعاونية.

وتنضم جمعيات الإئتمان إلى عضوية الروابط وإتحادات الروابط ويتولى المجلس العالمي الإشراف على البناء كله ، وتمثل الفوائد التي تتقاضاها جمعيات الإئتمان والعائد على الفائض المستثمر الدخل الذي تستند إليه الروابط والإتحادات الإقليمية والمجلس العالمي والهيئات التابعة مثل جمعيات التوريد التعاونية وجمعية التأمين المتبادل التابعة للإتحاد القومي.

الروابـــط

تعتبر الرابطة المركز والرئاسة الرسمية لجميع أنشطة الجمعيات الإئتمانية في الولاية أو القطر ، ويبلغ عدد الروابط وإتحادات الروابط أكثر من مائة وهي منضمة لعضوية المجلس[*] العالمي لجمعيات الإئتمان.

---

[*] أنظر اخر كتاب سنوي لجمعيات الإئتمان لمعرفة اخر البيانات.

ووظيفة الرابطة إنشاء وخدمة وقيادة وإرشاد الجمعيات التعاونية في منطقتها والدفاع عنها وتقديم خدمات التعليم والتثقيف لها ، وتقدم الخدمات والمواد التي تحتاجها الجمعيات مما لا تستطيع هذه الجمعيات توفيره بنفسها.

تكوين الرابطة :

الرابطة منظمة طوعية لا تسعى للربح ومواردها المالي من الرسوم التي تدفعها لها جمعيات الإئتمان الأعضاء فيها ، وتشترك جميع هذه الجمعيات الأعضاء في ملكية الرابطة والإشراف الديموقراطي عليها ولها حق التصويت في الجمعية العمومية السنوية.

الإدارة :

يدير أنشطة الرابطة مدير يعمل تحت إشراف مجلس الإدارة المنتخب للرابطة ، وتكتفي بعض الروابط بشخص واحد يعمل نصف الوقت أو بعض الوقت بينما تستخدم الروابط الكبيرة عدداً من الموظفين قد يبلغ ٥٠ موظفاً.

الخدمات :

تقوم الروابط بثلاث أنواع رئيسية من المسئوليات :

١) الدفاع عن قانون جمعيات الإئتمان والعمل على إدخال التحسينات عليه.
٢) إنشاء جمعيات إئتمان جديدة وتشجيع الآخرين على إنشائها.
٣) عقد المؤتمرات والإجتماعات التثقيفية الأخرى النافعة لجمعيات الإئتمان.
٤) العمل كمركز للمعلومات عن الجمعيات الإئتمانية العاملة في منطقتها.
٥) تقديم المعلومات لجمعيات الإئتمان وأعضائها عن التأمين.
٦) العمل كحلقة إتصال مع المجلس العالمي ، والإتحادات القومية والجمعية التعاونية للتوريد والجمعية التعاونية للتأمين والعمل على توفير خدمات هذه المنظمات لجمعيات الإئتمان وأعضائها.

الخدمات الإضافية :

وتقدم كل رابطة إلى جانب الخدمات الأساسية خدمات خاصة لأعضائها من الجمعيات الإئتمانية في منطقتها في إطار برنامجها وحاجة الجمعيات وتشمل هذه الخدمات :

١) مندوبون ميدانيون يقومون بتوصيل خدمات الرابطة مباشرة للجمعيات ولمن يعملون مع الجماعات لإنشاء جمعيات إئتمان جديدة.

٢) تقدم جمعيات الإئتمان المركزية إلى الجمعيات التعاونية الخدمات الإدخارية والإقراض ، وكذلك للمسئولين في الجمعيات الإئتمانية الذين لا تقدم لهم جمعياتهم بسبب مراكزهم سوى مبالغ محددة كقروض.

٣) إرسال المطبوعات والنشرات للجمعيات الإئتمانية الأعضاء لإبلاغهم بإستمرار عن أنباء الرابطة وبرامجها وأنباء جمعيات الإئتمان الأخرى.

٤) يقدم المندوبون الميدانيون أو المندوبون المتخصصون المعونة الفنية والخدمات الإدارية والمساعدات فيما يختص بمشكلات المحاسبة والمراجعة.

وتقدم الرابطة خدماتها من خلال موظفيها أو من خلال منظمات خاصة تابعة لها ، تقدم خدمات مثل الطباعة والتوريدات والتأمين ، وتسويات الموازنات ، والتحصيل ، والميكروفيلم وتجهيز البيانات وغيرها كثير ، والغرض من كل هذه الخدمات سواء المقدمة من الرابطة مباشرة أو من منظمات تابعة هو تمكين الجمعيات من خدمة أعضائها وزيادة مقدرتها على ذلك مع تيسير تلك الخدمات وخفض تكلفتها.

الإتحاد الدولي للمديرين :

الإتحاد الدولي للمديرين جمعية مهنية تجمع مديري الروابط وتقدم بهذه الصفة خدمات لأعضائها كأفراد ، وتشترك كمنظمة في تخطيط بعض برامج الإتحاد القومي.

إتحادات المناطق :

يجوز أن تنضم الجمعيات الإئتمانية في مجتمع ما أو في منطقة جغرافية معينة في إتحاد منطقة ، وتعمل إتحادات للمناطق عادة في مجال تشجيع البرامج التثقيفية والتدريب لموظفي الجمعيات الإئتمانية ، وتقدم العون للجمعيات في منطقتها وتقوم بمشروعات مشتركة للعلاقات العامة.

الإتحاد العالمي لجمعيات الإئتمان
International Cooperative Credit Union

يعتبر الإتحاد العالمي إتحاداً لروابط جمعيات الإئتمان على النطاق الدولي ، ويضم في عضويته حالياً إتحادات إقليمية في كل من كندا وأستراليا والولايات المتحدة وإتحادات إقليمية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، كما يضم بعض روابط مستقلة ، وتتلقى الروابط من الإتحاد العالمي الخدمات والمواد التي يحسن أن تتولى توريدها منظمة مركزية - وهكذا فإن المجلس العالمي هو القوة الموحدة لحركة جمعيات الإئتمان في أنحاء العالم ، وقد أنشئ الإتحاد عام ١٩٧٠.

البناء التنظيمي للإتحاد :

الإتحاد العالمي منظمة لا تهدف إلى الربح شأنه في ذلك شأن الإتحادات القومية الإقليمية ويغطي نفقاته من الرسوم التي يدفعها الأعضاء فيه ، وعضوية الإتحاد مفتوحة تلقائيا للإتحادات وأعضائها من الروابط وكذلك أمام الإتحاد القومي الأمريكي وغيره من الإتحادات القومية (الإقليمية) ، ويجوز أن تنضم الروابط مباشرة لعضوية الإتحاد الدولي في بعض الأحوال.

أهداف المجلس العالمي لتعاونيات الإدخار والإئتمان :

توفير المعونة لتعاونيات الإدخار والإئتمان في جميع أنحاء العالم ، وذلك بواسطة المنظمات الإقليمية الأعضاء في المجلس في شكل إتحادات . وتقع على كاهل هذه الإتحادات مهمة تعزيز وتوجيه تطور تعاونيات الإدخار والإئتمان للشركات التابعة لها.

القيام في المقام الأول بتطبيق برامجه في البلدان النامية.

تشجيع تبادل مستمر للمعلومات وتوفير مساعدة فنية لجميع أعضائه.

مساعدة أعضائه على بلوغ مرحلة الإستقلال الإقتصادي في أقرب الآجال الممكنة.

تنظيم مؤتمرات دولية عن حركة التعاون الإئتماني على شتى المستويات.

توفير المساعدة من أجل إقامة وتوسيع التعاونيات وتعاونيات الإدخار والإئتمان في العالم بأسره.

دعم برنامج دولي للمبادلات ، فهناك فعلاً بعض التعاونيات توفر رؤوس أموال لصالح تعاونيات الإدخار والإئتمان التابعة للبلدان النامية.

الإشراف على إدارة المؤسسة العالمية لتعاونيات الإدخار والإئتمان . وتتولى هذه المؤسسة التي لا تستهدف الربح ، تحصيل مساهمات جميع تعاونيات الإدخار والإئتمان . ومن بين ما تزاوله من نشاط ، الإهتمام الخاص الذي توليه للتعليم وتوفير المساعدة الفنية لكل من الرابطات والإتحادات الكونفيدرالية confederations ، وإقامة تعاونيات جديدة وإغاثة ضحايا الحوادث.

توحيد الحركات التعاونية في جميع أنحاء العالم.

الهيئات الإدارية :

يشرف على إدارة المجلس العالمي لتعاونيات الإدخار والإئتمان مجلس مفوضين يجتمع مرة كل ثلاث سنوات ومجلس إدارة يعقد جلسته سنوياً ومجلس تنفيذي يعقد إجتماعاته بصورة فعلية (كل ثلاثة أشهر) ، ويتم تمثيل الأعضاء داخل الهيئات الإدارية حسب نسبة طردية بعدد أعضاء تعاونيات الإدخار والإئتمان المنتسبة إلى المجلس.

موارد التمويل - يتم تمويل المجلس العالمي لتعاونيات الإدخار والإئتمان عن طريق إشتراكات أعضائه.

المقار والمكاتب - يقع مقر المجلس العالمي لتعاونيات الإدخار ، بماديسون ، ويسكنسن Madison, Wisconsin ، الولايات المتحدة الأمريكية.

وتقع المكاتب الرئيسية الأخرى في وشنطن Washington , D.C. الولايات المتحدة الأمريكية ، وكذلك في جنيف عاصمة سويسرا.

تعاونيات الإدخار والإئتمان ومدى إنتشارها في العالم :

إن تعاونية الإدخار والإئتمان هي عبارة عن مؤسسة مالية تعاونية ، إذ أنها تتكون من مجموعة من الأشخاص عقدوا العزم على أن يدخروا معاً وأن يمنحوا لبعضهم البعض قروضاً بأسعار فائدة منخفضة. ويتم تأسيس تعاونية إئتمانية من قبل أشخاص يجمعهم رباط واحد ، الأمر الذي يعني أنه يتعين على أعضاء التعاونية الإنتماء إلى مجموعة محددة ، كأن يكونوا مثلاً من العاملين في إحدى المشاريع التجارية ، أو أعضاء في إحدى الجمعيات أو النقابات أو الطوائف الدينية ، أو أن يكونوا من سكان حي واحد أو قرية واحدة. فلكل واحد منهم الحق في الإنضمام إلى التعاونية دون تمييز بسبب الجنس أو اللون أو العقيدة.

وتتميز التعاونيات الإئتمانية بطابعها الديموقراطي ، إذ يتولي الأعضاء ذاتهم بتعيين مجلس الإدارة ، ولجنة المراقبة ولجنة الإئتمان . ويقرر الأعضاء السياسة التي تنتهجها تعاونية الإدخار والإئتمان التي ينتمون إليها ، وذلك خلال الإجتماع السنوي.

ومن الملاحظ أن حركة التعاونيات الإئتمانية قد إنتشرت في العالم بسرعة ، إذ أن ما يربو على ٨٧ بلداً قد سبق له أن أنشأ تعاونيات للإدخار والإئتمان . وتضم هذه الأخيرة مجموع ٨٨ر٦ مليون عضو ... وفي عدة مناطق تمكنت التعاونيات الإئتمانية من رفع ظروف معيشة أعضائها بصورة باهرة. فقبل إقامة التعاونيات الإئتمانية ، لم يكن الأشخاص ذوو الدخل المنخفض ليتصوروا أن في إمكانهم إدخار أو إقتراض بعض المال ، موفرين بالطريقة تلك ما يملكونه من رؤوس أموال للحصول على قروض أو تلبية إحتياجاتهم الخاصة بهم.

هيكل المجلس العالمي لتعاونيات الإدخار والإئتمان وعلاقاته الخارجية :

إن العضو المشارك في كل تعاونية للإدخار والإئتمان هو القاعدة الأساسية للنظام ، فكل شئ ملك العضو ومسخر لصالحه. هذا فضلاً عن أن الأعضاء في " صندوق " التعاونية الإئتمانية هم الذين يشرفون على إدارة هيكل المنظمة بكامله بواسطة ممثليهم المنتخبين ديموقراطياً.



The World Council of Credit Unions

The World Council of Credit Unions (WOCCU) is the worldwide representative organization of credit unions and similar cooperative financial institutions. Its mission is to assist members to organize, expand, improve and integrate credit unions and related institutions as effective instruments for the economic and social development of people throughout the world. The credit union system is based on a democratic structure where the members are the owners, and cooperation and social responsibility are key operating principles.

Members of the World Council include seven regional or national credit union confederations serving Asia, Africa, Australia, Canada, the Caribbean, Latin America and the United States, and four free-standing leagues representing Fiji, Great Britain, Ireland and New Zealand. Associate members include AMFIE (Europe), the Austrian Raiffeisen Association, Crédit Mutuel Confederation (France), the CUMIS Group Ltd. (Canada), the CUNA Mutual Insurance Group (USA), the Desjardins Group (Quebec, Canada), Eccu Assurance Company Limited (Ireland), and the Finafrica Foundation (Italy).

WOCCU holds reciprocal associate and observer memberships with the International Raiffeisen Union and the International Cooperative Banking Association of the ICA, respectively. The World Council is also a member of various other international organizations (the International Liaison Committee of Thrift and Credit Cooperatives, the Committee for the Promotion and Advancement of Cooperatives, the International Cooperative Alliance, and the Federation of International Institutions in Geneva). WOCCU holds consultative status with the Economic and Social Council of the United Nations (ECOSOC), specialized consultative status with the Food and Agriculture Organization (FAO), special NGO status with the International Labour Organization (ILO), and observer status with the International Fund for Agricultural Development (IFAD).

As the international organization of credit union associations representing 87 countries around the globe, WOCCU possesses unique skills in the development of credit union systems.

It provides information, developmental, representational and resource mobilization services, and draws upon the skills and experience of its members, as well as those of its own staff to provide extensive technical services. The World Council coordinates periodic meetings to address the evolving roles and needs of the worldwide savings and credit union movement, and represents the credit union movement before national and international bodies.

For its developing country members, WOCCU provides technical and developmental services, including the design and implementation of long-term programs in institutional development, short-term technical assistance and training projects, and assistance in mobilizing human and financial resources. WOCCU serves as a channel for exchanging information about problems and progress in savings and credit union development and publishes a variety of technical and promotional materials about international savings and credit union development, operations, and legal and regulatory matters.

As private sector financial intermediaries, credit unions play significant roles in urban and rural financial markets in developing countries, bringing financial services to populations not generally served by the formal sector. In developing countries alone there are more than 21,000 credit unions with over US$3.1 billion in total assets serving 10.2 million member-owners. Credit union development strategy primarily focuses on the mobilization of local savings as opposed to reliance on outside funding. By generating local resources credit unions have become one of the most important sources of financing for small-scale entrepreneurs in developing countries.

As of January 1993 WOCCU was implementing long-term credit union development projects in ten countries in Africa, Asia, Central and South America and Central/Eastern Europe, as well as several shorter term projects in various countries.

World Council of Credit Unions
PO Box 2982
5810 Mineral Point Road
Madison, Wisconsin 53701-2982
USA
Telephone: (608)231-7130
Telex: 467918
Fax: (608)238-8020

World Council of Credit Unions
805 15th Street, NW, Suite 300
Washington, DC 20005-2207
USA
Telephone: (202)682-5990
Telex: 467918
Fax: (202)682-9054

World Council of Credit Unions
15, route des Morillons
CH-1218 Grand-Saconnex
Geneva, Switzerland
Telephone: (41)22-798 41 21
Telex: 415620 ICA CH
Fax: (41) 22-798 41 22

موجز باللغة الإنجليزية للتعريف بالمجلس العالمي لإتحادات الإئتمان ، وكذلك عناوين المكاتب الرئيسية.

الإطار العام لنظام الإتحاد العالمي للإئتمان في عام ١٩٩١

The International Credit Union System In 1991

WORLD COUNCIL OF CREDIT UNIONS, INC.

Member Organizations	Affiliates	Credit Unions	Members (millions)	Savings (US$ millions)	Assets (US$ millions)
ACCOSCA/ACECA (African Confederation of Cooperative Savings and Credit Associations) (b)	Benin, Botswana, Burkina Faso, Cameroon, The Congo, Côte d'Ivoire, Ethiopia, The Gambia, Ghana, Kenya, Lesotho, Liberia, Malawi, Mauritius, Nigeria, Rwanda, Senegal, Seychelles, Sierra Leone, South Africa, Swaziland, Tanzania, Togo, Uganda, Zaire, Zambia, Zimbabwe. Total: 27	5,133	2.5	$491.2	$516.0
ACCU (Asian Confederation of Credit Unions)	Bangladesh, Hong Kong, India, Indonesia, Japan, Korea, Malaysia, Nepal, Papua New Guinea, Philippines, R.O.C. Taiwan, Singapore, Sri Lanka, Thailand. Total: 14	13,878	5.6	$6,580.4	$7,274.1
CCCU (Caribbean Confederation of Credit Unions)	Anguilla, Antigua & Barbuda, Bahamas, Barbados, Belize, Bermuda, Cayman Islands, Dominica, Grenada, Guyana, Jamaica, Montserrat, Netherlands Antilles, St. Kitts-Nevis, St. Lucia, St. Vincent & The Grenadines, Suriname, Tortola, Trinidad & Tobago. Total: 19	460	9	$565.8	$589.6
COLAC (Latin-American Confederation of Credit Unions)	Argentina, Bolivia, Brazil, Chile, Colombia, Costa Rica, Dominican Republic, Ecuador, El Salvador, Guatemala, Honduras, Mexico, Nicaragua, Panama, Paraguay, Peru, Uruguay, Venezuela. Total: 18	2,970	3.5	$946.5	$1,405.7
CUCC (Credit Union Central of Canada)	8 Provinces	1,115	4.0	$26,084.3	$28,671.7
CUNA (Credit Union National Association) (USA)	50 States, the District of Columbia and Puerto Rico	12,583	56.5	$197,663.5	$218,254.5
CUSCAL (Credit Union Services Corporation (Australia) Limited)(c)	5 regional offices serving credit union affiliates in all 8 States and Territories	314	2.4	$5,300.4	$5,571.4
Free Standing Leagues	Fiji, Great Britain, Ireland, New Zealand	1,012	1.4	$1,723.1	$2,007.4
Associate Members (d)	Austria (Austrian Raiffeisen Association), Canada (Desjardins Group), France (Crédit Mutuel Confederation)	4,312	11.8	$119,450.6	$169,341.8
Total	87 countries	41,777	88.6	$358,805.8	$433,632.1

Notes

(a) This table includes data only for member institutions of WOCCU. Source: World Council of Credit Unions, *1991 International Credit Union Statistics*.

(b) For data comparability reasons, all ACCOSCA/ACECA figures exclude Nigeria.

(c) Previously known as Australian Federation of Credit Unions, Ltd. (AFCUL).

(d) See reverse for a complete listing of WOCCU Associate Members.

الإطار العام لنظام الإتحاد العالمي للإئتمان في عام ١٩٩١

The International Credit Union System In 1991

نورد فيما يلي جدولاً يوضح أعضاء مجلس إدارة الإتحاد العالمي للإئتمان ويُطلق عليهم " مجلس الإئتمان العالمي " وهو يتكون من الإتحادات الإقليمية في دول العالم المختلفة ، ويُمكن التَعَرُّف عليها بالنظر إلى الجدول المنشور باللغة الإنجليزية في سياق هذا الموضوع تحت نفس العنوان.

ACCOSCA/ACECA **(African Confederation of Cooperative Savings and Credit Associations) (b)**	الإتحاد العام الأفريقي لتعاونيات الإئتمان والإدخار ويخدم ٢٧ دولة أفريقية ولا يشـ ـل الأعداد نيجريا.
ACCU **(Asian Confederation of Credit Unions)**	الإتحاد العام الأسيوي لإتحادات تعاونيات الإئتمان والإدخار ويخدم الإتحاد العام ١٤ دولة.
CCCU **((Caribbean Confederation of Credit Unions)**	الإتحاد العام الكاريبي لإتحادات تعاونيات الإئتمان والإدخار ، ويخدم ١٩ دولة.
COLAC **(Latin-American Confederation of Credit Unions)**	الإتحاد العام للإئتمان لإتحادات أمريكا اللاتينية
CUCC **(Credit Union Central of Canada)**	الإتحاد المركزي الكندي للإئتمان ويخدم ٨ مقاطعات.
CUNA **(Credit Union National Association)** **(USA)**	الإتحاد القومي الأمريكي للإئتمان ويخدم ٥٠ ولاية ، بالإضافة إلى منطقتي كولومبيا ، وبورتريكو
CUSCAL **(Credit Union Services Corporation "Australia" Limited) (c)**	المنظمة الأسترالية المحدودة لخدمات إتحاد الإئتمان ولها خمس مكاتب إقليمية تخدم إتحادات الإئتمان في ٨ ولايات ، والأراضي التابعة لها.
Free Standing Leagues	الروابط الحرة في كل من فيجي ، وبريطانيا ، وأيرلندا ونيوزيلاند
Associate Members (d)	عضوية زميلة في الإتحاد العالمي ، وهي إتحاد رايفيزن بالنمسا ، وديجاردان بكندا ، والإتحاد الفيدرالي للإئتمان التعاوني بفرنسا

(b) For data comparability reasons, all ACCOSCA/ACECA figures exclude Nigeria.

الأرقام لا تشمل نيجيريا

(c) Previously known as Australian Federation of Credit Unions. Ltd. (AFCUL).

كانت تُعرف من قبل باسم التَجَمُّع الفيدرالي لإتحادات الإئتمان

(D) See reverse for a complete listing of WOCCU Associate Members.

نرجو النظر إلى الهيكل الإنجليزي المعروض ووضع في عام ١٩٩١.

حقائق وأرقام :

وبالإطلاع على الجدول الذي يوضح الإطار العام لنظام الإتحاد العالمي للإئتمان في عام ١٩٩١ يتضح لنا أنه تشترك في عضوية الإتحاد العالمي ٨٧ دولة ، ومجموع إتحادات الإئتمان في هذه الدول يبلغ ٤١٧٧٧ إتحاداً . ومجموع الأعضاء المنتمون إليها ٦ر٨٨ مليون عضواً ... وتبلغ قيمة مدخراتهم ٨ر٨٠٥ر٣٥٨ مليون دولار أمريكي ، وقيمة الأصول الإجمالية ١ر٦٣٢ر٤٣٣ مليون دولار أمريكي.

وتتوزع الأرقام الإجمالية كما يلي :

الإتحاد العام الأفريقي لتعاونيات الإدخار والإئتمان :

تندرج في عضويته إتحادات من ٢٧ دولة أفريقية عددها ٥١٣٣ إتحاداً ... عدد أعضائها ٥ر٢ مليون عضو ومجموع قيمة مدخراتها ٢ر٤٩١ مليون دولار أمريكي ، ومجموع قيمة أصولها ٥١٦ مليون دولار أمريكي.

الإتحاد العام الأسيوي لإتحادات تعاونيات الإئتمان والإدخار :

تندرج في عضويته إتحادات من ١٤ دولة آسيوية عددها ١٣٨٧٨ إتحاداً ، عدد أعضائها ٥ر٦ مليون عضواً ، ومجموع قيمة مدخراتها ٤ر٦٥٨٠ مليون دولار أمريكي ، ومجموع قيمة أصولها ١ر٧٢٧٤ مليون دولار أمريكي.

الإتحاد العام الكاريبي لإتحاد تعاونيات الإئتمان والإدخار :

ويندرج في عضويته ٤٦٠ إتحاداً ، عدد أعضائها ٩ر٠ مليون عضواً ، ومجموع قيمة مدخراتها ٨ر٥٦٥ مليون دولار أمريكي ، ومجموع قيمة أصولها ٦ر٥٨٩ مليون دولار أمريكي.

الإتحاد العام لإتحادات أمريكا اللاتينية للإئتمان والإدخار :

ويندرج في عضويته ٢٩٧٠ إتحاداً ، عدد أعضائها ٥ر٣ مليون عضواً ، وتبلغ مجموع قيمة مدخراتها ٥ر٩٤٦ مليون دولار أمريكي ، ومجموع قيمة أصولها ٧ر١٤٠٥ مليون دولار أمريكي.

الإتحاد المركزي الكندي للإئتمان :

ويندرج في عضويته ١١١٥ إتحاداً عدد أعضائها ٤ مليون عضواً ، وتبلغ مجموع قيمة مدخراتها ٣ر٢٦٠٨٤ مليون دولار أمريكي ، ومجموع قيمة أصولها ٧ر٢٨٦٧١ مليون دولار أمريكي.

الإتحاد القومي الأمريكي للإئتمان :

ويندرج في عضويته ١٢٥٨٣ إتحاداً ، عدد أعضائها ٥٦ر٥ مليون عضواً ، ومجموع قيمة مدخراتها ١٩٧٦٦٣ر٥ مليون دولار أمريكي ، ومجموع قيمة أصولها ٢١٨٢٥٤ر٥ مليون دولار أمريكي.

المنظمة الأسترالية لخدمات إتحاد الإئتمان :

ويندرج في عضويتها ٣١٤ إتحاداً وعدد أعضائها ٢ر٤ مليون عضواً ، ومجموع قيمة مدخراتها ٥٣٠٠ر٤ مليون دولار أمريكي ، ومجموع قيمة أصولها ٥٥٧١ر٤ مليون دولار أمريكي.

الروابط الحرة في كل من فيجي وبريطانيا وأيرلندا ونيوزيلندا :

ويندرج في عضويتها ١٠١٢ إتحاداً ، وعدد أعضائها ١ر٤ مليون عضواً ، ومجموع قيمة مدخراتها ١٧٢٣ر١ مليون دولار أمريكي ، ومجموع قيمة أصولها ٢٠٠٧ر٤ مليون دولار أمريكي.

الإتحادات الزميلة وهي إتحاد رايفيزن بالنمسا ، ومجموعة ديجاران بكندا ، والإتحاد الفيدرالي للإئتمان التبادلي بفرنسا :

ويندرج في عضويتها ٤٣١٢ إتحاداً ، عدد أعضائها ١١ر٨ مليون عضواً ، وتبلغ مجموع قيمة مدخراتها ١١٩٤٥٠ر٦ مليون دولار أمريكي ، وتبلغ مجموع قيمة أصولها ١٦٩٣٤١ر٨ مليون دولار أمريكي.

وقد يكون من الأهمية بمكان أن نوضح أن هذه الإتحادات المندرجة في عضوية الإتحادات الإئتمانية القومية في بلادها ، قد تتجمع تحت مُسميات مختلفة ولكن الهدف هو صالح أعضائها ، فقد تُعرف أساساً بـ " رابطات " و " إتحادات فيدرالية " (Federations) والغرض من وراء هذه الهياكل هو السهر في المقام الأول على خدمة المشروعات التي تُنشئها وفقاً للأشكال القانونية المتاحة ، حيث تبيح القوانين التعاونية المُنشئة لها حق إنشاء الشركات وحينئذ تخضع مثل هذه المنشآت للقانون التجاري.

غير أننا يمكننا القول بأن تجمع تعاونيات الإدخار والإئتمان الأوسع نطاقاً هو الإتحاد الكونفدرالي (Confederation) الذي يتكون أعضاؤه من إتحادات رابطات منضمة إليه ، والإتحاد الكونفدرالي ، شأنه شأن الرابطات والإتحادات الفيدرالية ، يستمد موارده المالية في المقام الأول من إشتراكات مؤسساته الفرعية. وتقع كذلك مهمة إدارة الإتحاد الكونفيدرالي على كاهل مديرين يتم إنتخابهم بصور ديموقراطية.

وعلى هذا الأساس يمكن القول بأن المجلس العالمي لتعاونيات الإدخار والإئتمان هو الجمعية الدولية للإتحادات الكونفيدرالية والرابطات الحرة.

ويدير المجلس العالمي لتعاونيات الإدخار والإئتمان World Council Of Credit Unions(WOCCU) مدراء قامت بإنتخابهم الإتحادات الكونفيدرالية ، ويتم تمويل المجلس بفضل إشتراكات أعضائه.

والمجلس العالمي لتعاونيات الإدخار والإئتمان هو بدوره عضو في المؤسسات التالية :

COPAC اللجنة المعنية بتقديم المساعدة إلى التعاونيات وأعضاؤها ,وتشجيعهم على الإعتماد على أنفسهم (كوباك)(*)، وتتشكل اللجنة الدولية من :

الأمم المتحدة ومنظمة الأغذية والزراعة ومكتب العمل الدولي والرابطة التعاونية الدولية ، والإتحاد الدولي للمنتجين الزراعيين ، والإتحاد الدولي للعمال المتحدين في مجال الغرس والزراعة.

CIL لجنة الإتصال الدولية (التابعة لتعاونية الإئتمان العمالية) التي تتكون من الأعضاء التاليين : المصرف المركزي لتعاونيات الزراعة والغابات اليابانية ، والإتحاد القومي للقرض التعاوني بفرنسا ، والإتحاد الإئتماني التعاوني بفرنسا ، وإتحاد كيبيك للصناديق الشعبية (دي جردان) بكندا ، إتحاد صناديق الإدخار بكويبيك بكندا ، ولجنة مصارف الرابطة التعاونية الدولية بلندن ، والإتحاد التعاوني القومي بالهند.

ICVA المجلس الدولي للوكالات الخيرية الذي يضم ٨٧ عضواً من الوكالات الدولية التطوعية.

FIIC إتحاد المؤسسات الدولية القائمة بجنيف ويضم مائة عضو.

INCEBA المصرف الدولي التعاوني المحدود ويضم أكثر من ٦٠ عضواً من المصارف التعاونية القومية والدولية.

ACI الرابطة التعاونية الدولية.

الوضع الإستشاري - للمجلس العالمي لتعاونيات الإدخار والإئتمان وضع إستشاري لدى كل من المجلس الإقتصادي والإجتماعي ومنظمة الأغذية والزراعة.

(*) أنشئت هذه الهيئة في عام ١٩٧١ ، وهي هيئة إتصال مكونة من وكالات هيئة الأمم المتحدة ، ومؤسسات دولية غير حكومية قامت من أجل تنشيط وتنسيق المساعدة التي تُقدم لتعاونيات في البلدان النامية ، ويمكن الرجوع إلى تفصيلات أخرى عن هذه اللجنة في مرجعنا : " تطور التنظيم التعاوني " ، الناشر : مكتبة عين شمس.

مثل من العضوية المندرجة في المجلس العالمي للإئتمان

الإتحاد القومي لجمعيات الإئتمان

Credit Union National Association

يعتبر الإتحاد القومي الأمريكي للإئتمان هو الإتحاد الأصلي لجمعيات الإئتمان على النطاق القومي ، وقد بدأ عام ١٩٣٤ واستمر في النمو حتى أصبح يضم ٥٠ رابطة بالولايات المتحدة الأمريكية ثم إنضم في عام ١٩٧٠ إلى المجلس العالمي ، ويوضح لنا عمل الإتحاد القومي مثالاً لأعمال الإتحادات المنضمة إلى المجلس العالمي ، برغم تفرد كل منها بصفات معينة.

عمل الإتحاد القومي :

تسهم جمعيات الإئتمان في ملكية الإتحاد القومي والإشراف عليه ديمقراطياً ويحق لكل رابطة أن تنتخب أعضاء مجلس الإدارة ويرتبط مدى هذا الحق بعدد جمعيات الإئتمان المشتركة في كل رابطة ، وللإتحاد القومي الآن أكثر من ٤٠٠ عضو مجلس إدارة.

ويعقد الإتحاد القومي إجتماعاً سنوياً ويتلقى قرارات وإقتراحات أعضائه من إتحادات جمعيات الإئتمان في المناطق والأقاليم ، ويجتمع مجلس الإدارة لمناقشة هذه المقترحات والقرارات لإقرارها أو رفضها ويرسم السياسة ويضع البرامج والموازنة وجدول الرسوم وينتخب مجلس الإدارة الرئيس والسكرتير وأمين الصندوق.

وفيما بين الإجتماعات السنوية تؤدي اللجنة التنفيذية للإتحاد القومي وظيفة مجلس الإدارة وتضم هذه اللجنة ممثلين لجميع مناطق الإتحاد القومي وكذلك أصحاب المناصب في مجلس الإدارة (الرئيس ، السكرتير ، أمين الصندوق) وتعين اللجنة التنفيذية مدير الإتحاد الإقليمي الذي يختار موظفي الإتحاد القومي المحترفين في واشنطون.

لجان الإتحاد القومي :

يعين رئيس الإتحاد لجاناً تتولى التخطيط والمهام الإدارية ومناقشة الموضوعات التي تهم الحركة وكذلك للمساعدة في أنشطة الإتحاد أو إدارتها مباشرة ، وتوجد حالياً نحو ٢٠ لجنة تجتمع ثلاث مرات أو أكثر سنوياً.

خدمات الإتحاد :

قد تكون بعض خدمات الإتحاد تكراراً للخدمات على مستوى الروابط وهو أمر طبيعي لإن الإتحاد يعمل كمنسق لخدمات الروابط ، أما الخدمات الأخرى التي يقدمها الإتحاد فهي خدمات لا يمكن إجراؤها إلا بمعرفة منظمة مركزية حقيقية ، ونظراً لإن الروابط الأعضاء تشرف على الإتحاد القومي فإن الإتحاد يقدم فقط الخدمات التي تُفَوِّضُها له الروابط مثل :

١) الدفاع عن قوانين جمعيات الإئتمان وإدخال تحسينات عليها.
٢) القيام ببرنامج إعلامي دائم موجه للجمهور.
٣) المساعدة في تدريب موظفي الروابط وإمدادهم بأحدث المعلومات.
٤) إصدار المجلات والدوريات اللازمة لمختلف الجمعيات داخل حركة جمعيات الإئتمان بما فيهم مسئولو الجمعيات وأعضاؤها والتنفيذيون الكبار في الجمعيات الكبيرة.
٥) العمل مع الجهات الحكومية المختصة على النهوض بجمعيات الإئتمان.

كيفية أداء خدمات الإتحاد القومي :

تدخل بعض خدمات الإتحاد القومي مباشرة ضمن أنشطة إتحادات المناطق " اليوم العالمي لجمعيات الإئتمان " وبعضها يتطلب إشتراك موظفي الروابط مثل مؤتمرات التدريب السنوية التي تعقد على المستوى الإقليمي وعلى مستوى عدد من الروابط من أجل المندوبين الميدانيين.

وتقدم الخدمات والمواد رأساً إلى الروابط في العادة وأحياناً إلى جمعيات الإئتمان وقد أنشئت في عام ١٩٧١ مجالات عمل حلت محل إدارات الخدمات السابقة ويشرف على كل مسئول تنفيذي كبير يدير التخطيط والتطوير في المجالات التي كانت خاضعة فيما سبق لعدة إدارات ويرأس مدير الإتحاد هذه المجالات الجديدة.

وتعين اللجنة التنفيذية مدير الإتحاد ، وتعمل اللجان مع المدير والموظفين في النظر باستمرار في أنشطة الإتحاد الذي له مكاتب في ماديسون ، وسكونسن ، وفي واشنطون.

الجمعية التعاونية للتوريد التابعة للإتحاد القومي :

الجمعية التعاونية للتوريد منظمة لا تسعى للربح ويملكها الأعضاء وتتمثل العضوية في الروابط والإتحاد القومي وجمعية التأمين المتبادل ، ويوزع صافي الإيراد إن وجد كعائد على المتعاملين مع الجمعية.

البناء التنظيمي لجمعية التوريد :

الجمعية التعاونية للتوريد هي " مركز التسويق لإحتياجات جمعيات الإئتمان " وهي منظمة مستقلة تملكها الروابط الأعضاء ، وتخدم الجمعية جمعيات الإئتمان من خلال إدارات التوريدات في الروابط ، أو تخدمها مباشرة من ماديسون ووسكونسن إذا لم توجد مثل هذه الإدارات.

عمل الجمعية :

للجمعية مجلس إدارة ينتخب لمدة ٣ سنوات أثناء الإجتماع السنوي في مايو ويحق لكل عضو في الجمعية أن ينتخب مندوباً واحداً له ولكل عضو صوت واحد.

ويجب أن يكون أعضاء مجلس إدارة جمعية التوريدات من أعضاء مجلس إدارة الإتحاد القومي ، فإذا فشل أحد أعضاء مجلس إدارة الإتحاد في الإنتخاب ولم يعاد إنتخابه كعضو في مجلس إدارة الإتحاد القومي فإنه يفقد أيضاً مركزه في عضوية مجلس إدارة الجمعية تلقائياً.

وينتخب مجلس إدارة الجمعية سنوياً من بينهم رئيساً ونائباً للرئيس وسكرتيراً وأميناً للصندوق كما يختارون أيضاً مديراً ومراقب حسابات ويجوز أن يكون مدير الجمعية ومراقب حساباتها هما من يشغلان المنصبين المماثلين في الإتحاد القومي ويكونان مسئولين أمام مجلس الإدارة.

الخدمـــات :

تقوم جمعية التوريدات بإمداد جمعيات الإئتمان بالأفكار والمواد والطرائق الفنية التي تجعلها أكثر كفاءة في أعمالها الداخلية وفي جهودها لإجتذاب أعضاء جدد وزيادة المدخرات والقروض وتقدم الجمعية خدماتها في أربعة مجالات :

١) أدوات التشغيل ، أدوات وتوريدات المكاتب ، والنماذج والإستمارات.
٢) التسويق ، أدوات التسويق ، الإعلان ، خدمات الإشتراكات وغيرها.
٣) أدوات التثقيف ، مكتبات التثقيف ، الإعلام ، برامج التدريب.
٤) إحتياجات الإجتماعات السنوية ، الخطط ، المطبوعات ، أدوات الإعلام وتشمل الخدمات الخاصة التي تقدمها جمعية التوريد.

التوريدات المكتبية :

النماذج والإستمارات المحاسبية المعتمدة لإستعمال جمعيات الإئتمان وخاصـة الإستمارات التي تحتوي على بيانات ضرورية كشرط لإعتمادها من إدارة جمعيات الإئتمان ، وبطاقات التوقيعات ، ودفاتر الإدخار ، والدفاتر الحسابية والسجلات والإستمارات من كافة الأنواع والإستمارات المحاسبية المستخدمة في الآلات المحاسبية وغير ذلك.

نشرات للأعضاء :

نشرة المظلة Umbrella وهي نشرة شهرية يمكن الحصول عليها عن طريق الإشتراك أو شراء النسخ المفردة منها ، ونشرة " رجل الأفكار " وهي نشرة صغيرة بالرسوم الكاريكاتيرية وتصدر شهرياً أيضاً ، وتصدر الصفحة الأخيرة خالية حتى تستطيع جمعيات الإئتمان أن تطبع عليها الفقرات ذات الأهمية المحلية.

مطبوعات أخرى :

نشرات إعلامية تصدر شهرياً عن الأنشطة الموسمية لجمعيات الإئتمان وأعضائها وتهتم بالنهوض بشئون الإدخار والإقراض ، وإعلانات كبيرة Posters من أربعة ألوان وتقاويم للحائط والجيب ، وأمشاط كبريت وهدايا ... الخ.

أدوات تدريب :

كتب ومراجع لأعضاء اللجان والموظفين ، كتالوج ، يبين قائمة كاملة بالإستمارات والنماذج التي تصدر دورياً ، وقوائم أسعار.

شركة التأمين المتبادل التابعة للإتحاد القومي :

تقدم شركة التأمين المتبادل التابعة للإتحاد القومي لجمعيات الإئتمان خدماتها لتلك الجمعيات الأعضاء في الإتحاد فيما يتعلق ببرامج التأمين التي تتفق مع أغراض وأهداف وفلسفة حركة جمعيات الإئتمان ، وأنشئت الجمعية عام ١٩٣٥ ، أنشأها الرواد الذين شكلوا أول لجنة تنفيذية للإتحاد القومي ، وتعتبر بهذه المثابة رافد التأمين على الحياة لحركة

جمعيات الإئتمان بعد تنظيمها ، وقد أثبتت أنها أعظم جمعيات التأمين على الحياة وأسرعها نمواً في العالم وتأتي الرابعة عشر في ترتيب هيئات التأمين على الحياة الكبرى في أمريكا الشمالية (والثالثة عشر في الولايات المتحدة) وذلك على أساس عقود التأمين السارية.

وتَرُدّ الجمعية بصفتها شركة تأمين متبادل جميع دخلها إلى أصحاب الوثائق في شكل عائد بعد سداد المُطالبات ونفقات التشغيل العادية وترحيل جزء لتكوين إحتياطيات كافية.

كيفية عمل الجمعية والإشراف عليها :

يملك أصحاب الوثائق الجمعية ويشرفون عليها ، ولكل صاحب وثيقة سواء كان جمعية إئتمان أو عضو فرد صوت واحد في الإنتخاب العام نصف السنوي بصرف النظر عن قيمة الوثيقة ، ويجري عندئذ إنتخاب مجلس الإدارة المكون من ١٥ شخصاً والذي يُعقد في ماديسون بولاية وسكونسن حيث مقر حركة جمعيات الإئتمان الدولية ، ومدة العضوية ست سنوات وتسقط عضوية خمسة أعضاء كل سنتين ، ويجوز لأصحاب الوثائق أن يدلوا بأصواتهم في الإجتماع السنوي بشخصهم أو بالبريد ، ويختار مجلس الإدارة رئيس الجمعية الذي يعمل أيضاً مسئولاً إدارياً رئيسياً لها.

التأمين من أجل جمعيات الإئتمان :

يتمثل معظم غطاء تأمين جمعية التأمين المتبادل التابعة للإتحاد القومي في شكل ضمان للقروض وتأمين حياة إدخاري ، وتسدد جمعيات الإئتمان أقساط التأمين ويسري غطاء التأمين إلى الأعضاء على أساس جماعاتهم كخدمة تقدمها جمعيات الإئتمان.

تأمين ضمان القروض :

تقوم جمعيات الإئتمان بموجب هذا النوع من التأمين بعمل تأمين على الحياة ضماناً للإئتمان وذلك بالنسبة لأعضائها مقابل القروض القائمة ويقف التأمين عند سن السبعين ، وقد

أوضح التطبيق العملي أنه في معظم الأحوال يُفرض تأمين ضمان القروض على العضو بصفة دائمة وكاملة قبل سن السبعين.

تأمين الحياة الإدخاري :

وهو تأمين نسبي على كل عضو مؤمن عليه لغاية أقصى قيمة العقد وهو ٢٠٠٠ دولار لمعظم العقود و ١٠٠٠ دولار لبعضها الآخر ، وقد تتغيَّر النسبة مع تغيُّر الظروف والأحوال، ويحتوي كل عقد تأمين إدخاري على قيود على الودائع التي تودع في أعمار معينة.

التأمين الفردي لأعضاء جمعيات الإئتمان :

تقدم جمعية التأمين التبادلي مجموعة كاملة من عقود التأمين الفردية على الحياة لأعضاء جمعيات الإئتمان ، منها التأمين العادي على الحياة ويدفع التأمين في سن ٦٥ سنة والتأمين المتجدد المدة ، والدفعات السنوية للتقاعد ، وتأمين الأسرة ، وضمان الرهون ، والتأمين الطبي.

جمعية التأمين التابعة لحركة جمعيات الإئتمان الدولية :

أقام الإتحاد القومي عام ١٩٦٠ جمعية ثانية للتأمين على الممتلكات وضد الحوادث وهي جمعية التأمين لحركة جمعيات الإئتمان الدولية ، وهي شركة مساهمة تملك أسهمها جمعيات الإئتمان ومنظماتها وأعضاؤها كأفراد.

ولا تُؤَمِّن هذه الجمعية إلا على جمعيات الإئتمان وأعضائها فقط ، وتُؤمِّن الجمعية على الممتلكات وضد الحوادث للجمعيات وأعضائها ، وتؤمن على المنازل والسيارات لأعضاء الجمعيات.

الأساس القانوني لعمل جمعيات الإئتمان – القوانين واللوائح :

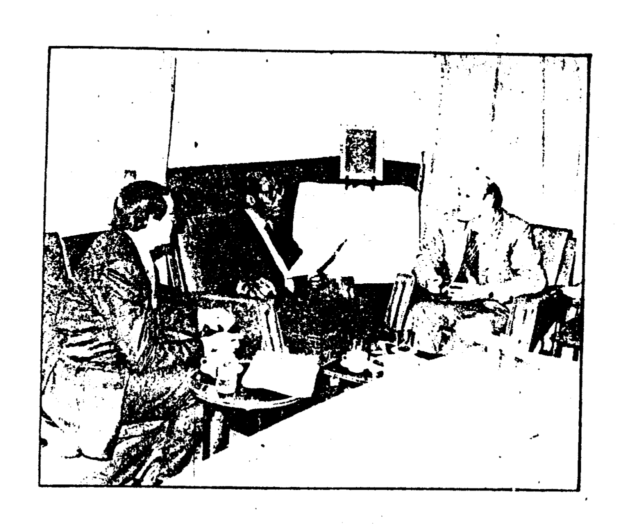
جمعيات الإئتمان أشخاص قانونية تعمل بموجب أحكام قوانين خاصة أصدرها كونجرس الولايات المتحدة الأمريكية والمجالس التشريعية بالولايات وحكومات الولايات في كندا وعندما تسجل جمعية إئتمان بموجب قانون ما من هذه القوانين يصبح لها حقوق وإمتيازات معينة وتتمتع بحماية القانون ، كما تتحمل أيضاً إلتزامات ومسئوليات.

وتعمل الجمعية بموجب مجموعة من اللوائح التي توافق عليها الحكومة ، إلى جانب الأحكام المنصوص عليها في القوانين ، وتعتبر نصوص اللوائح أكثر أهمية من الوجهة العملية بالنسبة للمسئولين والموظفين فيما يتعلق بشئون العمل اليومي في الجمعية.

وتُعد الحكومة مجموعة من اللوائح " النمطية " لكن قد تختلف بعض التفاصيل لتناسب الاحتياجات لجمعيات الإئتمان ، فمثلاً قد يترك للجمعيات تحديد عدد أعضاء مجلس الإدارة ولجنة الإئتمان ، وتختلف نصوص اللوائح في بعض الأحيان فيما يختص بالتصرف في النقدية والتوقيع على الشيكات ، ويجب أن توافق الجهة الحكومية المختصة بالرقابة على الجمعيات على اللائحة وتعديلاتها.

لمحة تاريخية عن الحركة التعاونية الإئتمانية :

- ١٨٤٩ أسس رايفيزن (RAIFFEISEN) أول شركة إئتمانية في ألمانيا.
- ١٩٠٠ أسس دي جردان (DESJARDINS) أول تعاونية للإدخار والإئتمان بأمريكا.
  على أن الحركة التعاونية قد عرفت في ذلك التاريخ تطوراً ملحوظاً في كل من أوروبا والهند.
- ١٩٠٩ تم إنشاء أول تعاونية أمريكية للإدخار والإئتمان بولاية نيو همشاير.
- ١٩٢٠ أول تعاونية إئتمانية في أفريقيا ، غير أن " إيسوسو " (ESUSU) شركة أفريقية ذات طابع تعاوني كانت قائمة بالفعل منذ مائتي سنة.
- ١٩٣٤ تم تأسيس جمعية تعاونية وطنية في الولايات المتحدة الأمريكية تهدف إلى مساعدة التعاونيات الإئتمانية الأمريكية.
- ١٩٣٨ تم إنشاء أول تعاونية للإدخار والإئتمان لجزر الكاريبي بجامايكا.
- ١٩٤٣ تمت إقامة أول تعاونية للإدخار والإئتمان في أمريكا اللاتينية ، بهندوراس البريطانية (تعرف الآن باسم بيامبز).
- ١٩٤٥ تم إنشاء أول تعاونية للإدخار والإئتمان في أستراليا وفي نيو ويلز الجنوبية.
- ١٩٥٨ أصبحت جمعية " كونا " (CUNA) " كونا الدولية " (CUNA INTER) بوصفها جمعية عالمية لإتحادات التعاونيات الإئتمانية.
- ١٩٧٠ تم تأسيس المجلس العالمي لتعاونيات الإدخار والإئتمان ، فحل محل " كونا الدولية " التي أصبحت بدورها من جديد جمعية وطنية إنضمت إلى المجلس.



توضح هذه الصورة جانباً من وفد المجلس العالمي لإتحادات الإئتمان التعاوني فـي زيـارة لمصر بناءاً على دعوة من الجمعية المصرية للدراسات التعاونية وتبين الصورة :

١) مستر أ . أ بيلي – المدير الإداري للمجلس العالمي لإتحادات الإئتمان التعاوني.

٢) مستر بول هيبرت – مدير المشروعات الدولية لإتحادات الإئتمان التعاوني.

الفصل التاسع

المشورة المالية والتمويل التعاوني

ما هي المشورة ؟

حسب تعريف القاموس تعني بذلك النصيحة لدى الإستشارة في أمد معين ... أو بمعنى آخر أنها تبادل الرأي أو التداول سوياً أو الإشارة بتصرف أو مسلك محدود في الموضوع أو المشكلة المعروضة.

والمشورة قديمة قدم الإنسان ذاته فمن منا لم يسبق له تقديم نصيحة ما إلى صديق أو جار أو قريب له ؟ ومن منا لم يشر بإتخاذ موقف محدد مستنداً في ذلك إلى ما لديه من خبرة ومعرفة ؟ ومن هذا المنطق قلما نجد عضواً من أعضاء حركة إتحاد التمويل التعاوني في أمريكا لم يحاول بذل العون إلى زميل له في العضوية عن طريق النصيحة ؟ ... هكذا كانت المشورة تسير منذ زمن طويل بهذا المفهوم في حركة التمويل التعاوني Using Financial Counsellin وهي محور الإرتكاز الذي دارت حوله جميع خدمات التمويل التعاوني في الماضي . لقد تولى هذا العمل الكثير من المسئولين فيما مضى وسيقوم المزيد منهم بهذه المهمة في المستقبل. وكانت هذه المشورة تقدم فيما مضى على أساس شخصي غالباً وبأسلوب ودي بعيد عن الإجراءات الرسمية وكانت المواهب اللازمة للمستشار الكفء غير متوفرة داخل حركة إتحاد التمويل التعاوني وليس هناك أدنى شك أن كل شخص في حركة التمويل التعاوني يقدم المشورة أو يعتمد للعمل كمستشار في إستطاعته أن يؤدي مهمته في يسر أكثر لو توفرت له الأدوات والأساليب العلمية لخدمة الأعضاء بشكل أفضل.

لماذا يلزم توافر المشورة المالية في إتحادات التمويل التعاوني ؟

إن أحد الأهداف ذات الأولوية للجنة الإئتمان Credit Committee هي مساعدة الأعضاء على حل مشكلاتهم المالية ، فإذا أريد لهذه اللجنة النجاح في تحقيق هذا الهدف فلابد من أن يتعلم أعضاء إتحاد الإئتمان التعاوني الإستخدام الأمثل للنقود.

إن أصحاب الدخول المحدودة كثيراً ما يقعوا في مصاعب قانونية ولا يعرفوا أين يحصلون على العون . إنهم يقعون فريسة للقروض السهلة Easy Credit وضغط الإعلانات Bait ads والبائعين الغلاظ ، وسرعان ما تسترد البضائع التي تملكوها عندما يتخلفون عن سداد أثمانها كما أن الحجز على المرتب يتسبب أحياناً في فقدان الوظيفة. إن الطريقة المفككة أو العشوائية التي يتصرف بها الناس في نقودهم عادة تؤدي إلى مشاكل عديدة يترتب عليها في

النهاية مواجهتهم للمصاعب المالية . إن أتحادات الإئتمان التعاوني تستطيع المعاونة على إصلاح هذا الأمر.

والمشورة المالية هي الأداة التي تستخدم في إرشاد الأعضاء إلى الإتجاه الصحيح لتخطي مصاعبهم المالية.

من هو المختص بتقديم المشورة ؟

إن الجماعة التي تختص مباشرة بتقديم المشورة المالية هي لجنة الإئتمان ، ولو أن أي شخص له صلة مباشرة بالأعضاء قد يقوم بدور في المشورة المالية وفي أغلب الحالات يكون هذا الشخص إما أمين الصندوق أو لجنة التمويل أو مدير القروض. وقد يكون للجنة التعليمية أيضاً دور في تقديم المشورة المالية أو يدخل ضمن برنامجها التعليمي إصدار نشرات إعلامية عن موضوعات مثل برامج أو ميزانيات الإنفاق spending plans or budgets وذلك فيما يتعلق بالمشتروات الإستهلاكية Consumer buying (الطعام – الملبس – المسكن – المواصلات) ، ومثل مقارنة أعباء الإئتمان Comparative credit costs وهيئات حماية المستهلك Consumer Protection agencies والضمان الإجتماعي ومشروعات التقاعد retirement plans ومصروفات الدفن burial expenses وتأمين البطالة والعجز والمطالبات القضائية الصغيرة small claims court وغير ذلك من النشرات الإعلامية التي تمس الجانب العملي من الناحية المالية للعضو مثل إرشاده إلى مكاتب الحصول على عمل أفضل Better business bureaus وبرامج الرعاية welfare Benefits ، كما تقوم اللجنة التعليمية فضلاً عن ذلك بإصدار مجلات ورسائل وغير ذلك من النشرات الدورية التي تقوم بتوزيعها على أعضائها في صورة مستمرة.

نطاق المشورة المالية للأسرة :

إن المشورة المالية في مجال الأسرة توفر لأعضاء إتحاد الإئتمان التعاوني المعلومات والتوجيهات اللازمة للخروج بقرارات ومخططات ذكية في كافة وجوه الإدارة النقدية للأسرة Family money management بمعنى أن المشورة خدمة تقدم بموجبها الوسائل التي تمكن الأعضاء من مساعدة أنفسهم بشكل أفضل، فلدى عرض أية مشكلة يجرى جمع بيانات كاملة

ودقيقة عنها وتعريف المشكلة بالضبط ثم يُدرس الحل سوياً فيما بين المستشار المختص بالحالة interviewer counsellor وعضو الإتحاد.

إن خدمات إتحاد الإئتمان التعاوني في مجال المشورة المالية للأسرة يتضمن ثلاثة آفاق عامة : مشورة علاجية medical ومشورة وقائية Preventive ومشورة إنتاجية Productive ، والموقف المالي للأسرة يمكن وصفه بصورة عامة : مستقر Stable أو أقل إستقراراً less stable - أو عديم الإستقرار بشكل خطير Critically unstable، ويقدم إتحاد الإئتمان التعاوني للأسرة المستقرة خدمات للمشورة الإنتاجية ، وللأسرة الأقل إستقراراً من الناحية المالية يقدم الإتحاد مشورة وقائية ، أما الأسرة التي تعاني من حالة عدم إستقرار مالي خطير فإن الإتحاد يوفر لها المشورة العلاجية.

(١) المشورة العلاجية : Medical Counselling

أن الغاية التي تسعى إليها خدمات المشورة المالية للأسرة هي معاونة الأسرة التي تعاني من حالة عدم إستقرار مالي خطير على القيام بتقدير واقعي لأزمتها المالية ومواجهتها بنجاح وأن تتابع أنماء التصرف الرشيد في النقود من خلال إستمرار عملية المشورة.

ويقوم إتحاد الإئتمان التعاوني بمساعدة أعضائه عن طريق الخدمات النوعية الآتية :

الخدمات التي ترتبط بتعدد المديونية - Debt distribution Service ، الخدمات التي تربط بتوجيه المديونية إلى الجهة المختصة - Referential - Service - هيئة مختلطة للمشورة Joint Counselling ، على أن تستمر المشورة المطلوبة حتى يصل العضو إلى بداية طريقه نحو الإستقرار المالي.

فإذا عرضت مشكلة شخصية أو عائلية تحتاج إلى حل ولا تقع في إختصاص مستشار إتحاد التمويل وهذا غير نادر الحدوث فعليه القيام بإحالة (توجيه) صاحب القضية إلى الهيئة المعنية وهو تعاون محمود تقدره الهيئات كثيراً.

وقد يكون من الأنسب بالنسبة لبعض الحالات أن تتناولها هيئة مشورة مختلطة ، وعلى سبيل المثال تعالج هيئة للخدمات الأسرية حل خلاف بين زوجين بينما يتولى إتحاد الإئتمان التعاوني معاونة تلك الأسرة في تخطي الصعوبات المالية التي يتضمنها الخلاف.

(٢) المشورة الوقائية Preventive Counselling

أن هدف المشورة المالية للأسرة في هذا الميدان هو معاونة أسر الأعضاء التي تعاني من عدم إستقرار مالي شديد أو أشد عن طريق المشورة أو التوعية وتقدير أحوال الأسرة المالية بشكل واقعي كي تتمكن من حل مشكلاتها المالية بنجاح وتتلافي مثل هذه المشاكل في المستقبل.

ويقوم الإتحاد بتحقيق هذه الغايات عن طريق منح قروض لسداد الديون التي تبدو أنها ضخمة وغير واضحة ، وذلك عن طريق توحيدها ، وذلك في إطار ما يُطلقون عليه Debt-consolidation Looms وتقديم المشورة في شأن تخطيط ميزانية الأسرة Budget Counselling وتحويل الحالات إلى الجهات المختصة Referral Service وعن طريق المشورة المختلطة وتوفير سلسلة عريضة من البيانات اللازمة للمستهلكين في متناول يد الأعضاء . ويلاحظ أنه في إمكان نسبة كبيرة من الأعضاء الإستفادة من هذا النوع من الخدمة فإنهم ليسوا على شفا الإفلاس ، وإنما هم يواجهون مصاعب متفاوتة الشدة في تحقيق آمالهم. وربما كان ما عندهم من مشكلات ناجماً عن محاولتهم مسايرة المظاهر الإجتماعية للبيئة التي يعيشون فيها ، كمحاولتهم العيش في مستوى دخل أصدقائهم ... أو بسبب عدم كبح نزواتهم في الشراء ... أو ربما يكون ناشئاً بكل بساطة من أنهم لا يحتفظون بقائمة أو خطة لمصروفاتهم.

إن مثل هؤلاء قد يحتاجون إلى تحويلهم إلى الجهة المختصة بحل مشكلتهم أو إلى المشورة المختلطة ومن المحتمل أن يكونوا في وضع يحتاجون فيه إلى مزيد من التوعية في بعض الجوانب المالية من معيشتهم.

(٣) المشورة الإنتاجية : Productive Counselling

إن الهدف في هذا الميدان هو معاونة الأعضاء المستقرين مالياً بالدرجة الأولى عن طريق توفير معلومات لهم من أجل تحقيق الأهداف الإقتصادية لأسرهم.

هناك كثير من إتحادات الإئتمان التعاوني ذات غنى نسبي تدبر أحوالها المالية جيداً وليست معرضة لأي ضائقة مالية في القريب وتتقن فن الإقناع ببرامجها Buymanship.

إن بعض هؤلاء الأعضاء المستقرين مالياً يعرفون القليل عن الإستثمارات والوصايا والودائع والتخطيط العقاري Estate Planning ومزايا الضمان الإجتماعي Social Security Benefits الخ.. وهؤلاء الأعضاء لديهم الرغبة في معرفة المزيد عن هذه الأشياء

... وليس هناك أفضل من إتحادات الإئتمان التعاوني لكي تقوم بتوفير المعلومات عن كافة الوجوه المالية للأسرة مجاناً وبصورة موضوعية ؟.

إن البرنامج الدراسي عن مبادئ الإئتمان وتقديم المشورة في هذا المجال credit principales and Counselling الذي يتضمنه برنامج تخريج القادة للنشاط الإئتماني Credit Union Leadership Certificate Program والذي تنظمه الهيئة القومية للإئتمان National Credit Union برنامج مفيد في هذا الميدان.

إن المستشار المالي في شئون الأسرة أو أي شخص مكلف بهذا العمل قادر على تقديم الحقائق الأساسية وأن يرشح المصادر التي يمكن الحصول منها على مزيد من المعلومات . إن هذا المسئول بإتحاد الإئتمان يؤدي عمله دون تحيز لفكرة معينة فإن طبيعة عمله لا تسمح له بذلك.

أهداف المشورة في ميدان الإئتمان :

تتركز أهداف المشورة في رفع مستوى معيشة أعضاء حركة إتحاد الإئتمان التعاوني وأسرهم ... وهنا نتساءل هل يتسنى تحقيق هذا الهدف عن طريق تجميع الناس لمدخراتهم فقط ؟

وهل يتم التوصل إلى ذلك عن طريق إقراض كل ما يحتاجه الأعضاء من مال أو يريدون إقتراضه ؟

إن الكيفية التي يستثمر بها الشخص مدخراته هامة بالنسبة له ولأسرته ... فإن قيام العضو بتجميع مدخراته لتركها لوريث له بعد موته سيوفر لهذا الوريث بعض التأمين عند إصابته بالشيخوخة أو إذا أصابه سوء الحظ في حياته ، لكن ذلك لن يرفع من مستوى معيشة العضو ... كما أن إقتراض النقود لن يؤدي وحده إلى رفع مستوى معيشة العضو المقترض فهناك بطبيعة الحال إحتمال قائم هو إصابته بنزوة جامحة في الإنفاق من المال المقترض ويصبح شديد الإسراف Spending spree مثقلاً بالدين إلى درجة تضطره إلى الهبوط بمستوى معيشته هبوطاً شديداً حتى يوازن بين دخله وإنفاقه.

إن كثيراً من قادة إتحادات الإئتمان يؤمنون بأنه إذا كان على الإتحادات أن تحقق هدفها الجوهري فعليها أن تلم بالوسائل التي تمكنها من الإجادة في مهمتها نحو تقديم المشورة لأعضائها وبذا لا تقتصر مهمتها فقط على تعليم أعضائها أن يخططوا ويمارسون شئونهم المالية بصورة أكثر فعالية وإنما تتضمن إستثارة الرغبة عندهم في أداء ذلك طواعية.

عمل المستشار الإختصاصي في الإئتمان التعاوني :

١) مقابلة العضو وجمع الحقائق المتصلة بالحالة في أقصر وقت ممكن.

٢) تصنيف وتحليل وتقييم أهمية الحقائق المرتبطة بالحالة وتقرير لب المشكلة والدافع الأساسي الذي يتصرف العضو في أمواله إستجابة له.

٣) إستناداً إلى معرفته وخبرته ومهاراته الفنية يحدد طرق التصرف البديلة ويقدم المشورة للعضو خلال تبادل الآراء ويعاون العضو على أن يتخذ بنفسه القرار في تحديد أنسب خطة ممكنة للسداد وهو في ذلك لا يلجأ إلى الجدل أو فرض رأي معين عليه.

التفاهم والتعاون Understanding and Cooperation

إن قيام التفاهم والتعاون الكامل بين العضو والمستشار ضرورة حتمية . ففي بعض الحالات يواجه العضو بضغط كبير من دائنيه يهدد إستمراره في وظيفته وسمعته وأمن أسرته بحيث يكون أكثر من سعيد في الإفضاء الكامل الأمين بكافة المعلومات المطلوبة ومتعاوناً إلى أقصى الحدود.

قد يكون من الصعب على المقترض وأسرته أن يُدْخلوا تغيراً على عاداتهم في الإنفاق spending habits غير أن هناك ضرورة في التوصيل إلى فهم متبادل إذا ما أريد للخطة التي اتفق عليها الجانبان أن تنجح.

كيفية تنفيذ الخطة :

إذا ما إقتنع المستشار بوجود تعاون وفهم من العضو وقد تحدد موقفه المالي يمكن الشروع في تنفيذ الخطة والخطوات الآتية يمكن الإهتداء بها في تنفيذ الخطة :

(١) قبول العضو لخطة سداد الديون :

إن المشورة العلاجية هي عرض يتضمن النزول إلى أرض الواقع down to earth أو هي بمثابة كشف كل أوراق اللعب ، أن من حق العضو أن يعرف ماذا تتطلبه من خطة سداد الديون وما هي المزايا التي ستقدمها الخطة له ولأسرته ، يجب أن تُذكر له ماهية الخطوات التي ستسير فيها الخطة ، ما أن يتم شرح كافة الحقائق يجب أن يلمس مستشار التمويل التعاوني إخلاص العضو وإستعداده للقيام بدوره في إنجاح الخطة.

(٢) قبول الدائنين للخطة :

هناك عقبة رئيسية واحدة باقية قبل الخطة موضع التنفيذ وهي التوصل إلى إتفاق مع الدائنين عن قبولهم للخطة وهنا ترتكز الخطة بأكملها على مهارة المستشار في إقناع الدائنين بقيمة وجدوى الخطة . إن الخطوة التمهيدية لكسب موافقة الدائنين تتحدد بمكالمة هاتفية أو رسالة توضح ما يأتي :

أ) عدد الدائنين للعضو.

ب) مجموع المبالغ المدين بها.

ج) مبلغ المال الذي وافق العضو أن يعطيه لإتحاد الإئتمان التعاوني بشكل منتظم (أسبوعياً أو شهريا الخ) لسداد هذه القروض.

د) إيضاح نية العضو سداد جميع دائنيه بالكامل.

هـ) شرح موجز لبرنامج إتحاد الإئتمان التعاوني في المشورة المالية.

و) وصف موجز للكيفية التي تم بها تحديد جدول سداد الديون.

ز) طلب تبليغ رد الدائنين بالقبول عن طريق المكالمة هاتفياً أو رسالة مكتوبة.

(٣) الخطوات التنفيذية للخطة The Plan in Operation

هناك ثلاثة خطوات أساسية يجرى إتباعها بمجرد قبول العضو ودائنيه للخطة وهي :

أ) المراجعة Review

ينبغي على المستشار أن يوالي متابعة الخطة بدقة كبيرة فعليه أن يتأكد من تسلم المدفوعات من العضو وأنه يتم صرفها للدائنين في مواعيدها وفي إحاطة الدائنين دوراً بما حققته الخطة ... أي أن جميع الخطط التي من هذه الطبيعة تتطلب المراجعة الدائمة.

ب) التعديلات Adjustments

ينبغي علينا أن نفترض فرضاً عاماً وهو أنه ستحدث طوارئ تتطلب بعض التعديلات في مصاريف المعيشة وفي خطة السداد بالتبعية ومن جهة أخرى قد يستقبل العضو بعض الدخل الإضافي الذي يمكن إستخدامه لمصلحته. والخلاصة هي أن المستشار يجب أن يكون مستعداً لإجراء تغييرات في الخطة ... إذ يندر وجود حالة فريدة لا تحتاج إلى إدخال تعديلات في الخطة الخاصة بها.

ج) الفائض Surplus

إن تخصيص فائض لمواجهة الطوارئ هو المفتاح لقيام خطة مرنة مطواعة بما مؤداه ضرورة إحتجاز مبلغ صغير جنيهان أو ثلاثة جنيهات فقط شهرياً لتغطية الإحتياجات الطارئة أو الديون التي لم تسدد في مواعيدها ، إن هذا يغرس في العضو التعود بشكل منتظم تلقائي على الإدخار.

إن الأشهر الأولى في الخطة ستمثل تحدياً ومرحلة حاسمة بالنسبة للعضو فإذا تمكن العضو من معايشة هذه الشهور الأولى أتيحت للخطة فرصة كبيرة في النجاح.

وإذا أوضح العضو بصورة عملية قدرته في مراعاة الخطة وأن مجموع ديونه قد إنخفض إنخفاضاً ملموساً فقد يرى المستشار الحاجة إلى التقدم بإقتراح محاولة الحصول على قرض من إتحاد الإئتمان التعاوني لتوحيد كافة ديونه المتبقية. ويمكن النظر في هذا الأمر دورياً طالما كان ذلك أفضل لمصلحة العضو.

تقدير عبء الديون على العضو :

لقد إتخذ رجال التمويل الإختصاصيون بضعة قياسات يستخدمونها أحياناً لتقدير عبء ديون العميل ويمكن لأي شخص أن يستخدم هذه القياسات لتقدير مقدرته الشخصية أو ملاءمة المبلغ الذي يدين به حالياً.

غير أننا نوجه الأنظار إلى أنه ينبغي مراعاة الحذر عند تطبيق هذه المقاييس فهي لا تعدو أن تكون مجرد قاعدة عشوائية Rule of Thumb أو معدل تقريبي Rough Average ينتظر حدوث إنحرافات كثيرة عنه.

ومثال لذلك إلتجاء أسرة صغيرة لديها إحتياجات ملحة مع توقع كسب عمل أعلى مستقبلاً إلى رفع المعدل قليلاً وهذا تصرف لا غبار عليه في حين أن أسرة تدفع إيجاراً غير عادي للسكن أو لسداد رهونات قد تتصرف بصورة يغلب عليها الإعتدال . إن إستخدام معدل معين لنسبة الدين إلى الدخل قد يكون هيناً لأسرة ذات دخل مرتفع بينما إذا إتبعته أسرة ذات دخل منخفض لكانت حياتها عسيرة.

ينبغي التعامل مع الأرقام على أنها تقريبية في كل الأحوال ، فقد يكون مدعاة للحنق عندما تدرك أن المعادلات المختلفة تعطي إجابات مختلفة. إن المقصود بهذه المعادلات هي أن

توضح مدى الدين الذي يعتبره رجال التمويل مأموناً في الأحوال العادية ، ومن ثم يمكن أن تقرر في ضوء الظروف الشخصية ما إذا كنت تأخذ بالحد الأعلى أو الأدنى لهذا المدى.

الطريقة الأولى للقياس Yardstick One

ويطلقون عليها العصا الأولى للقياس .. وتعني أن لا يتجاوز مجموع ديونك كثيراً ما قيمته ٢٠٪ من دخلك السنوي.

مثال : أسرة صافي دخلها الشهري ٨٠٠ ثمانمائة دولار شهرياً أو ٩٦٠٠ دولار سنوياً هذه الأسرة يكون الحد الأقصى لديونها حوالي ٢٠٠٠ ألفين دولار.

الطريقة الثانية للقياس :

أن لا يتجاوز مجموع ديونك المبلغ الذي تستطيع سداده بتخصيص ١٠٪ من دخلك خلال مدة تتراوح ما بين ١٢ إلى ٢٤ شهراً أو ١٨ شهراً على الأفضل.

مثال : أسرة صافي دخلها الشهري ٨٠٠ ثمانمائة دولار أي أن ١٠٪ من دخلها هو ٨٠ ثمانين دولار . بتخصيص هذا المبلغ شهرياً يمكن للأسرة سداد ١٤٤٠ (ألف وأربعمائة وأربعين) دولاراً خلال ١٨ شهراً وبذا يكون الحد الأقصى لديونها بهذا القياس هو حوالي ١٤٠٠ دولار أو ١٥٠٠ دولار.

الطريقة الثالثة للقياس :

إنك تكون في جانب الأمان إذا لم يتجاوز مجموع ديونك ثلث دخلك السنوي تحت التصرف Discretionary Income ربما كان هذا مبهماً يحتاج إلى شرح ، أن هذا الإختبار في الواقع ابتدع لقياس نسبة مجموع قروض المستهلكين إلى إجمالي الإنتاج القومي ولكن يمكن إستخدامها بالنسبة لحالتك أيضاً. **وفيما يلي فكرة عامة عن القياس المشار إليه.**

إن جانباً من دخلك يصرف في توفير ثلاثة حاجات أساسية : الطعام - الملبس - المسكن . أما الجانب الباقي من الدخل فهو " دخل تحت التصرف Discretionary Income ولو أنك قد لا تدرك ذلك ، هذا الدخل الحر يمكنك أن تدخره أو أن تصرفه على الترفيه أو شراء الأثاثات والأجهزة المنزلية أو ربما تصرفه في رفع مستوى مأكلك أو مسكنك ، إن دراسة أرقام الدخل

والديون عن السنوات الماضية يبدو أنها توضح أن مجموع التمويل للإستهلاك معتدل إذا ما نقص عن ثلث مجموع الدخول الحرة.

وبإتباع هذا الإختبار أطرح من دخلك مجموع مصاريفك السنوية على الطعام والملبس والمسكن (بما في ذلك تكاليف الخدمات العامة) وربما تقوم برفع هذا المجموع قليلاً إذا كنت تعيش في مستوى أقل مما ترضى عنه على أن لا تجاوز ديونك في مجموعها ما يربو على ثلث ما تبقى من دخلك.

مثـال : نفس الأسـرة البـالغ دخلهـا السنوي الصـافي ٩٦٠٠ دولار يكـون متوسـط مصروفاتها الشهرية على الحاجات الأساسية هي :

دولار

٢٠٠ للسكن

١٧٠ للطعام

٥٠ للملبس

---

٤٢٠ دولار مجمـوع المصـروف الشـهري علـى الحاجـات الأساسـية أو ٥٠٤٠ دولار لمجموع هذا المصروف سنويا. فيكون الدخل الحر هو المبلغ المتبقى من الدخل وهو ٤٥٦٠ دولار ويكون الحد الأقصى للديون حسب الطريقة الثالثة للقياس هو الثلث أي ١٥٢٠ دولار.

راجع ما أسفرت عنه طرق القياس الثلاثة في المثال المتخذ أنها أعطت مدى تقريبياً من ١٤٠٠ دولار إلى ٢٠٠٠ دولار لقيمة الديون يسيرة السداد أو بدين ما بين ١٠٠٠ دولار كعبء متحفظ Conservative Load و ٢٠٠٠ دولار كنهاية في أحوال الضرورة القصوى . كما أنها أعطت حوالي ١٥٠٠ دولاراً كتسوية في منتصف الطريق بين الحدين الأدنى والأقصى.

دليل بالقاعدة التجريبية (الإختيارية) بالنسبة المئوية للمصروفات من الدخل الصافي :

١) الطعام ٢٠ - ٣٠٪ إجمالاً.

٢) السكن ١٥ - ٢٥٪.

٣) الملبس ٩ - ١٥٪.

٤) الإنتقال (بما في ذلك إستعمال سيارة) ٧ - ١٢٪.

٥) الضرائب ١٢ – ١٥٪.
٦) الرعاية الصحية والتأمين الإجتماعي ٧ – ١٢٪.
٧) مدخرات صفر – ١٠٪.
٨) أقساط ديون ٥–١٠٪ (غالبية الأشخاص يتجاوزون ذلك).
٩) رفع مستوى المعيشة ٥–١٠٪.
١٠) معونة للأسرة صفر – ١٠٪.

من أجل الإرتفاع بالمشورة المالية :

إن الحركة التعاونية في أمريكا تشجع الأعضاء ، والأسرة المحدودة الدخل على أن تشترك في معاهد التدريب وفصول الدراسة العملية التي يقيمها الإتحاد الإقليمي للتمويل التعاوني أو تحالفه العام في مجال المشورة المالية.

إتبع طرق تقديم المشورة الناجحة.

إن الهيئة القومية لإتحاد التمويل التعاوني CUNA بها قسم للإعانة يتولى عقد برامج دراسية في مجال المشورة لهيئات التحالف العام للتمويل التعاوني والإتحادات الإقليمية. إتصل بالهيئة المذكورة CUNA أو هيئة التحالف الإقليمي لمزيد من المعلومات عن الكلية الخاصة بالمشورة المالية التابعة للهيئة القومية لإتحاد التمويل التعاوني.

الإرشاد والإئتمان الإنتاجي لصغار الزراع

نبذة تاريخية :

بدأ إهتمام الإتحاد القومي لجمعيات الإئتمان بتنمية جمعيات الإئتمان في الخارج منذ أكثر من أربعين عاماً عندما أنشئت إدارة الإرشاد العالمية عام ١٩٥٤ ، وأفتتحت تلك الإدارة أعمالها بالعمل في المناطق الحضرية بأمريكا اللاتينية فلما جاء عام ١٩٥٩ إلا وقد كانت قد ساعدت في إنشاء وتنظيم ٤٣٢ جمعية إئتمان في ست دول بأمريكا اللاتينية ، وأتاح تعديل همفري الذي أدخل على قانون المعونة الخارجية الأمريكية عام ١٩٦١ الفرصة بأن جعل سياسة أمريكا الرسمية تشجيع تنمية وإستخدام جمعيات الإئتمان ،

والجمعيات التعاونية وجمعيات الإدخار والإقراض في المناطق النامية من العالم كذلك أدى التعديل المذكور إلى إبرام إتفاقية تعاقدية بين الإتحاد القومي لجمعيات الإئتمان وبين وكالة التنمية الدولية تمكن الإتحاد من خلالها من توسيع نطاق المساعدات لتنمية منظمات الجمعيات الإئتمانية على المستويات المحلية والقومية والإقليمية وأنشئ لهذا الغرض مكتب المشروعات العالمي عام ١٩٦٢ ومقره واشنطون العاصمة.

وفي أواسط الستينات بدا الإتحاد وقيادة حركة جمعيات الإئتمان في أمريكا اللاتينية في بحث مأساة صغار الزراع في أمريكا اللاتينية وإتضح من هذا البحث الدقيق أن المصادر النظامية التقليدية للإئتمان كانت تنظر إلى هؤلاء الزراع بإعتبار أن إقراضهم مخاطرة غير مأمونة العواقب نظراً لإنخفاض دخلهم ، وإنعدام الضمانات والمدخرات ، فإضطر صغار الزراع للإلتجاء إلى مصادر الإئتمان غير النظامية مثل مقرضي النقود في القرى ، ولم يكن مستغرباً في تلك الأوقات أن يطلب من الفلاح الصغير الذي يريد الإقتراض لتمويل شراء البذور أن يرهن نصف محصوله لمقرض النقود بالقرية ، وعليه فقد إتجه الرأي إلى أن من الضرورات الأساسية إنشاء شكل ما من الإئتمان النظامي الذي يقرض الزراع بفوائد معقولة ، غير أن الإئتمان المتوافر بشروط معقولة وفي الوقت المطلوب ليس هو الوسيلة الوحيدة التي تساعد صغار الزراع على زيادة إنتاجهم وتحسين مستوى معيشتهم ، بل يحتاج هؤلاء أيضاً إلى من يعلمهم طرق الزراعة المتقدمة ، وإلى معلومات عن البذور المحسنة وإعداد الأرض للزراعة وتنويع المحصولات والإستخدام السليم للأسمدة والمبيدات ورعاية الماشية بالطريقة الصحيحة وغير ذلك من نواحي الزراعة الحديثة التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج ، ويحتاج الأمر أيضاً إلى خدمات جيدة لتوريد مستلزمات الإنتاج والتسويق فطالما عانى صغار الزراع من نظم التسويق غير النظامية التي كانت تشترى محصولاتهم بأثمان منخفضة ثم تبيعها لهم بأسعار مرتفعة وتحقق من وراء ذلك أرباحاً باهظة ، أما مستلزمات الزراعة كالأسمدة والمبيدات فلم تكن متوافرة وإن توافرت فبأسعار بالغة الإرتفاع.

فكيف يمكن إستخدام جمعيات الإئتمان لمساعدة الزراع ذوي الدخل المنخفض على حل بعض مشكلاتهم ؟ حاول الإتحاد القومي لجمعيات الإئتمان ووكالة التنمية الدولية وحكومة إكوادور الرد على هذه المسألة بوضع البرنامج الأول للإئتمان الإنتاجي لصغار الزراع الذي نفذ أولاً في قلة من الجمعيات بشمال إكوادور عام ١٩٦٤ ويتألف هذا المشروع الرائد من ثلاث مكونات أساسية :

الأول : تعبئة المدخرات مع تقديم الإئتمان الإنتاجي بتكلفة معقولة.

الثاني: إدخال طرق الزراعة المتقدمة.

الثالث: معونة فنية لموظفي وأعضاء جمعيات الإئتمان في أمور مثل إدارة الإئتمان وإدارة الجمعيات.

وتوسع المشروع الرائد تدريجياً كلما تعلم الزراع إستخدام القروض المتاحة من جمعياتهم واستطاعوا زيادة الغلة في بعض الجهات أكثر من ثلاثة أضعاف ، وخلافاً للإعتقاد السائد استطاع هؤلاء الزراع أن يدخروا ويسددوا القروض في مواعيدها ، وأمكن تحقيق أهداف البرنامج الأولية بل أمكن تجاوز الأهداف في كثير من الأحيان ، ثم إمتد البرنامج عام ١٩٦٩ إلى بوليفيا ، وكوستاريكا ، والسلفادور ، وبنما ، وبيرو ، والدومنيكان ، وبلغت المدخرات في الدول الست في ٣١ ديسمبر عام ١٩٦٩ أكثر من نصف مليون دولار ومثلها من القروض القائمة ونتجت كل هذه المبالغ من مشروع الإئتمان الإنتاجي لصغار الزراع ، وفي نهاية ١٩٧٠ إنضمت كل من كولومبيا وباراجواي إلى هذه الدول في إدخال برامج الإئتمان الإنتاجي لصغار الزراع.

وبينما تحل مشكلات الإئتمان والمعونة الفنية أخذت تظهر مشكلات توافر التوريدات الزراعية في مواعيدها المناسبة ومقومات التسويق الكافية مما حتم التصدي لها ، ولذا تقرر في عام ١٩٧١ توسيع نطاق برنامج الإئتمان الإنتاجي لصغار الزراع ليشمل تقديم المساعدات لصغار الزراع طوال العملية الزراعية بتوفير الإئتمان ، والمساعدة في الإنتاج والمساعدة في توريد مستلزمات الإنتاج وفي التسويق.

وأصدق وصف لموقف برنامج الإئتمان الإنتاجي لصغار الزراع بأمريكا اللاتينية حالياً هو ما قاله برناندو أورتز رئيس إتحاد جمعيات الإئتمان بأمريكا اللاتينية : يهدف إتحاد جمعيات الإئتمان بأمريكا اللاتينية إلى زيادة الدخول الحقيقية والأنشطة الإنتاجية للجماهير من الطبقات الإقتصادية الدنيا في أمريكا اللاتينية لاسيما من يعيش منهم في المناطق الريفية ، وهذا هدف نبيل لاسيما إذا تذكرنا أن الإئتمان في أمريكا اللاتينية كان من المزايا التي لا يتمتع بها سوى الأغنياء وخاصة أصحاب الأعمال الذين ورثوا الثروة أو أصحاب الأراضي الزراعية الواسعة أو الطبقات العليا.

إمتداد البرنامج إلى أجزاء أخرى من العالم :

وبدأ الإتحاد القومي لجمعيات الإئتمان المساعدة في تنمية برنامج الإئتمان الإنتاجي لصغار الزراع في لاوس عام ١٩٧١ بتقديم خدمات إثنين من الفنيين ليعملا في جمعية الإدخار والإقراض هناك ، وإنتهى البرنامج عام ١٩٧٥ لكنه حقق نجاحاً متصلاً في جذب المزيد من المساهمة في رأس المال ومدخرات الأعضاء وفي صرف القروض الزراعية الإنتاجية والإشراف عليها ، وحققت جمعية الإدخار والإقراض في لاوس طول مدة البرنامج معدل نمو سنوي في رأسمالها يقرب من عشرة في المائة.

وبدأ التعاون الوثيق بين الإتحاد القومي لجمعيات الإئتمان ومنظمة ACOSCA من أجل تنمية جمعيات الإئتمان الأفريقية في عام ١٩٧٠ ببرنامج مساعدة ACOSCA في زيادة الإعتماد على النفس في الإدارة وإدخال طائفة من الخدمات غير المالية للمنظمات التابعة والنهوض بالمساعدات لأعضائها من الموارد الدولية والحكومية والخاصة ، واستمر هذا البرنامج الأولى حتى يونيو ١٩٧٤ ، وفي أوائل عام ١٩٧٤ وبناء على طلب ACOSCA بدأ الإتحاد القومي لجمعيات الإئتمان ووكالة التنمية الدولية الأمريكية دراسة جدوى من أجل تطبيق برنامج للإئتمان الإنتاجي لصغار الزراع في أفريقيا ، وأجريت الدراسة في ثلاثة أقطار هي ليسوتو والكاميرون ، وزامبيا ، واتفق على تعيين مندوب فني إقليمي لإدارة البرنامج يعمل بالتعاون الوثيق مع المركز الرئيسي لمنظمة ACOSCA وقدم المشروع إلى وكالة التنمية الدولية في إبريل ١٩٧٤ وبدا المشروع في سبتمبر من نفس السنة في ليسوتو ، أما الآن فالمشروع مطبق في ست جمعيات بالكاميرون وليسوتو ، وفي مايو ١٩٧٦ كان عدد أعضاء الجمعيات الذين يشاركون بنشاط في البرامج ١٢٢ عضواً ، وإقترض الأعضاء ما مجموعه ١٢٢٠٩ دولار وإدخروا ١٥٨١ دولار كمدخرات جديدة نتجت مباشرة من المشروع وهي بداية متواضعة لكنها بداية لها نتائجها ، وبدأت في يناير من هذا العام دراسة جدوى بناء على طلب إتحاد تعاونيات الإئتمان في غانا ومنظمة ACOSCA من أجل إدخال البرنامج في غانا.

برنامج الإئتمان الإنتاجي لصغار الزراع اليوم :

يمكن تعريف هذا البرنامج بأنه نظام لتعبئة مدخرات الزراع ذوي الدخل المنخفض وتوجيهها كقروض للأغراض الإنتاجية ، ويهدف المشروع أيضاً إلى تكامل المساعدات الفنية

أولا : زيادة الدخل الصافي لصغار الزراع المشاركين خلال مدة متصلة حتى يتمكنوا من الإرتفاع عن حد الكفاف.

ثانيا : مساعدة الجمعيات المشاركة في توفير الخدمات المساعدة الضرورية حتى تصل إلى حد الكفاية الذاتية الداخلية.

ثالثا : مساعدة منظمات جمعيات الإئتمان القومية لتصبح مؤسسات ذات كفاية ذاتية مملوكة لأعضائها وقادرة على تخطيط وتنفيذ وتمويل وتقييم مشروعات التنمية.

رابعا : زيادة تعبئة المدخرات.

ويمكن تقسيم عملية تطبيق برنامج الإئتمان الإنتاجي لصغار الزراع في أي قطر إلى ثلاث خطوات : دراسة جدوى ، تنفيذ البرنامج ، تقييم البرنامج . وأود أن نفحص كل خطوة من هذه الخطوات الثلاث.

دراسة الجدوى :

تجرى دراسة الجدوى بناء على طلب منظمة جمعيات الإئتمان القومية بالبلاد التي تريد تطبيق المشروع ، والهدف من الدراسة معرفة إمكانية تنفيذ المشروع بنجاح ، وتحديد المستوى الحالي لتنمية جمعيات الإئتمان في البلاد والتوصية بإتخاذ وجهة معينة في تصميم وتنفيذ البرنامج.

وتركز دراسة الجدوى على عدة مسائل فأولاً يدرس عدد من جمعيات الإئتمان المحلية دراسة عميقة ، مع تحليل سياسات الإدارة المتبعة فيها ، وسياسات الإقراض ، وتكوين رأس المال ، والعضوية والقدرات المالية بوجه عام بغية تحديد إستعداد كل جمعية للمشاركة في المشروع الرائد.

وتدرس المنظمة القومية من حيث إدارتها ، وتكوين رأسمالها ، وقدرتها على الإقراض وخدماتها للجمعيات الأعضاء وعلاقاتها بمؤسسات التنمية الأخرى وقدراتها التنظيمية عامة وتستخدم هذه المعلومات لمعرفة إمكانيات المنظمة وقدرتها على تقديم العون والمساندة لبرنامج الإئتمان الإنتاجي.

وتدرس أيضاً خدمات توريد مستلزمات الإنتاج الزراعي والتسويق القائمة فعلاً بما فيها هياكلها التنظيمية القائمة بإدارة وتوزيع مستلزمات وأدوات الزراعة ، والأقراض الإنتاجي ،

وتسويق المنتجات الزراعية ، ويجري تحليل دقيق لنوعية هذه الخدمات ومقدار توافرها لصغار الزراع لمعرفة أثرها على البرنامج المقترح.

ويجري أيضاً تحليل الأحوال الإقتصادية العامة وحالة البنية الأساسية في البلاد لمعرفة مقدار ونوع المساعدة المنتظرة من جانب حكومة البلاد ومن القطاع الخاص ومن الوكالات الخارجية المعنية وتتناول الدراسة الأولويات المطلوبة من جمعيات الإئتمان والمستوى الحالي للمساعدة المالية والفنية التي تتلقاها من الحكومة والدعم الذي يمكن للحكومة تقديمه للمشروع.

فإذا تمت دراسة الجدوى أمكن معرفة مدى توقعات نجاح مشروع الإئتمان الإنتاجي فإن تقررت جدوى القيام به فإن الدراسة التي أجريت تفيد أيضاً في تحديد النقاط الأساسية المؤدية إلى نجاح المشروع وهي : وصف وتصميم البرنامج ، والمشكلات أو الظروف التي يجب إيجاد حل لها قبل بدء البرنامج ، والخطوات الإدارية التي يجب إتخاذها ، والجهات التي يجب الحصول على موافقتها ومصادر رأس المال والمنح اللازمة التي ينبغي الحصول عليها من مختلف وكالات التنمية ، والمعونات الفنية التي يحتاج إليها البرنامج.

تنفيذ برنامج الإئتمان الإنتاجي لصغار الزراع :

أما الخطوة الثانية في عملية تطبيق برنامج الإئتمان الإنتاجي لصغار الزراع فهو التنفيذ الواقعي ، ويقدم الإتحاد القومي لجمعيات الإئتمان من خلال مكتب المشروعات العالمية لديه المعونة لمنظمة الصحة القومية في عدة موضوعات :

التدريب :

يقدم الإتحاد القومي لتعاونيات الإئتمان المساعدة للرابطة League في تصميم برنامج تدريب للقيادات المتطوعة ولموظفي الجمعيات الإئتمانية المشاركة ، وتعد خطط العمل أحياناً عند هذه المرحلة كما تعد برامج التبادل الدولي لأعضاء هيئة موظفي الرابطة وتصمم برامج التعليم لمجمعات الإئتمان المشاركة.

تعبئة الموارد المالية :

يمكن تقديم المساعدة للرابطة لتحديد الموارد اللازمة ومعرفة الموارد المتوقعة لتغطية الإحتياجات ، وتنظيم حملات لزيادة عدد الأعضاء والمدخرات ويمكن أيضاً تقديم المساعدة في إعداد طلبات الإقتراض لضمان إستخدام الموارد إستخداماً صحيحاً وحتى تكون تعبئة الموارد

إعداد طلبات الإقتراض لضمان إستخدام الموارد إستخداماً صحيحاً وحتى تكون تعبئة الموارد مفيدة وفعالة ، وكذلك يقدم العون في وضع سياسات التنمية وإجراءاتها وقواعد الإقراض التي تقدم بموجبها المنظمة القومية قروضاً إنتاجية للمنظمات التابعة لها.

الإستشارة المالية :

يمكن تقديم المعونة للرابطة في تصميم برامج المشورة المالية لأعضاء جمعيات الإئتمان ، وهدف هذه البرامج تزويد الأعضاء بالمعلومات وفهم أفضل لمسئولياتهم إزاء جمعياتهم وبرامج الإئتمان الإنتاجي.

المعونة الفنية الزراعية :

تقدم المساعدات للروابط لتحديد مختلف الموضوعات التي تحتاج إلى خبرة فنية زراعية ولمعرفة المصادر المختصة التي يمكن الحصول منها على المعونة الفنية.

توزيع مستلزمات الإنتاج :

يمكن تقديم المساعدة للرابطة في تنسيق أو إقتباس النظم الخاصة بتوفير كميات كافية من مستلزمات الإنتاج بأسعار معقولة ، وتشمل هذه النظم التوزيع خلال منشآت توريد تعاونية ، أو عقد الإتفاقات مع الوكالات الحكومية أو القطاع الخاص ، أو المساعدة في إنشاء إدارات توريد خاصة داخل الرابطة نفسها أو تنظيم خدمات توريد في جمعيات الإئتمان أو إنشاء مراكز توريد تملكها الرابطة أو جمعيات الإئتمان.

تسويق المنتجات :

تستخدم طرق فنية عديدة لمعرفة أفضل الطرق لتحسين نظام التسويق ويشمل ذلك : إنشاء نظم لتوزيع معلومات عن الأسعار على الزراع في مناطق معينة ، وعقد إتفاقات لبيع منتجات الزراع للجماعات التعاونية والصناعة والجهات الحكومية ، وصرف قروض إضافية بعد الحصاد للزراع حتى يتمكنوا من الإحتفاظ بمنتجاتهم حتى تتحسن الأسعار ، وإيجاد إتصالات مع صناعات القطاع الخاص ذات السمعة الحسنة أو الإدارات الحكومية لتصدير المنتجات.

تقييم برنامج الإئتمان الإنتاجي لصغار الزراع :

تجرى عملية قياس فاعلية وسير برنامج الإئتمان الإنتاجي لصغار الزراع بصفة دائمة حتى يمكن تحديد المشكلات في مرحلتها المبكرة وإدخال التحسينات(*) بإستمرار على البرنامج ، ويساعد مكتب المشروعات العالمي التابع للإتحاد القومي لجمعيات الإئتمان في تصميم وتخطيط التقييم على أسعار مستمر طبقاً لجداول موضوعة.

* يرجع إهتمام الإتحاد القومي لجمعيات الإئتمان بصغار الزراع في الدول النامية إلى سنوات عديدة ماضية ، ويشمل برنامج الإئتمان الإنتاجي لصغار الزراع تقديم المساعدة للفلاح من وقت أن يشتري البذور إلى أن يحصد المحصول ويخطط للمحصول التالي . وقد أثبت البرنامج على هذه الصورة أنه وسيلة فعالة لمساعدة صغار الزراع في مناطق كثيرة من العالم والنهوض بمستواهم المعيشي.

الفصل العاشر

نشأة الإئتمان الزراعي في مصر

الإئتمان ولمحة تاريخية :

لم تعرف مصر إئتماناً زراعياً منظماً قبل إنشاء بنك التسليف الزراعي المصري في خريف سنة ١٩٣١ إذ كان الزراع يحصلون على ما يحتاجونه من تموين لزراعاتهم من مصادر مختلفة بوسائل متباينة تختلف بإختلاف حالة كل مزارع. ولم تكن هناك مصادر مخصصة لإقراض الزراع بالأوضاع التي تلائم طبيعة النشاط الزراعي وظروفه ، وكانت بيوت المال القانونية محصورة في البنوك العقارية القائمة وقتذاك. وهي البنك العقاري المصري والبنك الزراعي المصري وبنك الأراضي وقد أنشئ الأول في عام ١٨٨٠ والثاني في عام ١٩٠٢ والأخير في عام ١٩٠٥ وفي بنوك تجارية رئيسية هي البنك الأهلي المصري الذي أنشئ عام ١٨٩٨ وبنك مصر الذي أنشئ عام ١٩٢٠ وفي فروع كثيرة لعديد من البنوك الأجنبية مراكزها الرئيسية في الخارج.

بالنسبة للبنوك العقارية كان كل من البنك العقاري المصري وبنك الأراضي بنوك توظيف تقرض برهن الأطيان لأي غرض كان ، ولم يكن يعنيها أن يكون الغرض من القرض ذا نفع للزراعة أو غير ذي نفع بل كان كل ما يعنيها أن يكون ضمان القرض فيه الكفاية كل الكفاية لسداد القرض وملحقاته من رسوم وفوائد ومتأخرات كانت تصل بالمديونية في كثير من الحالات إلى إضعاف الدين الأصلي ، ولم يكن نشاطهما موجهاً لخدمة الإستغلال الزراعي في البلاد، وأنه وإن كانت بعض القروض قد أنفق منها على حاجيات الزراعة فإن هذا الإنفاق كان مقصوراً على سنة أو بضع سنوات قليلة في مستهل عقد القرض ، ولم يكن يمثل إلا نسبة محدودة من القرض المعقود.

ومن المعلوم أن قروض هذين البنكين كانت قروضاً طويلة الأجل تُسَدّد على أقساط سنوية تزيد عن العشر سنوات بفوائد لم تكن في معظم الأحيان تتناسب مع غلة الأرض ، لذلك كان التأخير في سداد هذه الأقساط أو التخلف فيها أمراً يكاد يكون شائعاً خصوصاً في سنين الأزمات الزراعية سواء لسوء الإنتاج أو لإنخفاض أسعار المحاصيل.

وهذه القروض وإن كانت قد أدت في كثير من الحالات وفي مستهل عقدها منافع عاجلة للمقترضين ، إلاَّ أن الكثير منها تعذر على أصحابها الإنتظام في سداد أقساطه وبالتالي كانت نتيجتها وبالا عليهم.

موقف البنوك وقتئذ :

أُنشئ البنـك الزراعـي المصـري حقيقـة للأخـذ بيـد صغـار المـلاك ومساعدتهم على مواجهة الأزمات التي كانت تلاحق المواطنين وتهدد ملكياتهم وقد كانت سلفياته محدودة القدر ، فحددت أولاً بمبلغ ٣٠٠ جنيه (ثلاثمائة جنيه) ثم تقرر زيادتها إلى ٥٠٠ جنيه (خمسمائة جنيه) لكل سلفة ، ولكن لسـوء الحظ لـم تكـن عمليـة الإقراض متسمـة بالدقة والتنظيم اللذان يكفلان الإطمئنان إلى سلامة إستعمال القروض. كما أنه يبدو أن البنك قد أسرف في منح القروض لصغار ملاك الأراضي ونتيجة لسوء الحالة الإقتصادية وقتذاك لم يقم المدينون بالسداد المنتظم فتراكمت المتأخرات عليهم مما أضطر البنك إلى الشروع في نزع ملكية أراضي المتأخرين ، وكانت هذه الحالات من الكـثرة بحيث إضطرت الحكومة إلى التدخل وأصدرت في سنة ١٩١٣ ما سُميَ بقانون الخمس أفدنة وهو القـانون الذي حرم نزع الملكيات التي لا تتجاوز خمسة أفدنة في القروض التـي تعقـد بعد صدوره وكان من نتيجة ذلك أن إنخفض نشاط البنك كثيراً وأخذ فـي التنـاقص سنة بعد أخرى مما إضطره إلى التعامل مع طائفـة كبـار المـلاك ، ولكـن لـم يُكتب التوفيق لهذه السياسة الجديدة بسبب عدم إنتظام المدينين في السداد ، فلم ير البنك بداً من الإنكماش في نشـاطه تمهيداً للتصفية ، وبدأ ذلك فعلاً إبتداء من سنة ١٩٢٣ واستمرت إجراءات تصفيته حتى عام ١٩٢٦.

أما البنوك التجارية وعلى رأسها البنك الأهلي المصري وبنك مصـر فإنها لـم تكـن تقدم القروض إلا لكبار الملاك ، وبفوائد وشـروط لا تتناسب مـع غلـة الأرض وقتـاذاك وطبيعي أنها لم تكن تهتم بالغرض من طلب القرض فـإن ذلـك لـم يكـن يعنيهـا طالمـا أنهـا كـانت تحصل على الضمان الكافي له.

يتضح من ذلك أن الإقراض المصرفي في مصر لم يكن يستفيد منه إلا كبار المـلاك . أما صغار الملاك ومتوسطهم فلم يكن في إستطاعتهم أن يرتادوا هذه المصارف حيث لا يتيسر لهم تقديم الضمانات التي تطلبها هذه البنوك ، فلـم يكـن أمـامهم إلا الإلتجـاء إلـى المرابين وتجار الأقطان والحاصلات الأخرى ، وكانوا يتحملون في سبيل ذلك أعباءً ثقيلة لا تتناسب مطلقـاً مع عائد إنتاجهم فكان المرابين يقرضون بفائدة باهظة تصل في معظم الأحيان إلـى ٢٠٪ تُخصم

مقدماً من القرض الذي يتسلمه المقترض !!.. مما يجعل معدل الفائدة الحقيقي ٢٥٪... وكان تجار الحاصلات يقرضونهم نظير بيع محاصيلهم مقدماً بأسعار تقل عن ثمنها الحقيقي بما يتجاوز في بعض الأحيان ربع الثمن.

أما طبقة المستأجرين فكانت ضحية إستغلال الملاك المؤجرين لهم حيث كانوا لا يقدمون إليهم من حاجيات الزراعة إلا التقاوي والأسمدة وبأثمان مرتفعة. وأما المال فلا يقدمون لهم منه إلا القليل مما لا يكفي للإنفاق على الزراعة وبفوائد باهظة فكانت هذه الأعباء تثقل كاهلهم وكان الملاك مقابل ذلك يضعون أيديهم على المحاصيل الرئيسية ولا يتركون لهم سوى بعض المحاصيل الغذائية ، وهكذا كانت حالة الإستغلال الزراعي في البلاد ... المزارع الصغير مالكاً كان أو مستأجراً يصعب عليه أن يحصل على مستلزمات إنتاجه وإن إستطاع أن يحصل فبثمن باهظ يثقل كاهله ويذهب بثمرة كده. ومثل هذا المزارع كان يمثل نسبة كبيرة من زراع الأرض . أما كبار الملاك فقد كانوا وحدهم الذين يستطيعون أن يمولوا نشاطهم الزراعي إما من مدخراتهم وإما من المصارف التجارية.

ولقد أدى الإرتفاع الكبير في أسعار القطن بعد الحرب العالمية الأولى إلى مضاربات كثيرة إتسمت بالتهور وعدم التعقل إشترك فيها الكبار والصغار من المزارعين على السواء وإنتهت بخسارة فادحة أصابت الكثير منهم وأعجزتهم عن المضي في إستغلالهم الزراعي ، وقد إنتابت البلاد في هذه الآونة أزمة طاحنة هال الحكومة أمرها فأخذت تتلمس سبل المعاونة للمزارعين بكافة الطرق الممكنة.

وعند صدور قانون التعاون الأول في سنة ١٩٢٣ - رأت الحكومة أن تقوم الجمعيات التعاونية بإمداد الزراع بالسلفيات من إعتماد ضئيل في بنك مصر كان مخصصاً أصلاً للسلف الصناعية لا يتجاوز قدره مائة ألف جنيه في بنك مصر على أن يكون الإقراض بفائدة ٥٪ وظاهر أن هذا الإعتماد كان من القلة بحيث لم يكن له أثراً يذكر في تفريج الأزمة الراهنة ، وفي سنة ١٩٢٧ بعد صدور قانون التعاون الثاني أعادت الحكومة الكرة فاعتمدت مبلغ ٢٥٠ ألف جنيه لإقراض الزراع عن طريق الجمعيات التعاونية ثم زيدت في سنة ١٩٣٠ إلى ٣٠٠ ألف جنيه على أن يتولى بنك مصر تقديم القروض للجمعيات بشروط معينة وبفائدة قدرها ٤٪

يقيد نصفها لحساب الحكومة والنصف الثاني للبنك مقابل قيامه بإجراءات منح السلف وتحصيلها.

وقد قام البنك بعملية الإقراض مدة أربع سنوات إبتداء من سنة ١٩٢٨ حتى ١٩٣١ في نطاق ضيق محدود إذ كان عدد الجمعيات المستفيدة ضئيلاً مما يعطي دلالة واضحة على أن هذه التجربة كانت محدودة النفع لم يستفد منها إلا قلة من المزارعين ولم يكن ذلك خافياً على الحكومة فقد قامت في سنة ١٩٢٩ بمحاولة جديدة لمساعدة الزراع عن طريق إمدادهم بقروض منها مباشرة وأنشأت لهذا الغرض الإحتياطي الزراعي لتقديم السلفيات للمزارعين بشروط معينة وإعتمدت لذلك في أول الأمر مبلغ ٤ مليون جنيه زيد بعد ذلك أكثر من مرة حتى وصل إلى ١٣ مليون جنيه وباشرت الحكومة أقراض المزارعين بالشروط التي قررتها لهذا الغرض. ولم يؤد هذا التنظيم الجديد الفائدة المرجوة منه لصالح الإستغلال الزراعي الذي كان في مسيس الحاجة للمعاونة حيث الجزء الأكبر من هذا الإحتياطي أستُنْفِذ في منح سلفيات برهن الأقطان المخزنة ، ويا ليتها كانت أقطان المزارعين ، فلقد منحت هذه القروض على الأقطان بعد خروجها من حوزة الزراع وإنتقالها إلى البنوك والتجار وهم الذين عادت عليهم الفائدة من هذا التنظيم ولم يزد نصيب الإستغلال الزراعي عن ٢ مليون جنيه قُدِّمت للزراع في صورة أسمدة وتقاوي.

وقد أيقنت الحكومة من سلسلة التجارب التي أجريت في السنوات العشر من سنة ١٩٢٠ إلى سنة ١٩٣٠ والمحاولات التي بذلت لمساعدة الزراع عن طريق الجمعيات التعاونية أو من الحكومة مباشرة أن الإعتمادات الضئيلة لا يمكن أن تؤدي نفعاً ملموساً للزراع وأن الأجهزة الإدارية الحكومية ليست هي الأجهزة المناسبة للقيام بعمليات الإقراض للمزارعين ، كما أن الرجاء في قيام البنوك التجارية والإعتماد عليها في المساهمة في تخفيف حدة الأزمة عن طريق التيسير على الزراع لم يعد قائماً ، لذلك إتضح جلياً أن هذه الأوضاع لم تكن لتساعد مطلقاً على معالجة حالة الكساد الإقتصادي الناشئ عن سوء الأحوال الزراعية في البلاد لعدم إمكان توفير المعاونات اللازمة للإستغلال الزراعي بصورة منتظمة ومستقرة ،فإتجه التفكير جدياً إلى إنشاء تنظيم متخصص لتقديم السلفيات اللازمة لإحتياجات الزراع وللنهوض بالإنتاج الزراعي على أساس الأنظمة المصرفية المعتادة

وكان أن بدئ في عام ١٩٣٠ في دراسة مشروع إنشاء بنك التسليف الزراعي المصري.

المجلس الإقتصادي الأعلى ومشروع إنشاء البنك :

تمت دراسة هذا المشروع في شهر مارس سنة ١٩٣٠ بمعرفة المجلس الإقتصادي الأعلى وهو أكبر هيئة إقتصادية فنية في البلاد في ذاك الوقت يضم نخبة من كبار رجال المال والإقتصاد ورؤساء البنوك بتكليف من الحكومة وكانت دراسة مستفيضة استعرضت فيها كافة الظروف والإعتبارات والأوضاع التي كانت قائمة في ذلك الوقت ودور البنك المزمع إنشاؤه في علاج الأزمة الراهنة وأنسب الطرق لمعاونة الزراع في الحصول على مستلزمات الإستغلال الزراعي والصعوبات التي قد تكون معوقة للبنك في القيام بالمهام المنوط به القيام بها لصالح الزراعة والزراع وغير ذلك من الأمور المتصلة بعمليات الإقراض والإحتمالات المتوقعة للنشاط الذي سيزاوله البنك. وقد قامت بهذه الدراسة لجنة فرعية من داخل المجلس برغبة صادقة في تقديم أنسب مشروع يحقق الأغراض المطلوبة على ضوء كافة الإعتبارات السابق الإشارة اليها.

بدأت اللجنة ببحث إمكان جعل البنك زراعياً وصناعياً في وقت واحد وإنتهت إلى أنه **" من المستصوب أن يكون هناك مصرفان مستقلان أحدهما للتسليف الزراعي والآخر للتسليف الصناعي "** ذلك لأن مصرفاً من مهمته أن يقدم طوائف عدة من قروض غالبيتها بمبالغ ضئيلة لن يكون له نفس النظام الذي يتطلبه مصرف مهمته تقديم قروض أكبر أهمية إلى الهيئات الصناعية في البلاد. وإلى جانب هذا فإن الإشراف على هذين المصرفين مع ما بينهما من تباين في الأغراض يثير أموراً بينهما الكثير من الإختلاف بحيث **يصبح من المتعذر أن تتوافر في إدارة واحدة كل ما يتطلبه القيام بهذه العمليات المتنوعة على الوجه الأكمل من المعلومات والمؤهلات الفنية.**

ولاشك أن اللجنة كانت موفقة كل التوفيق في الإنتهاء إلى هذا الرأي وهو عدم إشتراك البنك المزمع إنشاؤه في نشاط صناعي فلقد أثبتت أعمال البنك في حياته الطويلة أن عمليات الإقراض الزراعي قد تشعبت تشعباً كثيراً وإتسع نطاقها إلى درجة كانت تنوء فيها أجهزة البنك الفنية والإدارية بكثير من أعباءٍ ثقيلة كان يُخشى أن تقضي إلى نتائج غير مرغوب فيها.

ورأت اللجنة وهي بصدد دراسة المشروع أن تستعرض الأمور الآتية :

١) هل التسليف الزراعي في متناول المزراعين ؟
٢) ما هي الحاجات التي تُبَرِّرُ أن يلجأ الزراع إلى الإقتراض ؟
٣) ما هي الهيئة التي يجب أن تقوم بعملية التسليف ؟
٤) من الذي تُمنح إليه السلفيات الزراعية ؟

أولا : فيما يختص بإمكانية المزارعين على التسليف الزراعي :

كان من رأي اللجنة أنه من المؤكد في الحالـة الراهنـة أن الزارع الـذي يملـك أرضـاً ذات قيمة هو وحدة الذي يستطيع أن يرتاد المصارف المالية وهذه المصارف وفيرة العدد في مصـر ، بل أن البعض منها له من الفروع العدد الكبير المتغلغل في داخلية البلاد حتى أن المالك العقـاري الملئ يجد لديها في غير عناء ما يحتاجه من المال لأجل قصير ، أما المالك الصغير - وكان من الصعب وضع تعريف كاف لهذه التسمية وذلك لإختلاف المنـاطق - فإنـه لا يُعامِل البنـوك لأنهـا ترفض أن تُستَدْرَجَ في طريقٍ نهايتــه أن تقدم قروضـاً عديدة بمبـالغ ضئيلـة متاعبهـا أكثر مـن مغانمها وكثيراً ما يكون تحصيلها عسيراً باهظ النفقات.

ولذلك فإن صغار المزارعين لا يجدون كل ما يحتاجونه من الأموال إلا من مصـادر خـارج المصارف المالية الصحيحة ، فهم يلجأون في إقتراض هذه الأمـوالِ إمـا إلـى أولئـك الذيـن ألفـوا ممارسة المراباه في نطاق واسع أو ضيق ، أو إلى تجار القطن بل إلـى تجـار الحـاصلات الأخرى الذين يشترون من الفلاح محصوله بشروط مجحفة.

أما المسـتأجر البسـيطة فـأمره أصعب ، إذ أن المعروف أن محصولـه معد لدفـع الإيجـار المستحق للمؤجر فلا يقدم له الأموال إلا أولئك الذين تفرغوا للإقراض فـي القـرى وذلـك بشـروط يزداد أعباؤها وعلى وجه الخصوص كلما كان المستأجر غير ملئ.

ثانيا : الحاجات التي تبرر إلتجاء الزارع إلى الإقتراض :

ترى اللجنة أنه فيما يختص بالتسليف الزراعي - يجب أن تقصر عنايـة الحكومـة علـى الحاجات المتفرعة عن الزراعة والمحافظة على الحاصلات دون غيرهـا ، وبعبـارة أخرى يجـب أن تتوافر للزراعيين الوسائل التي تمكنهم من أن يستخرجوا من أرضهم أكبر غَلَّة ممكنـة وبذلـك يمكنهم أن يدفعوا عن حاصلاتهم ما لوفرة عرضها من سوء الأثر.

كما ترى اللجنة أيضاً أن تقديم الأموال إلى الفلاح بدون تأكد من أنه في حاجة صحيحة إليها فيه أبلغ الضرر به إذ يكون من وراء ذلك إعتياده على الإستدانة وخلق حاجات كثيراً ما تكون بُعداً عن حاجة الزراعة.

وترى لمعالجة ذلك أن يكون الأصوب أن لا تُقَدَّم القروض إلا بعد إجراء بحث دقيق لتعيين الحاجات التي يُطلب القرض من أجلها ولمعرفة ما إذا كان الطالب مليئاً أم غير ملئ.

وتستدرك اللجنة فتذكر أن هذه المباحث تتطلب نفقات كثيرة يهدد القيام بها كيان البنك نفسه لأنها تُلقي عليه عبئ المصاريف التي تتكلفها الآلات من المباحث الفردية.

(وترى اللجنة أيضاً أنها لا تنصح بتحديد فئة للسلفيات على كل زراعة بل تترك ذلك للبنك نفسه يقرر ما يراه مناسباً حتى تكون معاملات البنك متسمة بالطابع المصرفي ، ولكنها تستدرك أيضاً وترى دفعاً للإفراط والمحاباة أن يسير الإقراض على أساس فئات معينة من البنك محددة من ذي قبل).

بإستعراض اللجنة للحاجات التي تبرر أن يلجأ الزارع إلى الإقتراض إتَّضح لها أن هناك أثنتين منها لا يجوز إتهام الفلاح بقصر النظر إذا استدان من أجلهما وهي :

بذرة القطن والسماد الكيمائي - نظراً لما لهما من أثر طيب في رفع مستوى الإنتاج الزراعي . وقد تبينت الحكومة أهمية هاتين المادتين فلم تقصر في أن تقدم للفلاح ما يحتاج إليه منهما وأن تؤجل ثمنها إلى المحصول.

أما حاجات الزراعة الأخرى فقد بلغ من أمر تعددها أنه لا يمكن التكهن بها ، ذلك لأنها تختلف بإختلاف المناطق وخصوبة الأرض وعدد السكان فهي إذن ليست ماسة بدرجة واحدة ، ولو أنها كفلت جميعاً عن طريق التسليف لكان في ذلك أحياناً من التشجيع على عدم التبصر والكسل الشئ الكثير.

وإلى جانب الحاجة لشراء البذور والأسمدة وإعداد الأرض وجني المحصول وكل هذه الحاجات لها صفة الدوام توجد حالات أخرى عرضية تستدعي الإلتجاء إلى التسليف الزراعي.

وقد أراد بعضهم التوسع في الموضوع إلى حد إجازة التسليف لشراء الآلات الزراعية ، وبما أن الأمر خاص بصغار الزارعين فليس من الحكمة ولا من حسن التدبير أن يدفع بهم إلى التطلع إلى تسهيلات يجب أن يكون الإنتفاع بها مقصوراً على كبار الزارعين أو الجمعيات التعاونية الزراعية ، وليس معنى هذا أنه لا توجد أحوال يحتاج فيها زارع صغير بصفة إستثنائية إلى العدد الميكانيكية الزراعية لإستغلال أرضه وفي هذا تبرير لإقراضه المال اللازم لشرائها.

ثالثاً : الهيئة التي يجب أن تقوم بعملية التسليف :

على ضوء النتائج المستخلصة من عمليات الإقراض التي كانت تقدمها الحكومة عن طريق بعض البنوك والجمعيات التعاونية الزراعية بمعرفة أجهزتها مباشرة قبل الشروع في إنشاء البنك إتضح يقيناً أنه قد حان الوقت الذي يجب أن تنتقل فيه العمليات التي تقوم بها الحكومة إلى هيئة يكون هذا العمل من إختصاصها **ومن البديهي أن إشتراك الحكومات يجب أن يقصر على المعونة المالية والأدبية** التي بدونها لا تصادف البنوك إلا أخطاراً تكتنف أعمالها وهي أخطار مخيبة للأمل – أما ترتيب العمل وإداراته وتوزيع السلفيات فيجب أن تقوم بها المصارف فهي وحدها تستطيع بإدخال السلفيات في عداد الأعمال التجارية أن تقلل أخطارها وأن تجعلها أقل كلفة إلى حد المستطاع – كما أن جعل السلفيات في عداد أعمال البنوك يتطلب أن يترك إلى المصرف الذي يمنح هذه السلفيات كامل الحرية في التقدير.

رابعاً : من الذي تُمنح إليه السلفيات الزراعية :

ترى اللجنة أنه **من المؤكد أن المثل الأعلى للتسليف الزراعي أن يكون مقصوراً على الجمعيات التعاونية في القرى** ، على أن تقوم هذه الجمعيات من ناحيتها بأن تستعمل السلفيات في أحسن الوجوه وأكثرها ملاءمة للحاجات الفردية ولو أن ذلك كان ميسوراً لَخَفَّتَ إلى حد كبير مهمة الحكومة والبنك ولكان الإصلاح أكثر نفعاً وأقل خطراً ، ولكن من المسلم به أن الوقت الذي يتطلبه تعميم إنشاء الجمعيات التعاونية قد يكون طويلاً أو غير طويل بينما الحالة لا تسمح بالتريث فيما يختص بالتسليف الزراعي بطريقة مباشرة ، **ومع ذلك فيجب أن يكون مقرراً في الأذهان أن من الضروري أن توجه مجهودات الحكومة والبنك لمصلحة الجمعيات التعاونية الموجودة أو التي ستنشأ وذلك حتى لا يعوق الإصلاح الجديد إنتشار التعاون** ، ومع أنه على البنك أن يقدم للتعاون معونة خاصة فإن من واجبه كذلك أن يكفل برعايته إنشاء كل ما ينفع الزراعة والتسليف الزراعي كمخازن الغلال ومستودعات التخزين وغير ذلك وإنتشارها في البلاد وبهذه

الطريقة يقرب اليوم الذي يجد فيه الزارع المعونة التي يطلبها الآن من الحكومة متوافرة لدى الهيئات الإقليمية أو العامة التي تشملها الحكومة برعايتها وتشرف عليها برقابتها.

ويجب من حيث المبدأ أن يكون التسليف الزراعي مقصوراً على الملكية الصغيرة التي تكَوِّن الغالبية العظمى في هذه البلاد.

ومع ذلك فالبنوك الموجودة في البلاد تقدم للملكية الكبيرة والملكية المتوسطة ما تحتاجانه من الأموال ، وقد يكون الأفضل عند تقرير المبدأ الإشارة إلى وجوب التفادي من التشدد إلى حد كبير في تطبيقه ، إذ يحسن أن يترك إلى البنك الجديد كامل الحرية في تقدير كل حالة حسب ظروفها كما أنه يجب أن يترك إلى البنك نفسه تحديد المساحة التي يمكن أن تقف عندها الملكية الصغيرة ، ذلك لإن مساحة واحدة معينة قد تتكون منها ملكية صغيرة أو متوسطة بل ملكية كبيرة حسب موقعها في هذه المنطقة أو تلك ، وكذلك فإن حالة البلاد الإقتصادية لها دخل في تكييف هذه التسمية ، وذلك طبقاً لما تتطلبه هذه الحالة من القليل أو الكثير من المساعدة وحسبما ترى المصارف أن من صالحها أن تتوسع في السلفيات التي تمنحها عادة أو تقللْ منها.

وفيما يختص بالمستأجرين فإنهم لا يقلون في حاجاتهم إلى معونة الحكومة من التسليف عن سواهم ، ولكن لابد من تدخل المالك كضامن للسداد في الميعاد. إلا أنه من الضروري التفادي من أن ينتهز كبار الملاك سذاجة مستأجريهم فيستعملوا السلفيات في مصالحهم الخاصة فَيُغَيروا بذلك المقصود من هذا الإصلاح ويحرموا المستأجر في الوقت نفسه من مساعدةٍ هو أحوج ما يكون إليها لأن الثقة المالية به تكاد تكون معدومة.

ولم تقتصر دراسة اللجنة الفرعية للمجلس الإقتصادي على إستعراض المهام والخدمات التي يلزم أن يعهد إلى البنك بأدائها لتنفيذ الأغراض المرجوة من إنشائه .. بل قامت أيضاً بدراسة الناحية المالية للمشروع من حيث الرغبة في تمكينه من مباشرة مهامه بدون تعثر بسبب ما يحتمل أن يطرأ من قصور في التمويل، وكذلك الرغبة في المحافظة على كيان البنك ، ولذلك قامت بدراسة للموازنة بين أعباء البنك وإيراداته حتى لا يتعرض للخسارة بسبب زيادة الأعباء.

العلاقة بين الحكومة والبنك :

ولما كانت فكرة إنشاء البنك قائمة على أساس مساهمة الحكومة في رأسماله حتى يتسنى لها القيام بكافة المعاونات اللازمة له لتمكينه من مباشرة مهامه على أحسن وجه ممكن فقد تقرر تنظيم العلاقة بينه وبين الحكومة على الوجه الآتي :

١) للحكومة حق الإشراف على البنك من ناحية توجيه السياسة العامة للإقراض وما يتفرع عنها وذلك عن طريق تمثيلها في مجلس إدارة البنك بنسبة مساهمتها .. ومن المقرر أن هذا الإشراف يقف عند حد رسم السياسة العليا ولا يمتد إلى الأعمال التنفيذية أو المسائل الداخلية للبنك.

٢) يكون للحكومة حق الإعتراض على قرارات مجلس الإدارة التي ترى أنها لا تتفق مع سياسة البنك وقواعده أو تلحق الضرر بمصالحه وذلك في غضون فترة محددة من تاريخ صدور هذه القرارات.

٣) تؤدي الحكومة بواسطة أجهزتها الإدارية المختصة المعاونات اللازمة التي تتطلبها عمليات الإقراض والتحصيل ضماناً لحسن الأداء ورغبة في عدم تحميل البنك عبء النفقات التي يتطلبها قيام أجهزته الخاصة بهذه العمليات .. من ذلك أن يكون تحقيق البيانات الخاصة بالسلفيات التي يطلبها الزراع بمعرفة لجان الحكومة في القرى وهم العمدة والصراف ومن ذلك أيضاً أن يكون تحصيل سلفيات البنك من الزراع بمعرفة صيارف الحكومة عن طريق الحجز الإداري.

٤) تقدم الحكومة للبنك في مستهل عمله بالإضافة إلى مساهمتها في رأس المال قروضاً بشروط مُيَسَّرة .. منها تحديد فائدة معتدلة وقد إقترح أن تكون ٥ر٢٪ في بادئ الأمر على هذه القروض وهذه الفائدة تقل كثيراً عن سعر فائدة السوق وكذلك .. على ألا يطالب البنك بالسداد إلا عند تصفية أعماله.

٥) تحدد الفائدة التي يتحملها الزراع على السلفيات التي تُمنَح لهم على أساس ألا يتجاوز الفرق بينها وبين الفائدة التي يدفعها البنك للحكومة عن ٥٪ بالنسبة لسلفيات الزراع و ٣٪ بالنسبة للسلفيات التي تمنح للجمعيات التعاونية.

٦) منح البنك حق إمتياز على المحاصيل الناتجة من الزراعات التي أعطيت عنها سلفيات للزراع على ألا يكون لهم الحق في تقديم أي دليل على أن هذه السلفيات قد أُنفقت في زراعات أخرى وذلك رغبة في حماية أموال البنك.

وباستقراء الدراسة التي قامت بها هذه اللجنة الفنية يتضح أنها قد تعمقت كثيراً في بحث المشروع الخاص بإنشاء البنك .. وتناولت الموضوع من مختلف نواحيه المتعددة ، ضماناً لسير البنك في الطريق السليم الذي يكفل تحقيق الأغراض التي قصدت إليها الدولة من إنشائه.

إتجاهات أساسية للجنة :

١) رأت اللجنة أن خدمات البنك يجب أن تكون موجهة أساساً إلى صغار المزارعين من ملاك ومستأجرين .. أما كبار الملاك فترى اللجنة أنهم في غير حاجة إلى هذه الخدمات إذ أن أبواب البنوك التجارية مفتوحة لهم ويستطيعون أن يتقدموا إليها بما يطلبون وهي على إستعداد للإستجابة.

٢) رأت اللجنة بحق أن المثل الأعلى للتسليف يجب أن يكون للجمعيات وهي بدورها توزع على الزراع.

٣) ترى اللجنة أنه من المستصوب أن لا تُعطي السلفيات إلا لمن كان في حاجة إليها ولذا فيجب على البنك أن يتحقق من وجود هذه الحاجة قبل أن يقدم السلفيات المطلوبة.

٤) ترى اللجنة أنه لا داعي لإن يقدم البنك كل متطلبات الزراعة من مختلف أنواعها ، **وترى أن تقديم بذرة القطن المنتقاه والأسمدة الكيماوية هما المادتان اللتان يجب أن تكون في مقدمة ما يعطيه البنك للزراع** كما ترى ألا يُحْرَم صغار الزراع من فرصة الحصول على ما يحتاجونه من عدد وآلات صغيرة تساعدهم في النهوض بغلة الأرض.

٥) ترى اللجنة عدم وضع فئات محددة للتسليف بل تترك للبنك تقدير السلفيات حسب ظروف وأوضاع الحالات المختلفة ولكنها في نفس الوقت تخشى أن يؤدي ذلك إلى أنحراف التسليف عن جادة الصواب والإستقامة بسبب المجاملة والمحاباه للبعض من الزراع.

ولاشك أن آراء اللجنة وتوصياتها قد عنيت بإيجاد وسائل العلاج لأزمة قائمة كانت تهدد الكثير من الزراع وتعجزهم من إستغلال أراضيهم لتعذر حصولهم على متطلبات الزراعة من مال ومواد.

وعلى ضوء هذه الدراسات صدر قانون البنك الأساسي ، ومما تجدر ملاحظته أن مواد هذا القانون قد تضمنت نظاماً مستكملاً لإئتمان شامل يغطي جميع حاجيات الزراعة والقائمين بها على مختلف طبقاتهم.

تأسيس بنك التسليف الزراعي :

أنشئ البنك في شكل شركة مساهمة مصرية ساهمت الحكومة في نصف رأسمالها المتفق على تحديده بمبلغ مليون جنيه وساهمت بعض البنوك التجارية والعقارية في النصف الآخر منه بدعوة من الحكومة التي ضمنت للمساهمين ربحاً على أسهمهم مقداره ٥٪ من القيمة الإسمية للأسهم.

ومن المفيد أن نقرر أن دعوة البنوك للمساهمة في رأس مال البنك كانت ضرورة ملحة قضت بها الظروف الراهنة والأزمة المالية المحيطة بها والتي كانت تنبئ بتعذر إتمام هذه المساهمة من الأفراد المصريين إذا ما طرحت الأسهم للإكتتاب العام وكان يخشى ألا يتم الإكتتاب في رأس المال كله فيتعطل المشروع.

والثابت من مناقشات البرلمان للمشروع أن الحكومة كانت ترحب بمساهمة المواطنين بأي قدر يطلبونه من الأسهم ، وتود لو أنهم أقبلوا على المساهمة فتخصص لهم كل ما يطلبونه من أسهم .. ولكن لم يتقدم أحد رغم ضمان الحكومة ربحاً للأسهم قدره ٥٪ كان معلناً عنه ومعروفاً للجميع.

وكان من المعتقد أن إنشاء هذا البنك سيؤثر على مصالح البنوك التجارية المساهمة لأن نشاطه كان مرتقباً له أن ينمو ويتسع مما تخشى معه البنوك أن يطغى على أنشطتها وذلك لأن البنك قد أنشئ بهدف مساعدة الزراع في الحصول على السلفيات اللازمة لزراعاتهم بشروط وإجراءات ميسرة وبفوائد معتدلة تقل كثيراً عن أعباء وإجراءات البنوك التجارية .

لذلك قضى نظام البنك بحرمان كبار ملاك الأرض ومتوسطيهم من الحصول على السلفيات النقدية حتى يظلوا مضطرين إلى الإحتفاظ بمعاملاتهم مع البنوك التجارية.

ومن الجدير بالذكر في هذا المقام أن سياسة بنك التسليف إتجهت نحو إقراض الجمعيات ، وأن تقوم الجمعيات بإقراض الأعضاء ، وبذلك يَقِلّ ضغط العمل الإداري على البنك ، حيث أنه بهذه السياسة يتعامل مع عدد الجمعيات وليس مع الأفراد الأعضاء وعددهم يبلغ الملايين ...

وللوصول إلى هذه الغاية تضمن نظام البنك مزايا في التعامل مع الجمعيات التعاونية لا يتمتع بها الأفراد نوضحها فيما يلي :

أولا : قصر منح السلف النقدية اللازمة لخدمة الزراعة والحصاد ورهن الحاصلات على الجمعيات التعاونية وصغار الملاك ، ولما كان قانون التعاون لا يُفَرِّق بين صغير وكبير من أعضاء الجمعيات فإن كبار الملاك قد تسللوا إلى الجمعيات وحصلوا على عضويتها فأصبح من حقهم أن يتمتعوا بما يمنح للجمعيات من مزايا.

وبذلك كانت إجازة هذه السلفات للجمعيات التعاونية دون قيد أو شرط منفذاً لكبار الملاك والمستأجرين في الحصول على السلفيات النقدية متى إنضموا إلى عضويتها.

ثانيا : قصر السلف المطلوبة لشراء الآلات الزراعية والماشية وبعض الأنواع الأخرى على الجمعيات التعاونية.

ثالثا : تضمن نظام البنك منح الجمعيات التعاونية خفضاً مقداره ٥٪ من أثمان الأسمدة والتقاوي والبذور التي تشتريها هذه الجمعيات منه.

رابعا : منح الجمعيات التعاونية خفضاً في سعر الفائدة مقداره ٢٪ عن سعر الفائدة التي يتقاضاها البنك من الأفراد.

وعلى ضوء الدراسات التمهيدية التي قام بها المجلس الإقتصادي الأعلى وما إنتهت إليه من توصيات وعلى هدى السياسة التي رسمت له وبالروح التي أوحت بإنشائه باشر البنك مهامه في خريف عام ١٩٣١.

الفصل الحادي عشر

البنك الرئيسي للتنمية والإئتمان الزراعي

مقدمـــــة :

كان إنشاء بنك التسليف الزراعي المصري كما أوضحنا وليد الحاجة الماسة إلى إئتمان زراعي منظم يتولاه بنك متخصص يدعم إنتاج الفلاح ، ويعمل على إستقرار أوضاعه الإقتصادية ومن ثم صدر المرسوم بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٠ الذي رخص للحكومة بالإشتراك في إنشاء بنك زراعي ، ثم صدر مرسوم تأسيس هذا البنك.

وبعد أن باشر البنك مهامه - بدأ يتسع نطاق نشاط الجمعيات التعاونية وظهرت الحاجة إلى بنك تعاوني يخدمها بالتمويل والعمليات المصرفية الأمر الذي إقتضى صدور القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٤٨ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٠ سالف الذكر والقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٤ بشأن الجمعيات التعاونية ، **وتنفيذاً لهذا القانون تَعَدَّل مُسمى البنك إلى بنك التسليف الزراعي والتعاوني - كما تعدلت أغراضه بما يكفل خدمة الجمعيات التعاونية على إختلاف أنواعها ولكافة أغراضها.**

وإزاء إتساع نشاط البنك وإنتقال الخدمات المصرفية إلى مستوى القرى ، صدر القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٦٤ **وبمقتضاه تحول المركز الرئيسي للبنك إلى مؤسسة عامة ، ومعظم الفروع إلى شركات تابعة لها بالمحافظات.**

ونظراً لإتجاه الدولة إلى تحرير الوحدات الإقتصادية ، فقد صدر القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ ببعض الأحكام الخاصة بشركات القطاع العام **وترتب عليه إلغاء المؤسسات العامة** ، وقضى بأنه بالنسبة لتلك التي تمارس نشاطاً بذاتها فتستمر بقرار من رئيس الوزراء في مباشرة إختصاصاتها لمدة ستة شهور يتم خلالها تحديد شكلها القانوني.

ولما كانت المؤسسة المصرية العامة للإئتمان الزراعي والتعاوني تمارس نشاطاً بذاتها ، فقد صدر قرار رئيس الوزراء رقم ٩٠٩ لسنة ١٩٧٥ بسريان المادة السابقة من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ عليها - ومن ثم إقتضى الأمر أن يتم تحديد الشكل القانوني لها.

ونظراً إلى أن الإئتمان الزراعي وتوفير إحتياجات الإنتاج الزراعي من مستلزمات قد أصبح يخدم الزراع دون النظر إلى تكلفة هذه الخدمة بعد إلغاء الفائدة على القروض وعدم تناسب عمولة تكاليف الإئتمان مع سعر فائدة الإقتراض والمصاريف الإدارية التي يقتضيها تقديم الخدمة حتى مستوى القرية مما يضطر الدولة إلى تحمل الأعباء الناتجة عن السياسات التي تقررت في هذا الشأن.

ونظراً لصدور القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٩ الخاص بالجمعيات التعاونية الزراعية وإستكمال البنيان التعاوني الزراعي ، وتدعيماً للتعاونيات بالقرى في القيام بأغراضها كأداة إنتاجية تُطوِّر الإنتاج الزراعي وتنهض بإقتصادياته على أساس من التخصص الكفء والتفرغ القادر على الأداء.

وتنفيذاً لتوجيهات السيد رئيس الجمهورية في كلمته للمؤتمر التعاوني العام من أنه : آن الأوان لتطوير أهداف البنيان التعاوني(*) لتكون أكثر إتساعاً حتى تشمل جميع مراحل الإنتاج الزراعي ، **الأمر الذي يستوجب أحداث تطوير الخدمات الإئتمانية والتمويلية والمصرفية بما يحقق الدعم للتعاونيات والنهوض بالريف** ، وذلك بأن يستند هذا التطوير على المبادئ الآتية :

١) تفرغ الجمعيات التعاونية الزراعية في القرى لدورها الإنتاجي حتى يتهيأ التمويل لتدعيمها بكفاية لتكون أوفر قُدرةً على تطوير الإقتصاد الريفي والنهوض به.

٢) إقتراب الوحدات المصرفية من القرى ممثلة في بنوك القرى مع تدعيمها بالخبرة الفنية وإعدادها لتسهم بدور إيجابي في التطوير الإقتصادي والإجتماعي ، ذلك أن هذا الإقتراب فضلاً عن تدعيمه بالمكاسب التعاونية يوفر الطاقات لتفرغ الجمعيات لمهامها لتنطلق بقدرة صوب أهداف التنمية.

٣) تكامل أنشطة المحليات مع التعاونيات مع سائر المنشآت ومشروعات الإنعاش الإقتصادي في الريف وتطوير الخدمات المصرفية القروية لخدمة هذا التكامل بالتمويل والعمليات المصرفية بما يحقق أهداف التنمية.

٤) تحديد المسئوليات في أداء أنواع النشاط الإقتصادي في الريف ، فالتعاونيات مسئولة كوحدات إنتاجية في الريف عن تطوير الإنتاج الزراعي تتكامل مع أنشطة المحليات وسائر المنشآت الأخرى الأمر الذي يتطلب إحداث تطوير في الخدمات ، التمويلية

(*) نرجو أن نوجه نظر الباحثين أن الدكتور/ كمال حمدي أبو الخير تمَّ إختياره في عام ١٩٦٨ عضواً بلجنة المائة للإصلاح الإجتماعي والإقتصادي ، وبالتالي كان مقرراً للجنة التعاون ، وإقترح البنيان التعاوني المعمول به والذي تضمنته القوانين التعاونية ، غير أن مضمون هذا البنيان لم يتم تحقيقه من حيث توفير المصادر الإئتمانية التعاونية الخاصة بالبنيان ، أو مبدأ التعاون بين التعاونيات في إنشاء المصانع التي تفي بحاجيات التعاونيات محلية والمشتركة والمركزية ، ويمكن الرجوع إلى الدراسات التفصيلية الواردة بمراجعنا " التنظيم التعاوني "و " التطبيق التعاوني المصري " و " التنمية التعاونية والتطبيق المصري " - الناشر : مكتبة عين شمس.

والإئتمانية والمصرفية مستنداً إلى هذه المبادئ ويترتب عليه إعادة النظر في هيكل التمويل التعاوني أو الإئتمان الزراعي في إطار يحقق الكفاية للإنتاج وإقتراب قاعدته متمثلة في بنوك القرى – من الزراع وجمعياتهم – ذلك فضلاً عن تطويره ليؤدي دوره في التدعيم والتكامل مع البنيان التعاوني على مختلف مستوياته طبقاً للآتي :

أ) هيكل مصرفي متدرج – قاعدته بنوك القرى يأخذ صورة هيئة عامة تقوم على مرفق يبغي الخدمة والإسهام في تطوير المجتمع الريفي.

ب) تدعيم هيكل الإئتمان الزراعي والتمويل التعاوني في صورته الجديدة ... بالحقوق والإمتيازات التي كانت مخولة له حتى ينطلق في مسار الخدمة المصرفية والإئتمانية مُحرراً من القيود التي قد تحد من حركته.

ونظراً إلى أن مؤدى ما تقدم أن تصبح بنوك القرى قاعدة هذا الهيكل المصرفي مرفقاً يسير في إطار سياسة الدولة في تحقيق أهداف خطة التنمية ورعاية الإنتاج الزراعي والنهوض بالتعاونيات وتدعيمها ، ولأداء هذه الخدمة ينبغي أن يكون هذا الهيكل في شكل هيئة عامة – على أن تتوافر له من الأحكام والقواعد والإعفاءات والمزايا ما يوفر له القدرة على إدارة التمويل والخدمة المصرفية من خلال بنوك القرى إدارة إقتصادية رشيدة.

وبمراعاة طبيعة النشاط فإن الأمر يتطلب أن يتاح له المرونة اللازمة التي تتوافر للمنشآت المصرفية والتجارية حتى يمكن أن يحقق أغراضه في سهولة ويسر.

وإعمالاً لذلك صدر القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦٦ في شأن البنك الرئيسي للتنمية والإئتمان الزراعي.

رأي لجنتي الإقتصاد والزراعة بمجلس الشعب :

ورد من بين ما أوضحته اللجنة المشتركة من اللجنة الإقتصادية ولجنة(*) الزراعة والري بمجلس الشعب عن بنك التنمية وبنوك القرى في تقريرها أن السيد رئيس الجمهورية قد أعلن في المؤتمر أنه آن الأوان لتطوير أهداف البنيان التعاوني ليكون أكثر إتساعاً ليشمل جميع مراحل الإنتاج الزراعي ، الأمر الذي يستلزم تطوير الخدمات الإئتمانية والتمويلية والمصرفية بما يحقق دعم التعاونيات والنهوض بالريف ، ويعد هذا النداء من السيد الرئيس ، لفتة كريمة من سيادته وواجباً قومياً تفرضه ظروف التنمية ، وتوجيهاً إجتماعياً وإنسانياً تمليه الظروف الإقتصادية التي

(*) يرجاء التكرم بالرجوع إلى مضابط مجلس الشعب في دورته المنعقدة عام ١٩٦٥ ، ١٩٦٦.

تمر بها البلاد ، وهو من ناحية أخرى تعويض لما عاناه الريف من ظلم إجتماعي وما ساده من تخلف تقليدي متوارث في الزراعة ، ولكل هذا كان من الضروري أن يتفرغ التعاون الزراعي للناحية الإنتاجية التي تحقق الأغراض المرجوة لتنمية الريف ، خاصة وأن التعاونيات رغم جهودها لم تحقق الغرض المطلوب منها بالصورة المرجوة من ناحية إرتباط الفلاح الوجداني بها ، الأمر الذي أحدث إنخفاضاً في الإستثمارات التي يمكن للفلاحين القيام بها في مجال الهيئة الريفية دون اللجوء إلى الإستثمارات العامة التي يمكن توجيهها إلى إعادة التجهيز التكتيكي للريف والإتجاه إلى المجالات الخدمية والثقافية المتنوعة.

ومما لاشك فيه أن تحديد المسئولية في أداء أنواع النشاط الإقتصادي بالريف يقتضي وحدة مسئولية التعاونيات كوحدات إنتاجية عن تطوير الإنتاج الزراعي ، ووحدة المسئولية في أداء الخدمات المصرفية والتمويلية والإئتمانية وتكامل كل هذه المسئوليات المتخصصة مع أنشطة المحليات وسائر المنشآت في الريف وهذا يتطلب إعادة النظر في هيكل التمويل التعاوني والإئتمان الزراعي في إطار يحقق الكفاية في الإنتاج ، والإقتراب من الزراع وجمعياتهم.

وبهذا - الإقتراب - يصبح هيكل التمويل التعاوني هيكلاً مصرفياً متدرجاً ، قاعدته بنك القرية وقمته هيئة عامة قابضة جديدة تسمى البنك الرئيسي للتنمية الزراعية الذي يحل محل مؤسسة الإئتمان الزراعي والتعاوني وسوف تظل بنوك التسليف بالمحافظات بعد تغيير مسماها إلى بنوك التنمية الزراعية وحدات إقتصادية تابعة للبنك الرئيسي في شكل شركات مساهمة مستقلة ، ولهذه البنوك فروع بالمدن التي بها مراكز إدارية ، وستُنْشَأ بنوك القرى لنقل الخدمة إلى مستوى القرية. ونظراً لأن هيكل التمويل للبنك الرئيسي للتنمية الزراعية والذي قاعدته بنوك القرى سيكون مرفقاً يسير في إطار سياسة الدولة دعماً للتعاونيات ونهوضاً بالريف ، فإن الأمر يتطلب أن يكون هذا الهيكل في شكل هيئة عامة ، تتوافر لها من الأحكام والقواعد والإعفاءات والمزايا التي تُمَكِّنها من القدرة على إدارة التمويل والخدمة المصرفية - من خلال بنوك القرى - [illegible]

إقتصادية رشيدة ، بالإضافة إلى أن هيكل التمويل الوارد بالمشروع سيقوم بخدمة التعاونيات وأعضائها والزراع وسائر المنشآت البيئية دون النظر إلى تكلفة هذه الخدمة مما يقتضي أن تتحمل الدولة الأعباء الناتجة عن السياسات التي يقررها وزير الزراعة والمستويات الأعلى.

هذا وقد لاحظت اللجنة أثناء مناقشتها للمشروع المعروض أن هناك إتجاهاً يرى أن إنشاء بنوك القرى سوف يحد من نشاط الجمعيات التعاونية في أداء دورها وخدماتها ، وتود اللجنة بادئ ذي بدء أن تشير إلى أن هذا التخوف لا مبرر له ، ذلك أن بنك القرية له دور مزدوج ، فهو يرتبط بكل جمعية تعاونية تقع في دائرته يمول نشاطها الإنتاجي ويخدمها بالأعمال المصرفية حتى تنطلق إلى الآفاق العريضة باعتبارها وحدة إنتاجية تسهم في التنمية الريفية ، ومن ناحية أخرى فإن بنك القرية سيتولى مسئولية الخدمات الإئتمانية للزراع وأعضاء الجمعيات التعاونية وسائر المنشآت التي تعمل لصالح الزراعة حتى تتفرغ هذه الجمعيات لمهامها الإنتاجية.

وترى اللجنة أن فلسفة مشروع القانون المعروض تقوم على أسس ومبادئ من شأنها الإسهام في تطوير المجتمع الريفي وتنميته بما يحقق خدمة الفلاحين وتسهيل وتوفير مستلزمات الإنتاج بسعر موحد في جميع المحافظات كما يؤدي إلى دعم دور التعاونيات لتؤدي دورها المنشود لخدمة الزراع.

أهمية التنمية الريفية :

تعتبر التنمية الريفية في مصر من العوامل الرئيسية للنهوض الإقتصادي والإجتماعي عن طريق الإرتقاء بأسلوب الزراعة وتحديثها ، وإستثمار مقومات البيئة المحلية ، وزيادة الإنتاج الريفي بمختلف نوعياته ، ذلك أن أسلوب الإنتاج الزراعي الحالي يتطلب تطويراً يمكنه من إستخدام التطبيقات العلمية الحديثة التي يقدمها الإرشاد الزراعي من ناحية وما تحققه نافذة الإنفتاح الإقتصادي من ناحية أخرى ولا تقتصر التنمية على زيادة الإنتاج وتحديثه بل تمتد إلى إستثمار جميع المنتجات الريفية سواء أكانت رئيسية أو عرضية أو ثانوية عن طريق التصنيع البسيط وإيجاد أساليب إنتاجية تخلق صناعات أسرية أو حرفية خاصة بعد إدخال الكهرباء في معظم القرى. وتمتد التنمية إلى التوسع في إستثمار الثروة الحيوانية والداجنة وإيجاد إمكانيات تربية النحل ودودة القز والخروع وغيرها[١].

ويؤدي العمل المصرفي لبنوك القرى[٢] دوراً هاماً في هذا المجال عن طريق تهيئة أنواع التمويل اللازم سواء للإنشاءات أو التشغيل وعن طريق تهيئة أدوات العمل المصرفي بمختلف أنواعها لخدمة التنمية ، وعن طريق خلق الودائع وتدعيم الوعي الإدخاري بالحوافز التي أرساها القانون وتقتضي تعدد مجالات التنمية الريفية في مجالات الزراعة وإستثمار الثروة الحيوانية والداجنة ، ومن بين مجالات تحديث وسائلها : إستخدام الكهرباء وأساليب الميكنة الزراعية والإستفادة من ذلك في مجالات التصنيع الزراعي وإستثمار خامات البيئة المحلية في الأصواف والخوص ويقتضي ذلك سلسلة من الدراسات المشتركة مع مختلف الأجهزة المصنعة من ناحية ومع مجموعات الزراع والأفراد والمنشآت والجمعيات التعاونية من ناحية أخرى. وينبغي أن تشتمل هذه الدراسات على تصوير كامل للمشروع الإنتاجي وتحليل أبعاده وسيولته ونتائجه

---

١ نرجو الرجوع فيما يتعلق بهذا الموضوع ، وكذلك الهيكل التنظيمي لبنوك القرى إلى نظام بنك القرية الذي أعدته إدارة التدريب بالبنك الرئيسي للتنمية والإئتمان الزراعي.

٢ للإطلاع على سير العمل ببنوك القرى ونتائج نشاطها ، يُرجى الرجوع إلى " التخطيط التعاوني والنشاط التسويقي " للدكتور/ كمال حمدي أبو الخير . الناشر : مكتبة عين شمس صفحة ٦٧٥-٦٨١.

الإقتصادية أي ما يحققه من إنتاج يدر عائداً يغطي تكلفته الدورية أو الجارية وجانباً لتغطية نسبة من الأصول الآلية أو المنقولة التي تمثل إستثمارات ينبغي تشغيلها وتغطية نصيب من إستهلاكها.

وتختلف دراسة المشروعات الخاصة بالتنمية الريفية من مشروع لآخر حسب غرضها وحجمها ودورة الأموال فيها وما تتطلبه من أصول ثابتة ومنقولة كالمباني أو معدات كالآلات والتجهيزات وغيرها وما تحتاجه من أموال سائلة لتشغيله والحصول على منتجاته أو خدماته ، وتختلف كذلك بإختلاف الشكل القانوني للمشروعات ، ذلك أن هذا الشكل القانوني يحدد طبيعته وأبعاده.

فالجمعيات التعاونية بإعتبارها وحدات إنتاجية يمكنها أن تتولى المشروعات ذات الصفة المشتركة ، يأتي في مقدمتها الميكنة ووسائل تحديث الإنتاج الزراعي وأساليب تسويق المحاصيل الزراعية ومشروعات التصنيع لخامات البيئة ومنتجاتها ، ومشروعات تنمية الثروة الحيوانية والداجنة.

وتؤدي منشآت الحكم المحلي دوراً هاماً في هذا المجال خاصة وقد تعددت أغراضها وحقق كثير منها نتائج مرضية في مختلف نواحي الإنتاج ، وقد إتجه كثير من الأفراد إلى الأخذ بأساليب التنمية منها الإستفادة من الكهرباء في أعمال الزراعة ومنها إنشاء حظائر للإنتاج الحيواني والدواجن ، ذلك فضلاً عن أهمية إمتداد نشاطهم إلى التصنيع البسيط سواء في وحدات يتم إنشاؤها أو عن طريق التصنيع المنزلي.

أساليب التمويل :

ليست هناك أنماطاً ثابتة في تمويل التنمية الريفية بأبعادها وآفاقها العريضة ذلك أنه ليست هناك مقننات تمويلية محددة تماثل معدلات تمويل الزراعة بمستلزمات الإنتاج وسلف الخدمة ، ويرجع هذا كله إلى إختلاف أنواع المشروعات وتباين حجمها وتعدد أشكالها القانونية وحجم التمويل الذاتي وضمانات التمويل المصرفي اللازم . ويقتضي ذلك دراسات شاملة لكل مشروع يشتمل على تصوير لهيكله ، وتترجم إحتياجات هذا الهيكل إلى تجهيزات ثابتة وأخرى منقولة ومستلزمات التشغيل والإنتاج وتتبلور حصيلة الدراسات الفنية في تقدير قيم لمختلف الأصول ودورتها وحجم التمويل الذاتي والإحتياجات من التمويل المصرفي. وتمكن هذه الحصيلة من الدراسات من تحديد التمويل المصرفي وأنواعه وآجاله ووسائل إنسيابه .

وفي هذا المجال فإنه يجب الأخذ في الإعتبار ما يأتي :

١) تحتاج الأصول الثابتة إلى تمويل طويل الأجل يمتد إلى عشرة سنوات ليمكن من إنشاء هذه الأصول وإعدادها ، وتتمثل الأصول الثابتة في المباني والمخازن وأنواع التشييدات اللازمة للمشروع . وينبغي لتحقيق الإيجابية في هذا التمويل قبل إقراره أن يقدم على دفعات حسب تقدم الإنشاءات بنسبة من تكلفتها.

٢) وبالنسبة للأصول العاملة والتي تتمثل في أصول آلية أو تجهيزات ومعدات لها عمر إنتاجي محدود ، فإنها غالباً ما تحتاج إلى تمويل متوسط الأجل لا يتجاوز الخمس سنوات ، وهذه المعدات والتجهيزات ينبغي أن تكون محددة في الدراسات الفنية من حيث الطراز والطاقة ومن حيث توافرها محلياً من الصناعات الوطنية أو بالإستيراد، ويرجع أهمية ذلك إلى أن تمويلها ينبغي أن يرتبط بأسلوب الحصول عليها ومواقيته.

٣) بالنسبة لمستلزمات التشغيل من الخامات كالأعلاف والأصواف وغيرها مما تحتاجه الصناعات الريفية والأسرية والحرفية ، فإنه يمكن تمويل نسبة منها لأجل لا يتعدى شهوراً من العام إلى أن يتم تحويلها إلى منتجات للتسويق المحلي أو التصدير للخارج وفقاً لطبيعتها وظروف تسويقها وكذلك يمتد التمويل إلى مرحلة تصريف المنتجات حسب مواسم توزيعها أو مواقيت تصديرها.

إن هذه التقسيمات للتمويل حسب طبيعة المشروعات والأجل المحددة لكل منها ينبغي أن تتسم بالمرونة وأن يتم تطويعها وفقاً للدراسات الفنية والإقتصادية لإنشاء المشروع أو تشغيله أو تصريف منتجاته وذلك يتطلب في البداية التعرف على مجالات التنمية الريفية بمختلف قطاعاتها ودراسة صورها وأبعادها وصولاً إلى تقدير القيمة الحقيقية للتمويل وفق الحاجة الحقيقية وفي المواقيت المناسبة وعلى نسق مرونة تحقق الإنسياب مع تأمين المخاطر ، والإسهام في النمو والنهوض دون جمود.

مجالات التنمية الريفية :

تتعدد مجالات التنمية في معظم القرى ، فبالإضافة إلى التنمية الزراعية الرأسية وتحسين أساليبها وتحديث وسائلها إنتاجاً وتسويقاً، تحظى كثير من القرى بعوامل التنمية في عديد من المجالات التي تستثمر فيها مُخَلفات البيئة الإنتاجية وكذلك ما لديها من المصادر البشرية والطبيعية ، ولاشك في أن كثير من القرى قد ظهرت فيها نماذج إنتاجية غير تقليدية تختلف من قرية لأخرى . وتعتبر هذه النماذج صور يمكن بعد دراستها والتأسي بها في أي قرية وفقاً لطبيعتها وظروفها ، ويمكن إيجاد مجالات التنمية الريفية فيالمجالات الآتية :

أولاً : مجال الثروة الحيوانية :

١) تربية العجول البتلو : وذلك بتمكين المزارع من الإحتفاظ بالعجل الرضيع لفترة ستة أشهر يزداد خلالها وزنه ويحقق له عائداً مناسباً.

٢) تربية العجول على البرسيم : ويعتبر ذلك مجالاً للزراع حسب إمكانياتهم يحقق لهم العائد المناسب.

٣) التسمين على مدار العام : وذلك في حالة توافر العليقة ، وينبغي توافر الحظائر المناسبة للتربية.

٤) تربية إناث الماشية : ويعتبر التوسع في تربية إناث الماشية مجالاً لزيادة الإنتاج الأفقي للألبان والنتاج.

ثانيا : في مجال الثروة الداجنة والسمكية:

١) إنشاء حظائر لتربية الدواجن بقصد اللحم أو البيض وفقاً للمواصفات الفنية.

٢) إنشاء مزارع سمكية.

٣) تربية الكتاكيت لدى زوجات الفلاحين.

ثالثا : مجالات الميكنة الزراعية :

١) آلات الحرث والجر بمختلف أنواعها.

٢) آلات الدراس والحصاد وغيرها.

٣) آلات الري الثابتة والنقالي.

٤) التشغيل الكهربي للآلات.

٥) عربات النقل لخدمة الأغراض الزراعية.

رابعاً : مجالات الزراعات غير التقليدية :

١) زراعات النباتات الطبية والعطرية بقصد التصنيع الداخلي أو التصدير.

٢) زراعات الزهور عن طريق إستيراد الأبصال أو بقصد التصدير.

٣) زراعات التيل بقصد التعاقد مع الشركات الطبية.

خامساً : مجالات التصنيع الأسري والحرفي :

١) وحدات نسيج للأصواف أو الأقطان.

٢) وحدات تريكو لصناعة الملابس الصوفية.

٣) حياكة الملابس الريفية الخاصة أو النمطية أو لتلاميذ المدارس.

٤) صناعات الحصر والكليم ومنتجات الخوص والمسمار.

٥) منتجات الألبان.

٦) الصناعات السمكية كالتجفيف والتعليب.

سادساً : مجالات إستثمار النحل ودودة الحرير :

١) إنشاء وإستثمار النحل بمختلف أنواعه للإستهلاك المحلي أو التصدير.

٢) تربية دودة القز ودودة الخروع.

٣) صناعات النحالة وتصنيع حرير دودة القز والخروع.

سابعاً : مجالات التطوير العمراني والثقافي في القرية :

١) إنشاء دور عصرية للفلاحين.

٢) تزويد الفلاحين بوسائل النقل الخفيف (درجات بخارية وعادية وغيرها).

٣) تزويد الفلاحين بأجهزة الراديو والتليفزيون.

وتعتبر الحالات التي أوردناها تصويراً لبعض النماذج التـي لا شك فـي نجـاح بعضهـا فـي بيئات تتوافر فيها مقومات قيامها ونموها . وتحتاج إلى التأسي بهـا بعد تهيئـة مقومـات خلقهـا

وإتساعها ، ويتطلب ذلك في البداية إجراء مسح شامل لكل بيئة ، مسحاً يتضمن مقومات القرى وإقتصادياتها وتصويراً لنواحي إنتاجها الرئيسي والثانوي وإمكانيات تصوير وسائل الإنتاج وتحسين وخلق صناعات أسرية أو حرفية إلى جانب إيجاد نواه للصناعات الزراعية حسب طبيعة المنطقة وإنتاجها ، يستتبع ذلك دراسة إمكانيات الوعي بالتنمية والإهتمامات في وضع المشروعات والتأسي بالنماذج الناجحة وصولاً إلى نقل التجارب الناجحة لتسهم في خلق مناخ جديد للتنمية.

مندوبيات بنوك القرى :

تعتبر مندوبية بنك القرية بالناحية قاعدة الخدمة[1] الأمامية للبنوك ويقدر تنظيم العمل فيها وفهم الواجبات والمهام ، ويقدر أداء الخدمات بوعي مع رقابته والحساب عليه ، بقدر ما تتحقق الكفاية للأداء ويتحقق للمزارع خدمة أفضل ويشعر بأن عهداً جديداً هيأته الدولة لخدمته.

وتضم مندوبية بنك القرية بالناحية نوعين من النشاط ، الأول نشاط مخزني فيمثل في إستلام وصرف مستلزمات الإنتاج ، والثاني نشاط إئتماني يمثل في صرف السلف وفقاً للمقررات وتحصيلها ومتابعة توقيع الحجوزات نظيرها والمساهمة في دراسة المشروعات المتخصصة التي يمولها البنك.

تنظيم مخزن المندوبية :

مخزن المندوبية يمثل السعة التخزينية المهيأة بالناحية لتوفير مختلف أنواع مستلزمات الإنتاج وينبغي أن تكون هناك رقابة مستمرة لمخازن المندوبيات لتحقيق ما يلي :

١) توافر رصيد كاف لمواجهة إحتياجات الزراع بصفة مستمرة دون نقص.

٢) مراجعة وجود دوري للتأكد من سلامة حركة المخزن وسلامة حركتي الوارد والمنصرف وفقاً للأذون الصادرة وأهم مستندات وسجلات مخزن المندوبية[2] إيصال إستلام نموذج رقم ١٦ بنك قرى الذي يسلم صورة منه للجهة الواردة منها

---

[1] تقوم بنوك التنمية عن طريق مندوبيات بنوك القرى بصرف سلف الجني للمنتجين الزراعيين ، وتضم مخازن المندوبيات مستلزمات الإنتاج التي يتم توزيعها وفقاً للكشوف المعتمدة في هذا الشأن.

[2] فضلنا أن نثبت أرقام نماذج المستندات المستخدمة ، تيسيراً للدارسين والباحثين عند الرجوع إليها ، وهذه النماذج متوافرة سواء في المركز الرئيسي ، أو بنوك القرى.

مستلزمات الإنتاج ويرسل الأصل رفق اليومية (نموذج رقم ١٨ بنك قرية لبنك القرية) وصورة ثالثة ثابتة للمراجعة . وتثبت إشعار الإستلام في دفتر المخزن (نموذج رقم ١٧ بنك قرية) وفي يومية الصنف . وتثبيت الكميات المنصرفة من واقع إيصالات الصرف بالأجل أو بالنقد التي يرفق صورها باليومية وتثبت بدفتر المخزن.

وتسلم اليومية مرفقات مستندات الوارد والمنصرف بعد مطابقة رصيدها على دفتر المخزن وعلى الأرصدة الفعلية - إلى وحدة البضائع ببنك القرية التي تتولى المراجعة . وينبغي عند كل جرد إثبات نتيجته عن طريق التأشير في اليومية ودفتر المخزن، علاوة على إعداد محضر جرد يراجع على دفاتر وحدة البضائع ببنك القرية.

صرف مستلزمات الإنتاج والسلف النقدية بالمندوبية :

بعد الإعداد المسبق وتحديد مقررات مستلزمات الإنتاج لكل مزارع يتولى مندوب بنك القرية في الناحية مهام صرف مستلزمات الإنتاج بالأجل والنقد وكذلك صرف سلف الخدمة النقدية وتحصيل مطلوبات البنك المانعة من الصرف طبقاً لما يلي :

في حالة صدور إذن من بنك القرية :

يتم تسليم مندوب بنك القرية بالناحية قبل الموسم أذون صرف مستلزمات الإنتاج العينية وسلف الخدمة النقدية وذلك بالنسبة للنواحي التي أعد عنها كشوف التركيب المحصولي . ويراعي عند الصرف ما يأتي :

١) إذن صرف مستلزمات الإنتاج العينية :

ويستخرج لكافة الزراع مع توضيح مديونية كل مزارع حتى يمكن تحديد المستوفين لشروط التعامل بالأجل . أما الزراع المدينين بسلف مستحقة فإنه يتم صرف مستلزمات الإنتاج العينية والمقررة لهم بالنقد علماً بأنه بالنسبة للمبيدات والفوارغ تم إستحداث مطبوع بخانات بيضاء تملأ حسب نوع المواد المنصرفة.

ويتم صرف مستلزمات الإنتاج كالآتي :

(أ) صرف مستلزمات الإنتاج العينية بالأجل :

يقتصر الصرف بالأجل للزراع المستوفين لشروط التعامل بالأجل ويتم صرف الكميات المقررة لهم وفقاً لما هو وارد بإذن الصرف بموجب إيصال صرف مستلزمات إنتاج (رقم ٥ بنك

القرية كما يحرر كشف إجمالي (نموذج رقم ٥ م بنك قرية) بإعتباره مستنداً حسابياً وإئتمانياً للقيد بالدفاتر الإجمالية الحسابية والمخزنية وإعداد الحركة اليومية.

(ب) صرف مستلزمات الإنتاج بالنقد :

يتم صرف مستلزمات الإنتاج المحددة بأذون الصرف بالنقد للزراع المتأخرين عن السداد ولمن يرغب من باقي الزراع بموجب فاتورة مبيعات نقدية ونموذج (رقم ٧ بنك قرية) على أن يستخرج في نهاية اليوم كشف إجمالي عملية المبيعات النقدية على النموذج رقم (٧ م بنك قرية) الخاص ببيان إجمالي المبيعات بالنقد . **وعند الصرف يراعي الآتي :**

١) العمل على إقناع المزارع بسداد المديونية المستحقة ليحصل على الخدمات الإنتاجية ويتمتع بخدمات بنك القرية ويتفادى إجراءات الحجز الإداري.

٢) إذا أبدى المزارع إستعداداً لسداد المديونية المانعة يقوم مندوب بنك القرية بتحصيلها منه مقابل إيصال نموذج (رقم ٨ بنك قرية) (ويتم تفريغ الإيصالات المحررة خلال اليوم بعد المراجعة بموجب كشف إجمالي (٨ م بنك قرية) لتوريدها لخزينة بنك القرية على أن تسلم الإيصالات إلى كاتب الفيشات لإدراج المبالغ المسددة بالفيشات وإستخراج كشف تسوية (٩ بنك قرية) من واقع المدرج بالفيشات.

٣) في حالة سداد المديونية المانعة يؤشر بذلك مندوب بنك القرية ويتم صرف مستلزمات الإنتاج بالأجل على النماذج السابق إيضاحها.

٤) في حالة عدم السداد يتم صرف مستلزمات الإنتاج المحددة بإذن الصرف نقداً للمزارع بموجب فاتورة مبيعات نقدية نموذج (رقم ٧ بنك قرية) السابق الإشارة إليها ، وفي نهاية اليوم يتم تفريغ بيانات المبيعات النقدية من واقع الفواتير في كشف إجمالي نموذج رقم (٧م بنك القرية) ويتم موافاة بنك القرية به ، بمعرفة المندوب.

ويعتبر هذا النموذج مستنداً لقيد البضاعة المباعة بالنقد بدفتر المخزن.

٢) إذن صرف السلف النقدية :

(أ) يقوم بنك القرية بتزويد الزراع بالسلف النقدية اللازمة للزراعة سواء لمواجهة عمليات إعداد الأرض للزراعة مثل سلف الخدمة النقدية أو لمواجهة نفقات جني أو ضم أو كسر المحصول أو لمواجهة نفقات المقاومة وتيسيراً على

الزراع في صرف هذه السلف روعي أن يتم الصرف للزراع في قراهم بمعرفة مندوبية البنك في كل قرية ، حيث يسلم مندوب بنك القرية بالناحية قبل كل موسم إذن صرف سلف نقدية نموذج رقم (٤ب) موضحاً به أسماء كافة الزراع بكل موسم والمساحات المنزرعة من المحصول من واقع كشف التركيب المحصولي ، على أن تتم مطابقتها على كشوف الحصر الفعلي للمساحات الفعلية التي تمت زراعتها والتي تصل عادة إلى فرع البنك قبل مواعيد صرف السلف النقدية ، وفي حالة عدم ورودها يتم الصرف طبقاً للمساحات المدرجة بكشوف التركيب المحصولي ، كما يوضح بإذن الصرف نوع الحيازة سواء كانت بالملك أو الإيجار والسلفة المقررة لكل مزارع طبقاً للفئات التسليفية ، ومديونية المزارع المانعة من الصرف. ويتم صرف السلف النقدية للزراع غير المدينين ، أما المدينين فإنه يتم إثبات مديونيتهم بإذن الصرف حتى يتاح لمندوب البنك إقناع المزارع بالسداد حتى يتمتع بخدمات بنك القرية ويتفادى إجراءات الحجز الإداري فإذا أبدى المزارع إستعداده لسداد المديونية المانعة من الصرف يقوم مندوب بنك القرية بتحصيلها منهم بموجب إيصال إستلام نقدية نموذج (رقم ٨ بنك قرية) والذي يحرر من أصل وصورتين طبقاً لما سبق توضيحه ويقوم المندوب بالتأشير في إذن الصرف ببيان المبلغ المسدد ورقم وتاريخ إيصال السداد وفي هذه الحالة يتم صرف سلفة الخدمة المقررة للمزارع ، أما الزراع المدينين بسلفة مستحقة ولم يقوموا بسدادها فلا يصرف لهم سلف خدمة نقدية طبقاً للقواعد العامة للتسليف.

(ب) ويتم صرف عهدة نقدية لمندوب بنك القرية لصرف السلف النقدية الموضحة بإذن الصرف من خزينة بنك القرية بموجب إيصال ٤٢ حسابات ليقوم بصرفها للزراع المستوفين لشروط السداد بمقر كل ناحية والتأشير بتاريخ الصرف ورقم إيصال الصرف بإذن الصرف ويتم صرف سلف الخدمة النقدية للزراع بموجب إيصال إستلام سلف خدمة نقدية نموذج (رقم ٦) ويستخرج من أصل وصورتين ، وفي نهاية اليوم يتم تفريغ هذه الإيصالات في كشف إجمالي نموذج (رقم ٣٦ بنك قرية) من أصل وصورتين ، ويتم إرفاق أصل

وإيصالات الإستلام بأصل الكشف الإجمالي ، وكذلك إرفاق صورة إيصالات الإستلام بصورة الكشف الإجمالي ، أما الصورة الثانية فتبقى ثابتة بالدفاتر.

(ج) في نهاية اليوم يقوم المندوب برد العهدة النقدية المتبقية لديه بدون صرف لخزينة بنك القرية بموجب (إيصال ٢٤ حسابات) ويتم موافاة وحدة الإئتمان بأصل الكشف الإجمالي وأصل إيصالات الصرف للمراجعة وحفظ أصل الإيصالات بملفات الزراع وللقيد بموجبها بالفيشات الأفرادية كما يتم تسليم وحدة الحسابات صورة الكشف الإجمالي مرفقاً بها صور إيصالات الإستلام للمراجعة ولتسوية عهدة مندوب الصرف والقيد بالأستاذ ويسجل العهد والفيشات الإجمالية وإعداد الحركة اليومية.

ولإمكان تحقيق رقابة داخلية محكمة للعهد النقدية فإنه بالإضافة إلى فتح حساب لها بدفتر الأستاذ ببنك القرية فإنه يتم بوحدة الحسابات فتح حساب مساعد في سجل مساعد (هـ جاري العهد النقدية) تخصص به عدة صفحات لقيد العهد النقدية المنقولة لكل ناحية على حدة وبيان تسويتها أولا بأول) كما تخصص صفحات أخرى لكل مندوب صرف على حدة موضحاً بها المبالغ التي قام بإستلامها وبيان تسويتها أولاً بأول، وفي نهاية اليوم يستخرج ميزان بالأرصدة لهذا الجاري ويطابق إجمالي الميزان على رصيد حساب العهد بدفتر الأستاذ **ويعتبر رئيس حسابات بنك القرية ومدير البنك مسئولان عن صحة هذه المطابقة.**

ثانيا : في حالة عدم ورود أذون للمندوبية :

في حالة عدم ورود كشوف التركيب المحصولي لسبب أو لآخر فإنه يتعذر إستيفاء بيانات الحيازة المنزرعة بالسجل ، وكذلك تحديد مستلزمات الإنتاج المقررة للزراع ، وبالتالي يتعذر إستخراج أذون صرف مستلزمات الإنتاج قبل بداية الموسم وموافاة المندوبية بها.

ونظراً لأن من أهم ما يستهدفه التنظيم الإئتماني لبنك القرية هو حصول الزراع على إحتياجاتهم من مستلزمات الإنتاج النقدية والعينية والسلف النقدية فور تقدمهم للمندوبيات الموجودة بقراهم ، ورغبة في توفير مستلزمات الإنتاج والخدمات الزراعية في الوقت الملائم

لإستخدامها ، ولتلافي تأخير الصرف لعدم ورود كشوف التركيب المحصولي لبنك القرية. **يقوم مندوب بنك القرية بإستخدام بديل أو أكثر من البدائل الآتية لتحديد المساحة المنزرعة من كل محصول لكل مزارع وبالتالي تحديد مستلزمات الإنتاج العينية والسلف النقدية.**

١) كشوف المعاينات التي تعدها الأجهزة الزراعية المختصة من زراعات الخضر وغيرها، وينبغي مراعاة الإتصال الدائم بهذه الأجهزة حتى يتيسر إعداد السلف للزراع وصرفها دون تأخير.

٢) البطاقة الزراعية التي قد يكون قد تم قيد المساحة ونوع الزراعة بمعرفة الأجهزة الزراعية فيها، ويقتضي الأمر في هذه الحالة الحصول على إقرار من الزراع يوضح المساحة المثبتة في البطاقة ونوع المحصول والمساحة ويعتمده مندوب بنك القرية ويرفقه مع مستندات الصرف.

٣) في حالة عدم ورود كشوف معاينات أو إثبات لزراعة مساحاتها في البطاقة فلا مانع من الحصول من الزراع على إقرار بذلك يعتمده المشرف الزراعي ويتخذ أساساً لتقرير صرف مستلزمات الإنتاج بالنقد أو بالأجل.

وإذا كان أسلوب تحديد الحيازة المنزرعة ونوع زراعتها في هذه الحالات الثلاث يعتبر تيسيراً لذلك فإنه **ينبغي أن يتم صرف مستلزمات الإنتاج له وفقاً للآتي :**

أ) يسلم للمندوب قبل الزراعة – وبعد إستنفاذ كل جهود الإتصال بشأن التركيب المحصولي – سجل تحديد مستلزمات الإنتاج موضحاً به الحيازة الكلية من واقع (السجل ٢ بنك قرية) والمديونية المانعة في حالة وجودها من واقع الفيشات.

ب) يتولى المندوب تحديد كميات مستلزمات الإنتاج اللازمة للزراع وفقاً لجدول المقررات الذي سلمه بنك القرية ويحدد أسلوب صرفها.

الهيكل التنظيمي لبنوك القرى

يقتضى إنشاء بنوك القرى وضع الهيكل التنظيمي الإئتماني والمصرفي والمحاسبي الذي يتلاءم مع وظيفة هذه البنوك بالمجتمع الزراعي القروي بحيث يتوفر لهذه البنوك تحقيق أهدافها بالإنطلاق نحو تطوير إقتصاديات الريف ونشر الوعي المصرفي والإدخاري والإنتاجي.

كما يجب أن يتوفر في هذا النظام إمكانية الربط العضوي بين هذه البنوك وبين فروع بنوك المحافظات بالمراكز التي تعتبر هذه البنوك بمثابة توكيلات لها ، هذا بالإضافة إلى ضرورة التعرف من خلال إستخدام هذه الأنظمة على نتائج نشاط البنك ليمكن تقييمه على ضوء ما تنتهي إليه حسابات النتائج.

ويسجل التنظيم الإئتماني والمصرفي والمحاسبي مجموعات دفترية ومستندية تشمل جميع مراحل الإعداد والتجهيز والإنجاز لمختلف أوجه نشاط بنك القرية التي تتلخص في الآتي :

١) توفير مستلزمات الإنتاج بمخازن مندوبيات بنوك القرى ليتم الصرف منها بالنقد أو بالأجل فور تقدم المزارع.

٢) القيام بالعمليات الإئتمانية التي تحدد مقررات السلف العينية بالأجل أو بالنقد سواء للزراع أو أعضاء الجمعيات.

٣) القيام بالعمليات المصرفية على إختلاف أنواعها للزراع والجمعيات والمنشآت ومشروعات الحكم المحلي.

٤) تسجيل حركة أنشطة توفير مستلزمات الإنتاج والعمليات الإئتمانية والمصرفية بالدفاتر والمستندات طبقاً للقواعد المحاسبية.

وتأسيساً على ذلك فإن هيكل تنظيم بنوك القرى يتحدد على الوجه التالي :

أولا : الخريطة التنظيمية :

وتشمل الخريطة التنظيمية على وحدات النشاط سواء على مستوى النواحي التي يخدمها بنك القرية ، أو على مستوى بنك القرية ذاته ، وتتلخص هذه الخريطة في الآتي :

١) مندوبيات بنك القرية :

يتبع بنك القرية أكثر من مندوبية حسب عدد النواحي التي بها مخازن للجمعيات التعاونية الزراعية ، ويتولى مسئولية الأداء في المندوبيات الكبيرة مندوب يعاونه مندوب مساعد ، أما المندوبيات الصغيرة فيقتصر العمالة فيها على مندوب فقط . والمندوبيات الصغيرة هي التي يتم تحديدها بمراعاة المساحة المنزرعة أو عدد المتعاملين على حسب الأحوال.

وتختص المندوبية بعهدة المخزن من مختلف أنواع مستلزمات الإنتاج وصرفها للزراع فور تقدمهم للمندوبية بالنقد أو بالأجل ، وكذلك صرف السلف النقدية وتحصيل المديونيات المانعة من الصرف ، ومتابعة توقيع الحجز الإدارية ، والمساهمة في دراسة المشروعات الإنتاجية التي يمولها البنك في زمام القرية.

٢) بنوك القرية :

وتتولى هذه البنوك متابعة إنتظام العمل بالمندوبيات والإعداد لصرف السلف النقدية والعينية للزراع فور تقدمهم للمندوبيات وتضم هذه البنوك وحدات متخصصة لمختلف أوجه النشاط يختلف حجمها حسب حجم النشاط بكل بنك . وتشمل وحدات العمل ببنك القرية وحدة الإئتمان ووحدة البضائع (حركة مستلزمات الإنتاج بالمخازن) ووحدة الحسابات (اليومية والأستاذ والدفاتر المساعدة) ووحدة الخزينة والأعمال الإدارية ووحدة التمويل والأعمال المصرفية (الحسابات الجارية للودائع بمختلف أنواعها والكمبيالات وخطابات الضمان والتسليف لغير الأغراض الزراعية المباشرة).

ثانيا : الإختصاصات العامة ببنك القرية :

١) مدير بنك القرية :

يتولى إدارة بنك القرية مدير مسئول عن إنتظام العمل وسلامته سواء في مقر بنك القرية أو المندوبيات التابعة له سواء من حيث توافر مستلزمات الإنتاج بالمخازن أو صرفها للزراع فور تقدمهم لها أو إنتظام حسابات الزراع والتحصيل منهم ، وكذلك العمليات المصرفية والحسابية والإدارية.

ويمكن إيجاز الإختصاصات العامة لمدير بنك القرية على النحو التالي :

أ) متابعة حركة مستلزمات الإنتاج بالمخازن وتوافر أرصدتها وفقاً للإحتياجات المحلية والسياسية المقررة.

ب) إعتماد السلف النقدية والعينية وفقاً للقواعد المقررة قبل بدء موسم الزراعة ومتابعة صرفها للزراع فور تقدمهم للمندوبين دون تأخير أو إجراءات.

ج) متابعة حركة التحصيل سواء عن طريق الحجز الإداري أو التحصيل الودي أو خصماً من قيمة الحاصلات الموردة والمسوقة.

د) إعتماد صرف قروض التنمية القصيرة الأجل سواء للأغراض الزراعية (ثروة حيوانية – مناحل – دواجن – الخ) أو للأغراض التصنيعية أو الحرفية وفقاً للقواعد المقررة.

هـ) دراسة إحتياجات البيئة المحلية من مختلف مشروعات التنمية التي تقوم بها الجمعيات أو وحدات الحكم المحلي أو المنشآت أو الأفراد والتي تتطلب قروضاً للإنشاء أو التشغيل وإبداء الرأي فيها ورفعها للفروع لدراستها وإعتمادها.

و) تنمية الوعي المصرفي بمختلف أنواعه وخاصة قبول الودائع والإشراف على إنتظام حركتها وتأكيد الثقة فيها وإجتذاب المدخرات لتنميتها مع تأكيد تأمينها من الحجز عليها وتميزها بالعائد (الفائدة) المحررة من الضرائب وفقاً للقواعد والتعريفة المصرفية المقررة.

ز) التأكد من إنتظام العمل الإداري والمحاسبي والإئتماني والمصرفي بمختلف وحدات البنك ، ومن حسن أداء الخدمات في المندوبيات وإنتظام المراجعة الشاملة المحلية وإطمئنان جميع الزراع والمتعاملين على سلامة حساباتهم.

ح) الجرد اليومي للخزينة والمخازن عند كل زيارة ، والتأكد من مطابقة الرصيد الفعلي للرصيد الدفتري.

ط) الإشراف على العاملين بالبنك ومندوبياته والتحقيق معهم وإقتراح مجازاتهم وإعتماد إجازاتهم في حدود القواعد المقررة.

ويعتبر مدير بنك القرية بوجه عام المسئول عن إنضباط وسلامة أداء جميع العمليات وإنسياب الخدمات للزراع دون تأخير والتأكد من راحتهم والإرتفاع بالأداء من أجل خدمة وإنضباط وإنتظام أفضل. وتمتد مسئوليته إلى خلق الوعي المصرفي والإسهام في التنمية المحلية ودراسة إحتياجات البيئة لتمويلها وفقاً للأسس المصرفية.

٢) رئيس الحسابات :

ويعتبر المسئول الثاني ببنك القرية والمسئول المباشر عن إنتظام الأداء الحسابي والمالي والإداري والإئتماني وتسجيل حركة مستلزمات الإنتاج وإنضباطها وذلك عن طريق المراجعة اليومية الشاملة لكافة العمليات بوجه عام . **ويتولى بوجه خاص ما يأتي :**

أ) الإشراف على إعداد مقررات السلف النقدية والعينية للزراع والتي تعدها وحدة الإئتمان بالبنك وإستخراج أذون الصرف بعد مراجعتها.

ب) الإشراف على وحدة الإئتمان من حيث التسجيل بحسابات الزراع وإستخراج الموازين وكشوف الحساب وسلامة المستندات وحفظها.

ج) الإشراف على وحدة البضائع من حيث إنتظام ورود اليوميات ومراجعة تسجيل حركتها ومطابقتها على محاضر الجرد الدوري أو غير الدوري وإنضباطها على الدفاتر والسجلات المخزنية والحسابية.

د) الإشراف على وحدة الحسابات ومراجعة الحركات الحسابية اليومية وسلامة مستنداتها وكذلك السجلات والدفاتر الرئيسية أو المساعدة وإستخراج الموازين والنظاميات الدورية.

هـ) مراجعة الحركات المصرفية اليومية مراجعة حسابية ومستندية ومالية ، والإشراف على إنتظامها اليومي وسلامة حفظ مستنداتها وإستخراج كشوف الحساب والبيانات الدورية.

و) الإسهام في دراسة وإبداء الرأي في التمويل اللازم للتنمية المحلية لمختلف الأغراض.

ز) مراجعة المستندات الواردة من مندوبيات البنك من حيث سلامة مكوناتها وإستيفائها وسلامة القيم والكمبيالات وفقاً للمقررات والقواعد المقررة ، ويعتبر رئيس الحسابات المسئول الأول عن المراجعة الداخلية ببنك القرية وعن إنتظام العمل الإداري والمالي والحسابي والإئتماني والمصرفي في البنك وسلامة مستنداته ودفاتره وسجلاته وبياناته اليومية والدورية بمختلف أنواعها.

ح) جرد الخزينة في حالة عدم وجود مدير الفرع.

٣) وحدات الأنشطة المتخصصة :

وتشمل وحدة الإئتمان ووحدة البضائع ووحدة الحسابات ووحدة الأعمال المصرفية والوحدة الإدارية. وتختلف حجم هذه الوحدات وكذلك عددها من حيث إدماج بعضها أو مقررات العاملين فيها حسب حجم النشاط .

ويمكن إيجاز واجبات ومسئوليات هذه الوحدات بوجه عام فيما يلي :

أ) وحدة البضائع :

تتولى تقدير الإحتياجات من مختلف مستلزمات الإنتاج حسب التركيب المحصولي قبل بداية كل موسم وتسجيل حركة مستلزمات الإنتاج بمخزون المندوبيات ورودا وصرفا ومراقبة يومياتها ومراجعة مستنداتها وتسليمها لوحدة الإئتمان بعد تسجيلها بالدفاتر والسجلات ، وكذلك إجراء المطابقات الجردية والحسابية الدورية. وتختص بإعداد إحصاءات حركة مستلزمات الإنتاج الخاصة بمتابعة إستكمال الإحتياجات الموسمية على مدار العام وكفاية الأرصدة لإحتياجات الزراع.

ب) وحدة الإئتمان :

وتختص هذه الوحدة بوجه عام بالإعداد لصرف المقررات النقدية والعينية قبل حلول المواسم والتسجيل في حسابات الزراع وحفظ مستنداتها (وفتح ملفات لكل مزارع وإستخراج كشوف الحساب بصفة دورية) وإستخراج كشوف التحصيل ، وبوجه خاص تتولى ما يأتي :

*) الإعداد لصرف المقررات :

ويعتبر هذا الإعداد من المدخل الرئيسي لصرف المستلزمات والسلف للزراع ، ويعتمد هذا الإعداد على سجل الحيازة والتركيب المحصولي وإثبات المديونيات المانعة وتحديد المقررات لصرفها بالنقد أو بالأجل وأخيرا إستخراج أذون الصرف.

*) التسجيل في حسابات الزراع :

ويعتبر هذا التسجيل من الحلقات الرئيسية لإنتظام العملية الإئتمانية حيث يتم التسجيل من واقع مستندات الصرف العينية والنقدية التي ترد رفق يوميات مخازن المندوبيات ومطابقة إجماليها اليومي على وحدة الحسابات وإستخراج الموازين وكشوف الحساب الدورية وحفظ المستندات.

*) البيانات التحصيلية :

وذلك بإستخراج كشوف التحصيل وضبط مكونات علـى الدفـاتر والسـجلات وإثبـات توقيـع الحجوزات على صور كشوف التحصيل حتى يتابع حركتها مدير الفرع يومياً.

ج) وحدة الأعمال المصرفية :

وتتولى هذه الوحدة الأعمال اليومية المصرفية الخاصة بالتمويل لغير الأغراض الزراعيـة المباشرة بوجه عام ، وتقوم بوجه خاص بالمهام الآتية :

*) الودائـــع :

وذلك بفتح الحسابات الجارية للودائـع أو المدخرات أو التوفير وإستيفاء مستنداتها من حيث الإيداع والسحب (بالشيكات أو الأوامر أو الطلبات) وفقاً لأنواعها (ودائـع تحت الطلب - ودائع لأجل - ودائع لإخطار) والقيام بالعمل اليومي الخاص بحركتها ، وكذلك الموازين الدوريـة وضبطها على لوحة الحسابات وإحتساب عوائدها (الفوائد) وفقاً للتعريفة المصرفية المقررة.

*) التمويـــل :

إعداد دراسة لمختلف المشروعات لتحديد صـــور التمويـل لغـير الأغـراض الزراعيـة المباشرة سواء للأفراد أو المنشآت أو غيرها وخاصة فيما يتعلق بالتنمية المحلية ، وتتضمن هذه الدراسـة إيضـاح أبعـاد الأغراض المطلوب تمويلها وعائدهـا ومركزهـا المـالي وإنتظـام السـداد وضماناتها تمهيداً لإعتمادها وصرفها وفقاً للقواعد العامة المقررة.

*) الكمبيـــالات :

وتتولى وحدة الأعمال المصرفيـة قبـول الكمبيـالات مـن أجـل التحصيل ومراجعـة أركانهـا وتسجيل بياناتها ومتابعة تحصيلها وإتخاذ إجراءات التوقف عن السداد.

*) إعداد خطابات الضمان :

وذلك بدراسة طلباتها وأسلوب تغطيتها وإحتساب عمولاتها ومتابعة المركز المالي للجهـة التـي صـدرت لصالحهـا وإستردادها بعد إنتهـاء أجلهـا وتتولـى التسـجيل فـي السـجلات والدفـاتر الخاصة بها.

د) وحدة الحسابات :

وتتولـى هذه الوحـدة مهـام القيد المـزدوج في اليوميـة والـترحيل لدفـاتر الأسـتاذ والقيـد بالدفاتر المساعدة وإستخراج الموازين للحسابات العامة والنظاميات الدوريـة ، وتقـوم بـالقيد فـي حسابات الزراع الإجمالية (الفيشات الإجمالية) وإستخراج الميزان الشهري لها ومطابقة موازين

الفيشات الأفرادية الدورية وكشوف التحصيل عليها. وتسند لهذه الوحدة أعمال الخزينة ومستنداتها وقبول النقدية أو صرفها بعد إعتماد رئيس الحسابات وإعداد حركة الخزينة في نهاية كل يوم ويتولى الجرد مدير بنك القرية أو رئيس الحسابات في حالة عدم وجوده.

هـ) وحدة الشئون الإدارية :

وتتولى هذه الوحدة مهام شئون العاملين وإعداد كشوف المرتبات تمهيداً لإعتمادها من الفرع وكذلك حركة المطبوعات والدفاتر ذات القيمة والعهد المستديمة وشئون الخدمة الداخلية لبنك القرية والمندوبيات ومهام التسجيل في الدفاتر ، وكذلك إستلام البريد اليومي الوارد من الفرع أو الجهات المختلفة وتسليمه لمختلف الوحدات ومتابعة تنفيذه وكذلك تصدير البريد الصادر.

ثالثاً : الإختصاصات العامة لمندوبيات بنوك القرى :

مندوبيات بنوك القرى هي الواجهة الأمامية التي تتعامل مع الزراع وتعمل على الإستجابة الفورية لإحتياجاتهم وفقاً للقواعد والأنظمة المقررة. ويتولى العمل فيها مندوب في الوحدات الصغيرة ويعاونه مساعد أو أكثر في المندوبيات الكبيرة. ويتولى المندوب مسئولية العمل في المندوبية من حيث إستلام وتخزين وصرف مستلزمات الإنتاج ومن حيث مستندات الصرف للسلف النقدية والعينية ومن حيث بيع مستلزمات الإنتاج بالنقد وفقاً للقواعد المقررة وكذلك تحصيل المديونيات المانعة من الإئتمان حتى ينتفع المزارع من السلف العينية والنقدية وأخيراً متابعة توقيع الحجوزات على الزراع المدينين وفقاً لكشوف التحصيل ، وتتولى المندوبية بوجه خاص ما يأتي :

١) إثبات حركة ورود مستلزمات الإنتاج وإستخراج إشعارات الإستلام وإثباتها بدفتر المخزن وإجراء الجرد اليومي العددي وإستخراج اليوميات مرفقاً بها صور إشعارات الإستلام.

٢) إستخراج إيصالات صرف مستلزمات الإنتاج من واقع الأذون الواردة من بنك القرية بالأجل وفواتير البيع بالنقد وإثباتها في البطاقة الزراعية وإرفاق صورها باليومية بعد إثباتها بها وفي سجل المخزن وإعداد إجمالي بهذه الإيصالات وتسليمها لبنك القرية.

٣) صرف السلف النقدية من العهد المخصصة لهذا الغرض بمقتضى الإيصالات المقررة من واقع أذون الصرف وإثباتها في البطاقة الزراعية وإعداد إجمالي لها من أصل وصورة مرفق بالأولى أصول الإيصالات لتسليمها لوحدة الحسابات لمراجعتها ويرفق بالثانية صور الإيصالات لتسليمها لوحدة الإئتمان.

٤) تحصيل السلف المستحقة وذلك من واقع أذون الصرف في حالة وجود مديونيات مانعة ، ومن واقع صور كشوف التحصيل إذا تقدم المدين بالسداد ودياً وإثباتها في البطاقة الزراعية ويعد إجمالي لها من أصل وصورة يرفق بكل منها صورة من إيصال السداد.

٥) متابعة توقيع الحجوزات الإدارية من واقع صور كشوف التحصيل التي تسلم من بنك القرية للمندوبية وإثباتها في هذه الكشوف وإبلاغ مدير بنك القرية بنتائج توقيع الحجوزات أسبوعياً.

ونظراً لأن المندوبية هي القاعدة الأساسية التي تخدم الزراع ، فإنه ينبغي عليها تأكيد ثقة الزراع في خدماتها والحصول من بنوك القرى على كشوف حسابات مديونياتهم وتوزيعها عليهم وإعداد المقررات والخدمات لهم لصرفها فور تقدمهم لها وبوجه عام تقديم الخدمة السليمة التي تعمل على راحتهم.

وينبغي بعد إيضاح أبعاد الهيكل التنظيمي لبنوك القرى والواجبات العامة لمختلف وحداته التأكد من وضوح الخطوط المرشدة التي ترتبط بالتنظيمات المختلفة ، والأنشطة التي تمارسها . وقد روعي في هذه التنظيمات أن يكون بنك القرية وحدة إقتصادية تنظيمية مصرفية تؤدي واجباتها وتنساب الخدمات منها بإجراءات مبسطة ميسرة توفر الخدمة للفلاح في قريته وتسهم في التنمية الريفية وخلق الوعي المصرفي.

تنظيم الشئون الإدارية :

تعتبر الشئون الإدارية ببنك القرية العصب الرئيسي لإنتظام حركة العمل وسلامة دورته ، ورغبة في تنظيم الشئون الإدارية ببنك القرية فإنه ينبغي أن يعيد التذكير بالمعالم الرئيسية للتنظيمات الإدارية المقررة في مجالات شئون العاملين والتوريدات وغيرها بإعتبار أن الأنظمة القائمة هي الأساس الواجب إتباعه ، **ونوجز ذلك على الوجه التالي :**

الأعمال الإدارية : ويشمل نشاطها الأعمال الآتية :

أ) الإيجارات وتشمل فتح سجلات للإيجارات يوضح به بيان العقار والأطيان المؤجرة والقيمة الإيجارية الشهرية والسنوية والمبالغ المدفوعة أولاً بأول ومطابقتها على أصل عقد الإيجار ويتم تخصيص عدة صفحات لكل عقار وفقاً للأنظمة الموضوعة.

ب) أعمال التأمينات على منشآت البنك ضد السطو والسرقة والحريق وكذلك التأمين على العاملين ضد خيانة الأمانة ويتم فتح سجل تثبت به أرقام بوالص التأمين

ومبالغها وبيان العقار المؤمن عليه أو الأشخاص المؤمن عليهم وقيمة التأمين والقسط الثانوي والأقساط المدفوعة أولاً بأول وتاريخ تجديد بوليصة التأمين وتاريخ إتمام التجديد وكذلك إخطار فرع البنك أولاً بأول بأي حادثة من الحوادث المؤمن ضدها فور حدوثها لإخطار شركة التأمين وإتخاذ الإجراءات القانونية.

ج) الأصول الثابتة وتشمل فتح سجلات لحصر الأصول الثابتة المملوكة لبنك القرية وقيمتها الدفترية - والإستهلاك السنوي لها وإستيفاء القيد بها للوقوف على القيمة الفعلية لهذه الأصول ومطابقتها على محاضر الجرد السنوي.

أعمال شئون العاملين : وتشمل فتح السجلات والدفاتر الآتية :

١) دفتر للحضور والإنصراف ومراقبة إنتظام حضور العاملين.
٢) تحرير إقرارات القيام والعودة بالأجازة الإعتيادية والعارضة والمرضية.
٣) تحديد الأجازات المستحقة للعاملين ببنك القرية وإقتراح الموافقة عليها ورفعها لفرع البنك المركزي الإداري لإعتمادها ويستثنى من ذلك الأجازات العارضة فتعتمد من بنك القرية.
٤) إخطار الفرع ببيان شهري بالأجازات التي قام بها العاملين ببنك القرية موضحاً بها أجازة كل منهم ونوعها ومرفقاً بها صورة من إقرارات القيام والعودة.
٥) إقتراح الجزاء أو الحرمان طبقاً للائحة العاملين بالبنك ورفعها لفرع البنك بالمركز الإداري لإعتمادها وذلك بعد توقيعها من مدير بنك القرية.
٦) فتح سجلات للمهايا والأجور يبين بها المرتب الشهري والإستقطاعات وتحرير كشوف المرتبات وموافاة فرع البنك بالمركز الإداري بها لإعتمادها.
٧) تحرير كشوف الأجور الإضافية والمكافآت والإنتقالات بعد التأكد من مطابقتها للتعليمات واللوائح وعدم تجاوزها للإعتماد المقرر لبنك القرية ورفعها لمدير الفرع للإعتماد.
٨) فتح ملفات مساعدة للعاملين يحفظ بها كافة المكاتبات الخاصة بهم.
٩) الإشتراك في إعداد التقارير السرية السنوية وموافاة فرع البنك بها.
١٠) تحرير مكاتبات العلاج الطبي وإثبات قيمتها طبقاً للوائح والتأكد من عدم تجاوزها للإعتمادات المقررة وموافاة فرع البنك بالمركز الإداري ببيان شهري به.
١١) تحرير إقرارات مباشرة العمل وإخلاء الطرف وحفظ صورة بملفات العاملين ببنك القرية وموافاة فرع البنك بالمركز الإداري بأصل الإقرارات.

١٢) وعلى وجه العموم القيام بكافة ما يتعلق بشئون العاملين وفقاً للقواعد والأنظمة.

أعمال الأرشيف والحفظ : وتشمل :

١) فتح سجلات لقيد المكاتبات الواردة لبنك القرية مع إثبات رقمها طبقاً للتسلسل التاريخي لورودها وإسم الجهة الوارد منها الخطاب وبيان موضوعه.

٢) فتح سجلات لقيد المكاتبات الصادرة من بنك القرية إلى فرع البنك بالمركز أو إلى مندوبياته ورقمها طبقاً للتسلسل التاريخي وبيان موضوعها وتخصيص سجل آخر للمكاتبات الصادرة للجهات الأخرى بخلاف فروع البنك.

٣) تحرير سراكي المكاتبات الصادرة والتأكد من سلامة تصديرها ومطابقتها على القيد بالسجل وكذلك مطابقة حوافظ إستلام المكاتبات الواردة على ما ورد فعلاً وعلى المقيد بالسجل.

٤) عرض المكاتبات الواردة على مدير بنك القرية وتسليمها للمختص بعد التأشير عليها من مدير بنك القرية وذلك بموجب حافظة إستلام وكذلك إستلام المكاتبات الصادرة بعد إعتمادها من مدير بنك القرية ورئيس الحسابات وإثباتها بالسجل وتصديرها للجهات الخاصة بها.

٥) حفظ صور المكاتبات الصادرة طبقاً للتسلسل التاريخي لصدورها.

٦) حفظ المنشورات والتعليمات طبقاً للتسلسل التاريخي لصدورها كما يتم حفظ نسخة أخرى من المنشورات طبقاً للجهة الإدارية الصادر عنها المنشور ويخصص ملف لمنشورات كل إدارة عامة على حدة.

المطبوعات والعهدة المستديمة : وتشمل :

*) فتح سجل صنف يدرج به المطبوعات الواردة لبنك القرية وحركة المنصرف منها والرصيد.

*) تقدير الإحتياجات الفعلية من المطبوعات المختلفة وطلبها من فرع البنك بالمركز في الوقت المناسب والإحتفاظ برصيد مناسب من المطبوعات يكفي حاجة الإستعمال بالبنك خلال فترة إعادة الطلب مع عدم الإحتفاظ برصيد يزيد عن حاجة الإستعمال بدون مبرر.

•) فتح سجل للمطبوعات المرقمة والمطبوعات ذات القيمة طبقاً للتعليمات تدرج بها أرقامها وعددها وبيان المنصرف منها وتوقيع المستلم ويكون هذا السجل والمطبوعات المرقمة عهدة رئيس الحسابات.

•) فتح سجل العهدة المستديمة طبقاً للتعليمات مع بيان مفردات كل نوع منها وقيمته والحركة خلال العام والرصيد الدفتري ومطابقته على محاضر الجرد الدورية والسنوية.

التنظيم الإئتماني

يجتاز تطوير أسلوب منح الإئتمان في ظل بنوك القرى مرحلتين متكاملتين توصلان في النهاية إلى أسلوب مصرفي في تقديمه . وتستند المرحلة الأولى في تطوير التنظيم الإئتماني على أساسيات تُمثّل ركائز ومقاييس لسلامة تقديرها وتوجيهها للأغراض الإنتاجية. وتعتبر هذه الأساسيات مقدمة هامة للمرحلة المصرفية لأسلوب منح الإئتمان.

ورغبة في التمهيد المنتظم للأسلوب المصرفي الإئتماني فإن المرحلة الأولى في هذا التنظيم وهي تستند إلى أساسيات الحيازة ونوع الزراعة ومقدار المستحقات ، قد خلّصَتْ الإجراءات مما يُعطّل حركتها أو يؤخر تقديم الخدمة ، وأضافت قدراً من الضوابط لسلامة الأسلوب وكفاية أداء حلقاته ، ولذلك فإنه على أساس مستوى بنك القرية يتم التجهيز المسبق للخدمات الإئتمانية اللازمة لزراعات كل موسم قبل حلول مواعيد الزراعة ، وتتولى المندوبيات التابعة لبنك القرية صرف مختلف أنواع المستلزمات بالنقد أو بالأجل وفقاً للقواعد المقررة ، وكذلك صرف الخدمات النقدية والعينية وذلك من واقع التجهيزات السابق أعدادها.

الإعداد الإئتماني ببنك القرية :

تبدأ أولى حلقات الإعداد الإئتماني ببنك القرية بالتجهيز المسبق لمقننات مستلزمات الإنتاج والسلف النقدية اللازمة لزراعات كل موسم وتحديد ما يخص كل مزارع وأسلوب التعامل معه. يستتبع ذلك تقديم مستلزمات لإنتاج والخدمات الإئتمانية للزراع فور تقدمهم لمندوبيات البنك قبل موسم الزراعة دون الحاجة إلى معاناة في النقل أو الإنتقال ، ويواصل التنظيم الإئتماني مساره في التسجيل المحاسبي وإجراءات التحصيل حتى تمام إسترداده عند إستحقاقه.

وتستهدف مرحلة الإعداد الإئتماني ببنك القرية ما يأتي :

١) تأكيد مكاسب الزراع في الحصول على خدماتهم في قراهم.
٢) الإعداد المسبق للخدمات الإئتمانية لصرفها للزراع قبل بدء الزراعة.
٣) الإرتفاع بمستوى الخدمات الإئتمانية وصولاً إلى تحقيق أداء أفضل وثقة أكثر.

وإن معيار الأداء الكفء القادر هو إرتياح الزراع للخدمات الإئتمانية والمصرفية وثقته في قيمتها وخدمتها له . وإستناداً لذلك فإنه يمكن إيضاح الجوانب التنظيمية لمختلف الحلقات للأسلوب الإئتماني على النحو التالي :

تحديد المقررات العينية والنقدية الموسمية :

يستند تحديد حجم الخدمات العينية والنقدية من مستلزمات الإنتاج وسلف الخدمة اللازمة لزراعات كل موسم على تحديد الحيازة ودورتها الزراعية في المواسم المختلفة ونوعيات المحاصيل المختلفة في كل موسم. ويمكن إيضاح أسس تحديد هذه الخدمات فيما يلي :

أولاً : تسجيل الحيازة :

إن تسجيل الحيازة المنزرعة لدى كل مزارع وأسلوب هذه الحيازة يعتبر من أهم مؤشرات مركزه المالي فضلاً عن أنها من ضوابط المطابقة بين المساحة المحصولية على مدار العام الزراعي والحيازة الحقلية لدى الزراع ، وتعتبر بيانات هذا السجل من أساسيات إعداد السلف الموسمية وتحديد كمياتها وقيمتها ، ذلك أنه يتيح التعرف على حيازة أي مزارع سواء بالملك أو الإيجار ويسهل عملية تتبع نقل الحيازات من مزارع لآخر وكذلك عدم تجاوز إجمالي مساحة الزراعات المخدومة خلال دورة التركيب المحصولي لإجمالي مساحة الزمام المنزرع بالقرية وصولاً إلى إنضباط منح السلف وسلامة تقريرها.

وقد سبق أن تم إعداد هذا (السجل ٢ بنك قرية) وكان يُعرف من قبل (٣٨ تعاون) وقد تم إستيفاء هذا السجل في معظم القرى بمحافظات الجمهورية ويقتضي الأمر في هذا المجال متابعة إستكمال هذا السجل وسلامة تعبيره عن خريطة الحيازة في الناحية لكل مزارع ،ويتطلب ذلك تتبع التغيرات في الحيازة عن طريق ما يأتي :

١) تدعيم الإتصال بالزراع بإعتبار أن سلامة تسجيل الحيازة تخدمهم في المقام الأول ومراعاة التعرف على صور التغيير في الحيازة من هؤلاء الزراع وإثباتها بعد تحقيقها والتأكد منها.

٢) التعرف على الحائزين الجدد سواء من كشوف التركيب المحصولي أو البطاقات الزراعية ومراجعة إجراءات نقل الحيازة على السجل حتى يكون معبراً بمعرفة عن واقع الحيازة.

٣) ملاحقة التغيرات التي تحدث بالإرث أو الإيجار أو البيع وغيرها عن طريق مختلف الأجهزة المعنية وفي مقدمتهم صيارف الأموال العقارية والجمعيات التعاونية.

ويعتبر هذا السجل ومتابعة تصويره لواقع الحيازة من المسئوليات الرئيسية لمدير بنك القرية ، كما يعتبر رئيس الحسابات والوحدة الإئتمانية مسئولة عن مباشرة إستكماله وفقاً لما سبق إيضاحه.

ثانيا : التركيب المحصولي :

إذا كانت خريطة الحيازة الحقلية لكل مزارع وتسجيلها من أهم أساسيات التنظيم الإئتماني فإن الخريطة المحصولية للحيازة على مدار العام تعتبر من ركائز تحديد الخدمات وحجمها ونوعيتها وقيمتها ، ونظراً لأن من أهم واجبات الأجهزة الزراعية (مديريات الزراعة وتفاتيشها ومشرفيها تهيئة الخدمات للزراعات عن طريق التركيب المحصولي لمختلف مواسم العام. ولما كان هذا التركيب المحصولي من وسائل تحديد مقررات مستلزمات الإنتاج العينية والنقدية ، لذلك يتعين على بنك القرية قبل بداية كل موسم بفترة مناسبة الحصول على كشوف الدورة والتركيب المحصولي حتى يتم مراجعتها على " السجل (٢) بنك قرية " وحصر نواحي الخلاف لتداركها على أساس سليم. وتيسيراً لإجراءات الإعداد والمراجعة ينبغي إثبات أرقام حسابات الزراع (الفيشات) بكشوف التركيب المحصولي من واقع فهرست الفيشات ببنك القرية وذلك لتسهيل باقي العمليات الأخرى المتعلقة بتحديد المقررات من السلف العينية والنقدية وتحرير إذن الصرف وكذا عمليات القيد بالمستندات المختلفة.

وينبغي الإتفاق مع الأجهزة المختصة بمديرية الزراعة بكل محافظة وبين بنك المحافظة على تخصيص نموذج موحد لكشوف التركيب المحصولي وتحديد ميعاد موافاة بنوك القرى به حتى تأتي الكشوف لبنوك القرى معتمدة من تفتيش الزراعة بالمركز على نماذج موحدة.

ثالثاً : تحديد مقررات مستلزمات الإنتاج :

رغبة في تحديد مقررات مستلزمات الإنتاج اللازمة لزراعة كل مزارع سواء نقداً أو عيناً وكذلك السلف النقدية المقررة إذا ما كان مستوفياً لشروط السداد ، فقد أعد لهذا الغرض السجل (٣) بنك ويتضمن :

١) الحيازة الحقلية الكلية من واقع السجل ٢ بنك قرية (٣٨ جمعيات) موضحة إلى ملك وإيجار.

٢) الحيازة المحصولية لكل زراعة في الموسم وذلك من واقع التركيب المحصولي والحيازة المنزرعة فعلياً من واقع كشوف الحصر الفعلي.

٣) إثبات المديونيات المستحقة الخاصة بكل مزارع في حالة وجودها لتحديد أسلوب التعامل بالنقد أو بالأجل.

٤) تسجيل مقررات مستلزمات الإنتاج الخاصة بكل عضو من واقع المعدلات المقررة.

ونظراً لأن من أهداف التطوير لأسلوب الإئتمان في ظل بنك القرية الإرتفاع بمستوى الخدمة فإن إستيفائها قبل حلول الموسم وإصدار إذون الصرف من واقعها يعتبر من أهم عوامل الخدمة الأفضل التي ينبغي أن يحققها بنك القرية للفلاح. وذلك كله يستدعي ضرورة الحصول على التركيب المحصولي في بدارى الوقت حتى يتيسر الإعداد السليم . أما في الحالات التي يتأخر فيها التركيب المحصولي فإنه إنطلاقاً من هدف التيسير في الأداء ينبغي الإعداد لذلك عن طريق تخويل مندوبيه بنك القرية حق الإعتماد والصرف ، وذلك وفقاً للنظام التالي :

١) تتولى وحدة الإئتمان إثبات الحيازة الحقلية الكلية في السجل ٣ بنك قرية من واقع السجل ٢ بنك قرية (٣٨ جمعيات) ونوع الحيازة.

٢) يستتبع ذلك إثبات المديونيات المستحقة أمام كل إسم في هذا السجل.

٣) توضع قائمة بمقررات مستلزمات الإنتاج وأسعارها والسلف النقدية وشروطها وتسلم لمندوب البنك في الناحية مع سجل مستلزمات الإنتاج.

٤) يتولى مندوب بنك القرية إثبات الحيازة المحصولية من واقع كشوف المعاينات أو الحصر الفعلي وغيرها من المصادر التي ذكرت في واجبات المندوبية في هذا المجال.

ويبنى على ذلك تحديد المقننات العينية والنقدية وفقاً للمعدلات والأسعار المقررة وذلك بالأسلوب الذي تم إيضاحه في التنظيم الإئتماني بالمندوبيات.

قانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٦
في شأن
البنك الرئيسي للتنمية والإئتمان الزراعي

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مـــادة (١) :

تُحوّل المؤسسة المصرية العامة للإئتمان الزراعي والتعاوني إلى هيئة عامة قابضة يكون لها شخصية إعتبارية مستقلة تسمى " البنك الرئيسي للتنمية والإئتمان الزراعي " وتتبع وزير الزراعة.

وتتبع بنوك التسليف الزراعي والتعاوني الحالية بالمحافظات والمنشأة طبقاً لأحكام القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٦٤ البنك الرئيسي وتسمى بنوك التنمية الزراعية وتتولى تحقيق أغراض البنك الرئيسي في نطاق الذي يحدده لها.

وتنشئ هذه البنوك طبقاً لما يقرره البنك الرئيسى وحدات تابعة لها في المدن والقرى تسمى بنوك القرى[١].

وتتبع المخازن الحالية للجمعيات التعاونية البنك إدارياً ليديرها عن طريق مندوبيه وذلك مقابل إيجار عادل.

مـــادة (٢) :

يكون المركز الرئيسي للبنك الرئيسي للتنمية والإئتمان الزراعي في مدينة القاهرة.

---

١ وبطبيعة الحال فإن هذا يتم تدريجياً ومرحلياً في إطار خطة يقررها مجلس إدارة البنك.

مـــادة (٣) :

يتولى البنك الرئيسي للتنمية والإئتمان الزراعي التخطيط المركزي للإئتمان الزراعي والتمويل التعاوني على مستوى الجمهورية ومتابعة برامجه ورقابة تنفيذه في إطار السياسة العامة للدولة ، والعمل على تمويل هذا الإئتمان وتوفير كافة مستلزمات الإنتاج سواء بالإستيراد أو من الإنتاج المحلي ووضع سياسة توزيعها بالنقد أو بالأجل . كما يتولى وضع سياسة دعم المنشآت التي تعمل لمنفعة الزراعة والتعاون وتقديم التمويل والخدمات المصرفية للوحدات المحلية ومشروعات الجمعيات التعاونية على إختلاف أغراضها ، والقيام بجميع الأعمال المصرفية لخدمة أغراض الإستيراد والتصدير في مجالات نشاط البنك.

مـــادة (٤) :

تقوم بنوك التنمية والإئتمان الزراعي بالمحافظات وفروعها وبنوك القرى ووحدات البنك الرئيسي بتنفيذ أغراضه[١] ولها بصفة خاصة :

١) إقراض الجمعيات التعاونية الزراعية لمباشرة جميع الأغراض الإنتاجية التي تقوم عليها ولمختلف الآجال ، كذلك إقراض المنشآت التي تعمل في التنمية الزراعية وتأسيسها أو المشاركة فيها.
٢) إقراض الزراع بما فيهم أعضاء الجمعيات التعاونية الزراعية.
٣) القيام بالعمليات المصرفية التي تخدم أغراض الجمعيات التعاونية وأعضائها ، وقبول الودائع والمدخرات من المتعاملين ، ومن الجمعيات التعاونية وأعضائها.
٤) خدمة أغراض تصريف حاصلات الزراع بما يحقق النفع العام.
٥) خلق ونشر الوعي الإدخاري المحلي من أجل التنمية المحلية.

---

[١] وبطبيعة الحال فإن القيام بهذه الأغراض في التسويات المختلفة للبنك ويكون وفقاً للائحة الداخلية والقرارات التي يصدرها مجلس إدارة البنك.

مـــادة (٥) :

تعتبر أموال البنك الرئيسي للتنمية والإئتمان الزراعي أموالاً مملوكة للدولة ملكيـة خاصة.

مـــادة (٦) :

يتبع البنك الرئيسي للتنمية والإئتمان الزراعي والبنوك التابعة له نظم وأسـاليب الإدارة المعمول بها في المنشآت المصرفية والتجاريـة دون التقيد[1] بـالنظم والقواعد الإدارية والمالية المنصوص عليها في القوانين واللوائح المعمـول بها في الحكومة والقطاع العام.

مـــادة (٧) :

تتكون موارد البنك الرئيسي للتنمية والإئتمان الزراعي من :

١) حصيلة أوجه النشاط التي يباشرها.
٢) حصيلة ما يتقرر إصداره من سندات بما يبرم من قروض طبقاً للقواعد المقررة.
٣) حصيلة ما يبرمه من قروض مع البنوك والمنشآت الأجنبية والهيئات الدولية.
٤) ما قد تخصصه له الدولة سنوياً من مبالغ في الموازنة العامة.
٥) صـافي أربـاح البنـوك التابعـة لـه بعـد إقتطـاع مـا تقـرر تكوينـه مـن إحتياطيـات ومخصصات.

مـــادة (٨) :

للبنك الرئيسي وبنوك المحافظات التابعة له الحق في قيمة التخفيض[2] المنصوص عليه في البند (٣) من المادة (٥٠) من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٩ بشأن الجمعيات التعاونيـة والزراعية والقوانين المعدلة له وذلك عن المبيعات من مستلزمات الإنتاج الزراعي.

---

[1] وذلك مراعاة لطبيعة نشاطه التي تتطلب المرونة والقدرة على الحركة في تنمية المجتمع .

[2] وذلك لمواجهة الأعباء والمصاريف الإدارية التي يقتضيها إنشاء بنوك القرى ، وتعيين بعض العاملين بالجمعيات التعاونية في البنك . ويستمر ذلك بعد إصدار القانون التعاوني الزراعي رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ ، ويرجع إلى المادة رقم ٥٧ من هذا القانون لمعرفة الإعفاءات والمزايا.

وتمنح الجمعيات التعاونية الزراعية نفس قيمة الخفض المشار إليه بالنسبة إلى المستلزمات التي تشتريها من هذه البنوك.

مادة (٩) :

تعفى فوائد الودائع والمدخرات لدى[1] البنك الرئيسي والبنوك التابعة له من جميع الضرائب والرسوم بحد أقصى مقداره خمسة آلاف جنيه للوديعة أو المبلغ المدخر للشخص الواحد ، كما لا يجوز الحجز على هذه الودائع والمدخرات وتعفى من رسوم الدمغة جميع المحررات والعقود ومستندات التعامل مع هذه البنوك.

مادة (١٠) :

يتولى إدارة البنك الرئيسي مجلس إدارة يشكل من[2] :

*) رئيس مجلس الإدارة رئيساً
*) نائبي رئيس مجلس الإدارة
*) وكلاء وزارة الزراعة والمالية والإقتصاد والتعاون الإقتصادي والتموين والتجارة والحكم المحلي والتخطيط ، يختار كل منهم الوزير المختص.
*) ممثل للبنك المركزي المصري يختاره المحافظ.
*) مستشار من مجلس الدولة يختاره رئيس مجلس الدولة.
*) رئيس مجلس إدارة الإتحاد التعاوني الزراعي المركزي.
*) ثلاثة من المشتغلين بشئون الزراعة والتعاون يصدر بتحديدهم قرار من وزير الزراعة.
*) ثمانية من رؤساء البنوك التابعة ، أربعة عن الوجه البحري ، وأربعة عن الوجه القبلي ، يصدر بتحديدهم قرار من وزير الزراعة.

ويكون تعيين رئيس مجلس إدارة البنك الرئيسي وتحديد مرتبه وبدلاته بقرار من رئيس الجمهورية بناء على إقتراح من وزير الزراعة.

---

[1] وذلك حتى لا يكون من شأن تغيير الشكل القانوني لبنوك التسليف الزراعي والتعاوني تحمل الزراع بعبء تلك الرسوم التي كانوا لا يتحملون بها.

[2] وقد روعي في تشكيل المجلس أن يكون متوافراً فيه العناصر المتصلة بأوجه نشاط البنك والقادرة على معالجة النواحي التشريعية والمالية والتمويلية ومشاكل الإئتمان المتداخلة مع البنك المركزي والبنوك التجارية وخبرة والكفاية في شئون الزراعة والتعاون.

وتحدد مكافأة وبدل حضور الأعضاء بقرار من وزير الزراعة.

مـــادة (١١) :

مجلس إدارة البنك الرئيسي هو السلطة العليا المهيمنة على شئونه ، وتصريف أموره ويكون له جميع السلطات اللازمة للقيام بالأعمال التي تقتضيها أغراض البنك[١] وعلى الأخص ما يأتي :

١) الموافقة على مشروع الخطة السنوية لمختلف أغراضه ومتابعتها ، والنظر في التقارير الدورية عن سير العمل في البنوك التابعة له.
٢) إقرار البرامج التنفيذية للبنوك التابعة ورقابة تنفيذها.
٣) الموافقة على مشروعات اللوائح الداخلية المتعلقة بالشئون المالية والإدارية وإصدار اللوائح المتعلقة بنظم العاملين بالبنك الرئيسي والبنوك التابعة ومرتباتهم وأجورهم والمكافآت والمزايا والبدلات الخاصة ، وتحديد فئات بدل السفر لهم في الداخل والخارج دون التقيد بالنظم والقواعد المنصوص عليها في نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقرار بقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ، ونظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ويكون ذلك في إطار لوائح البنوك التجارية.
٤) وضع التعريفة المصرفية لمختلف الخدمات مع مراعاة المزايا المقررة قانوناً للتعليمات.
٥) إعتماد الموازنات التخطيطية للبنك الرئيسي والبنوك التابعة.
٦) النظر في كل ما يرى الوزير المختص أو رئيس مجلس الإدارة عرضه من المسائل التي تتعلق بالنشاط.

مـــادة (١٢) :

لمجلس إدارة البنك الرئيسي أن يشكل من بين أعضائه لجنة أو لجان يعهد إليها ببعض إختصاصاته ، وله أن يعهد إلى رئيس مجلس الإدارة أو أحد نائبيه أو أحد المديرين ببعض إختصاصاته ، كما يجوز له أن يفوض أحد أعضائه أو أحد المديرين في القيام بمهمة محددة ، وتكون قرارات مجلس الإدارة نافذة ما لم يعترض عليها وزير الزراعة خلال سبعة أيام من تاريخ رفعها إليه.

---

[١] وضحت هذه المادة على سبيل المثال لا الحصر بعض نوعيات للإختصاصات التي يباشرها.

مـــادة (١٣) :

تبين اللائحة الداخلية التي يضعها مجلس الإدارة الأحكام الخاصة بإجتماع مجلس الإدارة ونظام سير العمل فيه.

مـــادة (١٤) :

يتولى رئيس مجلس إدارة البنك الرئيسي إدارته وتصريف شئونه ويمثله في علاقاته بالأشخاص الأخرى وأمام القضاء ، ويكون له حق التوقيع عنه في جميع معاملاته مع الغير ، ويجوز له أن يفوض في بعض إختصاصاته طبقاً للقواعد التي تقررها اللائحة الداخلية.

مـــادة (١٥) :

يخول مجلس إدارة البنك الرئيسي للتنمية والإئتمان الزراعي سلطات الجمعية العمومية بالنسبة للبنوك التابعة له وذلك فيما يتعلق بالمسائل الآتية :

أ) إقرار الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر وتوزيع الأرباح.

ب) الترخيص بإستخدام المخصصات في غير الأغراض المخصصة لها في ميزانية البنك.

مـــادة (١٦) :

تباشر مجالس إدارة البنوك التابعة إختصاصاتها على الوجه المبين بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٦٤ وأنظمتها الأساسية ، ولها على وجه الخصوص ما يأتي :

١) دراسة إحتياجات الزراعة والجمعيات من التمويل النقدي ، والعيني ، ووضع البرامج التنفيذية فيما لا يخالف السياسة العامة للإئتمان ، وفي حدود التمويل المقرر وفي إطار الخطة المركزية التي يضعها البنك الرئيسي.

٢) التنسيق بين الهيئات العامة في مجال الزراعة والتعاون بما يكفل دعم الإئتمان الزراعي في خدمة الإحتياجات المحلية.

٣) متابعة حركة الإئتمان التي تمارسها على المستوى الإقليمي ، ومدى تحقيقه للخطة الموضوعة.

٤) مباشرة السلطات والإختصاصات الأخرى التي تخول لها اللوائح والأنظمة المقررة.

مـــــادة (١٧) :

يكون للبنك الرئيسي ، ولكل بنك من البنوك التابعة له موازنة خاصة[1] يتم إعدادها وفقاً للقواعد الخاصة بموازنات الجهاز المصرفي.

ويؤول فائض موازنة البنك الرئيسي إلى الخزانة العامة التي تلتزم بأداء قيمة تكلفة تنفيذ القرارات التي تصدرها السلطات المختصة بالدولة للبنك الرئيسي والبنوك التابعة له.

مـــــادة (١٨) :

تبدأ السنة المالية للبنك الرئيسي من أول يناير وتنتهي في آخر ديسمبر من كل عام ...

ويعد البنك خلال ستة أشهر من تاريخ إنتهاء السنة المالية ما يأتي :

١) ميزانية سنوية للبنك طبقاً لقواعد المحاسبة المالية بما في ذلك تكوين الإحتياطيات والمخصصات.

٢) حساب الأرباح والخسائر عن السنة المنتهية المالية طبقاً للقواعد المتبعة في المنشآت المصرفية والتجارية.

ويقدم رئيس مجلس إدارة البنك إلى المجلس تقريراً سنوياً عن نشاطه متضمناً حجم هذا النشاط ، كما يعرض على المجلس تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات.

مـــــادة (١٩) :

يكون لمستحقات البنك الرئيسي والبنوك التابعة له لدى الغير إمتياز عام على جميع أموال المدين من منقول وعقار ، وتستوفى مباشرة بعد المصروفات القضائية ، ولها حق تحصيلها بطريق الحجز الإداري عن طريق مندوبيها.

ويكون للمبالغ التي تقرضها إلى الغير لغرض إستصلاح الأراضي أو إقامة منشآت إمتياز خاص على الأراضي والعقارات التي صرفت من أجلها هذه القروض ، ويقيد هذا الإمتياز وتكون مرتبته وفقاً لما هو منصوص عليه في الفقرة السابعة ، وتعفى قوائم القيد وتجديده وشطبه

---

[1] وذلك مراعاة لطبيعة النشاط المصرفي والتجاري الذي يزاوله البنك ومن ثم تكون موازنته أقرب إلى موازنة الشركات – على أنه إذا حقق البنك فائضاً فإنه يؤول إلى الخزانة العامة التي تلتزم في حالة وجود عجز بأداء قيمته إلى البنك ذلك أن الأصل أن تتكفل الدولة بالخسائر التي تنتج عن تنفيذ القرارات السياسية التي يلتزم البنك بتنفيذها ولا تكون محققة لعائد – أو محققة لعائد يقل عن التكلفة والمفروض أن تدفع الدولة الفرق كإعانة مباشرة وذلك كحد أدنى للتوازن المركزي الإيرادي مع مراكز التكلفة المباشرة وغير المباشرة.

والطلبات التي تقدمها هذه البنوك بشأن ذلك من جميع الرسوم المستحقة بموجب قانون رسوم التوثيق والشهر العقاري.

وإستثناء من القواعد الخاصة بالرهن الحيازي يكون الرهن قائماً ونافذاً في حق الغير ولو بقيت الحاصلات الزراعية المرتهنة لصالح هذه البنوك في حيازة المدين ، على أن تقوم هذه البنوك بختم أبواب المخازن .. ويعلن عنها بطريقة ظاهرة رهن موجوداتها لها.

ويعاقب المدين بالعقوبات المقررة بالمادة ١٥٠ من قانون العقوبات إذا أتلف أو أزال أو كسر أختام أو الإعلان المشار إليها في الفقرة السابقة ، كما يعاقب بالعقوبة المقررة في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات إذا تصرف في الأموال المرتهنة.

ويعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من حصل بغير حق على سلفة نقدية أو عينية أو غير ذلك من الأموال والسلع التي تتعامل فيها بنوك القرى إذا تم ذلك نتيجة تعمده الإدلاء ببيانات غير صحيحة.

ويعاقب بنفس العقوبة كل من سهل له ذلك من الموظفين وذلك مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات.

مـــــادة (٢٠) :

تسري على البنك الرئيسي والبنوك التابعة له أحكام القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون البنوك والإئتمان ، والقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن البنك المركزي المصري والجهاز المصرفي ، ذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا القانون.

مـــــادة (٢١) :

تؤول إلى البنك الرئيسي أصول وخصوم[1] المؤسسة المصرية العامة للإئتمان الزراعي والتعاوني ويحل محلها فيما لها من حقوق وما عليها من إلتزامات.

ويتجاوز عن تحصيل ما لم يتم تحصيله من كل من الضريبة على إيرادات القيم المنقولة ورسوم الدمغة المستحقة على فوائد باقي القرض الممنوح لبنك التسليف الزراعي عند إنشائه ، والضريبة والرسوم على فوائد الحسابات الجارية من المؤسسة الملغاة والبنوك التابعة لها ورسوم الدمغة المستحقة على محررات هذه البنوك نيابة عن الجمعيات التعاونية الزراعية.

---

[1] وذلك لكفالة إستقرار التعامل والمراكز القانونية.

مـــادة (٢٢) :

ينقل جميع العاملين بالمؤسسة المصرية العامة للإئتمان الزراعي والتعاوني إلى البنك الرئيسي وفروعه بفئاتهم ووظائفهم والمميزات والبدلات المقررة لهم وذلك دون حاجة إلى إتخاذ أي إجراء آخر ، ويسري في شأنهم نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ وذلك لحين وضع لوائح العاملين[1] بالتطبيق لأحكام هذا القانون.

ويصدر قرار من وزير الزراعة بناء على إقتراح من البنك الرئيسي بتحديد العاملين بالجمعيات التعاونية الزراعية القائمين بأعمال الخدمات التي سيتولاها البنك الرئيسي والبنوك التابعة له طبقاً لهذا القانون وذلك تمهيداً لإتخاذ الإجراءات اللازمة لتعيينهم.

أما العاملون بالجمعيات التعاونية عند نفاذ هذا القانون الذين لا يتم تعيينهم طبقاً لحكم الفقرة السابقة فيستمرون في تقاضي مرتباتهم من الجمعية التعاونية التي يعملون بها إذا كانت مواردها تسمح بذلك أو من الإتحاد التعاوني الزراعي أو من حساب أرباح بنوك التنمية والإئتمان الزراعي حسب القرار الذي يصدره وزير الزراعة في هذا الشأن.

مـــادة (٢٣) :

يصدر قرار من وزير الزراعة يبين فيه كيفية تحقيق وحوالة ديون أعضاء الجمعيات التعاونية الزراعية إلى البنك الرئيسي والبنوك التابعة له.

مـــادة (٢٤) :

إلى أن تصدر اللوائح المنصوص عليها في هذا القانون تظل اللوائح الحالية المعمول بها في المؤسسة المصرية العامة للإئتمان الزراعي والتعاوني وبنوكها بالمحافظات سارية فيما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون.

مـــادة (٢٥) :

يسري القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء المؤسسة المصرية العامة للإئتمان الزراعي والتعاوني والبنوك التابعة لها بالمحافظات فيما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون ، كما يلغي كل حكم يخالف أحكام هذا القانون.

---

[1] وذلك حتى يتسنى إتخاذ الإجراءات اللازمة لتعيينهم في البنك وذلك بطبيعة الحال بعد إدراج الأعباء في الموازنة.

مـــادة (٢٦) :

يصدر وزير الزراعة القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون خلال ثلاثون يوماً من تاريخ نشره.

مـــادة (٢٧) :

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره.

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها.

صدر برياسة الجمهورية في ١٥ رمضان سنة ١٣٩٦ (٩ سبتمبر سنة ١٩٧٦).

(أنور السادات).

الفصل الثاني عشر

الجهود الذاتية

والإئتمان الزراعي والتعاوني

الإجماع على أهمية الإئتمان التعاوني :

قد يكون من الأهمية بمكان أن نوضح أن أهمية جمعيات الإئتمان في تحقيق التنمية المستهدفة للمجتمعات قد ثبت عظم دورها ، سواء أكانت هذه المجتمعات متقدمة أو نامية ، وعلى وجه الخصوص الدول النامية في مرحلة تطورها نحو مقابلة تحديات المستقبل في عصر المتغيرات المتلاحقة التي تؤكد حاجة هذه المجتمعات إلى وفرة الموارد الطبيعية والمادية التي أتيحت في الماضي للدول المتقدمة إبان تطورها ، فضلاً عن أن الموارد في المجتمعات النامية تعوزها الخبرة اللازمة للتنظيم الذاتي لتوجيه وتركيز جهودها نحو إحداث التغييرات الجذرية المطلوبة هيكلياً ووظيفياً للإنتقال بالمجتمع نحو وضع أفضل من حيث قدرته على إشباع حاجات أفراده مادياً واجتماعياً ونفسيا ، **فالجهود الذاتية تعمل أساساً على سد الفجوة بين ما هو متاح للدولة من إمكانات مادية وبشرية ، وبين ما هو مطلوب من هذه الإمكانات لتحقيق التنمية المستهدفة** ، كما أنها تحقق عدداً من النتائج التربوية على جانب كبير من الأهمية في سياق عملية التنمية ، منها :

- *) **دعم الثقة في الذات – على مستوى المجتمع – في مواجهة المشكلات والتحديات.**
- *) **زيادة الخبرة المتراكمة ذاتياً لدى أفراد المجتمع ، فنياً وتنظيمياً ، في سبيل التغلب على العقبات التي تعترض إستمرار تطور المجتمع وتنميته.**
- *) **ضمان قوة الدفع الذاتي والإستمرارية في عملية التطوير من خلال إتاحة فرص مواتية لخلق فكر إبداعي ينبثق من الواقع ويحقق الضمان الكافي لدعم القدرة الذاتية اللازمة لإستمرار عوامل تطوير المجتمع.**

وهناك جوانب أخرى كشفت عنها البحوث والدراسات العلمية والعملية ، حيث **أوضحت هذه البحوث أن الجهود الذاتية تؤدي دوراً له أهمية خاصة في**

الكشف عما قد يغيب عن خطط التنمية أو ما يصاحبها من مشكلات التطبيق ، ووضع أولويات لمواجهة هذه المشكلات في ضوء الإمكانات المتاحة والخبرات المتوافرة ، والظروف الواقعية لكل مجتمع من المجتمعات ، إذ أن التنمية في أي مجتمع من المجتمعات لا يمكن أن تعتمد على نماذج مستوحاة من الخارج ، ولكن يجب أن تأخذ من الخارج دروساً مستفادة ، ثم ترتبط بالعوامل الذاتية المستمدة من واقع المجتمع ، وهو أمر لا يتحقق بغير الجهود الذاتية . كما ثبت أن أي تنمية لا يمكن أن تستمر نتائجها - سواء المادية أو غير المادية - بدون مشاركة أفراد المجتمع ومؤسساتهم الشعبية وإقرارهم لفعاليتها ، وهو ما يعني أيضاً إعتماد التنمية على قدر من الجهود الذاتية لأفراد المجتمع يتناسب طردياً مع مستوى التطور الذي حققته برامج وخطط التنمية فيه ، مع الأخذ في الإعتبار أن هناك علاقة متبادلة ومؤكدة بين التنمية والجهود الذاتية ، مما يجعل الأخيرة مؤشراً هاماً وعاملاً مؤثراً وفعالاً في تحديد الإمكانات الحقيقية لتطوير المجتمع ، سواء بالتشجيع أو التثبيط ، وعلى وجه الخصوص تغيير ما إستقر بين الجماهير من شعور بأن الدولة هي المُتَكَفِّلة بكل شئ ، وأن الحكومة هي المسئولة عن تحقيق كل الأهداف ، فهذا الشعور بإنعزال المواطن عن المسئولية أخطر ما يهدد مسيرة التطور والإنطلاق نحو التنمية الشاملة.

التنمية والإئتمان التعاوني :

وقد أثبتت تجارب الإئتمان التعاوني الناجح في مختلف الدول أن أساس نجاحها هو الجهود الذاتية في إطار مبدأ الإعتماد على النفس في توفير كافة القدرات الفنية والإدارية ، والتنمية بهذا المفهوم الذي تتبناه جمعيات الإئتمان والقائم على المدخرات والجهود الذاتية ، تعني إستكمالاً لخطة الدولة وتعزيزاً لدخلها لإنها تعتمد بالدرجة الأولى على جهود الأهالي ومساهمتهم عندما لا تجدي أو لا تتوافر موارد الدولة ، لذلك فهي بعيدة عن أي تعارض مع خطة

الدولة ، بل هي إضافة وإستكمال ومساندة لها ، وهذا لا يقلل من دور الخطة العامة للدولة في مجال التنمية ، لإنه الدور الأهم الذي تُحقق من خلاله كافة الوزارات والأجهزة الرسمية التنمية حسب أولوية السياسة العامة للدولة.

وجمعيات الإئتمان تساعد على تنظيم المشاركة الشعبية وتوجيه الجهود الذاتية النابعة منها في مسارات مُجدية وفعالة ، وذلك لما يتوفر لها من مُقومات فنية وطاقات تنظيمية قادرة على تحديد إحتياجات أعضائها في ضوء التمويل الذاتي وتدبير الأموال عن طريق المسالك التعاونية السليمة وفي مقدمتها تنمية المدخرات ، والتوعية(*) بأهمية دورها ، وتحديد أنسب الأساليب الفنية لإستخدامها ووضع المشروعات والبرامج المناسبة في ضوء الإمكانات الحقيقية وإتخاذ القرارات وتسهيلات المتاحة لتنفيذ هذه المشروعات وأداء الخدمات للأعضاء ، لذلك نرى العديد من علماء التعاون يُحبذون ربط تعامل العضو بمقدار المساهمة في رأس المال ، تحقيقاً لعدالة وروح التعاون التي تقضي أن يُسهم العضو بما يتمشى مع ما تقدمه له الجمعية من خدمات وذلك من أجل توفير المال اللازم لتلبية إحتياجات أعضائها ،.

وتأخذ الجهود الذاتية صوراً عديدة ، فقد تسهم في توفير الإحتياجات التمويلية اللازمة لمشروعات التنمية . أو توفر قدراً من جهد العمل المطلوب لتنفيذ تلك المشروعات ، فضلاً عما قد يمكن توفيره من موارد مادية أو طبيعية أو إمكانات وخبرات إدارية ضرورية ، أخذاً في الإعتبار أن التنظيمات التعاونية في شتى أنحاء العالم تُنشئ بنوك تعاونية تتولى مهمة التمويل

(*) إهتمت جمعيات الإئتمان في الخارج في بداية نشأتها بأن تقوم بتوعية الأعضاء بمفهوم رأس المال ، وأن القليل الأقل من المال إذا تجمَّع من الأفراد يُمكن من خلاله تحقيق رأس مال ، وبحُسن الإدارة ، وروح التعاون والتضامن بين الأفراد ينمو رأس المال ، وبجهود الذاتية تَتحقَّق المشاريع ويتم الإرتفاع بمستويات المعيشة ... ومن بين المعاني التي يغرسونها في عقول وقلوب الأعضاء عدم الإستهانة حتى " بالمليم " ... وفقاً لقولهم : "Take care of the pence and the pound will take care of himself" أي بالعربي " إهتم جداً بالمليم .. وإذا فعلت هذا فإن الجنيه سيهتم بنفسه ".

والقيام بمختلف الخدمات المصرفية ، ويتم تمويل هذه البنوك عن طريق المدخرات والودائع والقروض التي تحصل[**] عليها من مصادر التمويل ، هذا بالإضافة إلى تكوين الإحتياطيات تدعيماً للجمعيات وتمكيناً لها فيما يتعلق بتحقيق أهدافها الإجتماعية والإقتصادية.

وقد ثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن الموارد المالية تُمثل عنصراً أساسياً لإستغلال الموارد الأخرى اللازمة لمشروعات التنمية ، ولما كانت الموارد المالية المتاحة – وخاصة في المجتمعات الريفية – غالباً ما تكون غير كافية لمواجهة متطلبات هذه المجتمعات ، لذلك فقد أصبح نقص الموارد والإعتمادات المالية مُشكلة عامة تعوق قدرة تلك الوحدات على إستغلال باقي الموارد المادية والبشرية المتوفرة.

وإذا كانت مشروعات التنمية القائمة على الجهود الذاتية – ولاسيما تلك المرتبطة بالظروف الخاصة للمجتمع – تسعى لسد قصور ما ، أو إشباع حاجة في المجتمع ، فإن الموارد المالية التي يتم توفيرها بالجهود الذاتية ، تُوَجَّهُ نحو مشروعات أكثر إلحاحاً ، ترتبط بدوافع ذاتية يشترك فيها معظم أفراد هذا المجتمع.

وقد يكون من الأهمية بمكان أن نوجه النظر إلى أن توفير الإئتمان التعاوني على أُسُس إدخارية تحده مجموعة من العوامل أهمها :

- **القدرات المتاحة للأفراد والجماعات في ضوء دخولهم ومصادرها المختلفة.**

[**] للتعرُّف على الدور الذي تقوم به هذه البنوك ، **نرجو التكرُّم بالإطلاع على دور " بنك النفع العام " في ألمانيا "** . نورد في مرجعنا " **إقتصاديات النفع العام** " أو " **بنك إنجلترا** " في مرجعنا " **تنظيم وإدارة الجمعيات التعاونية** " - الناشر : مكتبة عين شمس.

• الدوافع الذاتية للأفراد وإتجاهاتهم في ضوء تكوينهم الإجتماعي والنفسي والإيمان بالمفهوم الحقيقي للعمل معاً في ضوء الشعار التعاوني " الفرد في خدمة المجموع ، والمجموع في خدمة الفرد ".

• مجموعة القيم والتقاليد والعادات الإجتماعية السائدة بالمجتمع والمؤثرة في سلوك أفراده ، وهو ما يُطلق عليه في علوم الإدارة " ثقافة المجتمع"(*).

• الخبرات السابقة بجدوى الإئتمان وسلامة توجيهه وأمانة القائمين على تجميعه .

• طبيعة الخدمات والمشروعات ومدى أهميتها ، من حيث نوع الحاجة التي تشبعها ومدى إلحاحها ومدى إتساع القاعدة المستفيدة منها.

وأرجو أن أوجه النظر أيضاً إلى أنه في ضوء المفاهيم التي ذكرناها وجدنا مثلاً أن رائد الإئتمان التعاوني الألماني فريدريش فلهلم رايفيزن إستَهَلَ خطواته في سبيل رعاية الفقراء بإنشاء بنوك الإدخار والإئتمان دون أن يطلب في بداية النشاط الإشتراك في رأس المال ، أو رسوماً عند الإلتحاق بها ، وكان يشترط أساساً صفات شخصية وخلقية لابد منها لأن المسئولية فيها تضامنية ... ثم لما صدرت قوانين التعاون الألمانية في أواخر القرن التاسع عشر وألزمت الجمعيات بأن تُحصّل من كل عضو من أعضائها عند الإلتحاق بها قيمة سهم واحد في رأس المال ، حدد رايفيزن قيمة زهيدة حتى لا تكون حائلاً دون مساهمة العضو أياً كانت حالته المالية.

* لمعرفة المزيد عن هذا الموضوع ، نرجو التكرم بالرجوع إلى مرجع : " تنظيم وإدارة الجمعيات التعاونية " ، تأليف الأستاذ الدكتور/ كمال حمدي أبو الخير – الناشر : مكتبة عين شمس ، حيث أوضحنا تطور جهود علماء التعاون الألمان المتواصلة والتي يُكمِّل بعضها بعضاً حتى وصلت إلى ما هي عليه الآن من حُسن التنظيم والقدرة المالية الهائلة التي سمحت لها بأن تعين العديد من الدول النامية.

وكذلك زميله شولز ديليتش الذي وصل إلى مركز رئيس مجلس القضاء في موطنه ببلدة ديليتش ، ومن خلال منصبه القضائي تَعَرّف على ما يُعانيه الصنّاع والتجار من آلام الحياة وشقائها بسبب ما لحقهم من ظلم المُرابين الذين يُرهقون المحتاجين ويعاملونهم بلا شفقة ولا رحمة ، لذلك إتّجَه أولاً نحو إشباع حاجات العمال في المدن عن طريق إنشاء جماعتين للشراء بالجملة ، ثم أنشأ أول بنك للإئتمان في عام ١٨٥٠ ، في إطار مبادئ مسئولية الأعضاء بالتضامن غير المحدودة ، وإهتم إهتماماً كبيراً بضرورة أن يتوافر في الأعضاء الصدق والأمانة ، ونجح في خلق روح مبدأ الإعتماد على النفس ، وتضامن وتضافر الأعضاء ، وبالتالي تَحوّل الأفراد الضعفاء إلى قوة تُتيح لهم الحصول على حاجاتهم من المال دون تَسَلُّط المصادر الربوية ، فضلاً عما أدت إليه جهوده الموفّقة من سيادة روح الديموقراطية بين الأعضاء المترابطين ، وتحقيق أهدافهم الإقتصادية والإجتماعية ، وذلك عن طريق القدرة والكفاءة فيما يتعلق بحسن إستخدام الأموال ودورانها ، والجدير بالذكر في هذا المقام أن علماء التعاون في ألمانيا ساروا على نفس الدرب الذي سار عليه رايفيزن وديليتش مثل " وليم هاس " ... وكذلك " لويجي لوزاتي " في إيطاليا الذي أنشأ العديد من أنواع الجمعيات التعاونية والتي منها " جمعيات الإئتمان التعاونية " ... وإقتبس أسلوبها المرحوم عمر لطفي(*) الرائد الأول للتعاونيات في مصر.

---

* لمعرفة المزيد من جهود المرحوم عمر لطفي ، نرجو التكرم بالرجوع إلى " التطبيق التعاوني المصري " - تأليف الدكتور / كمال حمدي أبو الخير ، الناشر مكتبة عين شمس . ص ٧٩ - ٨٩.

إستراتيجية جديدة للإئتمان :

أقامت مصر مؤتمر التخطيط الإستراتيجي للتنمية والإئتمان(*) الزراعي يستهدف تبني أفكاراً جديدة للسياسة الإئتمانية الزراعية متوسطة وطويلة الأجل ، والدخول في مجالات جديدة للتنمية الزراعية والريفية بما يُخرج الإئتمان الزراعي لآفاق القرن الواحد والعشرين ، وبما يحقق معدلات التنمية الزراعية الشاملة المتواصلة.

ويقترن هذا الجهد بما تقوم به وزارة الزراعة حالياً ببحوث ودراسات تتعلق بوضع إستراتيجية جديدة للتنمية الزراعية للفترة من عام ١٩٩٧ حتى عام ٢٠١٧. كما تقترن أيضا بالبحوث والدراسات التي تقوم بها الوزارة لإعداد الخطة الخمسية الرابعة للفترة من عام ١٩٩٧ حتى عام ٢٠٠٢.

والجدير بالتنويه أن السيد نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة أعلن أن إطار الخطة الخمسية الرابعة فى القطاع الزراعى إعتمد على أهداف إستراتيجية التنمية الزراعية فى التسعينات والتى تتركز فى عدد من المحاور الأساسية والتى منها : الإهتمام بالتنمية الريفية المتكاملة ، ودعم أنشطة المرأة الريفية فى التنمية الزراعية ، وتطوير السياسة الإئتمانية ، وإعادة النظر فى قانون التعاون الزراعي ، وإعطاء التعاونيات الزراعية المزيد من المسئوليات فى إطار تحرير الزراعة المصرية لتنمية إنتاج المزارعين ، وخلق المنافسة الصحيحة فى هذا المجال ، بالإضافة إلى توطيد علاقات التعاون الزراعي بين الدول العربية والأفريقية ودول حوض وادى النيل.

(*) عُقد مؤتمر دولي في مارس ١٩٩٧ تحت رعاية الأستاذ الدكتور/ يوسف والي نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة ، واشتركتُ فيه ببحث عن علاقة البنك الرئيسي بالقطاع التعاوني ، ونشرته المجلة العلمية لإتحاد رايفيزن العالمي في عددها الثاني الصادر في عام ١٩٩٧ ، والجدير بالذكر أنها ترجمت النص الإنجليزي إلى أربع لغات هي الإنجليزية والفرنسية والألمانية والأسبانية ونشره المؤتمر الذي عُقد في مصر باللغة العربية والإنجليزية . وأشرنا إلى هذه المجلة الألمانية في مقدمة هذا المرجع.

وفيما يتعلق بإستراتيجية التنمية الزراعية يُمكن الرجوع إلى مرجعنا " بحوث ودراسات في إستراتيجية التنمية الزراعية " الصادر عام ١٩٩٧ – الناشر : مكتبة عين شمس.

ولعل هذه الأهداف تفرض نفسها عند تطبيق الخطة الخمسية الرابعة في القطاع الزراعي من حيث ضرورة أخذها فى الإعتبار فى ضوء النظرة الكلية الشاملة التي تُفسح المجال للإعتماد على القياس الموضوعي ، والتحليل المنطقي ، والنقد الهادف البنّاء للمجالات المراد دراستها ، مع التسليم بالأهمية القصوى لحاجة أى نشاط إقتصادي أو إجتماعي لإطار إداري مناسب تتوافر فيه القدرة والكفاءة ، والنظرة المستقبلية ، خاصة وأن مجتمعنا الدولى المعاصر أصبح بحكم التطور العلمي والتكنولوجي قرية صغيرة نتيجة للتقدم المذهل في عالم الإتصالات ، ونظم المعلومات ، وإدارة الجودة الشاملة التي تعتمد على ثقافة المجتمع وروح التعاون التي ينبغي أن تكون السمة البارزة للقيادات ومعاونيها ومرؤوسيها.

والذي يعنينا في هذا المقام أن نوجه النظر إلى أن علماء وخبراء الإدارة يؤكدون على أهمية مسايرة ركب التطورات العلمية العصرية ، وعلى وجه الخصوص المتغيرات التي تحدث على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي ، وتترك آثارها على النشاط القومي الإقتصادي والإجتماعي والسياسي... إن هذه المتغيرات تتطلب من المنظمات أن تقوم بإجراء البحوث والدراسات اللازمة التي تتعرف من خلالها على حقائق الأشياء ، ثم القيام بإعادة التنظيم لتطبيق السياسات الإدارية اللازمة للتغلب على المشكلات التي قد تقابلها نتيجة لأثر هذه المتغيرات على نشاطها ، وصولاً إلى تطورها ونموها وكسب ثقة المتعاملين معها ، ومجتمعها الذي تعمل فيه... ففي الدول الغربية يعتبرون المستهلك أو المنتفع بالخدمة هو سيد السوق ... وفي اليابان يبالغون فى التعبير حيث يقولون إنه " ألههم our god " تأكيداً على أهمية بذل أقصى الطاقات والإمكانيات لوضع جودة الخدمة والأداء فوق كل إعتبار ، ومن المعروف عالمياً أن المنظمات التعاونية في مقدمة المنظمات التي تحسن خدمة أعضائها والمجتمع ، في إطار من معايير النزاهة والشرف عند خدمة الأعضاء ، والمجتمع ، وأداء أعمالها.

إن التقدم العظيم في العلوم والتكنولوجيا ، وما صاحبه من ترابط وتنوع لمشاكل المجتمع في شتى المجالات ، قد طَوَّر وظيفة الدولة وَوَسَّع من مجال عملها ومسئولياتها مما أوجب ضرورة إقامة أجهزة على مستوى عال من الكفاية والخبرة والعلم والتخصص والقدرة تتوفر على البحث العميق والدراسة والحساب الدقيق لتطوير المجتمع ومتابعة المتغيرات التي تواجهه على طريق تطوره وتقدمه ، وتضع السياسات العامة والخطط والبرامج العلمية بما يحقق أهداف التنمية القومية في كافة المجالات ، ومن بينها مجالات النشاط التعاوني.

ولعل من الأهمية بمكان أن نسجل فى هذا المقام إعتزازنا بالبنك الرئيسى للتنمية ، ودوره فى التنمية الإقتصادية عبر تاريخه الطويل منذ نشأته وتطوره الذى شهد إقتران إسمه بالتعاون(*) ، وخدمة الحركة التعاونية ، ومن هذا المنطق فإن الآمال معقودة على حسن مشاركته وإستجابته لتحقيق أهداف التخطيط الإستراتيجى للتنمية والإئتمان الزراعى بصفة عامة ، وما ورد فيها بشأن القطاع التعاونى بصفة خاصة ، وهذا يضع على عاتق البنك - بصفته المتخصص الوحيد فى الإئتمان الزراعى ، وكذلك بصفته ممثلاً للدولة - يقع على عاتقه دوراً هاماً فى المشاركة فى معاونة التعاونيين على تحقيق أهداف البنيان التعاونى بصفة عامة والبنيان التعاوني الزراعي بصفة خاصة ليكون أكثر إتساعاً ليشمل جميع مراحل الإنتاج الزراعي ، الأمر الذي يستلزم تطوير الخدمات الإئتمانية والتمويلية والمصرفية بما يحقق دعم التعاونيات والنهوض بالريف.

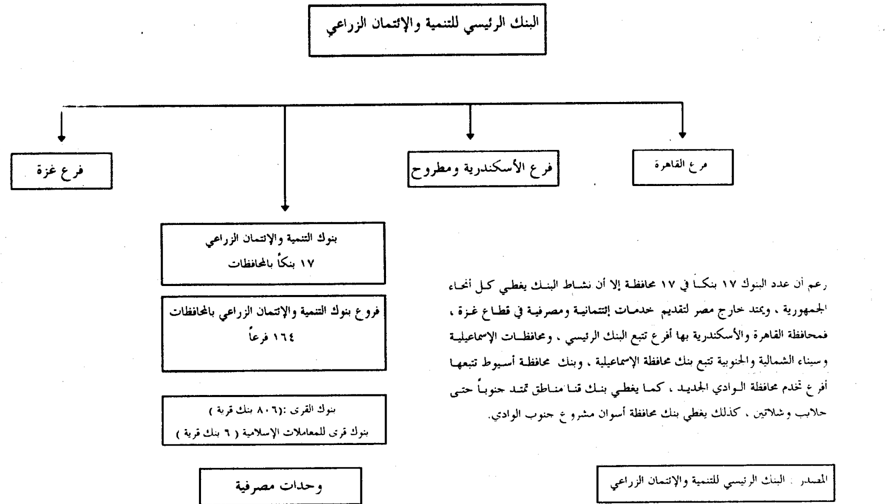
(*) لمن يرغب في مزيد من المعرفة عن نشأة **البنك الرئيسي للتنمية والإئتمان الزراعي وتطوره** ، نرجو التكرم بالرجوع إلى مرجعنا : " **التطبيق التعاوني المصري** " ، وكذلك مرجعنا : " **بحوث ودراسات في إستراتيجية التنمية الزراعية** " ، الناشر : مكتبة عين شمس.

ولعل هذا الدور الذي نأمل أن يقوم به البنك الرئيسي يعتبر واجبا قوميا تمليه الظروف الإقتصادية الدولية والمحلية ، خاصة وأن أموال البنك الرئيسي بالإضافة إلى أن أمواله مملوكة للدولة ملكية خاصة ، فإنه يملك قدرات فنية وإدارية وكوادر ذات خبرة عملية في إستطاعتها الإسهام في تحقيق إستراتيجية الدولة ، وأن قاعدة بنوك القرى التي يملكها البنك يُمكن أن تُسهم في تدعيم علاقات البنك مع قطاع التعاونيات الزراعية من حيث إرتباطها بكل جمعية تعاونية تقع في دائرتها ، وتمويل نشاطها الإنتاجي ، وخدمة أعمالها المصرفية ، ومما لاشك فيه أن هذا سيُساعد بإذن الله على إنطلاق الجمعيات إلى الآفاق العريضة بإعتبارها وحدة إنتاجية تسهم في التنمية الريفية . وتتوافر لديها كافة المقومات والصلاحيات لممارسة نشاطها الإقتصادي.

ومن أجل تحقيق علاقة أفضل ... ومناخ أفضل ... وتنمية أفضل بين البنك الرئيسي للإئتمان وقطاع التعاون بصفة عامة ، والتعاون الزراعي بصفة خاصة ، وصولاً إلى أن تُسهم هذه العلاقة في تحقيق أهداف الإستراتيجية في فترة التحوُل التي يدخل في نطاق أهدافها توسيع قاعدة الملكية ومُشيراً في هذا المجال إلى أن إحصائيات وزارة الزراعة الصادرة في ١٩٩٤/٦/٣٠ توضح أن أعضاء جمعيات الإئتمان الزراعي بلغ عددهم أكثر من ٣ر٥ مليون عضو !!.. وهناك إحصائيات أخرى تذكر أن عددهم أكثر من ٤ مليون عضو !!... وهذا بخلاف تعاونيات الإصلاح الزراعي.

لذلك إقترحنا في المؤتمر المذكور ضرورة تصحيح هيكل وبنيان البنك بحيث يُلبي الحاجات الإئتمانية للتعاونيات بصفة عامة ، والتعاونيات الزراعية بصفة خاصة ، موضحين أن تقدم المجتمعات في العصر الحديث لا يُقاس بما تملكه من ثروات فحسب ، بل بما تملكه من عقول مفكرة ، وأيد عاملة ماهرة ، وأن أي جهد يبذل من أجل التنمية لا يمكن أن يحقق الأهداف المرجوة ما لم تمتزج عمليات التنمية الإقتصادية والإجتماعية في بوتقة واحدة.

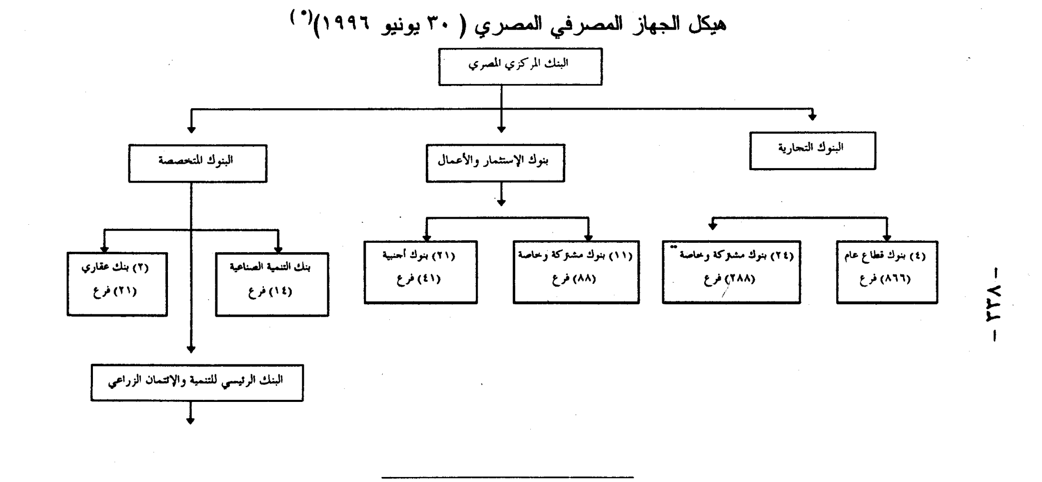
الهيكل التنظيمي للبنك الرئيسي للتنمية والإئتمان الزراعي



رغم أن عدد البنوك ١٧ بنكاً في ١٧ محافظة إلا أن نشاط البنك يغطي كل أنحاء الجمهورية ، ويمتد خارج مصر لتقديم خدمات إئتمانية ومصرفية في قطاع غزة ، فمحافظة القاهرة والأسكندرية بها أفرع تتبع البنك الرئيسي ، ومحافظات الإسماعيلية وسيناء الشمالية والجنوبية تتبع بنك محافظة الإسماعيلية ، وبنك محافظة أسيوط تتبعها أفرع تخدم محافظة الوادي الجديد ، كما يغطي بنك قنا مناطق تمتد جنوباً حتى حلايب وشلاتين ، كذلك يغطي بنك محافظة أسوان مشروع جنوب الوادي.

المصدر : البنك الرئيسي للتنمية والإئتمان الزراعي

هيكل الجهاز المصرفي المصري (٣٠ يونيو ١٩٩٦)(*)



* لا يتضمن فروع البنوك المصرية بالخارج ، وأيضاً لا يشتمل على ثلاثة بنوك أنشئت بقوانين خاصة وغير مسجلة لدى البنك المركزي وهي : المصرف العربي الدولي وكيميكال بنك ، وبنك ناصر الإجتماعي.

** تم دمج ١٥ بنكاً من بنوك التنمية في المحافظات في البنك الوطني الأم بالقاهرة كما تم دمج بنك الإعتماد والتجارة (مصر) في بنك مصر. تنقسم فروع بنك التنمية والإئتمان الزراعي على مستوى المراكز الإدارية على مستوى الجمهورية إلى عدد من بنوك القرى يصل عددها ٨٠٦ بنك قرية.

المصدر : البنك المركزي المصري.

التصحيح الهيكلى وبنيان البنك والتعاون الزراعي :

إتجه البنك مع تنفيذ سياسة التحرر الإقتصادي إلى الخروج التدريجي من عملية توزيع مستلزمات الإنتاج ، وفتح المجال للقطاع الخاص والتعاوني للعمل به وفقاً لأليات السوق لإحداث المنافسة المطلوبة لضمان تحسين الخدمة لصالح الزراع والمنتجين وبحيث **يقتصر دور البنك على القيام بعمليات التمويل** ، وقد إتجه البنك إلى تنفيذ إستراتيجية جديدة تشمل ثلاث مجالات رئيسية من بينها تمويل الجمعيات الزراعية المنتشرة على مستوى القرى وتوفير مستلزمات الإنتاج وتوزيعها على المزارعين على أساس أن تقدم هذه الخدمة نقداً للمنتجين والزراع ، **وأن يقوم البنك بتقديم القروض النقدية اللازمة للزراع لشراء هذه المستلزمات.**

وبذا تصبح الجمعيات موزعة فقط لمستلزمات الإنتاج ، والبنك ممول سواء للجمعيات التعاونية أو للزراع.

ولاشك أن الإئتمان الزراعي من خلال البنك الرئيسي للتنمية يُشكل سياسة الدولة وإتجاهها في التنمية الإقتصادية والإجتماعية بصفة عامة ، وتنمية الريف بصفة خاصة ، ولذلك **فإن البنك يهتم برسم سياسة الإقراض وتنفيذها بحيث تحقق الأهداف المطلوبة من التوسع في الإئتمان الزراعي وتحقيق أكبر قدر ممكن من السيولة المالية للمؤسسات التي تتعامل معه** ، تمكيناً لهذه المؤسسات من الإرتفاع بوسائل الإنتاج في إطار التوسع في تقديم خدماتها وتمكين المنتجين من القيام بعملهم بكفاية ، مع الحرص الكامل على أن **يتجنب البنك مخاطر الإقراض ، وعلى وجه الخصوص إذا كان مع أفراد متباعدين يصل أعدادهم إلى الملايين** ... الأمر الذي قد يتطلب من واضعي إستراتيجية الإئتمان الزراعي في مصر أن **يبحثوا عن أساليب ابتكارية تحقق الأهداف المطلوبة** ، وتحقق في نفس الوقت ما إستقرت عليه مفاهيم نظام إدارة الجودة الشاملة والمتواصلة من ضرورة تحقيق علاقات أفضل ، **وأساليب أكثر كفاءة وقدرة لمساعدة المنتفعين من الإئتمان الزراعي على تحويل المدخلات إلى مخرجات**

تتميز بالجودة ، وتضع عنصر الجودة في مقدمة الإعتبارات ، مؤكدين على أن مبدأ الكفاية يعتبر من الأولويات التي يُقاس بها أى تنظيم ، وأن التنظيم الفعَّال هو ذلك الذى يحقق الأهداف بأقل قدر ممكن من الجهد والتكاليف مع فَهْم أعمق لمتطلبات التخطيط الإنمائى في نطاق التكامل البيئي ، والذي يشمل تعزيز التفاعل بين المجتمع والبيئة وصولاً إلى التنمية الشاملة والمتواصلة.

ولعل من بين ما نحبذه ونرى أنه من المناسب في هذا المقام الذي يبحث فيه البنك الرئيسي للإئتمان عن حُسن العلاقات بينه وبين الحركة التعاونية بصفة عامة ، والتعاونيات الزراعية بصفة خاصة وتوفير الخدمات الإئتمانية التي يؤديها للحركة التعاونية الزراعية ، أن يلجأ إلى أحد الأساليب المعروفة فى الإدارة المالية والتي من شأنها اتاحة الفرصة لتحقيق أكبر قدر ممكن من الفائض للتعاونيات الزراعية بعد تسديد فوائد القروض التي تحصل عليها ، وهو أسلوب " الرافعة المالية Financial Leverage" ، ويقال أنها " رافعة " لأنها ترفع أرباح المنظمة المقترضة بدرجة كبيرة نتيجة لحسن إستخدامها للأموال المقترضة فى إطار الأصول العلمية الإدارية والفنية المرتبطة بنشاطها المتخصص ، مع مراعاة ظروف وأوضاع وطبيعة المعاملات مع الملايين من الأعضاء التعاونيين.

وبالرجوع إلى مسئولية ومهام وحدات البنيان التعاوني الزراعي وفقاً لما ينص عليه قانون التعاون(*) الزراعي بصفة عامة، مع توجيه النظر على وجه الخصوص إلى بعض ما ينص عليه قانون التعاون الزراعي من مهام مالية مثل ما يأتى :

*) خلق الوعي الإدخاري بين الأعضاء وتنظيم استثماره.

---

* يُرجع في ذلك إلى " التطبيق التعاوني المصري " ... وكذلك " بحوث ودراسات في إستراتيجية التنمية الزراعية " صفحة ٥١٦ وما بعدها ، الناشر : مكتبة عين شمس.

* إنشاء الصناديق اللازمة لدعم النشاط الإقتصادي في كل مجال من المجالات المنصوص عليها في المادة ٣ وذلك وفقاً لما تقرره اللائحة التنفيذية.
* إنشاء مشروعات كبرى على أسس تعاونية وعلى الأخص إنشاء مصانع للأعلاف والأسمدة والمبيدات أو قطع غيار الآلات وإنشاء صناعات زراعية على مستوى الألبان واللحوم والأسماك وتجفيف وعصير وتعبئة الخضر والفاكهة.
* خدمة وحدات البنيان التعاوني الذي تشرف عليه عن طريق إجراء البحوث المتخصصة واللازمة لتطوير وتقدم العمل بها وتنظيم برامج التدريب للأجهزة الفنية والإدارية ولأعضاء التعاونيات ، ومباشرة أعمال الإرشاد والتوجيه وتوصيل الخبرات والمعلومات المستحدثة لكافة القوى الوظيفية والقيادية لوحدات البنيان التعاوني.
* ترشيد العمل الإداري والمالي وإقتراح النظم المثلى للعمليات الحسابية والمالية والإدارية في إطار إستخدام أدوات تكنولوجيا العصر التي تتلاءم مع ظروف وأوضاع القُدرات الحالية وتنميتها ، وإجراء البحوث المتخصصة واللازمة لتطوير وتقدم العمل.

وإذا أخذنا في الإعتبار تقارب وحدات بنيان الجمعيات الزراعية ووحدات البنك الرئيسي للإئتمان ، بالإضافة الى أن جميع ما ورد فى أهداف ومهام البنيان التعاوني الزراعي ، يدخل في نطاق مهام وأهداف الإستراتيجية الجديدة للتنمية الزراعية بما فى ذلك التعاونيات الزراعية .

فإن هذا يعنى فى غاية من الوضوح أنهما يشتركان معاً في تحقيق الأهداف المستقبلية ، في إطار إستراتيجية زراعية قومية.

ومما يساعد على ذلك التقارب الجغرافي بين شبكة وحدات بنك الإئتمان الرئيسي ، وشبكة وحدات البنيان التعاوني الزراعي ، أن كلى الشبكتين متسعتين أفقياً ورأسيا ووحداتهما منتشرة فى كل إنحاء الريف فى جميع محافظات مصر ، الأمر الذى يتضح من الخريطة المقارنة التي نوردها لوحدات بنيان الجمعيات الزراعية ، ووحدات البنك الرئيسي للإئتمان.

ونحن واثقون من أن القيادات السياسية ، وقيادات البنك الرئيسي ، وقيادات الحركة التعاونية بصفة عامة ، وعلى وجه الخصوص مجالس إدارة الإتحادات النوعية المركزية ، ومجلس إدارة الإتحاد التعاوني العام ، على دراية تامة بما تعانيه مصر من الفقد والهدر وعدم حسن إستخدام الموارد ، هذا بالإضافة إلى أن أي فقد في أحد قطاعات التعاون يؤثر على القطاعات الأخرى ، وفي هذا المجال نوجه النظر مثلاً إلى موضوعٍ على جانب كبير من الأهمية وهو الفقد نتيجة لإنخفاض معدل التنمية البشرية في القطاع الزراعي ، وعلى وجه الخصوص بين النساء.

وإنطلاقاً من المفهوم السابق فإن **الموارد البشرية تحتل أهمية بارزة في الإستراتيجية الزراعية وإستراتيجية البنك فيما يتعلق بقضية الفقد الإقتصادي وعلاقتها بالإستغلال الأمثل للموارد ، وفى مقدمتها الموارد البشرية ، وهناك إجماع على أن هناك علاقة تبادلية بين كل من الفقد الإقتصادي وإنخفاض معدل التنمية البشرية.**

لذلك نكرر من هذا المكان **أن أيَّ دولة من الدول إذا أرادت لنفسها إستقلالاً سياسياً وتنمية إقتصادية متكاملة ، عليها أن تعتمد أساساً على إدخارها الداخلي ، حتى وإن أدَّى هذا إلى إحتمالها بعض التضحيات المؤقتة ، وتقوم بنوك الإئتمان التعاوني بدور على جانب كبير من الأهمية في تشجيع الإدخار ، وحُسن الإقراض ، وتكوين الإحتياطيات ، وكل ذلك يدخل في نطاق التمويل الذاتي الذي يُدعِّم إقتصاديات المجتمع** عن طريق إقامة المشروعات التي يحتاجها الأعضاء ، ولذلك طالبنا بنشر وإقامة بنوك الإدخار والإئتمان على أساس الجهود الذاتية ، وتطبيق نظام الرافعة المالية في معاونتها.

مفهوم إقتراح نظام الرافعة المالية :

أوضحنا من قبل إقتراحنا بتقديم أحد الأساليب الإبتكارية التي يمكن البحث في إيجاد أسلوب لتطبيقه فيما يتعلق بالعلاقة الإئتمانية بين البنك وقطاع التعاون عن طريق البدأ بإجراء تجربة نظام الرافعة المالية ، ومن مقتضى تطبيق هذا النظام التعاون مع أحد صناديق الإستثمار

خريطة مقارنة لوحدات بنيان الجمعيات الزراعية ووحدات البنك الرئيسي للإئتمان

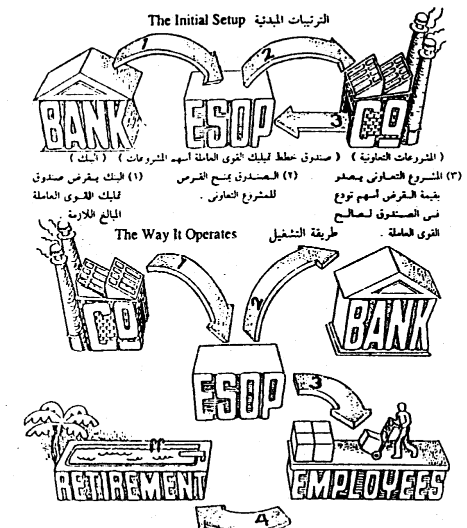
١) جمعيات تعاونية زراعية بالمحافظات	عدد الجمعيات	البنك الرئيسي وفروعه بالمحافظات	عدد الفروع	عدد بنوك القرى
أ) جمعيات تعاونية زراعية متعددة الأغراض :		محافظات الوجه البحري		
جمعيات تعاونية زراعية متعددة الأغراض (قرية)	٤٢٢٢			
جمعيات تعاونية زراعية مشتركة متعددة الأغراض (مركز)	١٢٩			
جمعيات تعاونية زراعية مركزية متعددة الأغراض (محافظة)	٢٢			
جمعيات حرير	٣	١) البحيرة	١٤	٨٥
جمعيات خضر وفاكهة	١٨	٢) الغربية	٨	٦٣
جمعيات فراولة	١	٣) القليوبية	٨	٣٩
جمعيات موز	١	٤) الدقهلية	١٢	٧١
جمعيات كتان	٢	٥) المنوفية	٨	٤٦
جمعيات طماطم	١٦	٦) الشرقية	١٣	٨٣
جمعيات قصب	٣	٧) كفر الشيخ	١٠	٥١
جمعيات بصل وثوم	٣	٨) دمياط	٤	١٦
	١	٩) الاسماعيلية	٧	١٨
٢) جمعيات عامة على مستوى الجمهورية		محافظات الوجه القبلي		
بلغ عدد الجمعيات العامة على مستوى الجمهورية ١٢ جمعية عامة وهي :				
الجمعية العامة متعددة الأغراض (الإصلاح)				
الجمعية العامة لمنتجي القطن				
الجمعية العامة لمنتجي البصل والثوم				
الجمعية العامة لمنتجي القصب				
الجمعية العامة لتسويق الخضر والفاكهة بروض الفرج				
الجمعية المتحدة للخضر والفاكهة بالأسكندرية				
الجمعية العامة لمنتجي الكتان				
الجمعية العامة للميكنة				
الجمعية العامة لمنتجي الأرز ومحاصيل الحبوب				
الجمعية العامة لمنتجي الطماطم				
الجمعية العامة لمنتجي المحاصيل الزيتية				
الجمعية العامة لتنمية الثروة الحيوانية				
		١٠) الجيزة	٧	٣١
		١١) بني سويف	٧	٣٣
		١٢) الفيوم	٥	٤١
		١٣) المنيا	٩	٨١
		١٤) أسيوط	١٣	٦٠
		١٥) سوهاج	١١	٦٨
		١٦) قنا	١٢	٥٢
		١٧) أسوان	٥	٢٩
		جملة بنوك المحافظات	١٥٣	١٦٧
		فروع البنك الرئيسي		
		١) فرع القاهرة	٠	٠
		٢) فرع الأسكندرية	٤	١١
		جملة فروع البنك الرئيسي	٤	١١
		الإجمالي العام	١٥٧	١٧٨

التعاونية المشكلة بموجب القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ الخاص بالقطاع التعاوني الزراعي ، وهذا الأسلوب يسمح للبنك بإعادة تنظيم العلاقة بين وحدات البنك الرئيسي للإئتمان ووحدات البنيان التعاوني الزراعي بصفة عامة ، وصناديق الإستثمار التعاونية بصفة خاصة ، بما يحقق توفير الإئتمان الإستثماري بأقصى قدر ممكن ، وذلك بهدف تمويل المشروعات الإستثمارية المنصوص عليها في أهداف ومسئوليات وحدات البنيان التعاوني الزراعي على تدرج مستوياته ، والتي ينبغي معها أن يكون حجم القروض وافياً بحاجة المحصول الذي يُقدَّم من أجله حتى يكون الإئتمان الزراعي التعاوني قادراً على إدراك أهدافه وغاياته ، إذ قد يؤدي عدم كفاية القروض الإستثمارية إلى إضطرار العضو التعاوني إلى اللجوء إلى مصادر غير شرعية للإقتراض منها ، الأمر الذي قد يعود بآثار غير محمودة على المشروعات الزراعية ، خاصة وأن من بين أهداف إستراتيجية التسعينات والخطة الخمسية الزراعية الرابعة تنمية القطاع الزراعي والنهوض بالإنتاج لسد الفجوة الغذائية التي أخذت تتزايد وتتسع منذ منتصف السبعينات ، وذلك عن طريق توفير التمويل اللازم لكل الأنشطة الزراعية في مجال التوسع الأفقي ، وبحيث يتم ذلك مستنداً إلى أساليب علمية حديثة ، ويؤدي وظائفه في إطار قواعد مصرفية سليمة.

ونظام الرافعة المالية Financial Leverage من الأساليب المعروفة التي تطبقها بعض الحركات التعاونية في الدول المتقدمة والنامية ، وهو يسمح بتمويل الأصول عن طريق الإقتراض بسعر فائدة محددة على أمل أن تحقق أعمال الإنتاج الزراعي التعاوني ربحاً صافياً للأعضاء بعد تسديد الفوائد أكبر مما لو إعتمد الأعضاء على أنفسهم في الإقتراض وتمويل عملية مستلزمات الإنتاج...

فالرافعة المالية هي النسبة بين الأموال المقترضة إلى إجمالي التمويل ، ويقال إنها " رافعة " .. لأنها ترفع أرباح الصندوق بدرجة كبيرة نتيجة لحُسن إستخدام الأموال المقترضة.

هذا بالإضافة إلى تقديم مزايا للقوى العاملة مثلما أتاحت الحكومة الأمريكية للحركة التعاونية ، حيث وضعت خطة لتمليك القوى العاملة أسهم المشروعات في إطار قانون جديد ينظم ذلك صدر في عام ١٩٥٠ وأصبح شائع بعد أن ساند هذا القانون قوانين أخرى صدرت في عام ١٩٧٤ يسمح للقوى الوظيفية أن تحصل على أسهم في المشروعات التي يعملون فيها دون أن يتحملوا أية أعباء ضريبية عن عائدها.



(١) المشروع يخصص من أرباحه حصة سنوية يدفعها للصندوق .

(٢) الصندوق يخصص هذه الحصة لرد الدين إلى البنك .

(٣) البنك بموجب القانون يعفى من دفع الضرائب على ٥٠٪ من الأرباح .

(٤) إذا وصل العامل إلى سن التقاعد ، أو ترك المشروع يبيع حصته إلى الصندوق . . وتطبق نفس الدورة على العاملين الجدد .

وبذلك يزداد تدعيم المراكز المالية للتعاونيات الزراعية ، وفي نفس الوقت يقل عامل المخاطرة الناتج عن تقديم خدمة القروض النقدية اللازمة للزراع أعضاء التعاونيات الزراعية والذي توضح الأرقام أن عددهم هنا فى مصر يبلغ ٥ر٣ مليون عضو وفقاً لما يقرره البنك.

ولعل ضغط معاملات هذا العدد الكبير من المتعاملين الذى يصل إلى الملايين يدفع البنك الرئيسي إلى دراسة المقترح المعروض ، في ضوء مستويات الوحدات الإئتمانية التي توضحها خريطة وحدات البنك الرئيسي للإئتمان ، وخريطة وحدات بنيان الجمعيات الزراعية .. على أن يتم ذلك بعد الدراسة المتأنية وفي إطار الإمكانيات المتاحة للطرفين.

ونرجو أن نوجه النظر إلى أن هذا الأسلوب يمكن إستخدامه أيضاً فى تمويل إنشاء مشروعات وتوسيع قاعدة ملكية الأعضاء فى حالة دخول التعاونيات في مجال التصنيع الزراعي أو إنشاء صناعات صغيرة لمحاربة البطالة في ضوء الإستفادة من مُخَلَّفات البيئة... الخ ..

وأرجو أن أوجه النظر إلى أن التطبيق العملي في تجارب العديد من الدول المتقدمة ، وكذلك تقديم الدول العون والمشورة للدول النامية ، هذا التطبيق أثبت أن هذا الأسلوب يسمح أيضاً بزيادة دخل أعضاء التعاونيات على قدر الجهد الذي سيبذلونه ، وفى نفس الوقت يسمح بإمكانية أن تشارك التعاونيات فى مجال محاربة البطالة عن طريق إنشاء الصناعات الصغيرة وفقاً لظروف ومدخلات البيئة ، وبالتالي الإسهام في توسيع قاعدة الملكية ، وهكذا يتمكن أعضاء هذه الصناعات الصغيرة بأن يصبحوا مالكين .. وفي نفس الوقت لديهم الشعور بمسئولية المالك صاحب الشئ.

وقد يكون من المناسب أن نورد شكلاً يوضح كيفية إستخدام أسلوب " الرافعة المالية " كما تطبقه الحركة التعاونية في أمريكا ، والذي يسمح بتمليك المشروعات التعاونية للقوى الوظيفية في إطار مفهوم توسيع قاعدة الملكية ، ولعل هذه الخريطة

التى توضح الخطوات المتتابعة تُغني بصفة مبدأية عن مزيد من التفصيل ، ويطلقون على صندوق خطط تمليك القوى العاملة أسهم المشروعات Employee Stock Ownership Plans (ESOPs).

والمعتقد أن هذا الإقتراح أيضاً يُيَسّر تحقيق ما أعلنه البنك من أن من بين أهم إختصاصاته العمل على توفير الأموال اللازمة ، وكذلك مواد الإنتاج الزراعي من الإنتاج المحلي، أو عن طريق الإستيراد.

ومما لاشك فيه أنه يجب أن تتيح الدولة للبنك رأس مال مناسب ، على أن يكون ملحوظاً أن رأس المال وحده لا يكفى لتغطية الإحتياجات التمويلية ، ومن ثم يجب أن يتوافر للبنك مصدر تمويل متجدد ومنخفض التكلفة.

هذا بالإضافة إلى تقديم مزايا للقوى العاملة مثلما أتاحت الحكومة الأمريكية للحركة التعاونية ، حيث وضعت خطة لتمليك القوى العاملة أسهم المشروعات في إطار قانون جديد ينظم ذلك صدر فى عام ١٩٥٠ وأصبح شائعاً بعد أن ساند هذا القانون قوانين أخرى صدرت فى عام ١٩٧٤ يسمح للقوى الوظيفية أن تحصل على أسهم في المشروعات التي يعملون فيها دون أن يتحملوا أية أعباء ضريبية عن عائدها.

بعض النتائج المحتملة للجهد المشترك :

*) إن التعرف على واقع التنظيمات التعاونية يتطلب القيام ببحوث ودراسات تتعلق بتقييم التنظيمات التعاونية القائمة ، وهذا التقييم يسهم إلى حد كبير في وضع خطط وسبل التطوير ، حيث أنه يتضمن العديد من التحليلات العلمية .. وهذه التحليلات تتضمن العديد من النقاط التي تُعَد جوهرية من الناحيتين النظرية والعملية للتخطيط للمستقبل.

*) إن التخطيط الإستراتيجي للتعاون ينبغي أن يأخذ في إعتباره أنه لا توجد أنماط معيارية واحدة للتخطيط التعاوني ، الأمر الذي يحتم على كل قطاع من قطاعات الحركة التعاونية أن يُطبق الأسلوب الأمثل الذي يتفق وأوضاعه متعاوناً في

ذلك مع الأجهزة المعنية وبالشكل الذي يتمشى مع أنظمته الإقتصادية ، وبحيث يأخذ كل قطاع في الإعتبار مجموعة العوامل التي تسهم في تحقيق توازن القطاعات المختلفة ، ودرجة تطورها ، وبصفة خاصة فإن التخطيط للتعاونيات يستهدف إنشاءها وتطويرها كوسيلة لتحسين الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية والثقافية للأفراد ذوي الموارد والفرص المحدودة وتنمية وتشجيع صفات المبادأة والإبتكار لدى هؤلاء الأفراد وزيادة الموارد الرأسمالية والشخصية والقومية وإستخدام الإئتمان إستخداماً سليماً ... في إطار مفهوم التخطيط الذي يتضمن تقرير الأهداف ، والسياسات والإجراءات وغير ذلك من الخطط التي يتطلبها تحقيق أهداف المنظمات التعاونية وتعاونها مع بعضها في إطار تطبيق مبدأ التعاون بين التعاونيات على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي.

- إن حل مشكلات التعاونيات يعتمد أساساً على الإحاطة الكاملة بالمعلومات والبيانات وسرعة إمداد القيادات الإدارية في التعاونيات بالمعلومات الصحيحة سواء في ذلك أعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة المهنية المُعيَّنة وذلك حتى يمكنها أن تضع خطة سليمة قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى ، لكي تحقق ما ينص عليه قانون التعاون من ربط النشاط التعاوني بالخطة العامة للدولة ... وفي هذا المجال ينبغي على التنظيمات التعاونية أن تنهض بقدرات القوى العاملة عن طريق التدريب بحيث يمكنها الإستعانة بالمعلومات المسجلة بواسطة ذاكرات الحاسبات الإلكترونية ، التي أصبحت قادرة على إمداد المنشآت بكثير من البيانات التي تُسهم في وضع خطة سليمة ، والتغلب على ما قد يقابلها من مشكلات ، هذا فضلاً عن أن هذه الحاسبات تخفف عن المديرين والعلماء والباحثين عبء العمل الذهني الذي ينبغي أن يقوموا به من أجل الإعداد للخطط العامة والفرعية لتحقيق الأهداف المرجوة.

•) ينبغي بذل جهود التوعية(*) والتثقيف والإرشاد الزراعي وصولاً إلى حُسن إعداد العضوية الواعية المستنيرة ، الأمر الذي يحتم ضرورة محو أمية الأعضاء بصفة عامة ، وتعليم الكبار بصفة خاصة ، حيث أن هؤلاء يُشكلون أساس البنيان التعاوني بمختلف قطاعاته وتدرج مستوياته ، في تَقَدمهم نجاح الحركة التعاونية بأسرها ، وفي تخلفهم إنتكاسها. لذلك ينبغي تبني الأساليب العلمية الفنية للتعاون التي تحتوي على مكونات للثقافة قادرة على إبراز الطاقات النفسية والروحية والفكرية للأعضاء.

•) قد يصبح الفلاحون من بين الفئات القادرة على " التحديث " وذلك في حالة إذا ما تَمَّ مواصلة تدريبهم وتولوا بأنفسهم سلطة مراقبة شئونهم.

•) ينبغي على البنك الرئيسي للإئتمان وفروعه من بنوك القرى والتعاونيات عند إعادة تنظيم هياكلها ، أن تحرص حرصاً شديداً على تطبيق الأساليب الإدارية والفنية ، والطرق العلمية والإقتصادية التي تستخدمها المنشآت الخاصة ، وأن تُسهم الحكومة المصرية في تأييدها لهذا الإتجاه ، خاصة وأنها بدأت فعلا بسداد " حساب المخصصات " ، والذي يبلغ ٢ر١ بليون جنيه مصري ، والقسط الأول منه وقدره ١٠٠ مليون جنيه تم سداده للبنك الرئيسي ، وأن توالي الحكومة سدادها لهذه المخصصات حتى يتمكن البنك الرئيسي بالقيام بدوره في هذا المقام.

•) إن التعاونيات أُنشئت لكي يكون لأعضائها صوت في تنظيم شئونهم الحياتية ، وأن التعاونيات ليست مشروعات خيرية ، والمعتقد أن أساليب الإئتمان التعاوني تُمكنهم من أن يكون لهم صوت فعلي في التخطيط والتنظيم.

---

* نرجو ملاحظة أن رجال الدين في ألمانيا إشتركوا مع رواد التعاون الأوائل في توعية المجتمع والعمال والفلاحين بأهمية الإدخار ، وركزوا على رأي الدين في عدم الإسراف ، وأن الله لا يُحب المسرفين ، ونحن نأمل أن يقوم رجال الدين في كنائسنا ومساجدنا بمثل هذا الدور ، حيث أن هذا قد يُساعد على إنشاء جمعيات الإئتمان التي تعتمد على المدخرات .. لذلك فإن المعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية إستعان بالمرحوم الأستاذ الدكتور أحمد الشرباصي في نشر هذا المفهوم ، على طلبة المعهد والمجتمع المصري والعربي في إطار أحد المواد المقررة على طلبة المعهد وهي " المواطنة السليمة والمسئولة".

*) ينبغي تصميم أسلوب جديد يتعلق بتكوين رأسمال الجمعيات وتنميته وإستخدامه ، وبالصورة التي يمكن من خلالها إعتماد التعاونيات على أعضائها فرادى ومجتمعين ، على أن يتحقق ذلك في إطار شخصية (*) التعاونيات المعنوية وإستقلالها ، ويا حبذا لو أمكن إستخدام نظام " الرافعة المالية " الذي يُمكّن التنظيمات التعاونية من تحقيق فائض أكبر يدعم مراكزها المالية وخدمة أعضائها.

*) ينبغي إعطاء أهمية قصوى للتأكد من حسن إختيار القيادات التعاونية ، وأن يتم اختيار الإدارة المهنية المحترفة بحيث يتوافر لها التخصص المناسب والفهم والإلتزام بالأفكار والمبادئ والمثل والقيم التعاونية ، حيث أن هذه الشروط تعتبر حيوية من وجهة نظر التعاونيات وأعضائها ، هذا بالإضافة إلى تصميم دورات تدريبية مناسبة لتحقيق الكفاءة الإدارية والفنية.

*) ينبغي إتخاذ الأساليب المناسبة من أجل تشجيع رؤية مستقبلية لأعضاء الجمعيات التعاونية والحركة التعاونية بأسرها حتى يمكن تحقيق التحول المنشود نحو التنمية الإجتماعية والإقتصادية في إطار الإصلاح الإداري والإقتصادي الشامل ، في ظل خطط وبرامج عامة ، موجهين النظر إلى أن لجنة السياسات بالمؤتمر العالمي للفلاحين الثالث والثلاثين الذي عُقِد في الفترة من ٢٧ مايو حتى ٥ يونيو عام ١٩٩٨ ناقشت قضية الفقر في الريف والتنمية المتواصلة ، وأعدَّت اللجنة المختصة تقريراً سجَّل أن أكثر من ٦٠٪ من سكان

---

* نرجو أن نوجه النظر إلى أن المؤتمر الحادي والثلاثين الذي عُقِد في مانشيستر بإنجلترا في عام ١٩٩٥ وافق على بيان يتعلق بـ (الهوية التعاونية) أو " الشخصية التعاونية " وقد كلفني الحلف بترجمة صياغته العربية ووزعها على جميع أعضاء الحلف ، وقد تضمنها مرجعنا الذي أصدرناه " تنظيم وإدارة التعاونيات والشخصية التعاونية " ، الناشر : مكتبة عين شمس.

الريف في البلدان الأقل نمواً يعيش تحت خط الفقر !!... ومصر من الدول الرائدة التي تساعد هذه البلدان.

*) توسيع عضوية النساء في التعاونيات الزراعية ، حيث يُمارسْنَ فعلاً العمل فيها ، وهُنّ راغبات وعازمات على أن يتحملن مسئوليات العضوية.. وإذا كان على الحركة التعاونية في مصر أن تواكب المتغيرات التي ترتبط بكياناتها ، فإنه ينبغي على الحكومة والمنظمات المعاونة ، والمنظمات الدولية المهتمة بشئون التعاون ، ينبغي على هؤلاء جميعاً أن يتقدموا بالعون المناسب ، سواء أكان هذا العون مادياً أو فنياً ، أو في مجال رسم السياسات ، ويقع على عائق الحكومة المصرية أن تُسهم بالمشاركة في تصميم إطار السياسة المناسبة ، بينما يقع على الهيئات الدولية المعاونة أن تقدم ما لديها من خبرات وقدرات لتدعيم كيان التنظيم التعاوني دون أن يؤثر هذا العَوْن على إستقلال الحركة التعاونية.

*) وليس هناك أدنى شك أنه ينبغي على التعاونيين في مصر أن يلتقوا مع بعضهم تطبيقاً لمبدأ التعاون بين التعاونيات من أجل النظر في المشكلات الخاصة بهم التي تعترض صالح الجمعيات القاعدية وجمعيات القمة ، وصولاً إلى تحقيق مستويات معيشية أفضل ، ومن أجل حل مشكلة الأمن الغذائي التي تعترض العالم بصفة عامة ومصر بصفة خاصة.

إنني من أنصار أن تقوم وزارة الزراعة والوزارات الأخرى المتصلة بالنشاط التعاوني بالتنسيق مع البنك الرئيسي للتنمية والإتحادات التعاونية النوعية المركزية بوضع إستراتيجية جديدة تأخذ في إعتبارها الإئتمان والتمويل التعاوني تتغلب على مشكلة إيجاد التوازن بين مختلف قطاعات التعاون ، وبين قطاعات التعاون والقطاعات الإقتصادية الأخرى ، وذلك لأن نتائج عدم الإهتمام بأى قطاع من القطاعات له آثاره السيئة ، وينبغي أن يكون من أولويات هذه الإستراتيجية نشر جمعيات الإئتمان ، خاصة وأن تجارب

الحركات التعاونية في الدول المتقدمـة أثبتت أهميتها بجوار الدور الذي تقوم بـه الدولة في مجال الإئتمان.

ونرجو أن يكون من بين ما يدخل في إطار الإستراتيجية معالجـة تقلبات الأسعار للسلع الزراعية ، وآثارها على دخول المزارعين سواء أكـانوا من كبار الزراع أو أوسطهم أو صغارهم ، بل إن أسوأ الآثار تعود على صغارهم ، بالإضافة إلى آثـار هذه التقلبات على غيرها من الأسعار وإقتصاديات المجتمـع ، كما ينبغي الإهتمـام بمشكلة الديون التعاونية وإيجاد حلول علمية من أجل حلها ، حيث أن هذه المشكلة أثارت إنتباه السلطات الرسمية ، والخبراء ، واختلفت الآراء بشأنها إختلافاً كبيراً ، كذلك مشكلة موازنـة أسعار السلع التعاونية ، بحيث يحصل الزراع على أسعار منتجاتهم في حدود الأسعار السائدة في الأسواق الدولية ، ولا تنحرف كثيراً عنها.

وعلينا أن نُدرك أننا بتحرير التعاونيات نفتح المجـال لمزيـد مـن تدعيـم الإقتصاد ، وأن علينا أن نُدرك أيضاً أن وضع إستراتيجية للتنمية الشاملة من الإقتصاد المغلق إلى الإقتصاد المنفتح أي من النقيض إلى النقيض أمر مُعَقَّد ، ويقابله العديد من العقبات وصولاً إلى تحقيق التطبيق النـاجح. إن الدروس المستفادة من التاريخ المصري قد يُسَهِّل عملية تحوُّل التعاونيات نحو الإعتماد على نفسها .. والجهود التي تُبذل في هذا الشأن قد تكون ذات فائدة للدول الأخرى التي تجتـاز سياسات وأوضاع مماثلة ، خاصة وأن مجتمعنا الدولي المعاصر إعترف بأن خطوات مصر العلمية والتدريجية في الإصلاح الإداري والإقتصادي والتي تتأخذ في إعتبارها الواقع وتنتقل به تدريجياً نحو تحقيق التنمية الإجتماعية والإقتصادية من التجارب الرائدة التي حظيت بإعجاب وتقدير المؤسسات المتخصصة سواء أكانت إقليمية أو دولية.

وعلينا أن نتذكر أن الهدف النهائي للأعضاء التعاونيين قد يكون أملهم في تحقيق حياة أفضل ... حياة أمن ... حياة جديرة بالعيش يتوافر فيها السلام وحقوق الإنسان والديموقراطية والتعاطف مع المحرومين.

" الجهود الذاتية والجمعية المصرية للدراسات التعاونية "

أولا : الجهود الذاتية والتعليم التعاوني :

قد يكون من الأهمية بمكان أن نوضح أن الجمعية المصرية للدراسات التعاونية إهتمت إهتماماً كبيراً بتعبئة جهابذة العقول العلمية بصفة عامة ، والعقول المتخصصة في علوم التعاون بصفة خاصة ، وقامت بالدراسات العلمية المتأنية لوضع رؤية مستقبلية كاملة للدراسات التعاونية في مصر ، والعمل على إدارة ما يدخل في نطاق إختصاصها وفقاً لأسس الإدارة العلمية الحديثة بكافة أبعادها ، عن طريق تحديد الأهداف المباشرة للتعليم التعاوني والتطبيق التعاوني ، والبحث عن الأساليب المناسبة التي يمكن من خلالها تحقيق ما تتطلع إليه الجمعية المصرية للدراسات التعاونية من أهداف ، ووضع برامج العمل المناسبة والقادرة على الوفاء بها.

ومما هو جدير بالذكر أن تحديد الأهداف أمر لازم وحيوي لرسم مسارات العمل التي تؤدي إلى الإنجاز وتحقيق الأهداف ، وحرصت الجمعية المصرية للدراسات التعاونية على البدء بتحقيق عدد محدود من الأهداف التي تكون لها الأولوية على غيرها ، وأن تحشد الإمكانات لتحقيقها بنجاح حتى لا تُبَعْثِر الجهود في أكثر من إتجاه ، وحتى لا يحدث الإختلال في التوازن بين حجم المسئوليات من جهة ومقدار الإمكانات من جهة أخرى الأمر الذي يترتب عليه نتائج خطيرة في مستوى العملية التربوية والتعليمية عند القيام بمتطلبات التوعية والتثقيف والتعليم والتدريب ومستوى البحث العلمي والسلوكيات ، هذا بالإضافة إلى تعهد الجمعية المصرية بممارسة التقاليد الجامعية الأصيلة ، ودور الجامعات في المشاركة في الجهود الذاتية من أجل وضع العلم في خدمة المجتمع.

ولذلك فإن الصفوة الممتازة من بين أبرز عقول مصر قد تضامنوا من أجل إنشاء أكبر صرح علمي تعاوني في منطقة الشرق الأوسط بهدف تعميق مفهوم العلوم الإدارية والتعاونية وتنمية القيادات الإدارية في مختلف قطاعات الدولة عن طريق التدريب الإداري المتقدم الذي يستخدم أحدث أدوات العصر ، وبإشراف القدرات العلمية المتخصصة ، وإنشاء الوحدات التي تُكمّل بعضها بعضاً وتخدم العمل على تحقيق الأهداف

المقررة ، وأمكن للجمعية المصرية أن تنشئ حتى الآن في إطار الجهود الذاتية ومبدأ الإعتماد على النفس ، والمسئولية الذاتية والتمويل الذاتي ... أمكنها أن تنشئ العديد من الوحدات التي تُسهم في تحقيق الهدف العام ، ومن بينها ما يأتي :

١) المعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية.
٢) المجلة المصرية للدراسات التعاونية.
٣) مركز تنمية العلاقات الدولية التعاونية.
٤) مركز البحوث التعاونية.
٥) المكتبة التعاونية.
٦) مركز التدريب التعاوني المتقدم.
٧) المركز التعاوني للثقافة وتنمية المجتمع.
٨) قصر التعاون للمؤتمرات.
٩) الملتقى العلمي التعاوني للتنمية البشرية بجنوب سيناء.
١٠) المركز التعاوني للحاسب الآلي ونظم المعلومات.
١١) مدرسة الجمعية المصرية للدراسات التعاونية.
١٢) منتدى الجمعية.

وقد يكون من المناسب أيضاً أن نوضح أن الجمعية المصرية للدراسات التعاونية قد قامت بمسح ميداني لمختلف الإمكانات البشرية والمادية المتاحة في الجامعات المصرية بصفة عامة وفي جامعة عين شمس بصفة خاصة للإستعانة بكافة الخبرات المتاحة لدى الجامعات في ضوء متطلبات الأداء الفعلي ، وفقاً للبحوث والدراسات المقارنة التي تكشف عنها الزيارات الميدانية للمؤسسات العلمية الدولية التي تطبق مفهوم " **التعليم التعاوني من منظور جامعي معاصر** " ، وحرصت الجمعية أن تبدأ " **بكلية التعاون** " ، بجامعة السوربون بفرنسا ، وكذلك " **المعهد العالي للدراسات الإجتماعية والإقتصادية** " الذي يقوم بخدمة الحركات التعاونية في الدول الأفريقية الناطقة باللغة الفرنسية بنفس الجامعة ، ثم توالت الدراسات والزيارات الميدانية لمثل هذه المؤسسات في العالم المتقدم ، كالولايات المتحدة الأمريكية ، وإنجلترا ، وألمانيا ، وروسيا .. الخ... ثم عرضت جميع هذه البحوث على علماء التعاون في مصر والخارج ، ثم مجلس إدارة الجمعية المصرية للدراسات التعاونية ، ثم على

مجلس جامعة عين شمس التي كان من بين أهدافه وضع العلم في خدمة المجتمع ، ومن بين أساليب جامعة عين شمس العديدة التي تتبناها لتحقيق هذا الهدف القرار الذي إتخذه مجلسها بوضع كافة إمكانيات جامعة عين شمس في خدمة معهد الدراسات التعاونية والإدارية والإذن للسادة أعضاء هيئة التدريس بالتدريس بالمعهد.

أي أن الجمعية المصرية للدراسات التعاونية إهتمت بالدراسات العلمية المرتبطة بالتعليم التعاوني من منظور جامعي معاصر ، وقد إهتمت بإقتصاديات التعليم التعاوني وتكاليف العملية التعليمية للتعرف على مواطن الضعف فيها أو ما قد يكون بها من نقص في الكفاية والعمل على علاجها على نحو يرفع كفاءتها في إطار فلسفة التعاون القائمة على مبدأ الإعتماد على النفس وتحقيق الأهداف عن طريق الجهود الذاتية دون تحميل الدولة مليماً واحداً .. ودون الإعتماد على الإعانات من الداخل .. أو الخارج... ودون عقد أية قروض من البنوك ... ودون أن تطلب من وزارة التعليم العالي السماح لها بإضافة أي مصاريف إنشائية عند إستصدارها القرارات الوزارية لتحديد المصروفات والرسوم الدراسية سنوياً.

وفي إطار من التأكيد على أهمية الإستفادة بعلمائنا في الداخل والخارج وعلماء التعليم التعاوني في الدول المتقدمة ، فقد حرصت الجمعية وحرص المعهد منذ إنشائه على دعوة أبرز القيادات العلمية في المؤسسات العلمية التعاونية المتقدمة لإلقاء محاضرات على طلبة المعهد ، كما حرصت على دعوة غيرهم من المهتمين بالدراسات التعاونية ، آخذين في الإعتبار عند فتح أبواب المعهد للمهتمين بالتعليم التعاوني من منظور جامعي معاصر أن مصر هي أَوَّلُ الدول العربية التي طَبَّقت التعليم التعاوني ، بمعنى أن المناهج والخطط الدراسية في مصر قبل ثورة يوليو عام ١٩٥٢ لم تتضمن فيما تتضمن مقررات عن القطاع التعاوني كقطاع من قطاعات النشاط الإجتماعي

والإقتصادي في الدولة . أو تطبيق مفهوم التعليم التعاوني الذي يعني بالإهتمام بالعاملين وإتاحة الفرصة لهم لتنمية مهاراتهم وقدراتهم الوظائفية والثقافية والعلمية هذا بالإضافة إلى تبني مفهوم الدراسات البينية في إطار من أسلوب " التعليم التعاوني من منظور جامعي معاصر " ، الذي يتبنى مفهوم إستمرارية العملية التعاونية ، وفتح آفاق التعليم لكل راغب فيه وقادر عليه ، وعلى وجه الخصوص العاملين ، سواء في مصر أو الدول العربية أو الأفريقية حيث تضمنت لائحة المعهد الصادر بها القرار الوزاري رقم ٢٧١ بتاريخ ١٩٦٨/١٠/٧ بإنشاء المعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية المادة رقم ٢ ، ورقم ٣ ونوردهما فيما يلي :

مادة (٢) : يتبع المعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية ، " الجمعية المصرية للدراسات التعاونية " ويعتبر وحدة مالية وإدارية مستقلة.

مادة (٣) : للمعهد أن ينشئ دراسات بالمراسلة ودراسات تدريبية " تأهيل أو إستكمال تأهيل أو تزويد " للموظفين المشرفين على شئون التعاون ، ويضع مجلس الإدارة القواعد الخاصة بهذه الدراسة وشروطها على أن يكون المتقدم حاصلا على شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها.

وقد يكون جهد الجمعية المصرية للدراسات التعاونية في هذا المجال كان سبباً من الأسباب التي جعلت من مصر دون غيرها رائدة في مجال التعليم التعاوني من منظور جامعي معاصر ، وأن يضع المجتمع المصري والعربي ثقته الكاملة في التعليم التعاوني في مصر ، وأن يزود المعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية المؤسسات المختصة بالتخصصات الوظيفية المرتبطة بالقدرة الإدارية ووظائف المشروعات سواء في ذلك مشروعات القطاع العام أو الخاص أو التعاوني . وهي تخصصات هامة وضرورية لعمليات التنمية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية وقد أكد المجتمع المصري

والمجتمعات العربية على شدة الحاجة إلى التعليم التعاوني على المستوى الأكاديمي ، حيث لا يمثل التعليم التعاوني إزدواجية مع مؤسسات تعليمية أخرى سواء أكانت هذه المؤسسات في مصر أو الدول العربية ، ولذلك إستجابت حكومات الدول العربية لرغبات مواطنيها الذين تتوافر فيهم الشروط والمواصفات اللازمة للإلتحاق بالمعهد ، وأرسلت بمبعوثيها ، للدراسة بالمعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية بالقاهرة.

ومما هو جدير بالذكر أن السادة وزراء التعليم العالي المتعاقبين في مصر أكدوا على أن تجربة الجمعية المصرية للدراسات التعاونية تجربة رائدة ، تستهدف مسايرة إتجاه عالمي في التعليم العالي أكثر ملاءمة لمقتضيات العصر ، وأن خطة الجمعية المصرية للدراسات التعاونية قد إستطاعت أن توفر من خلال إعتراف الجامعات المصرية ووزارة التعليم العالي النوعيات ذات المؤهلات المناسبة والخبرات التي تتفق مع الأغراض التي حُدِدَتْ لها ، وبذلك تكاملت رسالة المعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية مع الجامعات للوفاء بحاجات التنمية من القوى البشرية التي تؤهل على مستوى التعليم العالي .. كما صرح وزراء التعليم العالي المتعاقبون(*) بأن خطة المعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية العلمية لا تمثل إزدواجاً مع مؤسسات تعليمية أخرى سواء أكانت هذه المؤسسات في

(*) نرجو التكرم بالرجوع إلى العدد الخاص الذي أصدرته الجمعية المصرية للدراسات التعاونية في سبتمبر عام ١٩٩٥ ، وذلك بمناسبة مرور ١٥٠ عاماً على إنشاء جمعية رواد روتشديل ، و ١٠٠ عاماً على إنشاء الحلف التعاوني الدولي ، و ٥٠ عاماً على إنشاء الأمم المتحدة ، و ٤٠ عاماً على إنشاء الجمعية المصرية للدراسات التعاونية ، وقد تضمن هذا العدد آراء : الدكتور / لبيب شقير ، والدكتور/ فتحي سرور ، والمهندس/ سيد مرعي ، والدكتور / صوفي أبو طالب ، والدكتور / عبد العزيز حجازي ، والدكتور/ محمد حافظ غانم ، والدكتور/ محمد كامل ليلة ، والدكتور / مصطفى كمال حلمي ، والدكتور/ حسين كامل بهاء الدين ، وآراء رواد التعاون المعاصرين في الدول المتقدمة.

مصر أو في أي بلد عربي شقيق ، حيث أنها أضافت إلى العلوم التجارية علوماً جديدة هي علوم التعاون دون أن تؤدي هذه الإضافة إلى أية إقلال من العلوم التجارية .. وبذلك تحققت المشاركة التي يتم فيها إرتباط المجتمع أخذاً وعطاء على أكبر قدر ممكن من مفاهيم المساواة وذلك هو أساس التنمية البشرية التي تُبنى عليها سائر التنميات الأخرى ..

وبذلك تحققت هذه المشاركة مع دور الدولة في تلبية إحتياجات المجتمع عن طريق المؤسسات القومية التي تهتم بالإعداد العلمي للمواطنين وإعطائهم فرص التنمية الممكنة ، لكل حسب إستعداده ومواهبه وحصيلة نشاطه في المجالات العامة أو الخاصة.

وللحقيقة وللتاريخ نحن نؤكد على أن السيد كمال الدين رفعت - عضو مجلس الرئاسة ، والذي تولّى رئاسة(*) الجمعية بإذن خاص من الرئيس جمال عبد الناصر ، ومجلس إدارة الجمعية ووزارة التعليم العالي قد أخذوا في الإعتبار عند إنشاء المعهد أن قضية الإدارة وإنعكاساتها على مسيرة التنمية القومية في مصر تحتل إهتماماً بالغاً لما لها من تأثير حيوي على حجم وكفاءة الإنجازات في مختلف المجالات ومن بينها مجالات نشاط قطاعات التعاون المختلفة .

ومن أجل ذلك فقد تصاعدت المناداة بضرورة تحسين الإدارة ورفع كفاءة النظم والأساليب الإدارية بما يحقق مستويات أعلى وأفضل من التنمية القومية ، ومما يساعد على

(*) عمل الأستاذ الدكتور/ كمال حمدي أبو الخير مستشاراً بالمكتب الإقتصادي للرئيس جمال عبد الناصر . وكان له مع سيادته لقاءات خاصة ، حيث صدرت قرارات له بأن يكون مرافقاً رسمياً لبعض الوفود . وفي نهاية الزيارة كان الوفد والمرافق الرسمي يتشرف بلقاء الرئيس ، والجمعية المصرية للدراسات التعاونية تعتز إعتزازاً بالغاً بثقة الرئيس جمال عبد الناصر فيها ، وتفضله بالإذن للسيد كمال الدين رفعت عضو مجلس الرئاسة بأن يكون أول رئيس للجمعية المصرية للدراسات التعاونية ، وأن تتعهد الجمعية بخدمة المجتمع عن طريق الجهود الذاتية لأعضائها . وقد شغل رئاسة الجمعية بعد وفاته الدكتور كمال حمدي أبو الخير

تحقيق ذلك إفساح مجال التعليم الإداري عن طريق البعثات الداخلية وفقاً للنظام الذي إقترحته الجمعية المصرية في هذا الشأن.

وقد أكدت الدولة على لسان المستويات القيادية العليا والسادة المحترمين أعضاء مجلس الشعب والشورى على وجود علاقة وثيقة بين الإدارة والتنمية ، إذ أن الأولى هي وسيلة لنجاح الثانية في تحقيق أهدافها وهي أيضاً أداة لتنفيذها ، كما أن التنمية الإدارية هي التي تستطيع مواجهة متطلبات التغيير الإقتصادي والإجتماعي وأحداث التوافق والإنسجام في المجتمع ، وأن أي محاولة لزيادة الإنتاج ورفع إنتاجية العامل لن تؤتي ثمارها إلا إذا قامت على إدارة علمية حديثة تُنَظِّم جهود العاملين وتضبط سلوكهم وترفع كفاءة الأداء ، سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص أو القطاع التعاوني أو القطاع الإستثماري ، أو النشاط الأهلي.

ومن أجل إسهام الجمعية المصرية للدراسات التعاونية في تنمية المعرفة العلمية الإدارية والنمو الفكري وهما عاملان أساسيان في إمداد الدولة برصيد من الخبرة والمعرفة تسهم في القضاء على ضعف التكوين العلمي ونقص التدريب الفني ، وإنخفاض مستوى الكفاءة ، أنشأت الجمعية المصرية للدراسات التعاونية المعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية الوحدات السابق ذكرها .

وبذلك يمكننا القول بأن وزارة التعليم العالي والجامعات المصرية قد أسهمتا في دعم وتطوير نظام التعليم التعاوني من منظور جامعي معاصر والذي تمَّ تحقيقه بالجهود الذاتية بالمعهد بالقدر الضروري من التطوير اللازم لنظام التعليم الحديث الفعَّال دون التخلي عن التعدد والتنوع الفني المثمر الذي يفيد الحياة في مصر بما يخدم هدف ربط التعليم بإحتياجات المجتمع ، ويزيد من فرص النجاح في الحياة المهنية في المستقبل ، خاصة أن المعهد عمل على تطوير خطط الدراسة به بحيث يسمح

بالأخذ بنظم الدراسات البينية : Inter disciplinary And Multi Discplinary Approach لما تحققه هذه النظم من إثراء كبير من نواحي المعرفة والمعلومات والخبرات والإرتفاع بمستوى الطلاب العلمي والثقافي إلى جانب مجالات التخصص .. هذا بالإضافة إلى أن مقومات خطة الدراسة التي ترتبط بمفهوم التعليم التعاوني من منظور جامعي معاصر لها مُقومات نوضحها فيما يلي :

مقومات خطة الدراسة العلمية بالمعهد :

حرصت الجمعية المصرية للدراسات التعاونية ، والأسرة العلمية للمعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية على التمسك الشديد بتطبيق مقومات خطة الدراسة العلمية بالمعهد نصاً وروحاً والتي تتمثل فيما يلي :

تدريب	الطالب على الإعتماد على النفس في البحث والإطلاع.
عقد	لقاءات علمية لتوضيح الأسس العلمية التي تتضمنها مختلف المقررات.
تدريب	الطالب على إجراء البحوث التي تربط بين الفلسفة النظرية والتطبيق العلمي.
تنمية	قدرات الطالب العقلية لتمكينه من الإستقلال في التفكير وإكتساب الشخصية الناضجة.
تقييم	الطالب في ضوء قدرته على الوصول إلى النتائج العلمية ، مع مواجهة الضغوط التنظيمية والإجتماعية والعمل بفاعلية مع الآخرين.
إعتبار	الساعات التي يقضيها الطالب في البحث والإطلاع جزءاً أساسياً من أساسيات التدريب وساعات التمرين المقررة.
التركيز	على أهمية المناقشات والبحوث كأحد العناصر الأساسية في تقييم شخصية الطالب الأخلاقية والسلوكية والنظامية والعلمية.
إعطاء	وزن كبير للبحوث التي يُكلّف بها الطالب في إطار المقررات التي يدرسها ، وتدخل هذه البحوث ضمن محتويات المادة العلمية التي يُمتحن فيها الطالب.

ثانيا : الجهود الذاتية والتجارة التعاونية الدولية :

إشتركت الجمعية المصرية للدراسات التعاونية والمعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية في العديد من المنظمات الدولية ، " كالحلف التعاوني الدولي " الذي يعتبر أقدم المنظمات الدولية المعاصرة ، حيث أنشئ عام ١٨٩٥ ، وكذلك " إتحاد رايفيزن العالمي " و " الهيئة الإستشارية التعاونية الدولية " بكندا ، وعقد صلات وثيقة مع " المجلس العالمي للإئتمان " ... الخ... وقام أعضاء الجمعية بالإشتراك في البحوث والدراسات التي تجريها " منظمة العمل الدولية " و " منظمة الأغذية والزراعة " .. إلى غير ذلك من المنظمات التعاونية الدولية ...

وقد ترتب على هذه الجهود أن عُقد لأول مرة في منطقة الشرق الأوسط ، مؤتمراً دولياً كبيراً هو المؤتمر الثالث للتجارة التعاونية الدولية الذي عقد في أوائل شهر نوفمبر عام ١٩٨٢ على أرض مصر لمدة ثلاثة أيام متتالية وكرَّم الرئيس حسني مبارك هذا المؤتمر بمقابلة رئيسه المشارك مسيو جان دومينج رئيس اللجنة الإقتصادية للجنة الزراعية للحلف التعاوني الدولي ، وشهده وقتئذ وتحدث إليه السيد الدكتور فؤاد محي الدين – رئيس مجلس الوزراء ، والدكتور يوسف والي وزير الدولة للزراعة والأمن الغذائي ، والدكتور / مصطفى السعيد – وزير الإقتصاد ، كما شهده رؤساء الإتحادات التعاونية المركزية وأساتذة الجامعات .. الخ.

وقد إشترك في هذا المؤتمر تسعة وثلاثون دولة من غير الدول العربية ، وخمسة وسبعون منظمة تعاونية دولية ، بالإضافة إلى ممثلي الوكالات الدولية المنبثقة عن الأمم المتحدة ومن بينها منظمة العمل الدولية ، ومنظمة الأغذية والزراعة ، والمنظمة الدولية لمساعدة التعاونيات ،

وناقشوا خلال فترة المؤتمر موضوع التجارة التعاونية الدولية من خلال خمس لجان ناقشت على وجه التحديد :

*) الحبوب والأعلاف والثروة الحيوانية.

*) المنتجات الزراعية وغيرها من المنتجات الغذائية.

*) مشكلات الطاقة عن طريق تبادل الخبرات والتكنولوجيا.

*) المعدات والتجهيزات والتوريدات الحقلية.

*) تقرير المشروعات المشتركة المتضمنة الإئتمان والتمويل.

وحتى نلقي الضوء على أهمية هذا المؤتمر نوضح أن أول مؤتمر من هذا النوع عُقِدَ في نيويورك عام ١٩٧٨ وحضره مندوبو عشرين قطراً وأبرم فيه عدد من العقود ، فكان أول خطوة في التبادل التجاري التعاوني الدولي وأتخذت فيه التوصيات التالية :

١) توجيه الجهود نحو حصول التعاونيات على ٢٥٪ من التجارة العالمية.

٢) تنظيم مؤتمرات مماثلة كل سنتين تشكل " بورصة " للمبادلات بين مختلف التعاونيات في العالم.

٣) تيسير السبل أمام الجمعيات التعاونية للحصول على إحتياجاتها من الطاقة والبترول والأسمدة والمعدات والجرارات.

وعُقد المؤتمر الثاني بموسكو عام ١٩٨٠ ومثلت فيه سبع وعشرون دولة فكان نجاحاً كبيراً برغم الموقف السياسي والإقتصادي الصعب وقتئذ.

وناشد هذا المؤتمر التعاونيات الزراعية في البلدان المتقدمة بأوروبا وأمريكا مقاومة تقييد الإنتاج الزراعي ، أو تقييد التصرف في الفائض منه

في وقت يفتك فيه نقص وسوء التغذية بأعداد كبيرة من السكان في أنحاء العالم.

ووافقت التعاونيات الزراعية على المساهمة في إقامة نظام إقتصادي عالمي جديد ونظام جديد للأسواق العالمية يقوم على العدالة ، ودعت التعاونيات والتعاونيين الزراعيين إلى شجب المضاربات والفساد والتلاعب بالإحصائيات بإنشاء منظمات دولية ، وطلبت فرض الرقابة على نشاط الشركات متعددة الجنسية وأن تعهد الحكومات المعنية للتعاونيات بمهمة توزيع المعونة الغذائية.

وحث المؤتمر التعاونيات الزراعية في الدول المتقدمة على مساعدة التعاونيات في البلدان النامية والعمل على تنمية الموارد البشرية ، وتمويل وإدارة وسائل الإنتاج ، وتلافي خسائر المحصولات عقب الجني ، والتسويق ، وطلب إلى البنوك وشركات التأمين التعاونية مساندة هذه الأنشطة والمبادرات.

مصر والمؤتمر الثالث للتجارة التعاونية الدولية :

وفيما يتعلق بالمؤتمر الثالث يسعدنا أن نقرر أنه في إطار الجهود التي بُذلت من أجل عقده في القاهرة ما أوضحته(*) مصر للحلف التعاوني الدولي بصفة عامة واللجنة الزراعية واللجنة الإقتصادية بصفة خاصة بتكليف من رئيس الوزراء وقتئذ ووزير الزراعة ، أوضحت

(*) قام بجميع الإتصالات المرتبطة بعقد المؤتمر الثالث الدكتور/ كمال حمدي أبو الخير – نائب رئيس اللجنة الدولية للزراعة ، وكذلك نائب رئيس اللجنة الإقتصادية للحلف ، وكان من بين الأسباب التي إستند إليها أن مصر دولة رائدة تدعو إلى السلام ، وأن المؤتمرات تُعقد في الدول الكبيرة حيث عُقد المؤتمر الأول في نيويورك بأمريكا ، والثاني في موسكو !! ... وأنه آن الأوانللأن يُعقد المؤتمر في مدينة القاهرة ، وإستجابت الوفود لهذا الطلب ، وكان من بين الدول المنافسة الراغبة في عقد المؤتمر عندها .. إسرائيل .. وبلغاريا ... غير أن مصر فازت بالأغلبية الساحقة .. بل تكاد أن تكون بالإجماع.

المستويات المسئولة في الحلف التعاوني الدولي ، مدى الإمكانيات التي ستضعها مصر في خدمة هذا المؤتمر الهام ، وفي ضوء ما عرضته مصر ، بذلت جهود عديدة من أجل الدعوة إلى هذا المؤتمر الذي يحمل فلسفة جديدة في تطور الحركة التعاونية على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي.

وقد ترتب على ذلك أن إجتمعت تعاونيات منطقة البحر الأبيض المتوسط في المدة من ٢٧ إلى ٢٩ يناير ١٩٨٢ بناء على إقتراح المكتب الإقتصادي والتعاونيات الإيطالية بقيادة مستر بارتليني وبحثت المنظمات التعاونية الأسبانية والفرنسية واليونانية والإيطالية والبرتغالية واليوجوسلافية مشكلات التطور في العلاقات الثنائية ومتعددة الأطراف ذات الصفة الإقتصادية والتجارية.

وتقرر في هذا الإجتماع المساهمة في التطور التعاوني بالبلدان النامية والقيام بالأنشطة الضرورية لمقاومة الجوع في العالم وضمان الدخل العادل للمنتجين.

وإشترك المكتب الإقتصادي خلال المدة من ٢٢ إلى ٢٧ يونيو في ندوة إقليمية للنهوض بالتجارة في الأقطار الأفريقية التي تقع في شرق وجنوب نيروبي بكينيا ، وإشتركت في الندوة كل من بتشوانا ، ليسوتو ، موريشاس ، سوازيلاند ، تنزانيا ، أوغندا ، وزامبيا من أجل تحليل وسائل وطرائق إقامة التجارة التعاونية الدولية ووضع الإستراتيجيات اللازمة كي تتمكن التعاونيات من دخول السوق العالمية.

وعقد يومي ٢ ، ٣ أغسطس ١٩٨٢ أول مؤتمر للتجارة فيما بين التعاونيات بأمريكا اللاتينية وخُصِّصَ للإعداد للمؤتمر الدولي الثالث للتجارة العالمية بالقاهرة وإستقصاء إمكانيات المبادلات الدولية بين تعاونيات أمريكا اللاتينية وبين المنظمات التعاونية في باقي أنحاء العالم.

وشُكِّلت بعثة إستطلاعية إعلامية خلال المدة من ٧ إلى ٢٧ أغسطس ١٩٨٢ ذهبت إلى آسيا وإتصلت بالحركات التعاونية في ماليزيا وتايلاند والفلبين لتشجيع الإشتراك في مؤتمر القاهرة.

والتقت مجموعة من قادة المعسكر الإشتراكي في إجتماع عقد ببودابست يومي ٣ ، ٤ سبتمبر ١٩٨٢ بمبادرة من المكتب الإقتصادي والإتحاد التعاوني الإيطالي برئاسة مستر بارتليني ، وضم الإجتماع مندوبين من المجر وبلغاريا وبولندا ورومانيا والإتحاد السوفييتي ، وتقرر في هذا المؤتمر أنه ينبغي على جميع المنظمات التعاونية الممثلة في الإجتماع من المعسكر الإشتراكي أن تشارك في المؤتمر الثالث للتجارة بالقاهرة حتى يمثل المؤتمر مختلف النظم الإقتصادية.

وفي ضوء هذه الجهود إنعقد مؤتمر القاهرة وضم ٣٩ قطراً ، ٧٥ وفداً ، ١٥٣ مندوباً من أعلى المستويات في بلادهم ، فمنهم وزير زراعة أمريكا السابق والمستشار السياسي لانديرا غاندي وأعضاء المكاتب السياسية في الدول الإشتراكية وأساتذة الجامعات .. الخ... بالإضافة إلى الوكالات الدولية المتخصصة المنبثقة عن الأمم المتحدة.

وقد ناقش المؤتمر الإرتباك النقدي الذي يجتاح(*) مجتمعنا الدولي المعاصر حتى جاوز كل سيطرة ، ونبه الأذهان إلى أن هرم النظام النقدي والمالي الدولي ينهار من كل جانب ، ففي القاعدة تظهر بوضوح المتاعب التي تعانيها الأقطار المدينة فقد أسلمت نفسها لبرامج طموحة ، ومن أجل ذلك استدانت نحو ٦٥٠ بليون دولار ، وعندما تراجعت دخول تلك الأقطار نتيجة لضعف أسعار المواد الأولية وتناقص الصادرات إلى الدول المتقدمة مع إرتفاع سعر الفائدة على القروض مما زاد عبء خدمة الدين ، حينئذ

* نرجو أن نوجه النظر إلى أن الجمعية المصرية للدراسات التعاونية أصدرت عدداً خاصاً من " المجلة المصرية للدراسات التعاونية " وهو العدد رقم ٢٦ الصادر في ديسمبر عام ١٩٨٢ وقد تضمن هذا العدد المزيد من البحوث والدراسات والتحليلات التي تتعلق بهذا المؤتمر الكبير.

إتضحت الإتجاهات وتَبَيَّن أنها تُهدِّدْ الأحوال المالية لتلك الأقطار بتعميق مزيد من عدم التوازن فيها.

ومن الحقائق الهامة التي أوضحناها بالبحوث والأرقام أن النظام الرأسمالي أخذ يُصَدِّر أزمته إلى غيره ويقدم قروضاً لا مقابل لها من التنمية الحقيقية في كثير من الأقطار التي أخذت تعاني صعوبات متزايدة في النهوض بأعباء ديونها ، ومن أن يؤدي ذلك إلى الإضرار بإقتصادها بشكل خطير إزاء تدهور الأسعار ، وأوصينا أنه ينبغي لمنع مزيد من التدهور – خاصة وأن جميع الدلائل تُشير إلى أننا نعيش في عالم لا تبدو فيه إحتمالات الإصلاح زاهية – وفي مثل هذه الظروف ينفتح أمام التعاون الزراعي مجال العمل على عدة مستويات ، أو بعبارة أخرى في قطاع الإنتاج ، كما رأى المؤتمر أن من صميم واجب التعاونيات أن تعيد للمنتجات الزراعية قيمتها في التجارة العالمية ، وتحقق بذلك تقييم النشاط الزراعي كمصدر للقيمة المتجددة بلا توقف ، وأوضَحَ المؤتمر أنه لن يتأكد الإستخدام الرشيد للموارد في تطوير الإنتاج الزراعي وتسويقه إلا بتنظيم المنتجين في تعاونيات الزراعة وهو يتيح للمنتجين من حيث المبدأ فرصاً تكنولوجية ويصون القيم الإنسانية في نفس الوقت.

وقد إتضح من الدراسات والمناقشات أن النشاط ذاتي التمويل في كثير من المشروعات يواجه تناقضات بين إحتياجات المنتجين وبين الضغوط من جانب المستهلكين مما يعني تناقص الأمان بإستمرار بحيث يتهدد الخطر مواردها المالية.

وتستثنى من ذلك المشروعات الكبرى وهي في الغالب مشروعات متعددة الجنسية لها إستثمارات مهمة في الصناعات الزراعية ، وما زلنا نلاحظ منذ سنوات خروج المشروعات الخاصة وإختفاءها من قطاعات هامة مثل :

*) الألبان التي أصبحت في أوربا في يد التعاونيات بنسبة تزيد كثيراً على ٨٠٪.

*) الحبوب التي إستولت التعاونيات في الولايات المتحدة على نسبة تقارب ٧٠٪.

ونلمس هذه الظاهرة أيضاً ولكن بنسب متفاوتة في عدد من الأقطار الأخرى مثل كندا وإسرائيل وأستراليا واليابان وغيرها مما يلقي علينا إلتزاماً بتوسيع نطاق نشاط التعاونيات من أجل إدخال منتجاتها في السوق التجارية الدولية.

وقد ناشد المؤتمر مساعدة التعاونيات لمساعدة نفسها في عملية الإنتاج ، لاسيما إذا مدت الحكومات يد المساعدة بإنشاء جمعيات متخصصة على النطاق القومي لتيسير الأمور ، وتستطيع الجمعية المتخصصة في هذه الحالة بيع عدد من منتجاتها في السوق الدولية مما يوفر لها إمكانية ضمان وارداتها ، لكن ذلك يتطلب توافر عدد من المقومات أولها المعرفة بالأسواق ثم خدمات التمويل والنقل والتخزين بمعنى توافر عدد من المشروعات لأغراض تصدير وتوريد المنتجات وينبغي أن تتوافر هذه المقومات تحت السيطرة التعاونية حتى تكون فعالة ومفيدة.

وقد أوصى المؤتمر بإيجاد وسائل تلبي الإحتياجات الآتية :

*) تطوير التجارة في المواد الغذائية والسلع المماثلة والنهوض بالصادرات وضمان تصريف المنتجات ، وإقامة الثقة فيما بين مختلف المنظمات في كل قطر.

(*) إمداد التعاونيات الزراعية بالمنشآت التخزينية مثل الصوامع ومخازن التبريد وسيارات النقل والجرارات لضمان حسن توزيع السلع والإرتفاع بمستوى النشاط.

(*) إعداد بنك معلومات لمواجهة مشكلات بحوث التسويق.

هذا بالإضافة إلى ما يأتي :

أ) تحليل موجز للأسواق الهامة مثل أسواق البن والحبوب والأرز...الخ...

ب) دراسة التطور إما في المنتجات أو في الصناعات الزراعية أو دراسة تحليلية وتفصيلية لمصادر الثروة المادية والبشرية لقطر معين بناءاً على رغبته ، والإستفادة من هذه الدراسة لإمكانية تحقيق العلاقات الإقتصادية والإجتماعية البينية.

كما ناقش المؤتمر مشكلات الطاقة بصفة عامة والعمل التعاوني في ميدان الطاقة بصفة خاصة ضارباً الأمثلة على أهميته وعلى وجه الخصوص في المناطق الريفية بالدول الفقيرة حيث يمكن لهذا المصدر أكثر من أي عمل آخر أن يسهم إسهاماً رشيداً في تغيير نمط حياة ملايين الرجال والنساء ومساعدتهم في كفاحهم اليومي ضد الفقر(*) والتخلف .

وتستطيع الحركة التعاونية بل ومن واجبها الحتمي أن تجد حلاً لمشكلات الطاقة في الزراعة ، وهذا الحل يعتبر مقدمة ضرورية لأي تحسين له أثر دائم على حالة الغذاء ومن أجل تحقيق هذا الهدف لابد من تطوير مصادر الطاقة المتجددة التي تفتح السبل

---

* توضح آخر دراسات منظمة الأغذية والزراعة (F.A.O) أن هناك ٨٠٠ مليون فقير في العالم يعيشون دون حد الكفاف ، ومن بينهم ٢٠٠ مليون طفل ... وقد إنتهزت منظمة الأغذية والزراعة عرض " أوبرا عايده " تحت سفح الهرم في شهر أكتوبر عام ١٩٩٨ بمناسبة ذكرى مرور ٢٥ عاماً على نصر أكتوبر العظيم وناشدت العالم بالتبرع من أجل فقراء العالم حتى ولو بدولار واحد.

لكثير من الفرص خاصة بالنسبة لإستغلال المخلفات الحيوانية بكافة أشكالها. ولابد أيضاً من تشجيع إستخدام التوالف الحيوانية والنباتية لإنتاج الطاقة ، ويمكن لهذا التحول في سياسة التعاونيين أن يؤثر أبلغ الأثر على حالة الغذاء في العالم لإن التعاونيات بطبيعتها هي نمط التنظيم الوحيد القادر على أن يأخذ في الحسبان بعض أنواع الإحتياجات في هذا القطاع التي تتجاهلها الشركات الخاصة ولا يستطيع القطاع العام التدخل فيها بكفاءة.

وهنا تمثل الحركة التعاونية العالمية بنشاطها نظاماً ممتازاً لتطوير المناطق الريفية بالبلاد النامية دون أن نضطر إلى تقييد مجال عملها التقليدي لهذا السبب ، ولن يكون ذلك متاحاً إلا بفضل إستعداد المنظمات تحت ضغط الحاجة الملحة لتطبيق تكنولوجيا الإدارة تطبيقاً مرضياً إذ بدونها تتوقف الأمور وهذا ما تصدى له المؤتمر الثالث للتجارة التعاونية الدولية في القاهرة ، وإعتبرته المنظمات الدولية من أنجح المؤتمرات الدولية التي عقدت من أجل النهوض بالتعاونيات ورسم الطريق نحو تحقيق التجارة التعاونية الدولية.

ولذلك نادى المؤتمر بضرورة إقامة قطاع لا مكان فيه للمضاربات ويبتعد عن التفرقة في مجال التجارة ، وييسر دخول التعاونيات الزراعية في العالم الثالث إلى عالم وسائل الإنتاج المتسع الرحب ، ويسيطر على مجريات الأمور في هذه الأسواق.

وأخيراً يسعدنا أن نوضح بعض قرارات المؤتمر والتي منها :

١) إنشاء نظام للتأمين التعاوني التجاري المتبادل بالإشتراك مع منظمات التأمين المتبادل والبنوك التعاونية بحيث يقدر هذا النظام لكل حالة على حدة الضمان اللازم للأقطار المستوردة ، ومقدار الإشتراك من جانب

الأقطار المصدرة ، وذلك تيسيراً لتصدير المنتجات والمعدات اللازمة للبلاد النامية ، وحتى تتمكن هذه البلاد من التغلب على المشكلات الناشئة عن الضمانات المالية التي تتجاوز صادراتها.

٢) إنشاء وكالة تعاونية متعددة الجنسية لمواجهة الشركات العالمية ... وأجمع أعضاء المؤتمر أن تكون القاهرة مقراً(*) لهذه الوكالة.

٣) إنشاء بنك معلومات لخدمة التجارة التعاونية الدولية ومناشدة الحكومات والحركات التعاونية بإمداد البنك بالمعلومات اللازمة للنهوض بالنشاط التعاوني وتشجيعه.

دكتور/ كمال حمدي أبو الخير(**)
رئيس المؤتمر الثالث
للتجارة التعاونية الدولية
ونائب رئيس اللجنة الزراعية للحلف التعاوني الدولي

أجهزة الإعلام والمؤتمر :

وقد شهدت أجهزة الإعلام هذا المؤتمر(***) وتابعت أحداثه ، ونقتبس من بينها ما يأتي :

شهدت القاهرة هذا العام – ولأول مرة في تاريخها – أكبر تجمع تعاوني عالمي على مدى ثلاثة أيام متتالية .. فقد عقد فيها المؤتمر الثالث للتجارة التعاونية الدولية في الفترة من ١-٣ نوفمبر عام ١٩٨٢ بقاعة

---

* هذا القرار كان مشروطاً بأن تُعطي مصر لهذه الوكالة وضع " الميزة الدولية " من حيث إنشائها وحرية معاملاتها ، وغير ذلك من الميزات المقررة في القانون الدولي.

** نرجو أن نوضّح أن من التقاليد المتعارف عليها أن يُصدر المؤتمر الدولي بياناً يوقع عليه رئيس المؤتمر ، ولذلك صدر المؤتمر الثالث للتجارة التعاونية الدولية مُوَقَّعاً عليه من الدكتور كمال حمدي أبو الخير.

*** نرجو التكرم بالرجوع إلى المجلة المصرية للدراسات التعاونية ، وجرائد ومجلات دار التعاون للطبع والنشر . وكذلك الجرائد القومية الصادرة في أوائل شهر نوفمبر ١٩٨٢.

الإجتماعات الكبرى بالمركز الدولي للزراعة بالدقي برئاسة الدكتور كمال حمدي أبو الخير نائب رئيس اللجنة الزراعية للحلف التعاوني الدولي – وممثل الحركة التعاونية الزراعية المصرية لدى الحلف .. حيث إلتقى ما يقرب من ٣٠٠ تعاوني يمثلون منظمات تعاونية تنتمي إلى ٣٩ دولة وعدد كبير من المنظمات الدولية والإقليمية.

والجدير بالذكر أن هذه أول مرة ينعقد فيها هذا المؤتمر التعاوني الدولي الهام في دولة نامية .. فقد عقد المؤتمر الأول للتجارة التعاونية الدولية في نيويورك عام ١٩٧٨ .. والمؤتمر الثاني في موسكو عام ١٩٨٠ .. وقد جاء إنعقاد المؤتمر الثالث في القاهرة بناء على قرار الحلف التعاوني الدولي الذي صدر تلبيةً لقرار من اللجنة الزراعية للحلف ، وموافقة إجماعية من لجنته المركزية فقد أصدرت اللجنة الإقتصادية للحلف قراراً بالإجماع في إجتماع باريس خلال يناير ١٩٨٢ بأن يتولى الدكتور/ كمال حمدي أبو الخير رئاسة المؤتمر الثالث.

الرئيس مبارك ورعايته للمؤتمر :

وأود أن أسجل أن جمهورية مصر العربية – حكومة وشعباً – قد أولت هذا المؤتمر إهتماماً بالغاً .. فعلى المستوى الرسمي إهتم الرئيس محمد حسني مبارك شخصياً بهذا المؤتمر وتابع توصياته وقراراته .. وإلتقى في يومه الثالث بمستر دومينج – رئيس المكتب الإقتصادي للجنة الزراعية للحلف التعاوني الدولي والرئيس المشارك للمؤتمر بإعتباره رئيساً للجنة الإقتصادية ... ورحب الرئيس مبارك بأن تكون(*) القاهرة مقراً للوكالة الدولية للتعاونيات متعددة الجنسية التي أكد المؤتمر ضرورة تكوينها وذلك في حالة إذا ما وافقت الحكومة المصرية على ذلك.

(*) نشرت جميع أجهزة الإعلام المسموعة والمرئية والمقروءة صُوَر لقاء الرئيس مبارك بمستر دومينج رئيس اللجنة الإقتصادية للحلف . وقد نشرنا بعضها فيآخر المرجع تحت عنوان " صور وثائقية ".

حكومة مصر والمؤتمر :

قام الدكتور فؤاد محيى الدين رئيس الوزراء بإفتتاح المؤتمر وألقى كلمة أكد فيها إيمان مصر وإهتمامها البالغ بالحركة التعاونية ودورها في التنمية .. **كما شهد الجلسة الإفتتاحية للمؤتمر كل من الدكتور يوسف والي وزير الدولة للزراعة والأمن الغذائي والدكتور مصطفى السعيد وزير الإقتصاد.**

كما قامت إدارة العلاقات الخارجية بوزارة الزراعة – المنظمة للمؤتمر – بتقديم كافة التسهيلات لإستقبال الوفود التعاونية العالمية والحجز لهم بالفنادق القريبة وترتيب الزيارات السياحية لهم .. كما قامت إدارة العلاقات الخارجية الزراعية بأعمال الترجمة الفورية للغات المؤتمر الرسمية وهي الإنجليزية والفرنسية والأسبانية علاوة على اللغة العربية.

وعلى المستوى الشعبي .. **فقد شارك في أعمال ومناقشات المؤتمر قيادات الحركة التعاونية المصرية ممثلين عن الإتحادات التعاونية المركزية والجمعيات التعاونية الزراعية العامة على مستوى الجمهورية.**

كلمة رئيس المؤتمر :

بدأت الجلسة الإفتتاحية للمؤتمر بكلمة رئيس المؤتمر الدكتور كمال حمدي أبو الخير – نائب رئيس اللجنة الزراعية للحلف التعاوني الدولي وممثل الحركة التعاونية الزراعية المصرية في الحلف ورئيس الجمعية المصرية للدراسات التعاونية وعميد المعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية بالقاهرة.

قال الدكتور كمال أبو الخير : يسعدني كنائب لرئيس اللجنة الزراعية للحلف التعاوني الدولي .. وكممثل للحركة التعاونية المصرية .. أن أشكر الحلف التعاوني الدولي بصفة عامة واللجنة الزراعية للحلف ولجنته الإقتصادية بصفة خاصة على إختيار مصر ذات

الحضارة العريقة كمقر لإنعقاد المؤتمر الثالث للتجارة التعاونية الدولية ... وبذلك إلتقت أقدم الحضارات مع أقدم الهيئات الشعبية الدولية المعاصرة وهو الحلف التعاوني الدولي.

كما يسعدني أن أتقدم بخالص الشكر للجنة الإقتصادية للحلف التعاوني الدولي لإختيارها لي في إجتماعها في يناير الماضي بباريس رئيساً مشاركاً لهذا المؤتمر الهام .. وأعتبر هذا تكريماً لمصر حكومة وشعباً بصفة عامة .. وللحركة التعاونية المصرية بصفة خاصة.

ويسعدني أن يتم هذا اللقاء بعد أن بُذِلَتْ كافة الجهود لإعادة تنظيم الحركة التعاونية المصرية من القاعدة حتى القمة على أسس شعبية وعلمية إستلهمت فيها مصر تعاليم الحلف التعاوني الدولي ومبادئه وأهدافه ..

ويرجع الكثير من الفضل في هذا إلى إهتمام السيد الرئيس حسني مبارك رئيس الجمهورية ..

وكذلك إهتمام الدكتور رئيس الوزراء بالحركة التعاونية منذ أن كان وزيراً للإدارة المحلية .. إن مصر حكومة وشعباً تهتم بالتعاون كأفضل الأساليب الشعبية للأخذ بيد أقل الناس حظاً وأكثرهم فقراً ليصبحوا قوة مضافة إلى الكيان الإجتماعي والإقتصادي للأمة.

إنني أرجو أن أوضح أن القوانين التعاونية الحديثة في مصر تنص على أن الجمعية التعاونية أيا كانت أنواعها سواء كانت زراعية أو إنتاجية أو إستهلاكية أو إسكانية أو ثروة مائية .. الخ .. هذه الجمعيات تعتبر تنظيمات شعبية ديموقراطية تقوم على أساس مبادئ التعاون وخططه وأساليبه ، وتهتم مصر بالتعاونيات بإعتبارها من وسائل تطبيقنا الإشتراكي الديموقراطي وتباشر نشاطها بهدف تحسين الشئون الإجتماعية والإقتصادية لأعضائها في حدود الخطة العامة للدولة.

وفي ضوء هذا المفهوم تسعى الحركة التعاونية المصرية بشتى قطاعاتها من أجل تحقيق عالم أفضل تتحقق من خلاله المساواة ويتم بناء

المجتمع لصالح الجميع .. وتُبذل الجهود التعاونية في إطار التركيز على العون الذاتي المتبادل على أساس أننا قادرون على معالجة مشاكلنا .. وأن ننشئ وندير سوياً مشروعاتنا .. ولعلها مناسبة طيبة أن أعلن للحركة التعاونية المصرية في هذا المؤتمر الهام أن اللجنة الزراعية واللجنة المركزية للحلف التعاوني الدولي قد رحبتا بإستراتيجية مصر الجديدة في التنمية التعاونية .. وهي قائمة على مبدأ أن الحكومة والمؤسسات العلمية التعاونية في خدمة الحركة التعاونية في إطار الإدارة الذاتية من أجل صالح التعاونيين والنهوض بالأعضاء إجتماعياً وإقتصادياً.

أيها السادة .. إننا لا نستطيع أن ننسى واقع مجتمعنا الدولي المعاصر الذي رُسِمت فيه خرائط للجوع وخرائط للشبع .. حيث توضح هذه الخرائط أن هناك دولاً الغالبية العظمى من أبنائها يعيشون في مستوى أعلى من حد الشبع النسبي .. وأن لها من الخيرات ما يفوق إحتياجات أبنائها .. كما وأن هناك من العلماء من أبرزوا حقائق مذهلة مدعمة بالأرقام عن عالم الفقر في كثير من الدول والتي منها شبه القارة الهندية وأفريقيا وأندونسيا وأمريكا الوسطى وبعض أجزاء في البانيا في أوربا .. أو بمعنى أوضح نحن نعيش في عالم يوجد فيه عالَمَيْن : عالم الفقر وعالم الغنى.

ومن هذه المعاني السابقة نتطلع إلى الجهود المخلصة التي يبذلها المكتب الإقتصادي للحلف التعاوني الدولي والذي يستهدف من ورائها تحقيق التقدم للحركات التعاونية في الدول النامية وصولاً إلى إستعمالات أفضل لموارد الطبيعة فيها .. في إيمان مطلق بأن ثروة الأمة ينبغي أن تعود بالخير على أبنائها .. وتحقق لهم السعادة والرخاء والرفاهية .. ولا يمكن الوصول إلى هذا الهدف إلا بالتنمية الإقتصادية لموارد المجتمع .. وكذلك التحكم في السلوك الإقتصادي للمواطنين.

ونحن هنا في مصر نبذل الجهود لتحقيق مزيد من الإنتاج بقصد تحقيق مزيد من الفائض يضيف إلى ثروة الأمة مُتربعين الأساليب العلمية في توظيف هذا الفائض في وحدات إنتاجية أخرى .. والإرتفاع بمستوى الشعب في أكثر من ناحية كالتعليم والصحة والإنتاج الزراعي والصناعي .. وذلك عن طريق التخطيط الإقتصادي الذي يستعين بالأساليب العلمية التي تهتم بشئون الثروة في إنتاجها وتوزيعها وإستهلاكها وإدخار بعض الناتج منها وتوظيفه.

إن مؤتمرات الحلف التعاوني الدولي وجهت النظر إلى أهمية تطبيق مبدأ التعاون بين التعاونيات على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي .. ومن هذا المنطلق فإن مصر إقترحت في إجتماعات الحلف التعاوني الأخيرة أهمية التفكير في تكوين التعاونيات المتعددة الجنسية ... وأن يشجع الحلف الدول الأعضاء على أن تتعاون مع بعضها من أجل إقامة تعاونيات متعددة الجنسية تستطيع أن تتنافس مع الشركات المتعددة الجنسية التي تهدد النشاط الإقتصادي في الدول النامية بصفة عامة والنشاط التعاوني بصفة خاصة .. وعلى هذا الأساس فإنه ينبغي على التعاونيات في الدول المتقدمة والدول النامية أن تخطط لنفسها بحيث تتعاون إقتصادياً وفنياً مع بعضها .

وهذا المؤتمر يعتبر في رأيي أفضل تطبيق لمبدأ التعاون بين التعاونيات على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي ... وهو المبدأ الذي أضافه الحلف في عام ١٩٦٦ إلى المبادئ التعاونية التي تحكم تنظيم وإدارة التعاونيات مستهدفاً من وراء ذلك تحقيق مزيد من التنمية الإجتماعية والإقتصادية وتحسين العلاقات الدولية .. والحلف من أكبر أنصار السلام .. وقد أصدر في ٢٨ أكتوبر الماضي قراراً من أجل نشر السلام القائم على العدل ويُحذر من سباق التسلح وصرف الأموال على أدوات الحرب والتدمير .. والتركيز على التنمية من أجل السلام.

ويسعدني أن أحيط التعاونيين علماً بأن اللجنة الزراعية للحلف التعاوني الدولي قد أعطت توجيها وُضع في اللائحة النظامية للجنة الإقتصادية .. بحيث أصبح من أغراض اللجنة الإقتصادية تدعيم الكيان الإقتصادي للتعاونيات في الدول النامية .. **بهدف تحقيق فائض يمكنها من الإسهام في التجارة التعاونية الدولية ..** ويسعدني أن أقرر بأن اللجنة الإقتصادية برئاسة مسيو جان دومينج .. وسكرتيرها النشط مسيو كلود شايير .. والسادة أعضاء اللجنة الإقتصادية المحترمين قد سارت في خطوات ناجحة نحو تحقيق هذا الهدف.

إن من أهداف هذا اللقاء أن نجتمع سوياً في اللجان الفرعية التي ينظمها المؤتمر وهي خمس لجان .. ويمكن من خلالها التعرف على كثير من إمكانيات المنظمات الأعضاء .. وبالتالي عقد الإتفاقات المناسبة .. **فهيا أيها التعاونيون .. يا أنصار الحب والسلام والإخاء في العالم .. الفرصة أمامكم .. فممثلو الحركات التعاونية في الدول المتقدمة والنامية ممثلة خير تمثيل في مؤتمركم هذا . يجتمعون في مصر .. بلد السلام – وأرض السلام – والداعية للسلام.**

وأخيراً .. أتقدم لكم جميعاً بخالص الشكر – **كما أوجه الشكر إلى السيد الرئيس حسني مبارك لرعايته للمؤتمر ، والسيد الأستاذ الدكتور فؤاد محي الدين أحد رؤساء مصر العظام فهو يؤمن بالديموقراطية ويرعى العلماء حق الرعاية ، والأستاذ الدكتور يوسف والى وزير الزراعة والأمن الغذائي للجهد الكبير الذي بذله للإشراف على تنظيم المؤتمر بما يحقق أهداف اللجنة الإقتصادية للحلف التعاوني الدولي والتعاونيين في جميع أنحاء العالم.**

كلمة وزير الزراعة :

وتحدث الدكتور يوسف والي وزير الدولة للزراعة والأمن الغذائي قائلاً :

يسرني اليوم أن ألتقي بإخواني التعاونيين القادمين من أوروبا وأمريكا وآسيا وأفريقيا يجمعهم هدف واحد أصيل هو خدمة المصالح الإقتصادية

المشتركة التعاونية في شتى أنحاء العالم .. وهذا المؤتمر يعتبر في رأيي جهداً محموداً لتحقيق أهداف الحلف الذي يقرر في قانونه أن من بين أهدافه نشر مبادئ التعاون وطرقه في شتى أنحاء العالم .. والعمل على تقدم الحركة التعاونية وحماية مصالحها .. وأن يصون العلاقات الودية بين الهيئات الأعضاء فيه .. وأن ينشط العلاقات التجارية بين مختلف أنواع الهيئات التعاونية .. وتدعيم الأمن الدولي والسلام الدائم .. ولاشك أن التنظيمات التعاونية خاصة تنظيمات القمة التعاونية تستطيع أن تلعب دوراً بناءً في هذا المجال سواء بالنسبة لتصدير فائض المحاصيل الزراعية أو إستيرادها.

وفي الدول النامية كمصر تتطلع دائماً إلى تقوية تنظيماتها القاعدية في الجمعيات التعاونية الزراعية المحلية بالقرى فهي أساس البنيان التعاوني .. وهي أساس الإنتاج .. ومن هنا تعتبر قضية تطوير التعاون الزراعي من أبرز أهداف العمل الوطني في هذه المرحلة الحاسمة من تاريخنا.. وذلك لأهمية أبعاده الإقتصادية والإجتماعية بإعتباره أداة هامة لتطوير الزراعة وتنظيم قطاع إقتصادي ضخم يشمل الريف المصري كله .. إذ أن خريطة الحركة التعاونية الزراعية المصرية تضم مقومات هائلة للتنمية الزراعية المنشودة .. إذ يوجد حوالي ٦ آلاف جمعية تعاونية زراعية يبلغ حجم عضويتها حوالي ٣ ملايين فلاح تعاوني يشكلون عائلات تتكون من حوالي ٢٠ مليون فرد علاوة على آلاف المهندسين الزراعيين الذين يعملون في خدمة الحركة التعاونية الزراعية .. لذا فإن الأمر يحتم ضرورة تطوير هذه التعاونيات لتنطلق إلى الهدف المنشود من أجل تحقيق الثورة الخضراء والأمن الغذائي.

وحتى يساير التعاون الزراعي المتغيرات التي طرأت على مجتمعنا كان لابد من إعادة النظر في قانون التعاون الزراعي رقم ٥١ لسنة ١٩٦٩ كضرورة لإزالة المعوقات وإستجابة للرغبة الشعبية ... ولرفع قدرات التعاون الزراعي الضخم لأداء دوره في خطة التنمية .. وقد تم

بالفعل صدور قانون التعاون الزراعي الجديد رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ لتبدأ مرحلة جديدة في التعاون الزراعي تعتمد على :

أولا : جمعيات تعاونية متعددة الأغراض في القرى وتتحدد أهم مهامها في الآتي :

١) بحث التركيب المحصولي للدورات الزراعية.
٢) المساهمة في تنظيم زراعة الأرض وفقاً للأسس العلمية الحديثة.
٣) تقديم القروض العينية والنقدية للأعضاء بصفتها الإعتبارية.
٤) أداء الخدمات الزراعية خاصة في مجال الميكنة الزراعية.
٥) تنفيذ المشروعات الإنتاجية خاصة مشروعات التصنيع الزراعي وكذلك الخدمات الإجتماعية.
٦) تسويق محاصيل أعضائها تعاونيا.

ثانيا : جمعيات نوعية متخصصة في أداء خدماتها لصالح الأعضاء على مستوى قرية أو أكثر أو على مستوى المحافظة .. وتكون هذه التعاونيات جمعيات عامة على مستوى الجمهورية.

لاشك أن الجمعيات النوعية العامة المتخصصة في مصر والمتمثلة الآن في الجمعيات العامة للأرز – القطن – الخضر والفاكهة – البطاطس – البصل – المحاصيل الزيتية – القصب – الكتان – الثروة الحيوانية .. تمثل كلها خلايا متقدمة في الحركة التعاونية الزراعية في مصر .. إذ أن المفهوم الصحيح للجمعيات المتخصصة هو رعاية المحصول من بداية الزراعة إلى مرحلة التسويق الداخلي والتصدير وكذلك البحث عن السلالات ذات الإنتاجية العالية وتطبيق الأساليب العلمية المتطورة .. وحل مشكلات المنتجين خاصة فيما يتصل بالسياسة السعرية.

وتؤدي هذه التعاونيات الآن دوراً بارزاً في خدمة المنتجين في مجالات إنتاج هذه المحاصيل المختلفة .. ونأمل زيادة تدعيمها في المرحلة القادمة كي تلعب هذه التعاونيات دوراً رئيسياً وهاماً عن طريق إستيراد كافة مستلزمات أعضائها ، خاصة من المصادر التعاونية ..

وكذلك في مجال تصدير فائض المحاصيل وهذا من بين أهداف مؤتمركم الموقر.

إن إستراتيجيتنا في وزارة الزراعة تعتمد أساساً على إعتبار التعاونيات الزراعية أدوات هامة نحو تحقيق زيادة الإنتاج الزراعي وإحداث التنمية الريفية .. كما أنها وسيلة لتوصيل نتائج البحوث العلمية إلى المجال التطبيقي .. ومن هنا رأينا تمثيل التعاونيين في كل اللجان المتصلة بالزراعة ومشروعات الإنتاج الزراعي.

وأخيراً .. فإنني أتمنى لمؤتمركم كل النجاح والتوفيق من خلال مناقشات اللجان والوصول إلى توصيات ونتائج بناءة تساهم كثيراً في حل مشكلات الزراعة والأمن الغذائي .. وبذا يحقق التعاون إنجازاته في سبيل مجتمع أفضل.

كلمة وزير الإقتصاد :

وتحدث الدكتور/ مصطفى السعيد – وزير الإقتصاد قائلاً :

أن المؤسسات التعاونية بما تنص عليه من مبادئ أخلاقية وأهداف إنسانية تعتبر إحدى القنوات المرغوبة للتسويق الخارجي خاصة في الدول النامية ومن بينها مصر.

ولقد كان لإنشاء اللجنة الفرعية للشئون الإقتصادية في نطاق الإتحاد التعاوني الدولي عام ١٩٧٧ والتي أصبحت فيما بعد تعرف بأسم المكتب التعاوني الدولي أكبر الأثر في تنمية التبادل التجاري بين التنظيمات التعاونية .. فقد تم في هذا الخصوص عقد الكثير من الإتفاقات والعقود التجارية التي بلغت قيمتها نحو المليار دولار في السنوات القليلة الماضية.

إننا ننتهز هذه الفرصة للإشادة بالتوصيات التي أسفر عنها المؤتمران السابقان .. الأول في نيويورك في نوفمبر عام ١٩٧٨ .. والثاني بموسكو في أكتوبر عام ١٩٨٠ .. وعلى الأخص فيما يتعلق بتكثيف الجهود لزيادة نصيب التعاونيات من التجارة العالمية لأهم المنتجات الزراعية وتنشيط التجارة في السلع الإنتاجية والالات ومستلزمات الإنتاج التي تحتاجها القطاعات التعاونية.

وفي النهاية أود أن أختتم كلمتي بالتأكيد على أن التعاونيات في مصر سواء في مجالات الصناعات الحرفية أو الإنتاج الزراعي في حاجة إلى تعميق خبراتها وتكامل إختصاصاتها الأخرى من خلال عمليات التبادل التجاري وتبادل الخبرات خاصة في كافة الدول التي سبقتنا في هذا المضمار.

وأود أن أؤكد مرة أخرى أن المؤسسات التعاونية تعتبر إحدى القنوات المرغوبة للتسويق الخارجي سواء في الدول المتقدمة أو النامية.

كلمة رئيس الوزراء :

وألقى الدكتور فؤاد محيي الدين رئيس مجلس الوزراء كلمة هامة قال فيها :

يسعدني بإسم الحركة التعاونية المصرية أن أفتتح اليوم بقاعة المركز المصري الدولي للزراعة بالقاهرة المؤتمر الثالث للتجارة التعاونية الدولية بناء على قرار الحلف التعاوني الدولي والذي صدر بناء على قرار من اللجنة الزراعية للحلف وموافقة إجماعية من لجنته المركزية .. وقد رحبت مصر ترحيباً كبيراً بهذا القرار وإعتبرته تقديراً لجهودها من أجل السلام .. خاصة وأن الحلف التعاوني الدولي يصدر دائماً في مؤتمراته وإجتماع لجانه

المركزية قرارات وتوصيات تدعو دول العالم للعمل من أجل تحقيق السلام العادل.

إننا في مصر نؤمن إيماناً كبيراً بما يمكن للتعاون أن يؤديه في مختلف أوجه النشاط الإقتصادي .. ومن هنا جاء إهتمامنا بالحركة التعاونية بشتى قطاعاتها .. بل أن موقف الدولة محدد بوضوح كامل في دستور مصر الدائم الذي نص في المواد ٢٦ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣١ على ما يلي :

*) ترعى الدولة المنشآت التعاونية بكل صورها .. كما تعمل على دعم الجمعيات التعاونية الزراعية وفق الأسس العلمية الحديثة.

*) تخضع الملكية لرقابة الشعب وتحميها الدولة وهي ثلاثة أنواع : الملكية العامة والملكية التعاونية والملكية الخاصة .. والملكية التعاونية هي ملكية الجمعيات التعاونية ويكفل القانون رعايتها ويضمن لها الإدارة الدائمة.

إن مصر في تطورها الحديث تهتم بأن تصبح رعاية الدولة للحركة التعاونية مؤثرة وفعالة لصالح الملايين من أعضاء التعاونيات المختلفة سواء كانت زراعية أو إستهلاكية أو إسكانية أو إنتاجية أو ثروة مائية.. ومن هذا المنطلق قامت الدولة بمعاونة القائمين على الحركة التعاونية شعبية وتنفيذية بالدراسات اللازمة لإعادة تنظيم الحركة التعاونية بأسرها على أسس تحقق أهداف التعاونيين في تحسين أوضاعهم الإجتماعية والإقتصادية .. وقد تم فعلاً إعادة تنظيم البنيان التعاوني لكل من مجالات التعاون المختلفة وهي الزراعي والإنتاجي والإستهلاكي والإسكاني والتي إنضمت للحلف الدولي.

ولعل من أبرز دعائم سياسة الحكومة الحالية إهتمامها بالحركة التعاونية الزراعية نظراً لإرتباط أكثر من ٢٠ مليون فلاح مصري بها والتي من أجل صالحهم صدر قانون التعاون الزراعي وأعيدت الإنتخابات من القاعدة للقمة.

وبالنسبة لمجالات الإئتمان والإصلاح الزراعي وإستصلاح الأراضي .. بلغ عدد الجمعيات الزراعية المحلية متعددة الأغراض في القرى ٥٠٩٢ .. كما أن الجمعيات المشتركة للمراكز الإدارية بلغت ٢٦٦ جمعية كما وصلت الجمعيات المركزية على مستوى المحافظات إلى ٥٠ جمعية .. بالإضافة إلى ٢٦ جمعية نوعية على مستوى المحافظات أيضاً .. أما الجمعيات التعاونية الزراعية العامة لمختلف الأنشطة فقد وصل عددها إلى ١٣ جمعية تعاونية.

أما فيما يختص بقطاع التعاون الإنتاجي فإنه يضم ٣٥٠ جمعية تعاونية إنتاجية أساسية على مستوى الجمهورية تغطي أنشطتها ١٢ قطاعاً إنتاجياً .. وقد بلغ عدد الأعضاء المشتركين في هذه الجمعيات ٩٤٥٧٢ عضواً.

وكذلك بالنسبة للتعاون الإسكاني فهناك ١٤٦٨ جمعية للإسكان بين فئوية وأهالي يتواجد معظمها في القاهرة والجيزة والأسكندرية.

أما بالنسبة للتعاون الإستهلاكي فيبلغ إجمالي عدد الجمعيات(*) الإستهلاكية المنتشرة في أنحاء الجمهورية ٩٥٩٣ جمعية موزعة على المحافظات المختلفة ومراكزها ومعظم قراها .. وهذه الجمعيات تندرج تحت

* نرجو أن نوجه النظر إلى أن الأرقام المذكورة في هذا الخطاب ترجع إلى نوفمبر عام ١٩٨٢.

إتحاد إقليمي لكل محافظة .. وهذه يضمها جميعاً الإتحاد التعاوني الإستهلاكي المركزي.

ونأمل أن تتوج جهودنا بقيام إتحاد تعاوني(*) عام يضم كافة الإتحادات التعاونية المركزية .. وبذلك نضمن تنسيق الجهود التعاونية في كافة الأنشطة الإقتصادية .. ودفعها جميعاً نحو هدف مشترك وهو رفع مستوى التعاونيين أعضاء الجمعيات التعاونية الزراعية إقتصادياً وإجتماعيا.

كذلك فإن قيام المنظمات التعاونية في الدول المتقدمة بتقديم التكنولوجيا التي تتناسب مع إمكانيات المنظمات التعاونية في الدول النامية بهدف تنميتها أمر على جانب كبير من الأهمية من أجل الوصول إلى التنمية الحقيقية في هذه الدول عن طريق التعاون .. وبذا يمكن تحقيق فائض يسمح للدول النامية بالقيام بدور فعال في التجارة والمبادلات الدولية(**).

(*) تحقق بالفعل ما تعهد به الأستاذ الدكتور فؤاد محي الدين أمام المؤتمر حيث صدر القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٤ بإنشاء الإتحاد التعاوني العام.

(**) أعرب المؤتمر عن فائق تقديره للكلمات التي ألقاها الأستاذ الدكتور/ فؤاد محي الدين ، والدكتور /يوسف والي . والدكتور مصطفى السعيد . وتعتبر هذه الكلمات من وثائق المؤتمر التي تسترشد بها شتى اللجان التي تناقش مختلف الموضوعات.

تقارير لجان المؤتمر :

وفيما يلي تقرير موجز جداً للجان المؤتمر الخمس وتوصياتها :

تقرير اللجنة الأولى : الماشية والأعلاف والحبوب :

تلى تقرير اللجنة الأولى مقررها مستر جون بقوله : إن مناقشات أعضاء اللجنة أكدت على إعطاء أفضلية للتجارة بين التعاونيات من حيث المبدأ .. ونقترح إنشاء مكتب إتصال لتبادل المعلومات بين التعاونيات على أن يبدأ هذا المكتب على نطاق ضيق ويقدم أفضل الخدمات التسويقية في نفس الوقت.

كما تشجع اللجنة أيضاً كافة التعاونيات التي تقدم العروض.

وترى اللجنة أن إنشاء مكتب الإتصال لتبادل المعلومات يؤدي إلى حصول المنتج على أعلى ربح ممكن .. وسوف يؤدي ذلك إلى تحقيق صفقات أفضل.

تقرير اللجنة الثانية : الإنتاج الزراعي

وتلى مقرر اللجنة الثانية تقريرها بقوله : إن اللجنة بحثت مشكلات المنتجين والمشترين ولكن المعلومات لم تكن كافية وأوصت اللجنة بما يلي :

١) أن تقوم منظمة بيكا (المكتب الإقتصادي للحلف) بتعيين شخص أو مجموعة لتطوير بنك للمعلومات.
٢) وضع قائمة من المشترين والعقود الملائمة.
٣) على كل دولة أن تعين ممثلاً للمساهمة في الحصول على المعلومات.
٤) ضرورة حصول كافة المنظمات الإقليمية على المعلومات السليمة.
٥) تطوير مجموعة دولية للنظر في الأسعار والإشراف على المحصولات التي لا تسوق تعاونياً من أجل دعم التجارة التعاونية الدولية.

تقرير اللجنة الثالثة : الطاقة

فقد عرض تقريرها مستر إبرازولي مقرر اللجنة ..

قال : بحثت اللجنة مشكلات البترول .. وإمكانية إستغلال الطاقة الشمسية في خدمة الزراعة .. وأكدت اللجنة ضرورة أن تتلاءم التكنولوجيا مع إحتياجات الزراعة وظروفها في الحقول.

إن المشكلة التي أثيرت داخل اللجنة تكمن في إقتراح بإنشاء لجنة دائمة لتبادل الخبرات وبحث مشكلات إستخدام الطاقة في الزراعة لوضع حل علمي وعملي للمساعدة .. وهناك إقتراح آخر وهام مقدم من المكسيك بشأن تخصيص بترولها للتعاونيات الزراعية.

وعلق الدكتور/ كمال أبو الخير - رئيس المؤتمر قائلاً : إن مشكلة الطاقة تشكل عبئاً على الدول النامية .. ونرجو أن نستطيع عن طريق المكتب المقترح واللجنة الدائمة حل هذه المشكلة.

تقرير اللجنة الرابعة : الآلات الزراعية

إنتهت اللجنة من مناقشاتها إلى التوصيات التالية :

١) إن الدول النامية تركز على الآلات لمواجهة الإحتياجات الزراعية ولكن لم يبذل أي مجهود لذلك.

٢) إن إحتياجات التعاونيات الزراعية من الآلات لابد أن يتم توفيره عن طريق مركز للمعلومات بنشر نشرات عن الإمدادات والمشروعات والآلات .. ويصمم كتالوجات لمختلف أنواع السلع التي تتعامل فيها التعاونيات في شتى أنحاء العالم وخاصة الأسعار.

٣) ضرورة أن يتقدم أعضاء التعاونيات بالإحصائيات المتاحة لهم لتعرض ضمن تقرير الحلف عام.

٤) إقامة وكالة تعاونية دولية متعددة الجنسيات لمواجهة الشركات العالمية المتعددة الجنسيات.

وقد تضمن تقرير اللجنة عدة إقتراحات :

١) إنشاء شركة ضمــان لتبـادل العمليـات التجاريـة الدوليـة للتعاونيـات الزراعية .. على أن تُشكَل هذه الشركة من البنـوك وهيئـات التـأمين التعاونيـة .. وعلى أن تكون دورة الضمان لمدة عام واحد و ٥ سنوات للتجهيزات.

٢) إنشاء نظام لجمع ونشر المعلومات الزراعية التجارية الدولية.

وعقب الدكتور كمال أبو الخير على تقارير وتوصيات وإقتراحات اللجان الخمس بقولـه :

إن مجموعات العمل أجمعت على الإقتراحات التالية :

*) إنشاء بنك للمعلومـات كضرورة حتميـة لخدمـة التجـارة التعاونيـة الدولية.

*) إنشـاء جمعيـات تعاونيـات متعددة الجنسيات لمواجهـــة الشـركات العالمية المتعددة الجنسيات.

*) إنشاء شركة ضمان تعطي ضمانات إضافية لمساعدة الدول الناميـة التي لا تتمكن من إعطاء تأمينات إضافية.

وفي الجلسة الختامية للمؤتمر تحدث مسيو شابيز سكرتير اللجنة الزراعية ونـائب رئيس اللجنة الإقتصادية بالحلف التعاوني الدولي قائلاً : أن المكتب الإقتصادي للجنة الزراعية قـام حتـى الآن بدوره في تعزيز التجارة التعاونية الدولية .. وخاصة دوره في إقامة المؤتمـر الثـالث الذي ينتهي اليوم .. والإعداد للمؤتمر الرابع في نوفمبر عام ١٩٨٤ لتمويل الصفقـات التجاريـة في الهند.

ثـم قـام الدكتـور/ كمـال حمـدي أبـو الخـير - رئيس المؤتمــر بعـرض التوصيات ووافق جميع أعضاء الوفود بالإجماع علـى هـذه التوصيـات وفـي نـهاية الجلسات تُليت الكلمات الآتية :

كلمة رئيس المكتب الإقتصادي للحلف :

تحدث مسيو دومينج قائلاً : لقد إلتقيت بالسيد الرئيس محمد حسني مبارك صباح اليوم برفقة الدكتور يوسف والي الذي أشرف على تنظيم هذا المؤتمر .. ونقلت إلى السيد الرئيس ثقة وتحيات جميع أعضاء الوفود .. وأبدى السيد الرئيس مبارك رغبته في دعم التعاونيات .. وطلب أن تكون القاهرة مقراً للوكالة الدولية للتعاونيات المتعددة الجنسيات.

إن نظام الضمان الإضافي المقترح هو أمر هام وإيجابي .. ولكن يجب أن تكون الإحصائيات والمعلومات بشأن التجارة الدولية معروفة .. ويجب أن نعمل على ضوء الواقع وتوقعات المستقبل.

كما أن إقتراح بنك المعلومات يعتبر إقتراحاً هاماً جداً لتوفير المعلومات اللآزمة للتعاونيات.

وختاماً .. قدَّم مسيو دومينج تحية إلى جمهورية مصر العربية حكومةً وشعباً .. وتحية للحركة التعاونية المصرية .. وتحية للدكتور/ كمال أبو الخير وجهده من أجل رئاسة ونجاح هذا المؤتمر الهام.

كلمة ختامية للدكتور كمال أبو الخير :

وتحدث الدكتور كمال أبو الخير رئيس المؤتمر قائلاً : إن هذا المؤتمر يؤكد حاجة العالم إلى بعضه البعض .. إن التعاونيين جميعاً هم أنصار السلام والحب والتعاون بين الشعوب .. وهذا أول مؤتمر عالمي يحضره الفلاحون في مصر بجلابيبهم التي يعرفهم العالم بها .. وقد إلتقينا هنا من الشرق والغرب قلوبنا وعقولنا وأيدينا مفتوحة .. نحن هنا سواء .. نحن هنا تعاونيون .. وفقنا الله في أن نتغلب على كل المشكلات التي تواجه الحركات

التعاونية على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي ، هذا بالإضافة إلى حل ما تواجهه البشرية من مشكلات السلام ، حيث أن التعاون يزداد نمواً وإزدهاراً في مناخ السلام.

ثم إستطرد الدكتور/ كمال أبو الخير شاكراً للدولة ما يسَّرته من إمكانيات ، وللسيد الدكتور/ يوسف والي - وزير الزراعة إستضافته المؤتمر في المركز الزراعي الدولي وما يشمله من مرافق وخدمات ، وتيسير الترجمة الفورية بأربع لغات ... وكافة المستويات المسئولة في المركز ، ذاكراً بالفضل ترجمة البحوث إلى عديد من اللغات الأمر الذي يسَّر الفهم والإتصال المتبادل بين جميع الوفود.

ثم أفاد الدكتور/ كمال أبو الخير أعضاء المؤتمر بأن لجنة صياغة التوصيات إقترحت نص برقية ترسل إلى الرئيس حسني مبارك ... وقرأ النص على السادة أعضاء المؤتمر ...

ووافق المؤتمر على نص البرقية بالتصفيق المتواصل ...

وفيما يلي نص البرقية ورد السيد الرئيس عليها.

برقية شكر من الرئيس مبارك لرئيس وأعضاء المؤتمر الثالث للتجارة التعاونية :

تلقى الدكتور كمال أبو الخير - رئيس المؤتمر الثالث للتجارة التعاونية الدولية وعميد المعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية برقية شكر من الرئيس محمد حسني مبارك وهذا نصها :

يسّرني أن أشكركم والسادة أعضاء المؤتمر الثالث للتجارة التعاونية الدولية على البرقية التي بعثتم بها إلي وتضمنت أصدق المشاعر الوطنية.

وإني إذ أعتز بجهودكم المخلصة.

لأرجو الله أن يساند جهودنا جميعاً لخدمة وطننا العزيز.

مع أطيب تحياتي لكم وتمنياتي بدوام التوفيق.

وكان الدكتور كمال أبو الخير قد أرسل البرقية التالية للرئيس :

السيد الرئيس محمد حسني مبارك رئيس الجمهورية

يسعدني بإسم المؤتمر الثالث للتجارة التعاونية الدولية للجنة الإقتصادية للحلف التعاوني الدولي والذي يضم ٤٠ دولة من كافة قارات العالم والذي مثلت فيه الوكالات الدولية للأمم المتحدة وأكثر من سبعين منظمة إقتصادية تعاونية ، يسعدني بناء على إرادة المؤتمر وإجماعه أن أنقل إلى سيادتكم خالص شكر أعضاء المؤتمر وصادق مشاعرهم وتقديرهم لتفضلكم بإستقبال مسيو دومينج رئيس اللجنة الإقتصادية للحلف وما عبرتموه له عن تمنياتكم بنجاح المؤتمر وتحياتكم لجميع المشاركين فيه.

كما يسعدني أن أنقل لسيادتكم أن رعايتكم وتشجيعكم كان لهما أكبر الأثر في القرارات البناءة التي صدرت عن المؤتمر والتي منها إختيار مصر كأول دولة تنشأ فيها الوكالة الدولية للتعاونيات المتعددة الجنسية لكي تكون في خدمة التعاونيات الدولية بصفة عامة والتعاونيات الزراعية المصرية بصفة خاصة.

وفقكم الله وسدد على طريق الخير خطاكم.

دكتور/ كمال حمدي أبو الخير

رئيس المؤتمر الثالث للتجارة التعاونية الدولية

وعميد المعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية

الفصل الثالث عشر

دكتور وليم كِنج ومفهوم الإدخار ورأس المال

التعريف بدكتور وليم كِنج

أوضحنا من قبل فكر " فردريش فلهلم رايفيزن " فيما يتعلق بالإئتمان والتمويل التعاوني ... ويسعدني في هذا الفصل أن أُقدّم فكر أحد الرواد التعاونيين الأوائل الذين كافحوا من أجل سعادة البشر بغض النظر عن اللون أو الجنس أو العقيدة ... دكتور وليم كنج الذي ولد في ١٧ أبريل ١٧٨٦ وتوفى في ١٩ أكتوبر عام ١٨٦٥ والذي شرح للعمال في بريطانيا والمجتمع أقدم فكرة عن رأس المال ، وكيف أن رأس المال ما هو إلا القليل الأقل الذي يُمكن إدخاره من عائد العمل وأن دعائم التعاون الثلاث هي : العمل ، ورأس المال ، والمعرفة ، وكان المجتمع يطلق عليه طبيب الرجل الفقير The poor man's physician. وقد تولدت فيه هذه النزعة الخيِّرة للفقراء والعُمال عن طريق كثرة إتصاله بهم بحكم مهنته ، وقال عنه رواد التعاون في العالم أنه " النبي الأول " للتعاون الحديث ، وأن رؤيته نفذت بوضوح إلى المستقبل البعيد ، وأنه كلما مر الزمان ، وطال تاريخ الحركة التعاونية فسيقف صنّاع الديموقراطية العظام كقمم الجبال ، ويبدو دكتور وليم كنج بين هذه القمم كأشمخ قمة في صفوفهم...

إن دكتور وليم كنج أعطى العمال الأمل في الحياة ، ورسم لهم الطريق لكي يكونوا أسياد أنفسهم ، فقط عليهم أن يعملوا ... وأن يدخروا القليل الأقل من ناتج عملهم ، وما رأس المال سوى الإدخار الناتج من العمل ، وطالبهم بأن يدخروا ... ويدخروا ... ويدخروا ... لينشئوا رأس مال مشترك ... ويتحدوا ، فالإتحاد قوة ، والقوة التي توجها المعرفة سعادة ، والسعادة هي هدف خلق الله أجمعين ، وقد إقتبسنا مقالتين فقط من المقالات التي نشرها في جريدة "التعاوني" ... العدد رقم ٨ والعدد رقم ٩ والصادرتان عام ١٨٢٨ ، ١٨٢٩.

THE CO-OPERATOR	التعاوني
Knowledge And Union Are Power	المعرفة والإتحاد قوة
Power, Directed By Knowledge, is Happiness	القوة التي توجهها المعرفة سعادة
Happiness is The End of Creation	السعادة هي هدف خلق الله

العدد : ٨ أول ديسمبر ١٨٢٨

دعائم التعاون الثلاث

العمل ، رأس المال ، المعرفة

THE THREE ESSENTIALS OF CO-OPERATION, VIZ., LABOUR, CAPITAL, KNOWLEDGE

العمـــل

LABOUR

١) من أجل توضيح أن الجمعية التعاونية ينبغي عليها أن توفر بالضرورة حالة من الإستقلال لجميع أعضائها ، فإنه يكفي أن نبين أنها تحتوي في صميمها على الأساس المشترك الذي ينبني عليه كل الإستقلال في العالم ... أي العمل ، الذي هو جذر الشجرة مهما نمت فيما بعد ، والعمل في ذاته كل شئ ومن يملك العمل يملك كل شئ.

٢) لا يستطيع أي إنسان له عقل يفكر به أن يُنكر أن الطبقات العاملة تملك العمل في نفسها ، وأن العمال وحدهم هم الذين يملكون العمل ويحتكرونه إحتكاراً كاملاً في أيديهم ، ولن يستطيع قانون أو أي قوة حرمانهم منه ، بل إن كل قوة هي في النهاية نوع من العمل وتكمن في الطبقات العاملة وفيها وحدها دون غيرها ، فما

القوة التي لدى أي شخص أو طبقة من الناس سوى قوة توجيه عمل أو قوة الطبقات العاملة.

٣) ونود توجيه إنتباه الطبقات العاملة إلى هذا الموضوع ، وهو أن في إمكان الطبقات العاملة إستخدام القوة التي تملكها هي وحدها من دون الناس لمصلحتها الخاصة بدلاً من توجيهها لمصلحة غيرها ، وإلى أن تفعل ذلك ، فإن السلطان الذي يملكه الأفراد الآن على توجيه العمل والعيش على حسابه لابد أن يستمر قائماً بدلاً من التعاون ولما كانت الطبقات العاملة هي التي تعمل فإنها تستطيع الإختيار في أي وقت بين ما إذا كانت تعمل لنفسها أو للغير.

٤) العمل هو الأساس ، وهو القادر على الإرتفاع بكل بناء ، والعمل هو بمثابة الجذر من الشجرة ، والربيع الدائم الذي يُحققه كل نهر متدفق ، والقلب من الجسم ، وروح الحياة ، ومادامت الطبقات العاملة تملك العمل فلابد أن تملك البناء والشجرة والنهر والجسد والحياة ذاتها ، وهي تمتلك العمل بالفعل ولذا ستنجح بمجرد دخولها ميدان التعاون.

رأس المال
CAPITAL

٥) يملك العمال العمل ، ولا ينكر ذلك أحد ، ولا يمكن أن ينكره أحد ، لذا يبدو من الأمور غير العادية بل من أغرب الأمور ألا يكون للعامل سلطان على عمله ، لكن هذا هو الواقع ونحن نعترف به ، فإن لم يتغير هذا الواقع فسيستمر هذا الوضع إلى الأبد ، والسبب بسيط جداً وواضح وبيّن ، فالعامل لا يملك رأسمال ، فطالما هو يعمل فلابد له أن يأكل ويشرب ، فيحتاج إلى طعام وكساء ومسكن ليقيم أوده ، وهو ينتج طعاماً جديداً وكساءاً جديداً ومساكن جديدة ، ويسمى ذلك بوجه عام رأسمال ، ويكفي تعريف رأس المال بهذه الطريقة لغرضنا ،

عمله إلى المال لكي يعيش عليه حتى يتم عمله ، ومن يملك رأس مال المشروعات يسيطر على العمل ، لكن العامل لا يملك هذا الرأسمال ، فلابد له إذن من أن يبيع عمله لمن يملكه.

٦) ورغم أن العامل لا يملك رأس المال فمن السهل عليه إمتلاكه لأن كل رأسمال مُحقَّق هو نتيجة للعمل ، وما رأس المال سوى ناتج العمل المدخر ، فمن يملك العمل يستطيع تملك رأس المال أيضاً إذا أراد ، وما عليه إلا أن يجنب جزء من ناتج عمله حتى يصبح في موقف يمكنه من أن يعيش على ما لديه بينما يعمل ليخرج إنتاجاً جديداً ، وبذلك يمتلك رأس المال ويمتلك السيطرة على عمله في آن واحد ، ومن يعمل لآخر يصير خادماً له ، وإذا إدخر المزيد بحيث يسيطر على عمل آخرين صار سيد هؤلاء الآخرين ، ولما كان كل رأسمال مكون من عمل فإن كل أصحاب العمل صنعهم العمال في وقت ما.

٧) واضح أنه لا يمكن لكل الناس أن يصبحوا أصحاب عمل وسادة ، ونقصد بقولنا أن العالم لا يستغني عن العمال ، بمعنى أن الرأسمال لا فائدة منه بدون العمل ، وكون أن رأس المال هو لا شئ في حد ذاته أو جدير بالإعتبار وموضوع في غاية الأهمية ، لأن الناس يتحدثون عن رأس المال وكأنه كل شئ ، ولعلهم يقصدون أن السيطرة على العمل هي كل شئ ، لكن لن تكون هناك سيطرة إذا لم يوجد عمال ، وعندئذ يصبح رأس المال بلا قيمة ، فنرى من وجهة النظر هذه أيضاً أن العمل هو كل شئ وليس رأس المال ، ولابد من إقتران رأس المال بالعمل حتى يصير رأس المال منتجاً.

٨) يقولون " لن يصير كل الناس سادة " وهذا صحيح إذا كان يُقصَد بالسيد رجل لا يعمل ، أما إن كان المقصود بالسيد رب العمل أي رجل يعمل برأسماله الخاص فهنا

يمكن لكل الناس أن يصبحوا سادة إن أرادوا دون أن يُصاب العالم بضرر بل سيجني فائدة كبرى ، ولا يحتاج الإنسان سوى إلى رأسمال يعيش عليه أثناء عمله ، ولا يهم من يملك رأس المال سواء هو أو غيره مادام يعيش ، وحين يستهلك العامل رأسماله فإنه بعمله يعيد إنتاجه ، وهكذا يستطيع بالإدخار الذي أدى إلى تراكم رأس المال أن يواصل تكبير رأس المال بإستمرار حتى يصل إلى مرحلة يستطيع أن يختار بين أن يستمر في نمو رأس المال أو يقلل عمله.

٩) ومن الأهمية بمكان عظيم ألا ينفصل العمل عن رأس المال ولو أننا تناولناها حتى الآن وكأنهما منفصلان ، واستمر هذا التمايز بينهما حتى وقر في الظن أن العمل ورأس المال متنافران لا يجتمعان وهو قول عبث وغير صحيح ، فإذا كان رأس المال من العمل كما يقر كل الناس فلا وجود إذن للتعارض بينهما بل ينبغي أن يقع بينهما تحالف طبيعي ، وهو واقع فعلاً لكن الطبقات العاملة أجهل من أن تراه.

١٠) نقول من المهم ألا ينفصل العمل عن رأس المال ، والسبب أن هذا الإنفصال يؤدي إلى إنحدار العامل مباشرة جسماً وعقلاً فيفقد إعتباره ويفقد الشخصية والإحترام ، " ويوصم بأنه واحد من الكثرة الأجلاف ، وحثالة القوم ، والعامة ، والطغام وأراذل الأرض(*) " ، وتنهال على رأس العامل المسكين كل ما في اللغة من ألفاظ مهينة ، وما منشأ ذلك سوى فصل العمل عن رأس المال ، والحق أن معظم الجرائم العامة إنما يرتكبها أفراد من الطبقة العاملة ، مما يدل على أن مكافأة العمل تقل بإستمرار عندما ينفصل العمل عن رأس المال بحيث يجد العامل بعد إنحدار قيمته أن العيش بالجريمة أسهل من العيش بالعمل ، ولا يجد العامل وقت راحة أو فراغ يثقف فيه

(*) He is branded as one of the swinish multitude : The dregs of the people - the populace : the scum of the earth.

عقله فتنحدر بالتالي أفكاره ومعنوياته ، ويخلع عن طبيعته ثوب الأخلاق ، ويظل ينزل في دركات السلم الإنساني حتى يقترب من مرتبة الحيوان الوحشي ...يباع ويشتري كحيوان وحشي وإن كان بيعاً قانونياً ، ولا ينظر إليه أخوانه في الإنسانية إلا على أنه نوع من الحيوان.

١١) ظل العمل ورأس المال مُنْقَسِمين مُتَباعِدَيْن زمناً طويلاً لكنهما لم يكونا كذلك دائماً ، وفي زمن ما لم يكن مما يقلل إعتبار رجل الدولة أو القائد العسكري أو الحاكم أن يمسك بالمحراث ، بل أن أعظم الرجال الذين أنجبهم العالم كرموا العمل وأدّتهُ الأيدي الكريمة بل أكرم الأيدي ، اقرأ ... واقرأ ... واقرأ تاريخ العالم سواء الديني أو العلماني تجد مصداق ما نقول ، وكان مقسوماً للبشرية أن تُبشر السماء بأهمية العمل ، وحق الإنسان في أن يعمل ، وأن تقضي على المفهوم الذي كان شائعاً في بعض الحِقَبْ أن العمل بالنسبة لبعض الطبقات مُشين ، وأن هناك فئات خُلِقَت لكي تكون أجيرة ، وأن كل محاولات ترقية ذهنها وأحوالها لا فائدة منها بل وعلى قدر عظيم من الخطر.

١٢) وتمتلك الطبقات العاملة العمل وهو مصدر كل رأسمال ، وينبغي على العمال أن يجمعوا العمل إلى رأس المال مرة أخرى وسوف يصبحون مستقلين وسعداء كما كان آباؤهم من قبل ، ونعتقد أن ذلك ممكن لكن لن يقدروا عليه وحدهم ، " فالمملكة المنقسمة على نفسها لابد أن تسقط " وحين يعمل العمال كل منهم ضد الآخر ينقسمون على أنفسهم ولابد أن يسيروا إلى الدمار ، أما حين يتحدون معاً فلابد أن يصلوا للإستقلال ، فليدخر العمال ويدخروا ويدخروا لينشئوا رأسمال مشترك ، وليصبح هذا الرأسمال المشترك سيدهم فلن يخذلهم أبداً ولن يطحنهم ولن يسوقهم إلى الضياع في العالم العريض، بل سيحميهم ويمنحهم الإستقلال عن الجميع وسيكون لهم أباً و لن يتركهم ولن يهجرهم ".

المعرفـة
KNOWLEDGE

١٣) حدثت عدة مناسبات في السنة الماضية بل في الشهور القليلة الماضية تُبيِّن أن الطبقات العاملة تقترب من التعاون معرفةً وممارسةً ، ونعتقد أن العقبة الكبرى في سبيل التعاون هي جهل الطبقات العاملة ، غير أن هذا الجهل أخذ يزول بسرعة ، لأن المعرفة تَجَمَّعت لدى رجال العلم والطبقة العليا بدرجة كبيرة بحيث لابد أن تفيض بالضرورة لتصل إلى العمال ، ومن ناحية أخرى تقضي العلاقات المعقدة في المجتمع على كل إنسان مهما تخفضت درجته أن يحصل على بعض المعرفة ، حتى أن العامل أو الخادم لا يستطيع أي منهما القيام بعمله بغير معرفة القراءة والكتابة ، ويتبع معرفة القراءة إستخدام تلك القدرة على القراءة ، ولا تلبث قراءة الأشياء الغَثَّة والتي لا فائدة منها أن تنتهي بالتدريج لتحل محلها ميول لقراءة ما يفيد ويؤدي إلى الرقي ، ويدل على ذلك أن الكتب حتى ما كان منها يعالج العلوم وصلت إلى أيدي وأذهان الطبقات العاملة ، ولا يفقد إنسان حب المعرفة أبداً متى بدأ في تحصيلها ، ولن تحط الطبقات العاملة أبداً من قيمة المعرفة التي ستقودها للإستقلال ، وكلما زادت معرفة العمال فلابد أن يصلوا إلى معرفة مبادئ التعاون ، وستؤدي معرفتهم لها بالتأكيد إلى أن يعملوا بها ويتبعوها.

١٤) وسيحاول العمال الذين بدأوا يفهمون التعاون أن يحصلوا على المعرفة في أوقات فراغهم ، وستكون المعرفة واحداً من مبادئهم الأولى لأنهم سيرون أن الجهل وحده هو الذي يجعل الإنسان يفعل شيئاً أحمقاً مثل أن يعمل لحساب الغير بدلاً

من أن يعمل لحساب نفسه ، وأن المعرفة وحدها هي التي تُمَكِّن الرأسمالي من العيش دون أن يعمل ، لقد أنتجت الطبقات العاملة كل رأسمال العالم أجمع وعلى العمال الآن أن يبدأوا بإنتاج رأسمال جديد لأنفسهم ، ويمكنهم أن يفعلوا ذلك سريعاً جداً بمساعدة تلك المخترعات والآلات المدهشة التي تختصر العمل والتي توافرت الآن ، وقد صنع العمال هذه الآلات للآخرين ، ويُمكنهم بالتأكيد أن يصنعونها لأنفسهم.

١٥) وستوفر الآلات عليهم عبء العمل وتختصره فَتُتاح لهم أوقات فراغ لتحصيل المعرفة ولاشك أن عقولهم مُهيأةً لإكتساب المعرفة كغيرهم تماماً ، بل إن جميع رجال العلم تقريباً قد نشأوا من العمال ، ولا يحتاج العمال لغير الفراغ والفُرصة ، وسيوفر لهم رأس المال الفراغ والفرصة ، وسيعطيهم العمل رأس المال ، أي سيكون لديهم كل شئ ... العمل ، ورأس المال ، والمعرفة ، ومن ثمة الإستقلال والفضيلة والسعادة.

THE CO-OPERATOR	التعاوني
Knowledge And Union Are Power	المعرفة والإتحاد قوة
Power, Directed By Knowledge, is Happiness	القوة التي توجهها المعرفة سعادة
Happiness is The End of Creation	السعادة هي هدف خلق الله

العدد : ١١ أول مارس ١٨٢٩

في التعاون رأس المال دخل
IN CO-OPERATION CAPITAL IS INCOME

١) قد يبدو عنوان هذا المقال أخاذاً ومستحيلاً في نظر معظم القراء ونأمل أن نوضحه ونبرره وبذلك نوضح أيضاً سبباً جديداً يؤكد مزايا التعاون للطبقات العاملة.

٢) ويفرق من يمتلكون الثروات بين رأسمالهم ودخلهم . فيودعون رأسمالهم في إستثمار أو أوراق مالية أو يقرضونه للحكومة أو الأفراد لإستخدامه في التجارة أو الصناعة ويحصلون في مقابل إستخدام الغير لرأسمالهم على دفعة سنوية تعتبر ثمناً أو عوضاً وتسمى فائدة يتفاوت معدلها بإختلاف الأقطار والأزمان والمقترضين حسب المنافع التي يحصلون عليها من إستخدام الرأسمال ، ويسمى الفرد كل ما يحصل عليه في صورة فائدة دخلاً ، ويعيش على هذا الدخل تمتعاً بكافة الطيبات والكماليات التي يُمكّنه دخله من الحصول عليها ، مراعياً دواعي الحكمة التي تدعوه ألا يتجاوز في الإنفاق حدود الدخل.

٣) وإذا إستثمر إنسان رأسماله في التجارة أو الصناعة بإدارته الشخصية ، فعليه أن يدفع أجور العمال بكافة أنواعها وإستهلاك الآلات ومصروفات التجارة أو الصناعة وغيرها ثم يفيض له في النهاية مال يمكن أن يسمى دخلاً ، ويحاول إن أمكنه أن يعيش بأقل مما يكسب من الدخل ، ليدخر جزءً يتحصن به ضد الطوارئ أو

ليزيد به رأسماله ، ومع ذلك فهو يستمد كل إستمتاعه من دخله فقط أي الفائض لديه.

٤) ويستثمر بعض رأس المال في الأصول المعمرة مثل المباني والآلات والبعض الآخر في إحتياجاته كالغذاء والكساء وهذا الجزء يستهلك بإستمرار ويعاد إنتاجه بإستمرار ، فيستهلك العمال طعاماً وملابس أثناء عملهم بإستمرار لكنهم ينتجونها أيضاً في نفس الوقت مضافاً إليها ربح ، أي أن العمال يستهلكون أثناء العام جزء من رأسمال رب العمل ثم يردونه إليه آخر العام مع ربح ، ويعيش العمال على هذا الرأسمال فهو دخلهم ، بينما يعيش رب العمل على الفائدة أو الربح الناتج عنه فهو لا يعيد إنتاج أي جزء من رأس المال بل يفعل العامل كل ذلك.

٥) لو لم يوجد العامل ، لما وُجد صاحب العمل ، إن صاحب العمل رأسماله قليل الفائدة ولن يكون أمامه سوى أن يأكل منه ويستنفذه ، وحينئذ يجد نفسه أمام بديلين إما أن يموت جوعاً ، أو لابد له من العمل بنفسه ، وإذا لم يُعيد العمال إنتاج رأس المال فإن صاحب العمل يصاب بالضرر والدمار تدريجياً ، وإذا كانت إعادة الإنتاج بغير ربح فلن يستطيع صاحب العمل العيش ، فهو يريد دخلاً أو فائضاً وعليه يتوقف عيشه.

٦) إذا فرضنا أن معدل الفائدة ٥٪ فإن الرأسمالي يقرض العامل مائة جنيه ويعيش العامل من هذا المال وينتج ١٠٥ جنيهاً ، أو ربما – بسبب إستخدام عدد من الوكلاء أو الوسطاء – لا يستهلك العامل أكثر من ٦٠ أو ٨٠ جنيهاً ، لكنه ينتج ١٠٥ جنيهاً في جميع الأحوال ، فيأخذ الرأسمالي خمسة ويأخذ الوكلاء الوسطاء بين الرأسمالي والعامل أربعين أو عشرين وهنا أيضاً نجد الحقيقة نفسها وهي أن دخل الرأسمالي فائدة ودخل العامل رأسمال.

٧) ونريد أن نبرز الأهمية العظمى لإمتلاك العامل رأسماله الخاص ، لإن الوكلاء الذين يتوسطون بينه وبين الرأسمالي يقتطعون جزءاً كبيراً فلا يبقى للعامل سوى نصيب صغير من المائة جنيه ، أي أنه يعطي الآخرين يومياً من

ربحه جزءاً كبيراً ، ومن ناحية أخرى فلو استهلك العامل المائة جنيه كلها فمن الصعب عليه جداً أن يصبح رأسماليا ، أي يصعب عليه أن يستقل أو يدخر ما يُؤَمِّن إستقلاله ، ويوضح لنا هذا ان حالة العامل في شكل المجتمع الحالي ميئوس منها تماماً.

٨) إذا كان الإنسان يستطيع أن يعيش بأربعين جنيهاً سنوياً وهو دخل معظم العمال حالياً بالتقريب ، فلكي يستقل لابد له من توفير ٨٠٠ جنيه وهو المبلغ الذي يغل ٤٠ جنيهاً بفائدة ٥٪ ، لكن العامل الذي يمكنه العيش بأربعين جنيهاً سنوياً يستطيع العيش بعشرين جنيهاً في الستة شهور وهي مدة تعتبر كافية لكي يصنع مصنوعاته ويطرحها في السوق ، بل ويمكن أيضاً إنتاج أنواع عديدة من الغذاء في تلك الفترة ، وعليه **فلو إمتلك العامل عشرين جنيهاً ملكية خاصة لإستثمرها في عمله فأنتج طعاماً وصنع مصنوعات وطرح ذلك في السوق وجَدَّدَ رأس المال أثناء إستهلاكه له ، ويتضح من ذلك أن العامل يكفيه عشرون جنيهاً كرأسمال بدلاً من ٨٠٠ جنيه اللازمة كرأسمال لإنسان مستقل لا يعمل.**

٩) ويتعرض العامل المنفرد لحوادث وأحداث غير طبية كثيرة يكفي أحدها لضياع رأسماله أو إنقاصه ويتسبب في خرابه ، **والواقع أن رأسمال كل إنسان معرض للزيادة والنقصان ، فكل شئ في حالة تَقَلُّب ولا يبقى شئ على حاله ، والعالم نفسه في حركة أزلية وأبدية ، وكل شئ فيه مثله أيضاً في حركة ، وكذلك أحوال الإنسان وشئونه ، ولا يظل أحد في حالة سكون** ، ويحدث أن يتمكن رجل من إدخار عشرين جنيهاً ويستغلها في التجارة ويدخر الربح ويزيد معاملاته ويجمع مالاً أكثر فأكثر ويصبح ثرياً ويلتحق بالطبقة العليا وينظر لمن هو دونه نظرة إزدراء ، **لكن معظم العمال لا يكادون يقتصدون جنيهات قليلة حتى ينفقونها في الإستمتاع** ، أو تكتسحها الأمراض وخسائر المهنة **فلا ينتظر العمال سوى نهاية واحدة : الفقر والبؤس.**

١٠) هذا هو مصير العامل المنفرد ، لكن إذا إنضم عدد من العمال معاً برأسمال عشرين جنيهاً لكل منهم أي بما يكفي لمعيشة نصف عام إستطاعوا البدء في العمل بأنفسهم ولأنفسهم ، فينتج بعضهم طعاماً لاستهلاك الجميع ، وينتج الآخرون مصنوعات لإستهلاك الجميع وللبيع في السوق ، فيصبح كل منهم مستقلا ، بمعنى أنه يعمل عملاً دائماً مستقراً ولا يعود معتمداً على العمل لدى صاحب عمل ولا يتعرض لتقلبات سوق العمل في مختلف فصول السنة ، ولا يلقيه المرض أو الشيخوخة في أحضان البؤس ، فلن يمرض جميع أفراد المجموعة في وقت واحد ولن يهدموا في وقت واحد. ويعول الشباب الشيوخ والأصحاء المرضى ، لإن الشيوخ والمرضى سبق أن قدموا عملهم في شبابهم وصحتهم للجميع وهم يستهلكون الآن جزءاً مما قدموا.

١١) أثبتنا حتى الآن شيئين : الأول أنه إذا إتحد عدد من العمال معاً في تعاون من رأسمال من عشرين جنيهاً لكُل ، يكفي هذا المبلغ أن يجعلهم وأسرهم مستقلين ، والثاني أن الإنسان إذا أراد أن يكون مستقلاً دون عمل فإنه يحتاج إلى رأسمال قدره ٨٠٠ جنيه ، وهو حتى في هذه الحالة لن يستطيع التمتع بطيبات تفوق ما يتمتع به العامل العادي ، ويمكننا أن نقول نفس النتيجة بعبارة أخرى ، فنظراً لأن الثمانمائة جنيه تحتوي على العشرين جنيهاً أربعين مرة ، فإن الإنسان بالتالي يستغرق للوصول إلى حالة الإستقلال تحت ظل النظام الحالي الفردي أربعين ضعفاً مما يستغرقه للوصول للإستقلال في ظل التعاون ، فالفرد الذي يتطلبه النظام الفردي أربعين عاماً للإستقلال يستطيع أن ينال الإستقلال في عام واحد بالتعاون ، وأيضاً فإن ثمانمائة جنيه لا تضمن سوى إستقلال أسرة واحدة في النظام الفردي بينما تكفي لإستقلال أربعين أسرة في النظام التعاوني.

١٢) وهكذا أثبتنا أن في " التعاون رأس المال دخل " ، بمعنى أن الجمعية التعاونية التي بدأت رأسمالها من ٤٠ جنيهاً لكل عضو تعادل فيما يتعلق بضرورات الحياة فرداً دخله ٤٠

جنيهاً سنوياً ، وأثبتنا أكثر من ذلك أيضاً وهو أن الرأسمالي الفرد لابد له من دخل يكفيه عاماً كاملاً ، لكن العامل لا يحتاج سوى لما يكفي عيشه إلى أن يتمكن من مبادلة ناتج عمله في السوق ، أي حتى يستطيع أن يعيد إستثمار رأسماله ، وإفترضنا فيما سبق أن رأس المال يدور مرتين في السنة ، لكن توجد حالات يدور رأس المال فيها خلال مدة أقصر من ذلك ، وفي تلك الأحوال وكيفما كانت دورانه فإنه يعطي أفضلية للتعاون عنه في نظام الملكية الفردية ، ونعلم رجالاً إستطاعوا إعالة أنفسهم وأسرهم في راحة برأسمال خمسة جنيهات يستثمرونه في سلع سريعة الدوران يشتد عليها الطلب ، فإستفادوا من الأرباح الكبيرة التي يُدرّها هذا الرأسمال الصغير سريع الدوران.

١٣) وهذه الناحية عظيمة الأهمية للطبقات العاملة ، لأنها تجعل الفترة التي ينتظر أن يبلغوا فيها الإستقلال في حدود الوقت المعقول ، فكل مجموعة من الناس تتحد في ظل التعاون فيتأكد أعضاؤها من أنهم سيَرَوْنَ أسرهم مستقلة قبل وفاتهم ، وهو أمر مستحيل في ظل النظام الفردي الحالي ولا يأمل في حدوثه أحد ، بل يرى بعض الناس أن فقر العامل الدائم قانون طبيعي لا مفر منه !.. وأن الإرادة الإلهية تقضي بأن تظل أغلبية الجنس البشري هكذا فقيرة وضائعة وجائعة وشريرة إلى الأبد !!.. ويذهب بعض الناس لأبعد من ذلك ويقولون أن كل المحاولات المبذولة لتحسين أحوال العمال إنما هي عمل مخالف للدين والتقوى !!... وما أشد هذا القول إفتراءاً على كرم الله .

١٤) يفتح التعاون للعامل أبواب الأمل في الإستقلال لنفسه وأسرته حتى في ظل النظام الإجتماعي الحالي . وكل ما يمكن للعامل أن يصنعه الآن أن يودع ماله في بنك إدخار أو ينضم لجمعية خدمات ، ففي حالة بنك الإدخار، لن ينال سوى فائدة ضئيلة على ماله كما أسلفنا وغير كافية بتاتاً لتمنحه الإستقلال ، وفي حالة جمعية الخدمات يضمن بعض الإعانة في حالة المرض وفي الشيخوخة لكنها على كل حال معونة صغيرة للغاية ، ولاتُصْرَف إلا بعد وقت بعيد عن اللحظة الراهنة ، أما التعاون فيضمن له الإستقلال في سنوات معدودة.

١٥) ويقدم التعاون – على العكس – الإستقلال في وقت قريب ، فمجرد تجميع عشرين جنيهاً يضمن العامل الإستقلال لنفسه وأسرته ، وكلما تجمعت عشرون جنيهاً كلما نال عامل الإستقلال وهكذا حتى يستقل الجميع ، وإذا كان أحد الأعضاء يعمل في مركز جيد فيمكنه البقاء فيه ، ويستثمر رأس المال الفائض في الآلات أو أي تحسينات أخرى مرغوبة فيصبح رأس المال أكثر إنتاجية ، أو يمكن إستثماره في مدرسة لتعليم أطفال الأعضاء وهي ضرورية سواء في ظل التعاون أو غيره ، **والواقع أن المدرسة والتعليم من أعظم المزايا التي يقدمها النظام لأنه سيقدم التعليم الجيد مع التدريب الحرفي** وسنتناول هذا الموضوع بمزيد من التفصيل فيما بعد ، **ويكفينا الآن أننا أثبتنا أن " رأس المال دخل " في التعاون** ، وبالتعاون يصبح الإستقلال في متناول اليد خلال سنوات قلائل معدودة.

لمحات وثائقية مُصوَّره

لمسيرة الجهود الذاتية(*)

للجمعية المصرية للدراسات التعاونية

(*) من يريد أن يتتبع الجهود الذاتية للجمعية المصرية للدراسات التعاونية عليه أن يرجع إلى المجلة المصرية للدراسات التعاونية منذ صدورها في الستينات حتى الآن.